الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق-كلية الشريعة

الدراسات العليا

قسم علوم القرآن والحديث

علوم الحديث عند جمال الدين القاسميّ في تفسيره "محاسن التأويل"

دراسة تطبيقية

بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالبة: رهام عبد السلام الراغب

إشراف الدكتور: عدنان الخضر

١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من علمانـي أن الطموح لا حدود له

وأن السعي الدؤوب لما ينـفع الإنـسان يوصل إلى الغاية المنـشودة

إلى أمي وأبـي

وإلى من زرعوا بـذور الإصلاح في بـنـاء الإنـسان قولاً وعملاً

فكانـت رحلتهم شاقة مريرة أثمرت بـالصبـر والعلم معاً

شكر وتقدير

إلى كلّ من مدّ لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة أو دعاء من إخوة وأصدقاء شدّوا من أزري ويسروا لي أمري في إنجاز هذا البحث

إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الشريعة الذين كانوا منارة للعلم والعطاء والتشجيع



الدكتور بدوي السيد الحلو

الدكتور عدنان الخضر

الدكتورة [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علّم الانسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على محمد الذي أنزل عليه القرآن الكريم منهجاً ونوراً بلسانٍ عربي مبين، وعلى آله وصحبه، أمّا بعد:

فقد أُنزل القرآن الكريم مُنَجَّماً في ثلاث وعشرين سنة، حسب الأحداث لتثبيت فؤاد النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين. وقد ميّز العلماء بين المكي منه والمدني، فكانت السور المكيّة تركّز على العقيدة ومحاربة الوثنية وآثار الجهل، وفي المدينة بدأت آيات التشريع بالنزول لتنظيم شؤون الناس وحياتهم الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبيان تاريخ أهل الكتاب؛ لتعريف المسلمين بالديانات السابقة وما تعرضت له من تبديل وتحريف. وكان القرآن يعرض المبادئ والقواعد الكليّة في أحكامه وتوجيهاته تاركاً مهمة تفصيلها لرسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى، فكان الرسول هو القرآن العملي المتحرك على الأرض، وكانت مهمته أن يبيّن للناس ما جاء في القرآن الكريم ، وبيانه صلى الله عليه وسلم تشريع ملزم للمسلمين، لقوله تعالى: { **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوه** }(الحشر: ٧)، وقوله: { **ومن يطع الرسول فقد أطاع الله** }(النساء:٨٠)، فكانت السنة النبوية بذلك المصدر التشريعي الثاني في الشريعة الإسلامية، ولدراستها أهميّة كبيرة في فهم الآيات القرآنية، ومعرفة الأحكام التفصيلية والتوجيهات والمبادئ العامة الواردة فيها، لذا تنوّعت مناهج المفسرين في عرض السنة النبوية، فتباينت كتب التفاسير كمّاً ونوعاً كل حسب مذهبه ورأيه في استشهاده بها، ومن الكتب المهمة في هذا المجال؛ تفسير" محاسن التأويل" لمؤلفه محمد جمال الدين القاسمي (١٩١٤هـ) وهو من أهم ما ألّفه في حياته العلميّة على الإطلاق لشموله على آراء مهمّة في التفسير تفرّد بها ، واعتماده على الحديث النبوي وعلومه بشكل كبير ليس سرداً للأحاديث وحسب وإنّما كان نقداً وشرحاً وتعديلاً للرواة

وجرحاً ، فقد فسّر القرآن فيه بالقرآن وبالحديث الشريف وبأقوال الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة من مختلف المذاهب. وقد صار هذا الكتاب من المصادر المهمّة لكل من يريد أن يكتب في التفسير أو يقرأ فيه.

أولاً: سبب اختيار البحث:

اخترت دراسة علوم الحديث عند جمال الدين القاسمي في كتابه" محاسن التأويل" للسببين الآتيين:

١. لاهتمامي بمعرفة تجديده في علوم الحديث ومصطلحه وأثر ذلك في تفسيره " محاسن التأويل".
٢. لشخصية القاسمي الإصلاحية، التي تدعو إلى نبذ الجهل والتكاسل والتفكك في المجتمع الواحد، وبسبب دعوته إلى إعمال العقل على ضوء النصوص الشرعية، وبث روح الإسلام وصفائه الأول، وربطه العلمَ بالتطبيق العملي، وسعيه في مؤلفاته إلى تغيير الواقع وانحطاطه بقلمه وعلمه.

فدراسةُ شخصيةٍ محاطة بظروف شبيهة بواقعنا – خاصة أن عصره ليس بالعصر البعيد جداً – والنظر في الحلول التي قدمها الشيخ لتغيير هذا الواقع هو ما دفعني إلى تخصيص هذا البحث في دراسته ، ودراسة علمه.

ثانياً : أهداف البحث :

يهدف البحث إلى ما يأتي :

١. بيان مكانة السنة النبوية بشكل تطبيقي في كتاب "محاسن التأويل" خاصة، وتفسير القرآن الكريم عموماً، إذ المقصود من الحديث وعلومه هو هذه الثمرة العمليّة التطبيقيّة وأثرها في التفسير، ويتبين ذلك من خلال معرفة الأسانيد والطرق ورجال الحديث أو من خلال متن الحديث وما يستنبط منه من أحكام ومسائل.

٢. معرفة علوم الحديث التي استخدمها جمال الدين القاسمي وكيفية توظيفها في تفسيره .

٣. بيان المصطلحات الحديثية عند القاسمي، ومحاولة الوصول إلى وجه الصواب في فهم علوم الحديث، وكيفية استخدام هذه العلوم في الترجيحات والمسائل الفقهية والعقديّة وغيرها.

٤. إبراز شخصية القاسمي وآرائه الحديثيّة في تفسيره.

٥. تسليط الضوء على الإضافات الحديثيّة في تفسيره، والتعرّف على مرتبة القاسمي بين العلماء في علم الحديث.

٦. استخلاص العلوم الحديثيّة من خلال دراسة عدد من مؤلفاته في علم الحديث.

ثالثاً : أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يأتي:

١. يقدم البحث منهجاً علميّاً يربط بين الدراسات الحديثيّة وعلوم التفسير.

٢. يساعد في تنقية التفسير من الأخبار الباطلة والأحاديث الموضوعة .

٣. والدراسة الحديثيّة التطبيقيّة في تفسيره تُعدّ- فيما أعتقد- جديدة لم يتناولها أحد وتساعد على فهم آرائه الحديثيّة التي قررها وأصّلها في كتبه.

رابعاً : مشكلة البحث وأسئلته:

تكمن مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

١. هل طبّق جمال الدين القاسمي منهج المحدّث المحرّر المدقق أم سار على نهج بعض المفسرين في سرد كل ما ورد من الآثار الصحيحة وغير الصحيحة؟ وهل اعتمد على الضعيف في تفسيره وبيّن درجته أم لم يلتزم بذلك ؟ وما هي حدود قبوله للحديث الضعيف؟ وكيفية استخدامه له؟

٢. كيف تعامل القاسمي مع الأحاديث المعلّة؟ و ما حدود قبوله للحديث المعلّ؟

٣. هل اعتمد القاسمي على أقوال المحدثين فقط أم أنه أضاف عليها وحررها ونقدها ؟ وهل هذه الإضافات تعود إلى تمكّنه في علم الحديث أم إلى توجهه الإصلاحي؟

٤. هل اختلفت آراء القاسمي الحديثية في الجانب التطبيقي لعلوم الحديث في تفسيره "محاسن التأويل " عن الجانب النظري في "قواعد التحديث " وغيره؟

٥. هل استطاع القاسمي أن يحلّ المشكلات التي تعترض المفسّر في روايات أسباب النزول واختلافها؟ أو في مشكل الحديث في تعارض الآيات والأحاديث ؟ وهل استطاع أن يوجّه فهم الحديث على ضوء القرآن الكريم؟

٦. هل أثّر القاسمي فيمن جاء بعده من المحدثين ؟

٧. هل صفة النقل عن المحدّثين هي التي تغلب في تفسيره؟ أم أنه قدّم تعقّبات على المحدّثين لا تقل أهمية عمن سبقه؟

٨. أين كانت تظهر شخصية القاسمي الحديثيّة في علوم الرواية أم علوم الدراية ؟

٩. هل كان لاتجاهه الإصلاحي أثر في علوم الحديث؟

١٠. هل أثّرت بيئة القاسمي وعصره في طريقة تأليفه أو في آرائه؟

خامساً: حدود البحث:

تقتصر هذه الدراسة على البحث في علوم الحديث التي استخدمها القاسمي في تفسيره ومقارنتها مع الجانب النظري في كتابه " قواعد التحديث " بالإضافة إلى دراسة هذه العلوم في كتب أخرى له؛ قد بيّنتها في الفصل التمهيدي، لأني وجدت فيها توضيحاً وتفصيلاً لرأيه بشكل أفضل. أمّا العلوم التي لم أجد لها أثراً في تفسيره فهي خارج حدود بحثي.

سادساً: منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث عدداً من المناهج العلميّة، فرضتها عليّ طبيعة البحث وأهدافه وأسئلته ، فاستقريت في بادئ البحث المادة العلميّة في تفسير" محاسن التأويل"، وجمعت آراء القاسمي في علوم الحديث؛ فاتبعت **المنهج التاريخي الوصفي** في دراسة عصر القاسمي، وتأثير هذا العصر في تكوينه العلمي وأسلوبه في التأليف، واتبعته أيضاً في دراسة كتب القاسمي في علوم الحديث أو التي تناولت جانباً منها. كما اتبعت **المنهج التحليلي** من خلال دراسة الأحاديث المستخرجة من تفسيره، وطبقت عليها آراءه الحديثيّة في بيان قيمة جهوده وآرائه بين علماء الحديث الشريف، و مدى تطبيقه للقواعد الحديثية في كتبه؛ ولمنهجه الحديثي في مقدمة تفسيره الذي ألزم به نفسه، وتابعته في كلِّ هذه الآراء والجهود الحديثيّة في تفسيره للوقوف على مواضع الصواب أو التعثّر فيها.

واعتمدت في بعض المواضع على **المنهج المقارن** عند الموازنة بين أقوال العلماء في بعض المصطلحات الحديثيّة وبين أقوال القاسميّ فيها، وعند دراسة إضافاته في تعقّباته على المحدّثين بشكل عام وعلى ابن كثير بشكل خاص ، فبيّنت من خلال هذا المنهج الإضافات التي انفردّ بها القاسمي عن ابن كثير.

سابعاً: اجراءات البحث:

١. اعتمدت في كتابة هذا البحث على تأصيل علوم الحديث عند القاسمي بشكل خاص في كتابه قواعد التحديث، وعند المحدّثين بشكل عام.
٢. درستُ هذه العلومَ وتطبيقَها في "محاسن التأويل" ضمن عناوين لاحقة أو مطالب، وفي بعض المواضع ربما أتيت بالتأصيل وفكرة القاسمي فيها، يليها مباشرة تطبيقه لها، وهذا يكون في الغالب عندما يوافق الجمهور في رأيه ، ويكون واضحاً في تفسيره.

٣. حرصت على بيان آراء العلماء المحدّثين من المتقدمين والمتأخرين؛ من خلال بيان مصطلح الحديث قبل بيان رأي القاسمي فيه، للتوصّل إلى رأي القاسمي وتمييز اتفاقه مع العلماء في رأيه أو اختلافه عنهم. ونظراً لكثرة النقل في كتب القاسمي ، قد بذلت جهدي إلى إحالة كل قول إلى صاحبه ، وقد أشرت –في أغلب الرسالة– إلى النص المقتبس الذي اعتمد عليه القاسمي بقولي " متابعاً في قوله أو في رأيه ..." وأذكر اسم العالم، ونبّهت على الكلام الذي صدر عنه خاصة بلفظ" بقوله" .

٤. خرّجت الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة الواردة في الرسالة من الكتب التسعة[١] وذلك وفق ما يأتي؛ إذا وجدت الحديث مخرّجاً في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت به، وإذا لم أجد الحديث عندهما ؛ خرّجته من الكتب السبعة[٢]؛ فإذا لم أجد الحديث في هذه الكتب ، خرّجته من كتب التفسير بالمأثور "المسندة" إذا وجدته فيها ، وقد راعيت في تخريجي عندما لا أجد الحديث في الكتب التسعة ؛ تخريج القاسمي الذي يذكره في تفسيره قبل أو بعد ذكر الحديث ، فقد كان يكتفي بذكر مكان الحديث في الكتب مع ذكر راويه من الصحابة. أما بالنسبة لتوثيق الحديث في الهامش؛ فقد بدأتها باسم الكتاب ثم بالجزء والصفحة، ثم الكتاب – الباب– رقم الحديث. أمّا إذا عزوت إلى المسانيد أو التفاسير فقد اكتفيت بالجزء والصفحة ورقم الحديث. وفي درجة الحديث أو الحكم عليه بيّنت ذلك في مواضعه إلا إذا وجدت الحديث مخرّجاً في الصحيحين أو في أحدهما فلم أذكر حكماً له.

٥. وثّقت الآيات القرآنية في متن الرسالة عقب ذكر الآية مباشرة ضمن قوسين؛ يتضمنهما اسم السورة ورقم الآية.

---

(١) أقصد بها صحيح البخاري- صحيح مسلم- سنن أبي داود- سنن الترمذي- سنن النسائي- سنن ابن ماجه- مسند أحمد- الموطأ- سنن الدارمي

(٢) وهي الكتب السابقة عدا الصحيحين.

٦. قمت بترجمة الأعلام في هامش البحث، واكتفيت بترجمة العلم الذي ورد اسمه في متن الرسالة من أصحاب المصنّفات الحديثيّة، بالإضافة إلى أسماء المؤلفين الذين ذكرتهم في المتن، ولم أترجم لرواة سند الحديث أو الصحابة الكرام أو التابعين؛ إلا في بعض المواطن التي اقتضت ذلك .

٧. وضعت الأحاديث المرفوعة إلى النبي عليه الصلاة والسلام بين قوسين بهذا الشكل (( )). ووضعت الكلام المقتبس ضمن قوسين بهذا الشكل ( ) ؛ وعندما أضيف كلاماً ضمن الكلام المقتبس أضعه ضمن معقوفتين [ ].

ثامناً :الدراسات السابقة:

لا شك في أن عالماً كالقاسمي قد ترك أثراً كبيراً في عصره ومجتمعه وفي المؤلفين من بعده وفي حياته، جديرٌ بأن يهتم بدراسة فكره ومنهجه من قبل المؤلفين والباحثين، وقد وجدت كتباً وصفيّة تتناول حياة القاسمي وعصره وآراءه وأسلوبه في مؤلفاته ، وعلاقته مع علماء عصره، وشيوخه، وقد استعنت بهذه الكتب في الفصل التمهيدي خلال التعريف بالشيخ جمال الدين القاسمي وعصره ، منها ما كتبه ابنه ظافر القاسمي خاصة، وما كتبه غيره عن حياة الشيخ وأفكاره، وقد أشرت إليها في مواضعها من البحث. وهناك دراسات اهتمّت بالجانب الحديثي والتفسيري عند القاسمي منها:

١. دراسة بعنوان " **جمال الدين القاسمي وجهوده الحديثية** " وهي دراسة تتحدث عن مصنفات القاسمي بشكل عام، وهي رسالة ماجستير أعدّها الباحث محمد أنس سرميني، في كلية الشريعة–جامعة دمشق، اعتمد في دراسته على وصف عام لحياة جمال الدين القاسمي العلمية والاجتماعية ومصنفاته الحديثية ولم يتطرق في دراسته إلى دراسة علوم الحديث عند القاسمي في تفسيره .

٢. دراسة بعنوان " القاسمي ومنهجه في تفسيره "محاسن التأويل" لإبراهيم علي صالح الحسن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٨هـ، وهي رسالة ماجستير تدرس منهجه في التفسير.

فالدراسة الأولى اهتمت بالجوانب الحديثية للقاسمي بشكل عام منفصلة عن تفسيره ، والدراسة الثانية تناولت دراسة تفسيره منفصلة عن آرائه حديثه ، فبقي الربط بين الجانب الحديثي والجانب التفسيري في كتابه "محاسن التأويل" وهذا ما سأقوم به في هذه الدراسة .

٣. دراسة بعنوان " الإمام القاسمي ومنهجه في التفسير" عبد الحميد أحمد البطاوي، أطروحة دكتوراة في جامعة الأزهر. وتختلف هذه الدراسة عن كل من درس منهج القاسمي في تفسيره، فقد توسّع الباحث في منهج القاسمي بالمأثور أكثر من غيره، وعند اطلاعي على هذا البحث وجدت الباحث يكتفي بعرض استعانة القاسمي مثلاً بحديث ضعيف من غير أن يبين علّة الحديث ويأتي على فكرته المحدودة بمثال أو مثالين، من غير أن يفصّل في كل مصطلح ويشرحه، وعمله في الإشارة إلى الحديث محدود يختلف عن بحثي هذا المفصَّل في الأحاديث الواردة في تفسيره، ولكنه بشكل عام عرض النقاط الأساسيّة التي يتفق عليها كل من قرأ "محاسن التأويل" في دفاع القاسمي عن السنة النبويّة، واعتماده عليها في ترجيحاته، وهذا الاعتماد كان بالأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، وذكر بعضاً من الأحاديث الضعيفة على كل نوع، من غير أن يذكر منهج القاسمي في قبوله للأحاديث الضعيفة ، وتوسّع في منهج القاسمي في الإسرائيليات ومحاربة الدخيل الذي رأى الباحث أنها أظهرت براعة القاسمي في علم الحديث، وهذه الدراسة المختصرة مقارنة مع ما جاء من أحاديث كثيرة واعتماد كبير على المأثور تحتاج إلى دراسة الجانب الحديثي عند القاسمي بشكل محدّد ومنفصل عن منهجه في التفسير بشكل عام ،كما قمت بذلك في هذا البحث.

٤. جهود علماء الشام في التفسير منذ القرن الرابع عشر ، د. أحمد بشير قباوة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، دار العلوم، ٢٠٠٤م. تناول هذا البحث منهج القاسمي في التفسير، وعدّه من التفاسير التقليدية.

٥. اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد بن عبد الرحمن الرومي، أطروحة دكتوراة، كلية أصول الدين، جامعة محمد بن سعود. تناول هذا البحث دراسة محاسن التأويل في الاتجاه العقائدي؛ فجسّد القاسمي مذهب أهل السنة والجماعة فيه.

٦. منهج القاسمي في تفسيره " محاسن التأويل" بحث علمي لعبد الرحمن يوسف الجمل، وهو بحث علمي مختصر لكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة.

أمّا بالنسبة للدراسات السابقة عن القاسمي التي لم أطّلع عليها، لكنّي حرصتُ على جمعها وعرضها، و هي:

١. اجتهادات القاسمي في التفسير اللغوي للقرآن من خلال تفسيره، طاهر الأومري، كلية الإمام الأعظم، العراق، نينوى، ٢٠١٢م.

٢. جمال الدين القاسمي وآراؤه الكلامية من خلال تفسيره، جمال الدين تبيدي، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان، ٢٠٠٠م.

٣. الاتجاه الفقهي في تفسير الشيخ جمال الدين القاسمي ، أول سورة البقرة إلى آخر سورة النساء، حمداني فوريا الإندونيسي، جامعة أم درمان، السودان، ٢٠١٣م.

٤. منهج الإمام القاسمي في تفسير آيات الصفات من خلال " محاسن التأويل" ، ياسر عباس، جامعة تكريت ، العراق، ٢٠١٠م.

٥. آراء الإمام القاسمي الأصولية في تفسيره، بيشره نادر رشيد، جامعة أم درمان ، السودان،٢٠١٤م.

٦. جمال الدين القاسمي وقضايا اجتماعية في تفسيره، تعدد الزوجات والميراث نموذجاً، عبد الكبير صالح، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠١٣م.

٧. الجوانب التربوية عند جمال الدين القاسمي، علي مهاما ساموه، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ.

هذه الدراسات الأكاديميّة على سبيل المثال وليس الحصر[1]، وكلها لم تدرس الجانب الحديثي في تفسير القاسمي، وهو الجديد الذي يقدمه هذا البحث.

(1) هذه الدراسات الأكاديمية جمعتها من موقع الكتروني " دار المنظومة- قاعدة الرسائل الجامعية"، ولا بد من الإشارة أن المؤلفات التي درست حياة القاسمي ومنهجه في كتبه كثيرة ، وقد استعنت ببعض منها في هذا البحث، منها: "جمال الدين القاسمي وعصره، ظافر جمال الدين القاسمي"، "جمال الدين القاسمي لنزار أباظة" ، " اتجاهات التفسير في العصر الحديث، عبد المجيد المحتسب"، "القاسمي ومنهجه في التفسير، محمد بكر إسماعيل" وغيرها.

تاسعاً : خطة البحث.

قسمت البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة : تشتمل على أسباب اختيار البحث وأهدافه وأهميته ومشكلته وحدوده ومنهجه والدراسات السابقة وخطة البحث .

- **الفصل التمهيدي: التعريف بالشيخ جمال الدين القاسمي وآثاره .**

المبحث الأول : التعريف بجمال الدين القاسمي .

المطلب الأول: اسمه ونسبه وأسرته.

المطلب الثاني: عصر جمال الدين القاسمي.

المطلب الثالث: نشأته العلميّة .

المطلب الرابع: شيوخه وتلامذته.

المطلب الخامس: فكره وآثاره.

المبحث الثاني : رؤية القاسمي في علوم الحديث.

المطلب الأول: علم الحديث في دمشق.

المطلب الثاني: علوم الحديث في بعض كتب القاسمي.

المطلب الثالث: وصف كتاب " قواعد التحديث".

المبحث الثالث : التعريف بكتاب " محاسن التأويل" .

المطلب الأول: منهج القاسمي في تفسيره.

المطلب الثاني: أسلوب القاسمي في تفسيره وأمانته العلميّة.

المطلب الثالث: موقف القاسمي من المأثور في تفسيره.

المطلب الرابع: المآخذ العلميّة عليه.

- **الفصل الأول**: راوي الحديث عند القاسمي.

المبحث الأول : شخص الراوي.

المطلب الأول: تحديد اسم الراوي.

المطلب الثاني: ضبط اسم الراوي.

المبحث الثاني: جرح الراوي وتعديله.

المطلب الأول: التعريف بمنهج القاسمي في الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: جرح الرواة.

المطلب الثالث: تعديل الرواة.

المطلب الرابع: موقف القاسمي من المُبتدِعة في تفسيره.

المبحث الثالث: جهالة الراوي.

المطلب الأول: جهالة الصحابي.

المطلب الثاني: جهالة غير الصحابي.

- **الفصل الثاني: رواية الحديث عند القاسمي.**

المبحث الأول: رواية الحديث من حيث قائله.

المطلب الأول: الحديث المرفوع.

المطلب الثاني: الحديث الموقوف.

المطلب الثالث: الحديث المقطوع.

المطلب الرابع: المرفوع و الموقوف والمقطوع عند القاسمي في تفسيره.

المبحث الثاني: رواية الحديث من حيث تفرّد الرواة.

المطلب الأول: زيادة الثقة في الحديث.

المطلب الثاني: الفرد والغريب.

المطلب الثالث: موقف القاسمي من مُنْكِر حديث الآحاد.

المبحث الثالث: رواية الحديث من حيث تعدّد الرواة.

المطلب الأول: تحديد مَخرَج الحديث ومُخَرِّجه.

المطلب الثاني: المتابعات والشواهد.

المطلب الثالث: الحديث المتواتر.

المطلب الرابع: الحديث المشهور.

- **الفصل الثالث: ردُّ الحديث وإعلالُهُ عند القاسمي.**

المبحث الأول: الإسرائيليات والموضوعات.

المطلب الأول: معنى الروايات الإسرائيلية والموضوعة.

المطلب الثاني: أسباب ذكر الإسرائيليات والموضوعات.

المطلب الثالث: منهج القاسمي في التعامل مع الروايات الإسرائيليّة والموضوعة.

المبحث الثاني: إعلال الحديث عند القاسمي.

المطلب الأول: مفهوم العلّة.

المطلب الثاني: أسباب إعلال الحديث.

المطلب الثالث : أنواع العلّة.

- **الفصل الرابع: قبول الحديث عند القاسمي.**

المبحث الأول : مفهوم قبول الحديث.

المطلب الأول: الحديث الصحيح.

المطلب الثاني: الحديث الحسن.

المبحث الثاني: شروط قبول الحديث عند القاسمي.

المطلب الأول: الحديث الصحيح والحسن، وتصحيح الحديث وتحسينه.

المطلب الثاني: تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد.

المطلب الثالث: اتفاق الحديث مع السياق القرآني.

المطلب الرابع: تلقي العلماء الحديث بالقبول.

المطلب الخامس: قبول أحاديث "فضائل الأعمال" الضعيفة.

- **الفصل الخامس : دراية متن الحديث عند القاسمي.**

المبحث الأول: غريب الحديث.

المطلب الأول: توضيح الألفاظ الغريبة في الحديث.

المطلب الثاني: مقارنة بين الروايات في لفظ غريب.

المطلب الثالث: شرح معنى الحديث.

المبحث الثاني : أسباب النزول.

المطلب الأول: تمهيد لعلم أسباب النزول.

المطلب الثاني: موقف القاسمي من روايات أسباب النزول.

المبحث الثالث : ناسخ الحديث ومنسوخه.

المطلب الأول: موقف القاسمي من النسخ.

المطلب الثاني: منهج القاسمي في عرض الناسخ والمنسوخ.

المبحث الرابع :مُختلِف الحديث ومُشكلِه.

المطلب الأول: مختلف الحديث.

المطلب الثاني: مشكل الحديث.

المبحث الخامس : مُحكَم الحديث.

المطلب الأول: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل الفقهيّة.

المطلب الثاني: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل الحديثيّة.

المطلب الثالث: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل التفسيريّة.

المطلب الرابع: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل اللغويّة.

الخاتمة: نتائج البحث وتوصياته.

وهذا البحث ما كان له أن يرى النور لولا مساعدة المشرف الدكتور عدنان الخضر، الذي قرأه كاملاً وصوّب أخطاءه، فاستفدت من علمه الكثير، فله مني جزيل الشكر وجميل الثناء.

كما أشكر أعضاء لجنة مناقشة الرسالة جميعاً، وسوف يكون لملاحظاتهم العلميّة اهتمام مني وتقدير.

وأشكر أيضاً كلية الشريعة عمادةً وأستاذةً على جهودهم الكبيرة في التشجيع على البحث العلمي.

الفصل التمهيدي

التعريف بالشيخ

جمال الدين القاسمي وآثاره

❖ الفصل التمهيدي: التعريف بالشيخ جمال الدين القاسمي وآثاره.

يتأثر العالمُ بالعصر الذي عاش فيه، كما يؤثِّر فيه أيضاً. و يقتضي ذلك مني أن أعرض عرضاً موجَزاً عن حياة الشيخ جمال الدين القاسمي وعصره حتى نتعرف على المكوّنات العلميّة لشخصيته، وما تركه من أثر علميٍّ في عصره وفي العصور التي جاءت بعده.

المبحث الأول: التعريف بجمال الدين القاسمي.

المطلب الأول : اسمه ونسبه وأسرته.

هو الشيخ محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم بن صالح القاسمي الذي ولد في دمشق ضحوة يوم الاثنين في الثامن من جمادى الأولى سنة ثلاث وثمانين ومئتين وألف من الهجرة[١].

نشأ في أسرة اشتهرت بعلمها وثقافتها في دمشق ؛ فكان لهذه النشأة الأولى أثْر كبيرٌ في تكوينه العلمي، إذ كان أبوه "محمد سعيد" وجده الشيخ "قاسم" المعروف "بالحلّاق" من علماء دمشق المشهورين، فزرعا فيه حب العلم منذ نعومة أظفاره ، فكان أبوه يشجعه كلما رآه مكبّاً على كتبه مجتهداً في دراستها ، فينظم له أبياتاً من الشعر لتحفيزه بها ، ويُحبب إليه العلم بدعوات تبثُّ فيه روح الرضا عن نفسه وعن المسار الذي اتخذه في حياته [٢].

ونتج عن هذا التشجيع الأسريّ تكوين شخصية متمكّنة من العلوم الشرعية، وملمّة بها منذ الصغر فأحبه الناس لذلك ؛ فتسلّم إمامة جامع العنّابة[٣] وله من العمر عشرون سنة ، ولكن

---

(١) انظر محاسن التأويل : ٧ / ٤٦٤ كتب اسمه ونسبه بخط يده في آخر تفسير سورة الفرقان ، انظر جمال الدين القاسمي، ظافر القاسمي:ص ٢٢

(٢) انظر شرف الأسباط: ص ٧٩ ، قاموس الصناعات الشامية من ترجمة ظافر القاسمي: ٢ / ١٩١، انظر: حلية البشر، عبد الرزاق بيطار ١ / ٤٣٥ ، انظر جمال الدين القاسمي ، ظافر القاسمي : ص ٢٠و ٣١

(٣) جامع العنّابة في دمشق في منطقة باب سريجة تولّى الإمامة فيه سنة ١٣٠٣هـ ، انظر نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر ، يوسف مرعشلي : ص ١٤٣٤

بعد وفاة والده "محمد سعيد" نقل **ظافر**[١] – في مذكرات أبيه– أنّ الناس ألحّوا على الشيخ جمال الدين لإكمال الدروس التي كان يلقيها أبوه قبل وفاته؛ فقَبل بعد عدّة اعتذارات ، وكان الدرس قراءة كتاب "رياض الصالحين" الذي عبّر عنه القاسمي أنّه الكتاب الذي لم يؤلف مثله في موضوعه، فبدأ القاسمي مسيرته العلميّة في جامع السنانيّة[٢] بعد وفاة والده تدريساً وإمامةً [٣].

و كان القاسمي في أوائل حياته صوفيّاً على الطريقة النقشبنديّة، وقد يكون هذا السلوك الصوفيّ قد استقاه من أسرته ومن بيئته الدمشقيّة التي شاعتْ فيها هذه السِّمة آنذاك. ودفعه ذلك أن يسافر إلى مصر لإثبات نسبٍ آخر من جهة جدته لأبيه –عائلة الدسوقي– بأوراق رسميّة كما وضّح ذلك في كتابه " شرف الأسباط". و يتصل هذا النسب إلى آل البيت رضوان الله عليهم [٤]. ليثبت فيه محبته لآل البيت وليرد على أولئك الذين كانوا يحملون عليه وينتقدون أفكاره الدينية المختلفة عنهم ، ولم يكن طامعاً من وراء هذا النسب أن يحصل على ميزات تمنحها الدولة العثمانيّة للمنسوبين إلى آل البيت المقرّبين من السلطة العثمانية في عصره [٥].

(١) ظافر بن جمال الدين القاسمي: (١٣٣١ - ١٤٠٤هـ): وهو ابن الشيخ جمال الدين القاسمي، توفي والده وعمره أقل من سنتين، ولد في دمشق، وتوفي في باريس، كان رئيس نقابة المحامين بسوريا، ترجم لوالده في كتاب اسمه "جمال الدين القاسمي وعصره". انظرتتمة الأعلام: ٢٥٨/١

(٢) أو "جامع سنان باشا" يقع في منطقة باب الجابية بدمشق، بني الجامع في ولاية سنان باشا الذي كان والياً لدمشق من ٩٨٨-٩٩٨هـ. وضمّ هذا الجامع مدرسة . ينظر: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة .

(٣) انظر جمال الدين القاسمي ، ظافر : ص ٣٧- ٤٢

(٤) انظر شرف الأسباط ، القاسمي: ص ٨٣ ، جمال الدين القاسمي ، أباظة : ص ٦٥

(٥) جمال الدين القاسمي ، أباظة: ص٤٦

المطلب الثاني: عصر جمال الدين القاسمي.

أولاً : الحالة السياسيّة.

عاش القاسمي حياته في ظل الحكم العثماني الممتد ستة قرون عبر التاريخ من عام ١٢٩٩م إلى ١٩٢٣م. وكانت دمشق إحدى ولايات هذا الحكم ، وقد عاصر مرحلتين في زمن الدولة العثمانية:

المرحلة الأولى: **مرحلة السلاطين** "وهي المرحلة التي ترأس فيها السلاطين العثمانيون الحكم توريثاً " .

والمرحلة الثانية: **مرحلة الأحزاب** " وهي المرحلة التي ترأس فيها الأحزاب الحكم " ففي المرحلة الأولى عاصر القاسمي ثلاثة خلفاء وهم عبد العزيز، ومراد الخامس، وعبد الحميد الثاني، وأمّا في المرحلة الثانية فتسلّم زمام الحكم فيها زعماء حزب الاتحاد والترقي أيام السلطان محمد رشاد [١].

وفي المرحلة الأولى يَعُدُّ الحكمُ العثمانيُّ جميعَ الولايات العربية جزءاً من سلطنته، مع إعطاء الشعوب العربية الحق في تعلّم العربية وتعليمها في مدارسها بوصفها لغة القرآن الكريم [٢].

أمّا المرحلة الثانية: فهي المرحلة التركية التي تولّى فيها حزب الاتحاد والترقي الحكم، الذي مارس أنواعاً من الظلم؛ فأراق الدماء البريئة، وفرض اللغة التركية على جميع الولايات العربيّة لغةً رسميةً؛ تطبيقاً لسياسة تتريك الولايات العربية التابعة للدولة العثمانيّة [٣].

وعُرفت مرحلة السلاطين – عبد العزيز ومراد – بشكل عام بالضعف مع كثرة الديون والمظالم مما هيأ الجو لانتشار الأفكار السياسيّة المطالبة بالحريّة والحقوق والحكم اللامركزي في الولايات

(١) جمال الدين القاسمي ،أباظة : ص ١٧
(٢) النار والنور في مكتب عنبر ، مطيع المرابط : ٢١
(٣) انظر النار والنور : ص ٢٥ و ٢٦

العربيّة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني؛ فتعهّد السلطان آنذاك بنشر القانون الأساسيّ وتأليف حكومة دستوريّة [١].

ولكنّ هذه الحكومة الدستوريّة لم تدم سوى أربعة أشهر، وذلك لما بَدَرَ من بعض النوّاب من أخذٍ وردٍّ فخاف السلطان من حدوث اضطرابات تطيح به؛ فألغى الدستور[٢].

فاستغلتْ الدول الأجنبيّة هذه الاضطرابات، فحاولت أن تتدخل في الشؤون الداخليّة للدولة العثمانية بحجة حماية الأقليات، فأسستْ مدارسَ أجنبية لنشر ثقافتها بين الناس تمهيداً لاحتلال الأراضي العثمانية وولاياتها [٣].

ولعلّ السلطان عبد الحميد شعر بالأيدي الدوليّة التي تُحرك المطالب الشعبيّة بدستور للبلاد مما دعاه إلى إلغاء الدستور سنة ١٢٩٤هـ وليس الاضطراب المزعوم وحسب.

وأدى إلغاء الدستور إلى غضب بعض الضباط ، وبدؤوا يتأففون من حالة الدولة، ويطالبون بإعادة الدستور سرّاً، وأسّسوا للوصول إلى مساعيهم جمعياتٍ سريّةٍ، من أشهرها جمعية الاتحاد والترقي التي انتشرت ووصلت إلى مصر والشام عام ١٣١٤هـ، وقوبلت هذه النشاطات بالتضييق تارة ونفي أصحابها تارة أخرى. وإثر حدوث هذه الاضطرابات أعيد تفعيل الدستور بعد إلغائه سنة ١٣٢٦هـ ، وألّف بعض أعوان السلطان حزباً آخرَ سمّوه "الحزب الحميدي" لمحاربة أفكار جمعية الاتحاد والترقي مستخدمين الدين لتحريك عواطف الناس وكسب تأييدهم للسلطان عبد الحميد، وانتهى الصراع الدمويّ بخلع السلطان ونفيه[٤].

وفي ظلّ هذه الاضطرابات السياسية تأسستْ جمعية النهضة العربية سنة ١٣٢١هـ- ١٩٠٣م على يد شباب مثقفين دعوا إلى القومية العربية ونهضة العرب .

---

(١) انظر خطط الشام، محمد كرد علي : ٣ / ٩٧ – ٩٨ - ٩٩

(٢) المصدر السابق : ٣/ ٩٧- ٩٨- ٩٩

(٣) انظر المصدر السابق : ٣ / ٩٣ ، وانظر مجلة العربي لسعيد الأفغاني ص١٥١ ، و جمال الدين القاسمي ،أباظة ص ٥١ ، وجمال الدين القاسمي ، إستانبولي : ص ٢٠

(٤) انظر خطط الشام : ١١٥- ١١٦ – ١١٧ - ١١٨

وكان من أعضائها محب الدين الخطيب[١] وصلاح الدين القاسمي[٢] وغيرهم من المثقفين ، وكانوا من الَّذين طالبوا الدولة العثمانية بالحكم اللامركزي الذي يضمن حقوق العرب في الحكم والوظائف و أن تكون اللغة العربية لغة رسميّة في البلاد العربيّة.

وهذا الوعي المبكِّر الذي ظلّ أثره واضحاً في التاريخ على مرِّ العصور ، كان يحفزّه رجال مصلحون حملوا راية التحرّر والعلم ودعوا إليه أمثال طاهر الجزائري[٣]وجمال الدين القاسمي[٤].

ثانياً: دور القاسمي في نشر الوعي السياسي.

أكبر دليل على صلة القاسمي بالوعي السياسي في عصره أنَّ الخطاب الذي تلاه أخوه القاسم عن منزلة القانون من الدين في مناسبة إعلان الدستور كان بخط الشيخ جمال الدين القاسمي في مسودّته الأولى كما نقل ظافر في مذكرات أبيه ، فهذا دليل واضح على اهتمامه بقضايا عصره ولم يكن بعيداً عنها ، ونلحظ ذلك في مذكراته أيضاً حيث أبدى فرحته بالدستور والمرحلة الجديدة [٥].

فالقاسمي عاش قرابة نصف قرن (١٢٨٣م- ١٣٣٢هـ) محبوس الأنفاس في ظلّ الاستبداد السابق ، ولكنّه كان بهذه المرحلة الجديدة من إعلان الدستور مؤيداً له وللمطالب الشعبية؛ فكتب خطاباً يطمئن الناس فيه أنّ هذه التطورات السياسية في المملكة العثمانيّة وهذا الدستور ليس فيه ما يخالف الشرع بل هو مما أوجبه الشرع وأمر به، وردّ على الذين هيّجوا

---

(١) محب الدين بن أبي الفتح محمد بن عبد القادر بن صالح الخطيب(١٣٨٩هـ -١٩٦٩) مؤرخ سياسي و أحد أعلام الدعوة الإسلاميّة تأثر بالشيخ أحمد نويلاتي والشيخ جمال الدين القاسمي وطاهر الجزائري، كتب في عدة جرائد منها الأهرام وأسس عدة مجلات منها الزهراء والفتح ،أنشأ المطبعة السلفية ومكتبتها، من كتبه : اتجاه الموجات البشرية في جزيرة العرب وتوضيح الجامع الصحيح للإمام البخاري وهو شرح مختصر وكتاب مع الرعيل الأول. انظر الأعلام ٥ / ٢٨٢،وانظر نثر الجواهر والدرر، ص١٠٠٠إلى ١٠٠٦

(٢) صلاح الدين بن محمد سعيد القاسمي(١٣٣٤هـ - ١٩١٦) هو شقيق الشيخ جمال الدين القاسمي، طبيب أديب ، أمين سر جمعية النهضة بدمشق واختير كاتماً لسرها ولم يجاوز التاسعة عشرة من عمره، كان من الدعاة الأوائل لإثارة المسألة العربية ومبدأ القوميات ودفن في الطائف رحمه الله، وترجم له محب الدين الخطيب في كتاب سمّاه " الدكتور صلاح الدين القاسمي صفحات في تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين وآثاره". انظر الأعلام ٣/ ٢٠٩، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١/ ٨٤١.

(٣) طاهر بن صالح (أو محمد صالح) بن أحمد بن موهوب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي(١٢٦٨- ١٣٣٨هـ) عالم باللغة والأدب في عصره، كان كلفاً باقتناء المخطوطات والبحث عنها، ساعد على إنشاء المكتبة الخالدية في القدس، والظاهرية في دمشق ، له عدد من الكتب منها : " توجيه النظر إلى علم الأثر" في علم الحديث. الأعلام : ٣ /٢٢١ ، وانظر: معجم المؤلفين: ٢ / ١١

(٤) انظر جمال الدين القاسمي، أباظة : ص ٢١- ٢٢

(٥) انظر جمال الدين القاسمي ، ظافر : ص ٢١٣ – ٢١٤ – ٢١٥ – ٢١٦- ٢١٧

العامّة ضدّ الدستور بحجة أنّه من وضع البشر ، فقام القاسمي بفهمه العميق للدين يطمئن الناس بلهجة قوية في خطابه المكتوب موضّحاً منزلة القانون من الدين ، ولكنّه خشي على الأمة من الإفراط في فهم الحرية فقام بتحديد حدودها بقوله : (إنّ الأنفس كادت تُثْمِلُها لفظةُ الحرية ، وتُسكرُها نشأتُها الفكريةُ ويحق لها ، فإن لذة الإطلاق إثر التقييد ، و التحرير بعد التعبيد ، لذة تفوق التوصيف وتفوت التنويه بها والتعريف إلا أن العاقل يعلم أن الحرية إذا لم تكن مقيّدة بالآداب الشرعيّة مصونة بسياج الأخلاق المرعية وإلا فليست هي الغاية المتوخاة . إذن لا بد من مراعاة أدب الدين والتمسك بعرى اليقين والاهتداء بهدي الأنبياء والمرسلين وأتباعهم من الحكماء والناصحين) [1].

كما بيّن مكانة الدستور في الدين ، رداً على أحد الرافضين له فقال: (الدستور لا ينافي الدين بل يؤيده ويحفظ الحقوق بطريقة لا أقوى منها وموضوعه بالإجمال فروع اجتهادية لصالح الأمة) [2].

وموضوع كهذا لم يتناقله أحد من قبله، فهو من الروّاد الذين كتبوا فيه بمنطق سليم وفكر مستنير ، ويوضح كلمة الدستور في اللغة العربية فيقول : (الدستور معرّب من الفارسية ، وهو مركب من "دست" أي: القاعدة. ومن "ور" بمعنى: الصاحب ، وجمعه دساتير. والدستور الآن اسم لمجموعة قوانين ونظامات وفرمانات مؤلفة من أربعة مجلدات بالتركية)[3].

فهو يُعنى بتحديد هذا المصطلح لغويّاً واصطلاحيّاً ، كما يبيّن بعض المصطلحات الشائعة في عصره شأن الدعاة والمصلحين الذين يهتمون بأمور مجتمعهم ولا ينأون بأنفسهم عنه.

ولكنّ الأوضاع السياسية عادتْ أسوأ مما كانت عليه في عهد السلطان عبد الحميد ، وأدرك رجال الإصلاح المخلصون خطأهم عندما اعتقدوا أن مساوئ المجتمع كانت بسبب السلطان

(١) جمال الدين القاسمي، ظافر : ص٢٢١
(٢) المصدر السابق: ص ٢٣٣
(٣) انظر المصدر السابق : ص ٢٢٢ - ٢٢٨

عبد الحميد وذلك بعد اكتشافهم أنّ السياسة الجديدة اتخذتْ من الدستور ستاراً مبرراً لممارسة الظلم والاستبداد[١]. ويبدو أنّ اليهود وأوروبا لم يكونوا راضين عن السلطان عبد الحميد فاستغلوا ضعف الدولة العثمانية والديون المترتبة عليها ، والاضطرابات الداخلية فيها ؛ فعرض اليهود عليه سداد ديون الدولة مقابل وطن لهم في فلسطين ، فرفض عبد الحميد هذا الطلب الصهيوني فحركوا أوروبا ضده من الخارج ومؤيدوها من الداخل فأطاحوا به [٢].

وفي أواخر القرن الثالث عشر الهجري شهدت دمشق في عهد الولاة الذين حكموها شيئاً من الاستقرار السياسي والأمن مقارنة مع العهود السابقة التي كثر فيها الظلم والقتل والفقر والنهب [٣].

ثالثاً: التطور العمراني في عصره.

بدأت حضارة عمرانية ملحوظة في دمشق، فُتحت الأسواق، وأُنشئت دار الكتب العلمية الظاهرية والدوائر العدلية والشرطة، وأُنشئ خط البرق " تلغراف للاتصالات" بين دمشق والمدينة المنورة ، وظهرت آثار هذا التطور الملحوظ في سائر مجالات الحياة [٤] .

رابعاً: الحياة الاجتماعية في عصره.

تنوّعت دمشق بعدد من الثقافات المختلفة التي سكنتها عبر العصور، ففيها من الأكراد والسريان والأتراك والشراكسة والأرمن واليونانيين والفرنسيين، بالإضافة إلى وجود عدد ممن يدينون بالمسيحيّة و اليهوديّة إلى جانب وجود المسلمين بمذاهبهم المتعددة، هذا التنوع أدى إلى انفتاح جديد على ثقافات متنوعة دخيلة على الوطن العربي ، وترك أثره في دمشق بشكل كبير ؛ فكثير من الناس بدأ بالتجمع في المقاهي وتدخين النراجيل وشرب القهوة و كل ذلك

(١) جمال الدين القاسمي ، ظافر: ص ٢٠٢ ، جمال الدين القاسمي ، أباظة ص ٢٥

(٢) انظر مجلة العربي الكويتية عدد١٦٩ لسعيد الأفغاني بتاريخ ١/ ديسمبر / ١٩٧٢م ، ص ١٥١ ، وانظر جمال الدين القاسمي، أباظة ٤٥ ، النار والنور في مكتب عنبر ص ٢٦

(٣) انظر جمال الدين القاسمي، أباظة ص ٢٩ ، وولاة دمشق في العصر العثماني ، صلاح الدين المنجد ص ٨١ و ٨٢ سنة ١١٧١هـ أمثلة كثيرة عن القتل والحرق والسرقة ، خطط الشام : ٣ / ٩٦- ٩٧ أمثلة عن القتل والفتن الداخلية.

(٤) انظر المصدر السابق: ص ٣١

لم يكن مشهوداً قبل هذا العصر ، وكذلك دخلت عادات لأكل الطعام مستحدثة، لم يكن يألفها الدمشقيون قبل ذلك، ونلحظ القاسمي بشخصيته العلميّة يتحدث عن هذه العادات الجديدة مرحِّباً بما فيه نفع للإنسان ، ومحذّراً من العادات الضارّة [١].

ومن ذلك رسالته "الشاي والقهوة والدخان "[٢] ذكر فيها ما يتعلق بأسماء هذه المواد وصفاتها النباتية واجتنائها، وما قيل فيها من الشعر وكتب عن مضارِّها وأحكامها الشرعية [٣].

كما كتب "محاورة في الفونوغراف"[٤] الذي شاع في عصره ، وغيرها من الرسائل التي تصوِّر الحياة الاجتماعية في ذلك العصر، ودور القاسمي في بيان ما نأخذه عن الغرب من وسائل الحياة المدنيّة النافعة للناس[٥].

خامساً: الحياة الثقافية والدينية .

كان الناس في الفترة التي عاش فيها القاسمي متباينيي الثقافة والوعي، ولكن الفئة الغالبة كانت أمية ، والجهل كان فاشياً في المجتمع ، ولعل الانفتاح على الثقافات المختلفة في المجتمع كان دافعاً قوياً إلى نبذ الجهل وإرسال الأطفال إلى المدارس والاهتمام بتعليمهم وتثقيفهم ، وكان للشيخ **طاهر الجزائري** أثرٌ ملحوظٌ في دفع الحركة الثقافيّة في دمشق؛ من خلال إقناعه للوالي مدحت باشا بضرورة تأسيس مدارس حكوميّة تُدرّس فيها العلوم بالعربية واستطاع أن يجمع الكتب المخطوطة الموقوفة على المدارس والمساجد فأنشأ منها نواة دار الكتب الوطنيّة في المدرسة الظاهريّة [٦].

---

(١) انظر جمال الدين القاسمي ، أباظة : ص٤١، وانظر جمال الدين القاسمي ، ظافر : ص٣٣٨

(٢) رسالة للقاسمي طُبعت عام ١٣٢٢هـ في خمس وخمسين صفحة.

(٣) جمال الدين القاسمي، أباظة :ص ٢٦٥ ، نشرت باحثة أميركية مقالاً في نشرة الدراسات الشرقية، من إصدار المعهد الفرنسي بدمشق، عدد ٦٥، عام ١٩٩٣م بعنوان " القهوة في دمشق ورسالة الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي" وهو بحث مهم في رسالة القاسمي عن القهوة وتأثيرها على الفرد والمجتمع.

(٤) الفونوغراف: هو أول جهاز استخدم لتسجيل واستعادة الصوت اخترعه الأمريكي توماس إديسون في عام ١٨٧٧ اشتهر اسمه بالفونوغراف ومعناها الكاتب الصوتي ، كتب هذه الرسالة في خمس عشرة صفحة . انظر: موقع الويكيبيديا الموسوعة الحرة

(٥)جمال الدين القاسمي ، ظافر :ص ٦٥٨

(٦) جمال الدين القاسمي ، أباظة : ص ٤٨ وهامشه ص ٥٠ و ٥١ و ٥٢

وبدأت في عصر القاسمي نهضة علميّة وإن كانت محدودة إلا أنها موجودة ، ويدل على ذلك المهمات العلمية التي كان الوالي يرسل العلماء من أجلها، وكان القاسمي من ضمن هذه البعثات ، ذلك لأن الدول الأجنبية كان من سياستها أن ترسل المبشرين لإثارة المنازعات بين المسلمين والنصارى وأيضاً لنشر ثقافتها عبر الأطفال والشباب، فتؤثر بهم[١].

وفي دمشق أُحدثت عدة مدارس كدليل على بدء النهضة العلميّة فيها كالمكتب الرشدي "المدرسة الابتدائية"، والمكتب الإعدادي الملكي وهي المدرسة التجهيزية الثانوية الأولى في دمشق، وقد عُرفت بمكتب عنبر [٢].

وانتشر التصوّف في البلاد بطريقة لم يدرك العامة معها حقيقة العلم والتصوف على الوجه الصحيح، فبدأت الأفكار الخرافية والبدع في الانتشار بين الناس بشكل ملحوظ، وكثر الجمود و التقليد ، فتنبه العلماء إلى الخطر الذي تفشّى في المجتمع وسعوا إلى تغييره بالقلم والخُطَب [٣].

سادساً: أثر البيئة السياسيّة والثقافيّة في القاسمي.

لا بد من الإشارة إلى الحوادث والاتهامات التي تعرّض لها القاسمي في حياته ، وأثّرتْ في طريقة تأليفه ، فقد كان عصره عصر الجمود والتقليد في الأفكار، إذ كانت كتب الحديث تقرأ للتبرك، فلم يرضَ القاسمي عن هذه الطريقة في الاكتفاء بالقراءة والرواية دون تمحيص للأقوال؛ فاتخذ لنفسه منهجاً علمياً يتحرّى فيه صحة الأقوال وينقد الأفكار المطروحة نقداً علميّاً، فاتُّهم إثر ذلك بالاجتهاد وقراءة الحديث وطلب الدليل على أقوال الفقهاء، وحَكمتْ المحكمة عليه بإلزامه بقراءة الكتب الفقهية فقط ومنعه من قراءة الكتب الحديثية والتفسيرية

(١) انظر جمال الدين القاسمي ، إستانبولي : ص ٢٠

(٢) جمال الدين القاسمي ،أباظة ص ٥٢، يقع مكتب عنبر شرقي الجامع الأموي في دمشق، وهو بالأصل منزل شُيد على الطراز الدمشقي الشهير، وقد بناه ثري يهودي دمشقي اسمه يوسف أفندي عنبر سنة ١٨٧٢، ونظراً لديون على صاحبه صادرته الدولة العثمانية فأصبح المدرسة الإعدادية الوحيدة في سوريا ، تخرج من هذه المدرسة العديد من العلماء كعلي الطنطاوي وظافر القاسمي الذي ألف كتاباً باسم "مكتب عنبر صور وذكريات" . انظر موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة .

(٣) انظر جمال الدين القاسمي ، أباظة : ص٥٦

بتمحيص أو تدقيق، وأكثر ما أثَّر في نفسية القاسمي في هذا الاتهام أنه خُصّ بالسجن دون زملائه ، وسميّت هذه الحادثة "بحادثة المجتهدين" عام ١٣١٣هـ .

كما اتهم القاسمي بأنه كان يدعو إلى النهضة والحكم اللامركزي ، فاستجوب عدة مرات من قبل الوالي ، وفُتش منزله ومكتبته تفتيشاً دقيقاً ، خوفاً من أفكاره ودعوته ، كما حُكم عليه بالإقامة الجبرية في داره لمدة ثلاثة شهور سنة ١٣٢٦هـ لدعوته للسيد رشيد رضا إلى دمشق واستضافته ، لما عُرف عن **السيد رشيد رضا**[١] من اتجاه عقلي وإصلاحي في عصر شاع فيه الخرافة والجمود[٢]. وقد وصف القاسمي خصومه بالجمود و **الحشْوية** في مصنّفاته[٣].

المطلب الثالث : نشأته العلميّة .

بدأ القاسمي بدراسة القرآن الكريم أولاً كعادة طلاب العلم في حفظ القرآن والاهتمام بتفسيره بالمراحل الأولى ، وبدأ بحضور مجالس العلم على صغر سنه؛ وأجازه مشايخه بكثير من الكتب و كان له من العمر أربع عشرة سنة [٤].

ثم تعلّم العلوم الدينيّة من فقه وحديث، والعلوم العربية كالنحو و البلاغة ، وتعلّم أيضاً علم المنطق الذي كان تعلمه المبكر له أثرٌ واضح في مؤلفاته من خلال ترجيحاته وآرائه الفكريّة. وكان شافعيّ المذهب ،منطقيّ الحُجَّة ، فصيح البيان رحمه الله تعالى [٥].

---

(١) محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي، البغدادي الأصل ١٩٣٥م، صاحب مجلة "المنار" وأحد رجال الاصلاح الاسلامي. من العلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير. ولد ونشأ في القلمون ثم رحل إلى مصر سنة ١٣١٥ هـ فلازم الشيخ محمد عبده وتتلمذ له. له عدة كتب منها تفسير للقرآن الكريم ويسرالإسلام وأصول التشريع العام الأعلام:١٢٦/٦

(٢) انظر جمال الدين القاسمي ، ظافر : ص ٢٠٥ إلى ٢١١ و ص ٤٤٩

(٣) الحشْوية: بسكون الشين وفتحُها غلط ، مفردها حشوي ، بمعنى العامة والأتباع، وهي فرقة لا تقيم للنظر ميزاناً ولا ترى للعقل الصحيح برهاناً ، مقلّدة جامدة ،نسبت إلى الحشو بمعنى العامة ؛وليس هذا اللقب علماً على فرقة معينة يجمعها قاعدة ما ، بل لكل فرقة حشوية ؛ فللمحدثين حشوية وللفلاسفة حشوية ، انظر شرح لقطة العجلان، القاسمي، ص ١٤٤-١٤٦ ، ودلائل التوحيد، القاسمي، ص١٧٥

(٤) انظر جمال الدين القاسمي ،ظافر: ص ٢٤- ٢٥-٢٦

(٥) انظر المصدر السابق : ص ١٨٣

ودرس الحديث النبويّ على الطريقة السائدة في عصره التي تهتم بقراءة متون الحديث لاستخراج الأحكام والأدلة الفقهيّة منها، فأخذ الحديث عن الشيخ **سليم العطار**[1] وسمع منه كتاب البخاري رواية ودراية ؛ فكان هذا المجلس من أهم المجالس الحديثية في ذلك العصر يحضره الكثير من علماء دمشق من المذاهب المختلفة لما حوى من الفوائد المهمَّة .

وقد واظب على دروس الشيخ سليم العطار بحب وشغف ،فحضر عنده دروس الموطأ للإمام مالك، والشفا للقاضي عياض، ومصابيح السنة للإمام البغوي، والجامع الصغير للإمام السيوطي [2].

وسمع كذلك من الشيخ **بكري العطار**[3] وتعلَّم منه علوم النحو والمنطق والحديث ؛ فسمع منه صحيح البخاري ومعظم صحيح مسلم وسنن أبي داود وسنن ابن ماجه والشمائل للترمذي وغيرها من الكتب، وأخذ عن مشايخه الإجازات المكتوبة [4].

وسمع من شيخه **محمد الخاني**[1] الكثير من الدروس العلمية ومنها الدروس الحديثية مثل: "حاشية عطية على شرح البيقونية" في المصطلح ، و"شرح جمع الجوامع" مع مراجعة حواشيه،

---

(١) محمد سليم بن ياسين بن حامد العطار: (١٢٣٧ - ١٣٠٧هـ) من مدرسي الحديث والتفسير في دمشق ،من شيوخه عبدالرحمن الكزبري ومحمود الآلوسي ، تولّى تدريس علم الحديث في جامع السلطان مكان جده حامد العطار ،وأيضاً في الجامع الأموي، فكان يتكلم في الحديث ويمزجه بشيء من التصوف ويأتي بالأحاديث المناسبة له ، من طلابه الشيخ جمال الدين القاسمي وعبد المحسن الأسطواني، دفن في مقبرة الدحداح عليه رحمة الله، انظرالأعلام ٦ / ١٤٧، وانظر نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، ص ١٢١٤.

(٢) انظر قاموس الصناعات الشامية: ٢ / ١٩٢ و جمال الدين القاسمي لظافر: ص ٣٤ ، وانظر جمال الدين القاسمي، إستانبولي: ص١٧ و فيه مثال عن مواظبته للدروس في أصعب الظروف ومدح شيخه له ،وفي الصفحة نفسها ورد اسم شيخه سليم البيطار وهذا خطأ وهو سليم العطار. السيوطي: (٨٤٩ - ٩١١ هـ) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، جلال الدين، قيل: إنه ولد بين الكتب، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها، له عدد من الكتب ومنها: "الإتقان في علوم القرآن" و" الأشباه والنظائر" و" الإكليل في استنباط التنزيل" و " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" انظر الأعلام :٣/ ٣٠١

(٣) الشيخ بكري بن الشيخ حامد بن الشيخ أحمد بن عبيد العطار: (١٢٥٠هـ - ١٣٢١هـ)،عم الشيخ سليم العطار، شغله التعليم عن التأليف ولم يؤلف كتاباً، تولّى تدريس صحيح البخاري بعد وفاة ابن أخيه سليم العطار، كما أنه قرأ الحديث على الناس في الجامع الأموي، من شيوخه: سليم العطار وحسن بن عمر الشطيّ، من تلامذته: أبو خير الميداني وتقي الدين الحصني، توفي في دمشق رحمه الله، انظر حلية البشر١ /١٧٤، انظر نثر الجواهر والدرر، ص٢٨٤-٢٨٥ ، وممّا ينبغي التنويهُ إليه أن قول القاسمي في محاسن التأويل ٦/ ٦١: (ذكر **شيخنا العطار** رحمه الله في كتابه "الفتح المبين في رد اعتراض المعترض على محي الدين " خاتمة في بطلان ما نُسب إلى هذا العارف من القول بصحة إيمان فرعون ونجاته). يقصد بشيخه العطار هنا عمر بن طه بن الشهاب أحمد العطار١٣٠٨هـ وكان من شيوخ والد جمال الدين القاسمي رحمه الله ، وليس هو الشيخ بكري العطار لأنه لم يترك كتاباً كما ذكرت. انظر شيوخ والد القاسمي في حلية البشر ١/ ٢٩٦

(٤) انظر جمال الدين القاسمي، أباظة: ص ٩٩

وسمع منه كثيراً من أبواب البخاري، ومن شرحه للقسطلاني، ومن "الموطأ "مع شرحه للزرقاني، ومن "سنن أبي داود" مع حاشيته للسندي ، ومن "سنن الترمذي" ، وسمع منه "الأربعين العجلونية" و"مسلسلات ابن عَقِيْلَة" [٢].

والشيخ الخاني هو المؤثر الفعلي في سلوكه الصوفيّ وسيره على الطريقة النقشبنديّة في أوائل حياته العلميّة ، لكنه ترك هذه الطريقة فيما بعد (لأمر ما)كما جاء في مذكراته [٣]. ولعلّ هذه المرحلة قد انتهت سنة ١٣٠٩هـ بانتهاء القراءة على شيخه الخاني؛ وبدأت مرحلة أخرى في حياته سنة ١٣١٣هـ إثر اعتقاله بحادثة سُميت حادثة المجتهدين[٤]، ومن ثَمَّ نجد القاسمي يُصرّح عن مرحلة جديدة مرّ بها عندما قال عن كلّ ما ألفه قبل عام ١٣٢٠هـ: (له فيه وقفة)[٥]، والمراد بذلك نقده الذاتي لكثير من الأفكار التي قالها. وأجد من خلال قراءتي لتفسيره أن الذي تركه من التصوف هو المغالاة فيها ؛حيث قال بعد أن انتهى من سوقه لنص للإمام الغزالي[٦] رحمه الله: (وفي خلال كلامه عليه الرحمة، جمل من إشارات الصوفية وعباراتهم، ولا يأباها العقل السليم ولا قواعد العلم الظاهر، لأنها في هذه المثابة بدرجة الاعتدال والتوسط. كذلك كان مشربه قدس الله سره) [٧] .

و استمرت صحبته للشيخ محمد الخاني ولم تتأثر بابتعاد القاسمي عن الحلقات؛ فقد جمعتهما علاقة نصح وعلم ، فشجّع الشيخ الخاني جمالَ الدين القاسمي على التأليف في بعض المسائل

---

(١) محمد بن عبد الله بن مصطفى الخاني: ١٢٧٩ هـ ١٨٦٢ م فاضل متصوف، من بلدة خان شيخون ، نزل دمشق واستقر بها ،من شيوخه الشيخ خالد السيد وعبد الرحيم البستاني ، تولّى التدريس في جامع المرادية في السويقة له كتاب البهجة السنية في آداب الطريقة النقشبندية ، انظر الأعلام ٦/ ٢٤٢ ، وانظر حلية البشر: ص١٢١٠- ١٢١١-١٢١٢-١٢١٣

(٢) جمال الدين القاسمي ،ظافر : ص ٢٧

(٣) المصدر السابق: ص ٢٧، قال القاسمي: (وكان رحمه الله لقنني ذكر الطريقة النقشبندية، ولازمت حلقته مدة، ثم تركتها لأمر ما).

(٤) انظر جمال الدين القاسمي، محمد العجمي : ص ٢٣ – ٢٤

(٥) جمال الدين القاسمي ، ظافر : ص ٦٣٣

(٦) الإمام الغزالي: (٤٥٠ - ٥٠٥هـ) محمد بن محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد ، حجة الإسلام، فيلسوف ، متصوف ، مولده ووفاته في الطابران بخرسان، ورحل إلى بلدان عديدة ، ترجع نسبته إلى صناعة الغزل لمن قال بشديد الزاي، أو إلى غزالة من قرى طوس لمن قال بالتخفيف، من كتبه: " إحياء علوم الدين" و "الاقتصاد في الاعتقاد" و " فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" انظر الأعلام: ٧/ ٢٢

(٧) محاسن التأويل : ٧ / ٦٦

العلميّة لحاجة دمشق في ذاك العصر إلى الكتب العلميّة التي تتناول المواضيع بكثير من الدّقة والأمانة[١].

ولكن القاسمي كان مختلفاً عن علماء عصره في عنايته بالتأليف منذ وقت مبكر في سنه ، فقد جمع كل ما اطّلع عليه في كتابه الأول الذي سمّاه" السفينة" الذي ذكر فيه الكثير من الاقتباسات لبعض الكتب مثل: المفيد للسيوطي، ودقائق المنهاج للنووي، وشرح العزيزي على الجامع الصغير وغيرها من كتب الحديث المهمة [٢].

ولم يكن بعيداً عن المجلات الثقافيّة والعلميّة الأدبيّة منها والدينيّة والتاريخيّة ،التي كانت تُنشر في ذلك العصر وكان لها صدى وتأثير كبير بين الناس، فقد شارك في العديد منها كمجلة المقتبس والمقتطف والهلال والمنار. و أغنى مكتبته بالكتب المتنوّعة في الدين الإسلامي وغيره من الأديان السماويّة والمذاهب المختلفة والقانون والأدب كل ذلك ليكون شخصيته ويجعل من نفسه عالماً و مصلحاً ومؤثراً في مجتمعه [٣].

كل هذه العوامل ساعدتْ على صقل شخصيّته العلميَّة في عصر اتَّسم بالجمود الفكري فكان من أوائل من حمل راية البحث والتحقيق وسعى إلى الإصلاح الاجتماعي والديني [٤].

المطلب الرابع: شيوخه وتلامذته.

أولاً : العلماء الذين تأثّر بهم القاسمي.

وتأثّر جمال الدين القاسمي بشخصيات علميّة في عصره كان لها دورٌ كبيرٌ في النهضة الحديثة وفي حياته أيضاً ، فكان أوّل من شجّع القاسمي على المضي في طريق الإصلاح **محمد**

(١) انظر جمال الدين القاسمي ، ظافر : ص ٢٨ و جمال الدين القاسمي ،أباظة ص ١٠٤، اشتهر العلماء الدمشقيون في القرن الرابع عشر بالتدريس والتعليم والعزوف عن التأليف والكتابة أمثال الشيخ سليم العطار وبكري العطار والشيخ عبد الله قدومي وسليم المستوتي وغيرهم من العلماء ، انظر بحث جهود علماء دمشق في الحديث النبوي في القرن الرابع عشر، للدكتور بديع السيد اللحام.
(٢) جمال الدين القاسمي ، ظافر :ص٣١
(٣) المصدر السابق : ص ٨١
(٤) انظر المصدر السابق: ص٨١ و انظر جمال الدين القاسمي ، أباظة ص ١٠٧ ، و جمال الدين القاسمي، إستانبولي: ص ١٦

عبده[1]وهو الشخص الوحيد الذي قبّل القاسمي يده من شدّة إعجابه بعلمه ومنهجه[2]،كان يأخذ رأيه في تأليف الكتب فهما ابنا مدرسة واحدة ، حيث يشتكي القاسمي من داء ألمّ في دمشق وهي "الدروس العامة" فيشير إليه الأستاذ محمد عبده بكتب الغزالي أنّها أحسن ما كتب في هذا المجال؛ بشرط تجريدها من الواهيات من القصص والآثار، فيعود القاسمي إلى دمشق مختصراً لإحياء علوم الدين للغزالي مجرَّداً من الواهيات وسمّى المختصر "موعظة المؤمنين"[3].

أيضاً نلحظ تأثّره بشيخه من خلال اعتماد القاسمي رأي شيخه في أسباب النزول عندما سأله عن قول بعض المفسرين: نزلت هذه الآية مرتين، فقال محمد عبده: لا أعتقد هذا ولكن أرى أنّ رسول الله كان يُسأل عن حادثة فيتلو عليهم الآية التي نزلت فيما أشبه الحادثة المسؤول عنها[4]، كذلك انتفع بعلمه عندما سأله هل يسوغ ذكر الإسرائيليات في تفسير القرآن ؟ فأجابه : إن القرآن وصل إلينا متواتراً ،وكتب غير المسلمين وصلت إلينا ناقصة فلا يتم كامل بناقص[5].

و كان للسيد **محمد رشيد رضا** نصيب أيضاً في تكوين شخصية القاسمي العلمية، فهو أحد طلاب الأستاذ محمد عبده ، جمعهم جميعاً حب الإصلاح الديني وترك الجمود فيه.

وينقل الأستاذ ظافر أنّ العلاقة الواضحة بدأت بينهما عندما سافر القاسمي إلى مصر عام ١٣٢١هـ ولكنّه رجّح أنها بدأت قبل ذلك [6]. أسس السيد رشيد رضا مجلته " المنار " واستمر نشرها خمساً وثلاثين سنة ، استقطبتْ هذه المجلة عقول ألمع المثقفين في العالم الإسلامي في ذلك العصر، فلم تترك بحثاً في الدين أو الأدب أو العلم إلا كتبت عنه بكثير

(١) محمد عبده بن حسن خير الله (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ)، مفتي الديار المصرية، ومن كبار رجال الاصلاح والتجديد في الإسلام له عدد من الكتب منها :تفسير القرآن الكريم و رسالة التوحيد وشرح نهج البلاغة . الأعلام ٦/ ٢٥٢

(٢) انظر المصدر السابق: ص ١٢٦- ١٢٧

(٣) انظر جمال الدين القاسمي، ظافر: ص ١٢٩

(٤) انظر المصدر السابق: ص ١٥٦

(٥) انظر جمال الدين القاسمي، إستانبولي ص ٥١

(٦) انظر جمال الدين القاسمي، ظافر : ص٤٤٤

من الموضوعية والإنصاف ، وكان للشيخ جمال الدين القاسمي النصيب الأكبر من التقريظ في منارة السيد رشيد رضا، فكلما نشر القاسمي كتاباً نجد السيد رشيد رضا معلقاً عليه[١]، كذلك كان يرسل له كل شهر مجلة المنار ويبدي تأييده أو نقده لكل عدد كما هو واضح في رسائله للعلماء [٢].

وتأثّر الشيخ جمال الدين القاسميّ علمياً في علم الحديث خاصة **بالشيخ طاهر الجزائري**. حيث جمعتهما علاقة وديّة أخوية وعلمية كما هو واضح في مذكرات القاسمي[٣]، قال الشيخ جمال الدين موضّحاً مدى تأثره بالشيخ طاهر الذي واظب على حضور مجالس القاسمي في مصطلح الحديث: (ولم نزل نستفيد من حضوره، فهو الشيخ المفيد ،والمرقّي الوحيد)[٤].

فهذا يدل على سعة علم الشيخ طاهر الجزائري بشكل عام وبمكانته العلمية في علم الحديث النبوي بشكل خاص ، نلحظ ذلك من خلال تنقيحه لكتاب "قواعد التحديث " دون غيره من العلماء[٥]. فقد جمعهما حب الإصلاح والعلم والانفتاح الفكري في عصر ندر فيه هذا العمق في تناول المسائل وتحليلها ، وكان للشيخ طاهر ميزة على كل علماء عصره وهي سعة اطّلاعه على الكتب والمخطوطات العلمية ويعبر عن ذلك القاسمي بتواضع منه وصدق فيقول: (وبالجملة فالشيخ طاهر أعجوبة في عصره في الذكاء وفي التنقيب على الآثار العلميّة فهو شيخها في عصره بلا ريب ، بل وفيما قبل عصره)[٦] . ولا بدّ أن القاسمي استفاد من الشيخ طاهر من هذه المعرفة الواسعة في مجال الكتب ، وقد اعترف بها بنفسه قبل أن يذكرها السيد رشيد رضا في تقديمه كتاب " قواعد التحديث "[٧]. وقد نقل ظافر القاسمي

(١) انظر المصدر السابق: ص٤٤٥
(٢) انظر جمال الدين القاسمي، ظافر :ص ٥٩١
(٣) انظر المصدر السابق: ص٤٣٣
(٤) انظر جمال الدين القاسمي، ظافر: ص ٤٢٧
(٥) انظر المصدر السابق :٤٢٨
(٦) انظر المصدر السابق: ص ٤٣٢
(٧) انظر قواعد التحديث، مقدمة رشيد رضا: ص٢٣

عن **لطفي الحفار**[1] أن الشيخ طاهراً كان يقول عن القاسمي : (إنه وليد القرون ، قد فهم الشريعة كما فهمها الصحابة والتابعون)[2].

أمّا علاقة جمال الدين القاسمي مع الأمير **شكيب أرسلان** [3]؛ فهي علاقة معرفيّة متبادلة ، فقد أثَّر كل منهما في الآخر ، فكان الأميرُ كثير الزيارة للشيخ جمال الدين القاسمي في منزله و في دروسه حتى كأنّه حفظها عن ظهر قلب لشدّة إعجابه بدروس الشيخ العلميّة فكلاهما من مَشرب واحد، متأثرٌ بالشيخ محمد عبده وبأسلوبه المستقل في عصره. ويسجل جمال الدين القاسمي في مذكراته بعض الجمل التي استحسنها من الأمير ، ولا بدّ أن نذكر كثرة اطّلاع شكيب أرسلان على اللغات الأجنبية مقارنة مع الشيخ جمال الدين، فقد كان شكيب أرسلان أكثر اتصالاً بالحياة الاجتماعية الحديثة ووسائل المدنيّة العصريّة بسبب كثرة سفر الأمير إلى البلاد الأجنبية، فأُتيح للقاسمي عن طريق الأمير النفاذ إلى هذه الحياة العصريّة وكذلك الانتفاع من خبرته ومعارفه ، وكتب شكيب مقدمة كتاب " قواعد التحديث " فظهر فيها ودّه وشدّة تأثره بالشيخ جمال الدين، وذكر في هذه المقدمة مزايا الشيخ وعلمه وردّ على من انتقد هذا الكتاب سلباً بعد وفاة مؤلفه [4].

و الاسم الذي ارتبط بالشيخ جمال الدين منذ أول نشأته في عالم الفكر والعلم فهو الشيخ **عبد الرزاق البيطار**[5]، فلا يكاد يذكر أحدهما إلا ذُكر الآخر معه [6]، وصحبه لسنوات وكان صديق الصبر في طريق الإصلاح ، وكان البيطار أسنّ من القاسمي بواحدة وثلاثين

---

(١) لطفي بن حسن بن محمود الحفار: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨ م ،من رجال السياسة والاقتصاد وأحد مؤسسي الكتلة الوطنية في سورية مولده ووفاته بدمشق، جمع ما ألقاه من خطب ومحاضرات في كتاب " ذكريات لطفي الحفار" ،انظر الأعلام : ٥/ ٢٤٣، وانظر معجم المؤلفين :٢ / ٦٧٦

(٢) جمال الدين القاسمي ، ظافر، ص: ٤٤١

(٣) شكيب أرسلان: (١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦م) من أكابر الكتاب، ينعت بأمير البيان. من أعضاء المجمع العلمي العربي. ولد في لبنان من قرية الشويفات ودفن فيها، سكن دمشق أيام الحرب العالمية الأولى، كان كثير الرحلات إلى البلاد العربية والأجنبية له كتب كثيرة منها ":لماذا تأخر المسلمون"، وكتاب " السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة ".انظر الأعلام١٧٣/٣، انظر معجم المؤلفين: ٨١٨/١

(٤) انظر جمال الدين القاسمي ،ظافر ، من ص ٣٩٢ إلى ٣٩٨ و ص ٤٢٣ و ٤٢٤

(٥) عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي(١٣٣٥هـ):عالم بالدين، ضليع في الأدب والتاريخ، مولده ووفاته في دمشق. كان من دعاة الإصلاح في الإسلام، من كتبه "حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر" ترجم فيه لمعاصريه.انظرالأعلام : ٣/ ٣٥١و معجم المؤلفين ٢/ ١٣٩

(٦) انظر قواعد التحديث مقدمة شكيب أرسلان: ص ١١،وانظر جمال الدين القاسمي، ظافر: ص ٣٨٤- ٣٨٥-٣٩٠

سنة[١]، ولكن جمعهما الهدف المشترك ، فكثرت المراجعات بينهما في التأليف والخطب وإن لم يكن ذلك ظاهراً لكثرة لقاءاتهما وأحاديثهما [٢]. ولقّب جمالُ الدين عبدَ الرزاق البيطار بأنّه "الرئيس الأستاذ الأكبر" وقال عنه إنّه : (نزهة المجالس والمتبحر في كل موضوع)[٣]، وكذلك ترجم عبد الرزاق البيطار في كتابه "حِلْيَة البشر" الذي ترجم فيه لمعاصريه ؛ فكتب عن جمال الدين القاسمي وذكر صفاته بصدق وإخاء ، فكان أوّل من ترجم للشيخ جمال الدين القاسمي[٤].

هؤلاء من تأثر بهم القاسمي فكريّاً وجمعهم حب الإصلاح الديني والاجتماعي، ونهضوا بالمجتمعات العربية بأفكارهم النيّرة وحججهم الدامغة، إلا أنّ شخصية القاسمي العلميّة سلكت مسلك النظر والاستدلال وبعُدت عن مسلك التقديس والخضوع، فنجد كثيراً من الآراء التي اختلف فيها القاسمي مع مشايخه وعبّر عن رفضه لها مثل : (لا عبرة برمي شيخ الإسلام ابن تيمية [٥]، وابن القيّم[٦]، وأمثالهما رحمهم الله تعالى بالإلحاد، مثل النصير الطوسي[٧]، وابن عربي [٨]، وبعض الأشاعرة، أو المتأولين لآيات الصفات وآثارها، فإن ذلك منه ومن أمثاله حمية مذهبية، وغيرة على نصرة ما قوي لديه)[٩]. ويعدُّ موقفاً جريئاً منه في نقده لابن تيمية الذي تأثر كثيراً به ونقل الكثير من أقواله في تفسيره ، ولم يكن هذا بسبب تأثره بالطرق الصوفية التي انتشرت في عصره كما ذكر البعض [١٠]، بل لأنّه حمل راية

(١) انظر هامش جمال الدين القاسمي ، ظافر: ص ٣٨٣
(٢) انظر المصدر السابق: ص ٣٨٨
(٣) انظر المصدر السابق : ص ٣٩٠
(٤) انظر حلية البشر : ١ / ٤٣٥
(٥) ابن تيمية: (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) أحمد بن عبد الحليم ، أبو العباس ، تقي الدين ابن تيمية، شيخ الإسلام، ولد في حران، ثم انتقل إلى دمشق ، ومات معتقلاً بقلعة دمشق من أجل فتوى أفتى بها ، له تفسير للقرآن الكريم، وعدد كبير من المصنفات من كتبه: " السياسة الشرعية" و " والجوامع " و " الجمع بين العقل والنقل" و " منهاج السنة" . انظر الأعلام : ١٤٤/١
(٦) ابن قيم الجوزية: (٦٩١ - ٧٥١ هـ) محمد بن أبي بكر الدمشقي، أبو عبد الله، مولده ووفاته في دمشق، وهو الذي هذّب كتب ابن تيمية ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، وأهين وعذّب بسببه، وطيف به على جمل مضروبا بالعصى. وأطلق بعد موت ابن تيمية. من كتبه: " زاد المعاد". الأعلام:٥٦/٦
(٧) الطوسي: (٥٩٧ - ٦٧٢ هـ) محمد بن محمد ، أبو جعفر ، فيلسوف ، كان رأساً في العلوم العقلية والفلكية، نشأ قرب نيسابور وتوفي في بغداد ، له الكثير من الكتب منها: " إثبات العقل" ، " تجريد العقائد" . انظر الأعلام: ٧/ ٣٠
(٨) ابن عربي: (٥٦٠ - ٦٣٨ هـ) محمد بن علي، محي الدين ابن عربي، من أئمة المتكلمين، ولد في الأندلس وتوفي في دمشق، قال عنه الذهبي: قدوة القائلين بوحدة الوجود، من كتبه: " مواقع النجوم" ، " كنه ما لا بد للمريد منه". الأعلام: ٦/ ٢٨١
(٩) جمال الدين القاسمي ، ظافر: ٢٧٣
(١٠) انظر الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو : ص ٢٤٤٧

الإصلاح الديني الذي يدعو إلى تقريب الصفوف والوحدة الإسلاميّة والحدّ من التكفير والاحتداد الكلامي بين الفرق.

ولم يتوقف نقده على ابن تيمية وحسب؛ بل نجده انتقد معاصريه مثل محمد عبده في تفسيره للآية { وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ} (النساء ١٥) ويقول: (إلا أني ما ارتضيته لكونه مخالفاً لما صحّ في تفسيرها مما رواه مسلم)[١] ،كذلك خالف رشيد رضا في فتواه عن مصارف الزكاة حيث لم يجعل الإنفاق على إنشاء المدراس منها؛ فردّ عليه بأدلة وبراهين مثبتاً رأيه في المسألة [٢].

فالقاسمي كان حرّ التفكير، موضوعيّاً، ولم يكن يغمض عينيه عن خطأ شيوخه ومن تأثر بهم، لذا اختلفوا في تصنيفه على ضوء انتقاداته؛ فصُنف أنّه من المدرسة السلفية لكننا نراه يخالف ابن تيمية وابن القيم في بعض المسائل، حتى إنَّه ألَّف كتاباً في تاريخ الجهمية والمعتزلة يقرّب فيه بين الفرق الإسلامية خالف فيه جميع من سلف ، وقد نشر هذا الكتاب في حياته فيُنسب لمؤلفه [٣]. وكان يقول لتلميذه الذي لفت نظره لمخالفته آراء ابن تيمية : (ومن قال لك إنني مقلد لابن تيمية ؟ وهو يكره التقليد وإنّما أدافع عن شيخ الإسلام وأنشر كتبه وفتاويه لأنّه مجتهد وغير مقلد وأقواله أقرب إلى الصواب من غيره لأنّه جاء متأخراً عن الأئمة وزاد اطّلاعه على اطّلاعهم وناقشهم جميعاً)[٤] ، حتى اتُّهم الشيخ جمال الدين القاسمي بأنَّه يدعو إلى تأسيس مذهب خاص به وسموه "المذهب الجمالي"، فدفع عن نفسه هذه التُّهم بقوله : (أي عاقل يدعو لتكثير الشيع والفرق ، وزيادة الانقسام ، وإنما المراد إنهاض همم

(١) جمال الدين القاسمي ،ظافر : ص ١٢٨
(٢) انظر جمال الدين القاسمي، ظافر ص ٦١١ - ٦١٢
(٣)انظر مجلة المنار للسيد رشيد رضا ج٨ م ١٧ ص ٦٣٣- ٦٣٤ وانظر جمال الدين القاسمي، إستانبولي : ص ٣١ ، انظر وأيضاً في مجلة المنارج٨ م ١٧ ص ٦٢٨ رقم (١٩) و جمال الدين القاسمي، ظافر: ص ٦٨٧ طُبع هذا الكتاب عام ١٣٣١هـ
(٤) جمال الدين القاسمي ،إستانبولي: ص ٥٠

رواد العلم ، لتعرف المسائل بأدلتها والبحث عن مداركها ومآخذها ... وتوخي الأقوى فالأقوى دليلاً، وتحرّي الأقوم فالأقوم قيلاً)[1].

وقد صرّح عن مدرسته الاستقلالية بقول لا مجال فيه للتأويل فقال : (إنّا في الرأي مستقلون ولسا بمقلدين ولا متحزبين ولكن هو الحق والإنصاف)[2].

ثانياً: العلماء الذين أثّر القاسمي فيهم.

كان القاسمي من مؤسسي مدرسة الدين والدنيا ، صاحب دعوة معتدلة ، يعتمد على الدليل الأصح والمنطق والعقل في المسألة، فكانت ثقافته ثقافة موسوعيّة، يستخدم كل العلوم لخدمة الدين والمجتمع فهو يكتب عن الشاي والقهوة وعن التلغراف وحكم العمل به ، ويكتب في إصلاح المساجد والعقول وأنكحة الناس ويؤلف بين الفرق ، مراسلاً علماء عدة في الوطن العربي من موافقيه ومخالفيه يتحاورون في شؤون علميّة تحقق النفع للأمة العربية، وشملت مراسلاته لعلماء ليسوا بعرب؛ فراسل العلماء من روسيا واليابان مظهراً حقيقة الإسلام ومقاصده[3]، ولهذا نفر منه الجامدون المتزمتون وحاربوه، وتقرّب إليه من أحب العلم وآمن بفكرة الإصلاح التي نادى بها الشيخ ، فالتف حوله مجموعة من مثقفي العصر ، ولزموا دروسه، أمثال : **محمد بهجة بيطار**[4] ، و**محمد كرد علي**[5]، و**محب الدين الخطيب** و**صلاح الدين** [6]. فزرع فيهم بذور الإصلاح والعلم وعاملهم كأصدقاء له يحثّهم ويشجعهم وينهض هممهم دوماً نحو الفلاح ، فكانوا من أهم رجال الفكر الذين تركوا بصمة واضحة

---

(١) جمال الدين القاسمي، ظافر ص ٢٤٥

(٢) الجرح والتعديل ، جمال الدين القاسمي : ص ١٩

(٣) انظر مراسلاته في كتاب جمال الدين القاسمي، ظافر : ص ٤٧٩

(٤) محمد بهجة بن محمد بهاء الدين البيطار: (١٣١١ - ١٣٩٦ هـ) فقيه و أديب ومؤرخ مصلح، وجده عبد الرزاق البيطار، ولد في دمشق، وله مؤلفات وتحقيقات على كتب كثيره، منها تحقيق كتب الشيخ جمال الدين القاسمي " قواعد التحديث" و " الفضل المبين" . انظر تتمة الأعلام: ٣/٨٤-٨٥

(٥) محمد كرد علي : (١٢٩٣ - ١٣٧٢ هـ) محمد بن عبد الرزاق كرد علي، رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق، ومؤسسه، وصاحب مجلة " المقتبس" مولده ووفاته في دمشق، من كتبه: " خطط الشام" و " دمشق مدينة السحر والشعر" و " القديم والحديث". انظر تتمة الأعلام: ٦/٢٠٢- ٢٠٣

(٦) صلاح الدين القاسمي: (١٣٠٥- ١٣٣٤هـ) هو أخو الشيخ جمال الدين القاسمي ، كان طبيباً وتعلم أيضاً التركية والفرنسية ومبادئ العلوم الكونية مع علوم الدين واللغة العربية، وهو من مؤسسي جمعية النهضة العربية وأصغر الأعضاء عمراً. انظر آل القاسمي ونبوغهم في العلم والتحصيل ، محمد بن ناصر العجمي، ص ٩١- ٩٢

في حياتهم العلمية [1]. قال الشيخ في مذكراته عن بهجة البيطار : (محمد بهجة البيطار من ملازمي دروسنا الليلية والنهارية ممن يرجى له مستقبل علم حسن)[2]، وكان لهذا الاهتمام والتوجيه أثره البليغ في نفوس تلاميذ الشيخ بعد وفاته أيضاً فانتُقدت مقالات الشيخ في الجرح والتعديل "الكتاب الذي طبع باسم "ميزان الجرح والتعديل" برسالة سُمِّيَت "عين الميزان" فردَّ تلميذه بهجة البيطار عن شيخه جمال الدين القاسمي برسالة سماها" نقد عين الميزان".

المطلب الخامس : فكره وآثاره.

أولاً: آراء جمال الدين القاسمي.

لا بد عند دراسة شخصية جمال الدين القاسمي العلمية ؛ أن تدرس ضمن البيئة التي احتضنت هذه الشخصية وكان جزءاً منها ، ولقد مرّ سابقاً أنّ عصر القاسمي لم يكن بالعصر المنفتح فكريّاً ، وإنما كان عصراً منغلقاً ،كثُر الجهل فيه "دينياً وفكرياً" ، فابتعد الناس بشكل عام عن روح الإسلام وأبقوا على مسمياته ، وساعدت عدة عوامل على إبقاء نفحة الجهل في عقول الناس لكي يسهل على هذه الأمة تضليلها واحتلالها، فكثُر الجهل وعمّ الاستبداد وكمّ الأفواه ، حتى وإن تنفس الناس الصعداء بإعلان الدستور قد أخذ الظلم شكلاً جديداً وشعارات أخرى فعادَ الظلم مضاعفاً عمّا كان .

وكان العلماء في ذلك العصر فريقين: **الأول** :هم علماء فقهاء بعيدون عن داء مجتمعهم الذي أغرقه الاحتلال ، فكان منهم الفقهاء المتعصبون لمذاهبهم لا يعدلون ولا يخرجون عن فتاوي مذاهبهم وأقوالهم [3].

(١) انظر جمال الدين القاسمي، إستانبولي : ص ٨٨ إلى ٩٢ ، و انظر جمال الدين القاسمي ، ظافر : ٤٢٥
(٢) جمال الدين القاسمي ، ظافر ص ٦٢٤
(٣) جمال الدين القاسمي، إستانبولي : ص ٨٤

والثاني : علماء متصوفة نأوا بأنفسهم إلى عالم من الخرافات والأباطيل، التي ليس لها مثيل في الإسلام ، معتمدين على التأويل البعيد في الخطاب القرآني وعلى الأحاديث الواهية الموضوعة [١].

فحمل جمال الدين القاسمي فكرة إصلاح المجتمع دينياً ونادى بها في كل خطبه ، ودعا إليها في مؤلفاته، متأثراً بفكر ابن تيمية وتلميذه ابن قيّم الجوزيّة من بعده ، فاندفع لإحياء ما أُهمل من كتب ابن تيمية ، لأنه كان يرى أنّ كتاباً يطبع خيرٌ من ألف داعية وخطيب، لأن الكتاب يقرؤه الموافق والمخالف[٢]، ولعل فكرة الإصلاح والعودة إلى صفاء الإسلام التي نادى بها كان منشؤها من تأثره بمعاصره "محمد عبده"[٣] تلميذ جمال الدين الأفغاني[٤] ، فكان للقائه به أثرٌ عميقٌ في نفسه ، وبرزتْ معالم الدعوة الإصلاحية عنده عام ١٣٢١هـ ، كما تخلّى عن الفكر الصوفي ونهج نهجاً إصلاحياً في حياته [٥] ، فدعا إلى ضرورة العودة إلى الإسلام كما عاشه السلف الصالح، ولم يرَ وسيلة لذلك إلا بإعمال الفكر والعقل في كل المسائل والأفكار ، وفتح باب النقاش والتحاور بقوله: (إنّ باب التناظر والتحاور في المسائل مفتوح، حتى في مثل أخبار الصحيحين ، وهي ماهي ، وإن غلَّ الفكر عن النظر والتأمُّل هو أعظم هادم لصرح التحقيق، فإن الحقيقة هي بنت البحث) [٦]. وكان يرى أنّه لا مجال للدعوة إلى الإسلام إلا بالسنة الصحيحة ، بعيداً عن مخالفة الأقوال لهذا الدليل فالتمسك بالدليل الصحيح هو الأولى ، وهذا الموقف كان صريحاً منه عندما قرأ شيخه حديثاً صحيحاً ثم قال بعد قراءته: إنّ هذا الحديث مُشْكِل – لأنّه خالف مذهب الشافعي– ونبّه القاسمي

(١) انظر جمال الدين القاسمي، أباظة : ص ٢٠٦
(٢) انظر جمال الدين القاسمي، ظافر : ص ٤٨٥
(٣) محمد عبده بن حسن خير الله (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ) ،مفتي الديار المصرية، ومن كبار رجال الاصلاح والتجديد في الإسلام له عدد من الكتب منها :تفسير القرآن الكريم و رسالة التوحيد وشرح نهج البلاغة . الأعلام ٦/ ٢٥٢
(٤) جمال الدين الأفغاني: (١٢٥٤ - ١٣١٥ هـ) محمد بن صفدر الحسيني، جمال الدين ، فيلسوف الإسلام في عصره، نشأ في كابل ، وكان من أعضاء مجلس المعارف في الهند ، وسافر إلى مصر ونشر فيها دعوته الإصلاحية ، وأنشأ هو ومحمد عبده جريدة العروة الوثقى، نفي مرات عدة بسبب أفكاره، لم يكتب كثيراً وله كتاب " تاريخ الأفغان"و" الرد على الدهريين". انظر الأعلام:٦/١٦٨-١٦٩.
(٥) انظر جمال الدين القاسمي لأباظة من ص ٣٠٤ إلى ص ٣٠٧
(٦) الأجوبة المرضية ، القاسمي : ص٦

شيخه بالسؤال :وهل الإشكال في الحديث الصحيح الصريح بالحكم أم الإشكال في المذهب الذي خالفه؟ فوافقه شيخه على رأيه ألّا إشكال في الحديث وإنّما في مخالفته للمذهب [١].

بدا تمسّكه بالصحيح من السنة واضحاً في مؤلفاته، فقد ذمّ الذين يعتمدون على الأحاديث الموضوعة والضعيفة ويتركون الصحيح الذي يغني ويفيد، وكتب في مقدمة تفسيره أنه يعتمد على الصحيح والحسن [٢].

كان ينتصر للقول الحق المنْصِف من أي مذهب كان[٣] ، و يكره التعصّب المذهبي ويرى أنّ التقليد يجلب الخمول والكسل للعقل ، ويقول في شروط الاجتهاد : (إذا لم يشترط الله هذه الشروط في كتابه ولا رسوله في سنته ، فمن أين تكون حجة يلقّم بها كل من يدعي الاجتهاد)[٤]. وكذلك يرى القاسمي أن جمع الأحاديث الشريفة في الكتب، وتناولها شرحاً وتوضيحاً، وانتشار كتب الرجال والعلل والكتب الفقهية كل ذلك سهّل عملية التحقيق والتحليل لهذه الأحاديث فقال: (فهل يعسر بعد هذا كله أن يتوقف الذكي النبيه عن الحكم أو يُشْكِلَ عليه الأمرُ وبابُ الاجتهاد أوسعُ مما يضيقون)[٥]. وكان يؤول النقل بالعقل في حال التعارض[٦] ، بشكل وسطي لا تعسفي، فالنص الصريح الواضح لا ينفيه باحتمالات عقليّة بعيدة، ويؤكد ذلك قوله: (لا نسوّد وجوه صحائفنا بما فيه تحكيم العقل على النقل)[٧].

ودعا جمال الدين القاسمي إلى احترام الفرق الإسلامية، وتوحيد صفوف الأمة لإصلاح التمزُّق والخلاف الذي أضعفها وأدخلها في نزاعات لا نهاية لها ، حيث أوضح أنّ المغالاة والتطرف هما في كل مذهب وكل عصر، أمّا الاعتدال والتوسط فقلَّ من دعا له في كل

(١) جمال الدين القاسمي، إستانبولي ص ٢٨
(٢) انظر محاسن التأويل :١٨/١
(٣) انظر جمال الدين القاسمي ، ظافر ٢٧٤
(٤) المصدر السابق: ص٣٠١
(٥) المصدر السابق: ص٣٠١ - ٣٠٢
(٦) انظر دلائل التوحيد، القاسمي ص ٣١
(٧) محاسن التأويل : ٤ / ٣٤٠

عصر، ووضّح ذلك بقوله: (لو كانت الفرق التي رُميت بالابتداع تُهجر لمذاهبها ، وتُعادى لأجلها ، لما أَخرج البخاري ومسلم وأمثالهما لأمثالهم . نعم إنّ هؤلاء المبدَّعين[1] وأمثالَهم لم يكونوا معصومين عن الخطأ ، حتى يَعْدُوهم الانتقاد ، ولكن لا يستطيع أحد أن يقول إنهم تعمّدوا الانحراف عن الحق عن سوء نية، وغاية ما يُقال في انتقاد بعض آرائهم: أنهم اجتهدوا فيه وأخطؤوا ... وقد قالوا :إن المجتهد يخطيء ويصيب ،فلا غضاضة ولا عار إن أخطأ في قول أو رأي)[2] .

وقد اتخذ القاسمي موقفاً وسطاً من البدع فهو يقسمها إلى قسمين:

القسم الأول: **منكرة** يحاربها لورود الدليل القاطع على دلالتها من آية محْكمة أو خبر متواتر أو إجماع.

القسم الثاني: **مستحسنة** لا يرى بأساً في الأخذ بها مالم يرد بها نص قاطع في الدلالة أو خبر أو إجماع . وينظر القاسمي إلى مسألة التكفير على أنّها ليست بالأمر اليسير ويحذّر منها فهي قطع للأخوة الإيمانية التي عقدها الله تعالى في كتابه؛ فلا تكفير لمن استقبل القبلة ، مستدلاً بحديث : ((ادرؤوا الحدود بالشبهات[3]))[4].

وكذلك ولّى القاسمي اهتمامه بالمرأة وقضاياها في مجتمع اعتاد على عدم تعليم المرأة وجعلها في المنزل فقط تقوم بواجباتها فيه ، و نلحظ اهتمامه من خلال قوله في مذكراته: (وفي نيتي – إن يسر الله تعالى وهو المعين لتيسير كل عسير –أن أجمع مسنداً خاصاً للنساء ،لا أذكر

---

(١) كما أوردها القاسمي في كتابه "الجرح والتعديل " معللاً ذلك أن الأكثرين يطلقون عليهم (المبتدِّعين) على الرغم من أنهم لم يتعمدوا البدعة ولكنهم مجتهدون يبحثون عن الحق وهم بعد بذل الجهد لو أخطؤوا كانوا مأجورين غير ملومين فلا يليق تسميتهم بالمبتدعة بل مُبدَّعة ، انظر هامش الجرح والتعديل ص ٣.

(٢) انظر الجرح والتعديل، القاسمي : ص١٠ و ١١

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٢ / ٤٣٩، مرفوعاً بلفظ (ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الامام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة) أبواب الحدود/ باب ما جاء في درء الحدود (١٤٤٧) وقال عنه : (لا نعرفه مرفوعاً إلا عن ... يزيد بن زياد... وهو ضعيف في الحديث .)، ولم تصح أسانيد رفعه لضعف فيها، قال ابن حجر في التلخيص الحبير:٤/ ١٦٠رواه أبو محمد بن حزم في كتاب "الإيصال" من حديث عمر موقوفاً عليه بإسناد صحيح:(لأن أُخطئ في الحدود بالشبهات أحب إلي من أن أقيمها بالشبهات.)

(٤) انظر: نقد النصائح الكافية،القاسمي:ص ١٦-١٧،و محاسن التأويل : ٩ / ٥٥- ٥٦ ، وانظر جمال الدين القاسمي ،ظافر: ص٢٥٣

فيه إلا ما خرّجه الشيخان ، وأصحاب السنن ، ولا أزيد عن مروياتهم الصحيحة شيئاً ، فيكون كتاب حديث لا رأي)[1].

ونلحظ اهتمامَه بها من خلال قراءته في الاحتفال بمولد النبي صلى الله عليه وسلم مختصر مولد **عائشة الباعونيّة**[2]؛ حيث أنه اختار امرأة من بين كل الشعراء ومن بينِ كلٍّ من دوّن سيرة المصطفى عليه الصلاة والسلام، وكانت سيرتها حافلة بما ينفع الناس فاختياره هذا فيه لفتة مهمة إلى دور المرأة أيضاً في إصلاح المجتمع[3].

ثانياً: آثار القاسمي العلميّة.

تميّزت كتب القاسمي كلّها بالوسطيّة والبعد عن الغلو والتشدّد، فهو يرى أنّ الوسطيّة والاعتدال هما جوهر الإسلام، وقليل من يرّغب بهذه الوسطيّة ويدعو إليها فقال : (وجد بالاستقراء أن صوت الغالي أقوى صدى وأعظم استجابة لأن التوسط منزلة الاعتدال ، ومن يحرص عليه قليل في كل عصر ومصر، وأما الغلو فمشرب الأكثر ورغيبة السواد الأعظم) [4]. لذا كان أثر هذه الوسطيّة في مصنّفاته واضحاً في مختلف العلوم التي كتب فيها ، في العقيدة والفقه والأصول والحديث والتفسير، فلم يُحارب كل جديد فيها وإنما أخذ منه ما يتوافق مع الشرع ونصوصه، وفي الجانب الآخر فإنه لم يقبل بالخرافات ولا بالبدع المنتشرة في مجتمعه التي لا أصل لها في الإسلام فجعلها الناس الغاية المنشودة ، فسعى إلى إصلاح هذه المفاهيم، وبيان رأي الشرع فيها، فهو ليس بالمتشدد ولا بالمتساهل بل كان وسطاً في أحكامه، ينشر هذا الوسطية في خطبه ومؤلفاته .

---

(١) جمال الدين القاسمي ، ظافر: ص ٢٩٨

(٢) عائشة الباعونية: عائشة بنت يوسف بن أحمد بن ناصر الباعوني (٩٢٢هـ)، شاعرة أديبة متصوفة وفقيهة. ومولدها ووفاتها في دمشق، رحلت إلى القاهرة سنة ٩١٩هـ، فتعرضت بعض مؤلفاتها ومنظوماتها إلى الإتلاف في طريق رحلتها. من كتبها : (المَورد الأهنى في المولد الأسنى) باسم (مولد النبيّ) للبَاعُونيَّة وهو المقصود هنا.
انظر الأعلام ٣/ ٢٤١، وأعلام النساء لعمر رضا كحالة ٣/ ١٩٦

(٣) انظر: جمال الدين القاسمي ، ظافر: ص٢٧ و ٢٨ ، وانظر تربيته لبناته ورعايته لهن ص : ١٩٣

(٤) الجرح والتعديل ، القاسمي : ص ٤

ولا بدّ من الإشارة أنّ أفكار جمال الدين القاسمي التي حفلت بها حياته ، لم تكن بالمأهولة في عصره ، فكانت غريبة وجديدة على ذلك المجتمع، تنادي بالإصلاح المدني من خلال الدين ، يدعو بها بالمنطق والحكمة والدليل، ساعده على ذلك اطّلاعه الواسع على العلوم ودعوته للبحث في كل جديد ، واخضاع الجديد المفيد لخدمة الدين ،لم يخشَ في ذلك لومة لائم ، أو نقد لاذع ، فأكثر من المؤلفات المفيدة المطبوعة والمخطوطة؛ التي تتناول المواضيع الجديدة أو الطرح الجديد، وعالج في كتبه مشكلات وشبهات انتشرت في عصره. منها: كتاب " دلائل التوحيد" الذي ردّ فيه القاسمي على الماديين والملحدين، ونقض كلامهم وأثبت وجود الله تعالى بالنقاش العلمي والدليل.

أيضاً كتاب" إصلاح المساجد من البدع والعوائد" جمع في هذا الكتاب البدع المنتشرة في المساجد، وردّها بالأدلة الشرعيّة.

أيضاً كتاب" موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين" اختصر كتاب إحياء علوم الدين، وحذف منه كل ما هو ضعيف أو موضوع. وله مصنّفات في التاريخ أيضاً ككتاب " قاموس الصناعات الشامية" أتمّ فيه جمال القاسمي ما بدأه والده سعيد القاسمي، مرتباً هذه الصناعات وتاريخها على الحروف.

أمّا كتبه التي تتعلق بالحديث النبوي فهي: "المسند الأحمد على مسند الإمام أحمد"، و"منتخب التوسلات" ، "شمس الجمال على منتخب كنز العمال" ، "تعليقات على أوائل سنن أبي داود" ، "الفضل المبين على عقد الجوهر " ، و"شذرة من السيرة المحمدية" ، و"ميزان الجرح والتعديل" ، وكتاب "الأوراد المأثورة" حيث جمع فيه الأذكار والأدعية المأثورة مجرّدة عن أسانيدها وأشار إليه في تفسيره مرتين[1] ، وكتاب "قواعد التحديث" وتفسير "محاسن التأويل". وغيرها من الكتب والرسائل الكثيرة التي تتناول الفقه والعقيدة، وكتب في

(١) انظر محاسن التأويل : ٨ / ٥١٠ ، ٦ / ٤٧٤

تاريخ الفرق الإسلامية وتاريخ دمشق والصناعات التي فيها، وألَّفَ في الأخلاق والأنساب، كان محبّاً للكتابة والتأليف، ونلحظ ذلك من كثرة المواضيع التي يتناولها في كتبه، حيث كانت تصبُّ مؤلفاته كلّها في إصلاح مجتمعه ونهضته ، بدعوة معتدلة لم يكن فيها تطرفٌ ولا غلوٌ، وإنّما التقريب والإيضاح.

توفي رحمة الله عليه في سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمئة وألف من الهجرة، ودفن في دمشق ، في مقبرة الباب الصغير [1].

(١) انظر قاموس الصناعات الدمشقية ، من ترجمة ظافر القاسمي لأبيه في هذا الكتاب ، ص: ٢٠٦

المبحث الثاني : رؤية القاسمي في علوم الحديث.

المطلب الأول : علم الحديث في دمشق.

تميّزت دمشق بمكانتها وفضلها بين البلدان ، وضمّتْ عدداً كبيراً من المحدّثين الذين اهتموا بعلم الحديث رواية ودراية ،تدويناً وتصنيفاً ،إلا أنّ حركة التأليف قد فتَرتْ في القرن الرابع عشر الهجري في دمشق ، لاشتغال علمائها في التعليم والتوجيه ضد حركات التبشير التي انتشرت في ذلك العصر [١]. ومن علماء هذا القرن في الحديث النبوي الذين كان لهم اشتغال بالتأليف: الشيخ عبد الحكيم الأفغاني[٢]، والشيخ بدر الدين الحسني[٣]، والشيخ جمال الدين القاسمي؛ ولم تخرج كتب هؤلاء العلماء في الحديث عن كتب الأثبات[٤]، والمشيخات[٥]، والموضوعات الحديثية وكتب مصطلح علم الحديث[٦].

وعلم الحديث من العلوم التي كثُر فيها التأليف والتصنيف بدْءاً من القرن الرابع الهجري؛ حيث كان العلماء يشيرون إلى بعض مواضيعه قبل ذلك القرن في كتبهم إشارة ، إلى أن اتضحت معالمه على يد الإمام الـرَّامَهُرْمُزِي[٧](٣٦٠هـ) في كتاب "المحَدِّثُ الفَاصِلُ بَينَ الرَّاوِي وَالوَاعِي" وفي زمن تأسيس قواعد العلم وترسيخه يكون الكتاب الأول غير مستوعِبٍ

(١) انظر: جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر، بحث للدكتور بديع اللحام على موقع نسيم الشام ص١١، وانظر جمال الدين القاسمي لأباظة : ص ٦٠- ٦١

(٢) عبد الحكيم الأفغاني (١٢٥١– ١٣٢٦هـ)فقيه حنفي ورع، من الزهاد. سكن دمشق وتوفي فيها، له كتاب "حاشية على شرح البخاري" ، الأعلام ٣ / ٢٨٣

(٣) بدر الدين الحسني : محمد بن يوسف بن عبد الرحمن (١٢٦٧ - ١٣٥٤هـ) محدث الشام في عصره أصله من مراكش، من كتبه "الدرر البهية في شرح المنظومة البيقونية" و" شرح البخاري" الأعلام : ٧/ ١٥٧

(٤) الأثبات : الثَّبْتُ: هو الفهرس الذي يجمع فيه المحدث مروياته وأشياخه كأنه أخذ من الحجة لأن أسانيده وشيوخه حجة له .انظر فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني : ١/ ٦٧-٦٨-٦٩-٧٠

(٥) المشيخات : هي الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو أجازوه وإن لم يلقهم ، وهذه التسميات لهذا النوع من التأليف أكثر استعمالاً في الشرق ، أما المغاربة والأندلسيون شاع عندهم استعمال كلمة "الفهرس" و "البرنامج".

(٦) انظر بحث جهود علماء دمشق ص ٣ إلى ٧ و ١١ ، وكتاب الدرس الحديثي المعاصر لمجموعة مؤلفين، تحرير أحمد الجابري: ص ٣٩٥، كتب القاسمي في الأثبات والمشيخات كتاب الطالع السعيد في مهمات الأسانيد وهو كتاب ضخم ، وله كتب في الموضوعات الحديثية مثل كتاب" زبدة الأخبار عن أولاد الكفار" و"إيضاح الفطرة في أهل الفترة".

(٧) الرَامَهُرْمُزي (٣٦٠هـ) : الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، محدث العجم في زمانه . انظر الأعلام: ١٩٤/٢

لكل ما يتناوله العلم من قواعد ، فأكمل المؤلفون في علم الحديث النبوي ما بدأه الأسبقون، فزاد العلماء على هذا الكتاب من غير ترتيب، فاحتاج إلى الترتيب أو إلى الاختصار ، إلى أن استقرت قواعد هذا العلم على يد الإمام ابن الصلاح[1] في كتابه ، فعمل المحدثون من بعده على شرح كتابه والتعليق عليه ، فكل من تناول هذا العلم كانوا مقلّدين فيه ؛ ناقدين بعض الخلل في ترتيب من سبقهم ، إلى أن قدّم جمال الدين القاسمي كتاباً في علوم الحديث سمّاه "قواعد التحديث" بأسلوب مختلف عن سابقيه ، معتمداً على الأساسيات التي وضعوها ، فطوّر علم مصطلح الحديث بطريقة تحاكي حاجات مجتمعه وعصره ، بإضافات جديدة في بعض أبواب كتابه_ كما سنبين ذلك _ فمهّد بإضافاته الجديدة للعلماء من بعده أن يضيفوا هم أيضاً موضوعات جديدة فاعتمدوا على نظرة القاسمي المجدّدة لهذا الفن ، فأضافوا في كتب مصطلح الحديث ما دَعتْ الحاجة إليه في عصرهم كالردّ على شبهات المستشرقين ، كما جاء ذلك في كتاب مصطفى السباعي[2]وصبحي الصالح[3] والدكتور نور الدين عتر[4].

ومن هنا نلحظ أن هذا العلم مرّ بمراحل عدّة :

- مرحلة التأسيس وترسيخ القواعد .
- مرحلة الشرح والتعليق على هذه القواعد.
- مرحلة التجديد في فهم تلك القواعد.
- مرحلة الدفاع والرد على شبه المستشرقين.

---

(١)ابن الصلاح : (٥٧٧ - ٦٤٣ هـ) عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه، ولد في شرخان (قرب شهرزور) ورحل إلى عدد من البلدان ثم انتقل إلى دمشق، فولاه الملك تدريس دار الحديث، وتوفي فيها. له كتاب: معرفة علوم الحديث يُعرف "بمقدمة ابن الصلاح" و " أدب المفتي والمستفتي" انظر الأعلام: ٢٠٧/٤

(٢) مصطفى بن حسني أبو حسان السباعي : (١٣٣٣ - ١٣٨٤هـ)، استقر في دمشق وعُين عميداً لكلية الشريعة في دمشق وتوفي في دمشق، من كتبه المرادة بالذكر هنا كتاب " السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي" وهو كتاب أطروحته لنيل درجة الدكتوراة ، الأعلام : ٧ / ٢٣١

(٣) صبحي إبراهيم الصالح : (١٣٤٥ - ١٤٠٧هـ)ولد في طرابلس وجمع بين الثقافتين الشرعية والمدنية ، من كتبه المرادة بالذكر هنا كتاب "علوم الحديث ومصطلحه" انظر تتمة الأعلام لمحمد خير رمضان اليوسف : ١ / ٢٤١

(٤) نور الدين محمد عتر الحلبي: من أبرز علماء الحديث في هذا العصر، ولد " ١٩٣٧م" في حلب ونشأ فيها ،وتلقّى علومه الشرعيّة فيها، تخرج في الثانوية الشرعية بحلب عام ١٩٥٤ م، ثم تخرج في جامعة الأزهر بتفوق، عين مدرسا لمادة التربية الإسلامية في حلب عام ١٩٥٨ م، ثم حصل على الشهادة العالمية مع لقب أستاذ في علم الحديث (الدكتوراه) بمرتبة الشرف الأولى، وذلك من شعبة التفسير والحديث في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بتاريخ عام ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م. وهو تلميذ العلامة الشيخ المفسر المحدث عبد الله سراج الدين الحسيني الحلبي (١٣٤٣ ـ ١٤٢٢ هـ) رحمه الله تعالى، وصهره وابن أخته، وألّف كتاباً عنه، وهو أستاذ في التفسير والحديث في كلية الشريعة في دمشق، وله عدة كتب في الحديث منها: " أصول الجرح والتعديل "، " علل الحديث" أمدّ الله في عمره ونفعنا بعلمه. انظر: موقع المكتبة الشاملة.

المطلب الثاني: علوم الحديث في بعض كتب القاسمي .

إنّ القاسمي رحمه الله من الشيوخ المؤلِفين والمدرّسين في دمشق، إذ عكف على تأليف الكتب والمقالات والرسائل في علوم مختلفة إلى جانب تولّيه الإمامة في جامع السنانيّة ، ولا بد من التنبيه أنّ الشيخ القاسمي لم يكتب في علوم الحديث ومصطلحه إلا كتاب " قواعد التحديث" ، وقد جمع في هذا الكتاب كلّ ما يتعلّق بهذا العلم من مصطلحات وتعريفات وتنبيهات ، إلا أنّه قد بيّن بعضاً من أنواع الحديث أو استفاض أكثر في كتب أخرى له ، وكثيراً ما نجد تكراراً للأفكار في مؤلفاته، أو نجد اختصاراً أو توسّعاً في فكرة ما بين " قواعد التحديث" وكتبه الأخرى . وسأعرض هنا في هذا المبحث بعض كتب القاسمي التي ذكر فيها أفكاره في علوم الحديث .

١- كتاب الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين.

وهو شرح على " الأربعين العجلونيّة" للشيخ إسماعيل العجلوني[١] ؛ وقد جمع فيه مؤلفه عدداً من الأحاديث النبويّة من المصنّفات الحديثيّة ؛ فكان عمل القاسمي في كتاب " الفضل المبين" شرحاً لهذه الأحاديث المُجْمَعَة، والتدقيق فيها، وبيان معانيها، فسلك مسلك العلماء من قبله في الاعتناء بكتب المتقدمين بالشرح والبيان، فخرج الكتاب غنيّاً بتحقيقات لغويّة وبلاغيّة وتاريخيّة، قال القاسمي عن كتابه: (إنّ هذا الشرح وإنْ طال حجمه ،لا يُمَلّ تصفحُهُ، وقراءته وفهمه، فكلما زِدت من جواهره التقاطاً، ازْدَدْت تبحّراً في العلم ونشاطاً)[٢].

(١) العجلوني: (١٠٨٧ - ١١٦٢ هـ) : إسماعيل بن محمد العجلوني الدمشقي، أبو الفداء، مولده ووفاته في دمشق، من كتبه: " كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس" ، " عقد الجوهر الثمين"، "الفيض الجاري في شرح صحيح البخاري" . الأعلام : ٣٢٥/١

(٢) الفضل المبين ، القاسمي : ص ٥٤

وشرح القاسمي في هذا الكتاب عبارات يكثُر استعمالها في كتب الحديث مثل : "الحديث ، والخبر، والمسند، والحافظ، والصحيح ، والحسن". وترجم لأصحاب المصنّفات الحديثيّة، وبيّن أهمية علم الحديث ومنزلة أهله.

٢- كتاب المسح على الجوربين.

يتناول الكتاب مسألة " المسح على الجوربين"، رجّح القاسمي في هذا الكتاب جواز المسح عليهما ، بأدلّة حديثيّة سردها في هذا الكتاب فشرحها وبيّن رأيه فيها .

٣- كتاب نقد النصائح الكافية على تعديل معاوية.

وهو كتاب يتناول مسألة عدالة الصحابة ، وقد بيّن القاسمي رأيه في منع جرح الراوي بسبب الاجتهاد واختلاف الرأي . وكان سبب تأليفه لهذا الكتاب الردّ على السيد محمد بن يحيى ابن عَقِيل[1] ؛ الذي أيّد في كتابه " النصائح الكافية لمن يتولى معاوية" مذهب جرح الصحابي معاوية رضي الله عنه، فألّف القاسمي كتابه للرد عليه ، وليبيّن المنهج الصحيح في المسألة . فافتتح القاسمي كتابه بالتنبيه على ضرورة احترام اختلاف الرأي ، وبيّن خطر التنابز بالألقاب ونقد الأشخاص لا الأفكار. ووضّح أنّ عدالة الصحابة لا تعني مساواتِهم بالأفضلية. ثم شرع في موضوع كتابه وهو التأكيد على عدالة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه .

٤- كتاب ميزان الجرح والتعديل.

وهو كتاب يتناول مسألة من مسائل الجرح والتعديل ، وهي الرواية عن المبتدعة، فنبّه القاسمي في كتابه هذا على المنهج الصحيح الذي عليه المحدّثون في التعامل مع روايات المبتدعة.

---

(١) ابن عقيل: (١٢٧٩ - ١٣٥٠ هـ) محمد بن عقيل ، مولده ووفاته في اليمن، وكان شديد التشيّع، من مؤلفاته: "النصائح الكافية " ، و "العتب الجميل على علماء الجرح والتعديل ". الأعلام: ٢٦٩/٦

٥- كتاب تاريخ الجهمية والمعتزلة.

وهو كتاب يدرس أثر اختلاف الرأي على مسألة الجرح والتعديل، وبيّن تاريخ الفرقتين" الجهمية والمعتزلة" ، ووضّح خطأهما بتقديم العقل على النقل ، ونبّه على أنّ المنهج الصحيح عند العلماء هو التوازن بينهما، ثم بدأ في مسألة الرواية عن المبتدعة وأحكامها.

فالكتب الثلاثة السابقة " نقد النصائح، وميزان الجرح و التعديل، وتاريخ الجهمية والمعتزلة" تدور حول محور واحد هو الدعوة إلى وحدة الأمة ونبذ الاختلاف والفرقة، وكثيراً ما كرّر القاسمي آراءه في هذه الكتب الثلاثة ، ويرجع ذلك إلى اتجاهه الإصلاحي الذي كان يدعو إليه.

المطلب الثالث: وصف كتاب " قواعد التحديث ".

يُعدّ كتاب " قواعد التحديث" من أهم كتب القاسمي، جمع فيه آراءه في علم الحديث.

ولعلّ فكرة الكتاب جاءت بتشجيع من الشيخ **عبد الحي الكتاني**[١]؛ الذي حثّه على الاشتغال بعلم الحديث والتأليف فيه لحاجة ذلك العصر إلى هذا العلم[٢].

فبدأ في تصنيفه عام ١٣٢٠هـ وكتب جزءاً منه في بيت المقدس [٣]. ولكنّه لم يطبع في حياته، وإنّما طبع بعد وفاته بإشراف ابنه ظافر عام ١٣٥٢هـ– ١٩٣٥م .وبتحقيق تلميذه الشيخ محمد بهجة البيطار ، وبتقديم شكيب أرسلان للكتاب الذي ذكر ترجمة موجزة للمؤلف وتحدّث عن صحبته له، مُشيداً بكتاب "قواعد التحديث" وموصياً بقراءته.

وبعد صدور الكتاب واطّلاع "رشيد رضا" عليه أثنى عليه في مجلته المنار ؛ فقدّم شرحاً عاماً للكتاب ، و بيَّن طريقة المؤلف في تدوينه، ومصادره في كتابه ووقف على بعض أبحاثه ، وبيّن

---

(١) محمد عبد الحي بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الادريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني: ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م ، عالم بالحديث ورجاله ، مغربيّ ، من كتبه " فهرس الفهارس" و "اختصار الشمائل" ، الأعلام : ٦ / ١٨٧

(٢) انظر جمال الدين القاسمي، ظافر ص : ٥٦٧

(٣) المصدر السابق :ص ٦٣٢

أهميتها وضرورتها ، و ركّز السيد رشيد رضا على فوائد الكتاب في إصلاح عصره وذلك بالرجوع إلى القرآن والسنة الصحيحة على منهاج السلف ، ومحاربة الجهل والتقليد وإعمال العقل في فهم النصوص الشرعية، و قد استفاد من تنقيح الشيخ "طاهر الجزائري" لقواعد التحديث وعلمه بالحديث [١]. لكنّ القاسمي تميّز عن الجزائري بعنايته بالإصلاح وجمع الأمة بينما كان كتاب الجزائري مقتصراً على المسائل الخاصة بمصطلح الحديث فغلبت على صفحاته الصفة الحديثية العلمية بخلاف القاسمي[٢].

وظهرتْ للقاسمي شخصيتان في هذا الكتاب : شخصية المحدّث الأصولي ، وشخصية المحدّث المصلح؛ فالشخصية الأولى ظهرتْ فيما يُقارب من نصف مسائل الكتاب ، والشخصية الإصلاحيّة تصدّى بها للأحاديث الضعيفة والموضوعة التي كانت شائعة على ألسنة الناس في عصره ، كذلك نجد شخصيته هذه من خلال تصديه للبدع المنتشرة في مجتمعه[٣].

ابتدأ كتابه بمقدمة تحدّث فيها عن أنواع الحديث ومنزلة السنة النبويّة من القرآن الكريم ، ونبّه على أنّ العمل بالحديث الصحيح وليس بالضعيف ، ثم وضّح عمله في الكتاب ومنهجه في الترتيب، واستطاع المؤلف أن يقسّم الكتابَ إلى أبواب وبترتيب حسنٍ منسجم بعضه مع بعضٍ حتى ظهر وحدةً متكاملة ، بالإضافة إلى ترابط الأقوال والنقول مع بعضها باختيارات دقيقة جعلتْ الكتاب من أهم المصنّفات في العصر الحديث .

وقد قسّم الكتاب إلى عشرة أبواب:

الأول: عن علوِّ شأنِ الحديث وفضله، وما جاء من أخبار في الحثّ على روايته، وأجر المتمسك بالسنة النبوية في العصور التي يكثر فيها الفساد.

(١) انظر المنارص ٦١٤ ، المجلد ٣٤ ، الجزء٨ ، حين طبع الكتاب وضع هذا المقال في مقدمة الكتاب ص ١٧
(٢) انظرالمنار ص ٦٢٨، المجلد٣٤، الجزء٨ ، حين طبع الكتاب وضع هذا المقال في مقدمة الكتاب ص ٢٣
(٣) الجهود الحديثية للشيخ جمال الدين القاسمي، أنس سرميني : ص١٠١

والثاني: عن بيان مصطلحات متعدّدة منها الحديث والخبر والأثر والحديث القدسي وما يتصل بهذه التعاريف، ووضّح بداية تدوين الحديث الشريف، وتحدّث عن روايات الصحابة والتابعين .

وأمّا في الباب الثالث: فذكر فيه حدوداً ومصطلحاتٍ حديثيّة هي " المُسْنِد والمحدِّث والحافظ".

وفي الرابع: أبدع طريقة جديدة في تقسيم أنواع الأحاديث حتى (كان قدوةً للكاتبين في هذا الفن من المعاصرين) [1] ؛ فقسّمها إلى صحيح وحسن وضعيف وإلى الأنواع المشتركة بينها، فابتدأ كلامه عن الحديث الصحيح ، ثم شرع في بيان الحديث الحسن ووضّح مصطلحاته ، ثم بيّن الحديث الضعيف وحذّر منه مستدلاً بأقوال الإمام مسلم ، وذكر مسائلَ تتعلق في الحديث الضعيف ؛ ثم ذكر الأنواع التي اشتركت بين الصحيح والحسن والضعيف، وجعل منها المتابِع والشاهِد خلافاً لمن جعلها في أبواب الاعتبار ، ثم ذكر أنواعاً تختص بالضعيف ؛ فبدأ بالموقوف والمقطوع وأراد بذلك الحجيّة لا الثبوت، وظهر رأيُه الأصوليُّ في مذهب الصحابي أنّه لا يأخذ به مصدراً شرعياً تبعياً. وتحدّث عن الأحاديث المرسلة ومرسل الصحابة وقول الصحابة: من السنة كذا، وجعله من باب المرفوع حكماً. وتحدّث عن الحديث الموضوع وحكمه وكيفية معرفته وضمّن في هذا المعرض حكم بعض العادات المنتشرة في عصره ،كخطيب لم يُبيّن مُخرِّج الحديث وأنّه ليس كل حديث في الترغيب يُتحدَّث به أمام العامة ، وردّ على من يزعم تصحيح الأحاديث بالكشف ، وتحدّث عن نهج البلاغة وما جاء فيه [2].

(١) منهج النقد للدكتور نور الدين عتر: ص ٧١، وفي كتاب علوم الحديث ومصطلحه ص ١٤٤ لصبحي الصالح قال عن تقسيم جمال الدين: أنه أقرب إلى المنطق واستحسنه واتبع هذا التقسيم أيضاً.

(٢) انظر مجلة المنار ص ٦١٨ إلى ٦٢٦ المجلد ٣٤، ج٨ تحدث ونقد القاسمي في هذه المسألة .

وأفرد في الباب الخامس: الحديث عن الجرح والتعديل ومسائله، وظهرت شخصيّة القاسمي مرة أخرى فدعا إلى الأخذ بروايات المبتدعين ما لم يستحلوا الكذب، ورأى أنه مذهب المحدثين. وبيّن معنى الصحابي و المقصود بعدالة الصحابة رضي الله عنهم .

وفي الباب السادس: تحدّث عن الإسناد وما يتعلّق به، وذكر بعض المفاهيم المغلوطة، وأكّد أهمية ذكر الصحابي ومُخرِّج الحديث في الأثر.

وسرد في الباب السابع أحوال الرواية وتحدّث عن الرواية بالمعنى، وتكرار الحديث في المصنّفات ، وذكر الخلاف في الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو .

وخصّص الباب الثامن للحديث عن آداب المحدّث وطالب الحديث .

وفي الباب التاسع ذكر فوائدَ مهمّة في كتب الحديث حيث وضّح أهميتها وأهمية قراءتها وفهم الرموز فيها والرجوع إليها وفي ذات المسألة نبّه على قراءة كتاب البخاري لنازلة الوباء أنّها ليست من الدين، وأنّها قراءات انتشرت بين الناس ولا تعتمد على أصل.

أمّا الباب العاشر الأخير فقد سمّاه فقه الحديث واتّسم هذا الباب بالطابع الأصولي في مباحثه اتّضح ذلك من تسمية الباب فأدرج فيه كلَّ ما يساعد على فهم النصوص الحديثية ليبينَ مكانة السنة، والعمل والافتاء على ضوء الفهم المستقيم لهذه النصوص، والردّ على من خالف النصوص الواضحة لقول فقيه ، وذكر قاعدة الشافعي في مختلِف الحديث، وتحدّث عن الناسخ والمنسوخ، وأسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع وأسباب اختلاف الفقهاء ، وبيان وجوب موالاة الأئمة المجتهدين، ومعرفة العلّة لتركهم حديثاً ما والعمل على خلافه، وذكر عشر أسباب لذلك ، ولعلّ هذا الباب الأخير هو الغاية المرجوّة من تأليف الكتاب بشكل عام لأنّه يتوافق مع أفكار المؤلف خلال مسيرة حياته العلمية التي تصدى في الدفاع عنها وعاش لأجل نشرها في مجتمعه ، وبرزت طريقة المؤلف في هذا الباب على جمع أقوال المتقدّمين لتدعم فكرته تحت كلّ عنوان ، فجاء هذا الباب على طوله مهمّاً في جمعه ،

واختتم كتابه بفوائد متنوعة في أسلوب الترقي في علوم الدين ووصية الغزالي في المتعصّبين ومعاملتهم وبيان من يسلم من الأغلاط ، وذكر المؤلف النية الأولى في طلب الحديث أن تكون وسيلة التعبد لله بفهمه وعدم التقليد الأعمى فيه إلى جانب احترام العلم والعلماء والبعد عن التعصّب والعناد مقرناً خاتمة كتابه بأبيات من الشعر في مدح رواية الحديث ورواته.

وبهذا نجد الكتاب مختلفاً عمَّ صُنّف قبله ، بحذف بعض المباحث المتعلّقة بمصطلح الحديث وعدم الإشارة إليها مثل الـمَزيد في متصل الأسانيد والمُدبّج ورواية الأقران[1].

ولعلّ المؤلف لم يجد الحاجة إلى سَرد مفصّل لهذه الأنواع وقد أُلفت قبله كتب تغني القارئ في هذا المجال ، فكان يهتم في عرض هذا الكتاب على توضيح أساسيّات علم الحديث مع عرض الأقوال المهمة فيه ، فكانت مباحثه مفاتيح لفهم مصطلحات هذا العلم مع الدعوة لنبذ العادات الجارية في مجتمعه التي تناولت الكتب الحديثيّة بشكل خاطئ مبتعدة عن المقاصد الأُوَل التي نطق بها النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، فكان كتاباً مهماً أضيف إلى المكتبة الإسلامية موضّحاً أصول الحديث بطريقة جديدة، معتمداً على منهج المتقدّمين العلمي.

المكانة العلمية لكتاب "قواعد التحديث ".

اعتمد جمال الدين القاسمي في جمع المادة العلميّة لكتابه على العلوم الإسلامية المتنوّعة، ابتداءً من كتب الحديث والمصطلح مروراً بكتب الأصول والفقه والتفسير والمنطق و التاريخ والتصوّف واللغة، حتى أصبح الكتاب مصدراً مهماً في فن مصطلح الحديث ، وعلى الرغم من أهميته وعموم فائدته إلا أنّ بعض المؤلفين أخذوا على المؤلف كثرة نقوله، وجعلوا الكتاب مجموعة أقوال تخلو من التأليف والرأي، وأشاروا إلى ضعف ملكة التأليف عند الشيخ من

(١) الجهود الحديثية لجمال الدين القاسمي : ص ١٠٢

خلال طريقة الجمع التي اعتمدها ، كذلك انتقد الكتاب بوجود السجع فيه أيضاً فلا بد عند النظر إلى مؤلفات القاسمي بشكل عام ومؤلفه " قواعد التحديث" بشكل خاص ألاّ ننسى تأثير عصره في طريقة تأليفه وهذا ما بيّنه ابنه ظافر في ترجمته ،كذلك تلامذته ، فهذه البيئة العلميّة هم أكثر من عرفوا الشيخ وأسلوبه العلمي فقد كانت بيئة الشيخ العلمية جامدة مقلِّدة تسمع آراء الفقهاء المعروفين وتصم آذانها عن غيرهم ، وإن كان الرأي الآخر متمسّكاً بالدليل الصحيح ، ثم كثرتْ المؤامرات على جمال الدين القاسمي لطريقة فكره المغاير لهذه البيئة حتى إنّه اعتُقل واستُجوب أكثر من مرة، فكل تلك العوامل أثّرت على طريقته ورؤيته ، فعلم أنّ الإصلاح والتغيير المنشود لن يكون بالاستشهاد بالقرآن وحده ولا بالسنة وحدها لذلك عمد على الإكثار من النقل في كتبه فيختار منها ما كان منسجماً مع دعوته، لأن خصومه من رجال الدين وإن اعترضوا على أقواله فليس لهم أن يعترضوا على أقوال المتقدمين من العلماء . وأشار رشيد رضا بتقريظه للكتاب بأنّه (أكثر جمعاً وأعمّ نفعاً) حيث جعل كثرة النقول ميزة الكتاب وليست نقصاً فيه [1].

(١) انظرالمنار ص ٦٢٨، المجلد ٣٤ الجزء٨ ، وفي طبعة الكتاب قواعد التحديث ص٢٤.

المبحث الثالث : التعريف بكتاب" محاسن التأويل".

المطلب الأول: منهج القاسمي في تفسيره.

إنّ تفسير "محاسن التأويل "من التفاسير المهمّة في العصر الحديث، وتدلّ نقوله فيه على سعة علم مؤلفه ، وتنوّع ثقافته ، وكثرة اطّلاعه على كتب المتقدمين .

وسأقدم في هذا المبحث وصفاً مختصراً للكتاب للتعريف به ؛ متناولةً فيه ما يخصّ الحديث النبوي ، وسأترك التفصيل في منهج القاسمي في تفسيره بشكل عام، لأنّه خارج عن حدود بحثي، وقد أُلفت فيه عدد من الأبحاث والكتب(١).

بدأ بكتابة تفسيره –كما بيّن ابنه ظافر– عام ١٣١٧هـ وانتهى منه عام ١٣٢٩هـ ،ولكنّه كان يعيد النظر فيما كتبه فيه، فيشطب ما لا يعجبه، ويثبت ما يراه صواباً، شأنه في ذلك شأن العلماء الذين ينقدون أعمالهم، قبل اطّلاع الناس عليها، حتى تبرّأ من التقصير والعيوب ما أمكن، فتسلم من نقد الآخرين لها. وهذا يفسّر لنا المدة الطويلة التي استغرقها في تأليفه، وهي اثنا عشر عاماً قضاها في مسجده "السنانيّة" باحثاً ومفسّراً وناقداً، ويعدّ من أهم كتب جمال الدين القاسمي على الإطلاق (٢)، لكنه للأسف لم يُطبع إلا بعد سبعة و أربعين عاماً من تأليفه بإشراف ابنه ظافر القاسمي، كانت الطبعة الأولى عام ١٩٥٧م – ١٣٧٦هـ في سبعة عشر جزءاً ، صدرت عن دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركائه ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، وله طبعات عدة، منها طبعة دار الحديث في القاهرة ، بتحقيق أحمد بن علي حمدي صبحي، وهي التي اعتمدتها في بحثي هذا.

(١) منها: الإمام القاسمي ومنهجه في محاسن التأويل ، لعبد الحميد البطاوي ، و التفسير والمفسرون لفضل حسن عباس، و اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر ، لفهد بن عبد الرحمن الرومي تحدث عن تفسير محاسن التأويل واعتبره من أهم التفاسير التي تجسّد مذهب أهل السنة والجماعة، وذلك في كلامه عن الاتجاه العقائدي في التفسير ، و كتاب التفسير والمفسرون ، لعبد القادر محمد صالح، وكتاب القاسمي ومنهجه في تفسير محاسن التأويل، لإبراهيم علي صالح الحسن، وكتاب اتجاهات التفسير في العصر الحديث ، لعبد المجيد المحتسب.

(٢) جمال الدين القاسمي ، ظافر : ص ٦٨٤

وقد أشار الشيخ "عبد الله الغماري"[1] في كتابه "بدع التفاسير" إلى ما أصاب الطبعة الأولى لتفسير القاسمي، من حذف وتغيير، تخالف النسخة التي هي بخط القاسمي التي اطّلع عليها الغماريّ في حياة القاسمي، يقول الغماري : (هذا التفسير ناقص في عدة مواضع وهذه خيانة علمية ما كان ينبغي أن تحصل) [2] ، ويبدو أنّ الغماري اطّلع على النسخة الأصلية بخط القاسمي التي كان يجري عليها تعديلات الحذف والشطب بنفسه، كما صرّح بذلك ولده ظافر إذْ إنّ القاسمي كان يعيد النظر في تفسيره حتى يتضح له الرأي الأمثل الذي يرتضيه[3]. وهذا يدلّ على موضوعيته وعدم تعصبه لرأيه. فظنّ الغماري هذا التغيير في النسخة المطبوعة نقصاً وخيانة علمية وهي ليست كذلك بل هي من فعل القاسمي نفسه .

ومقدمة تفسيره لها قيمة علميّة كبيرة، حرص فيها القاسمي على تقرير قواعد تفسيره، ومنهجه في كتابه، فذكر أنّ الاجتهاد والتأمّل والنقد والتمحيص إضافة للنقل عن السلف هو منهجه في تفسيره وفي ذلك يقول : (استخرتُ الله تعالى في تقرير قواعده، وتفسير مقاصده. في كتاب اسمه بعون الله الجليل: «محاسن التأويل» ، أودعُه ما صفا من التحقيقات، وأوشّحه بمباحث هي المهمّات، وأوضحُ فيه خزائنَ الأسرار، وأنقدُ فيه نتائجَ الأفكار، وأسوق إليه فوائد التقطتها من تفاسير السلف الغابر وفرائد عثرت عليها في غضون الدفاتر وزوائد استنبطتها بفكري القاصر، ممّا قادني الدليل إليه، وقوي اعتمادي عليه)[4] . كما يوضّح منهجه في الحديث بقوله: (وأوردته من أحاديثه الصحاح والحسان، وبدائعه الباهرة للأذهان، فإنها لباب اللباب، ومهتدى أولي الألباب. ولم أطل ذيول الأبحاث بغرائب التدقيقات، بل اخترت حسن الإيجاز في حل المشكلات. اللهم إلا إذا قابلت فرسان مضمار الحق جولة الباطلات، فهنالك تصوّب أسنّة البراهين نحو نحور الشبهات)[5]. فهو يعتمد الحديث

(١) عبد الله بن محمد الغماري (١٣٢٨ - ١٤١٣ هـ) مولده ووفاته بطنجة، له كتب في الفقه والحديث والتفسير ، من كتبه " بدع التفاسير، " إتحاف الأذكياء بجواز التوسل بسيد الأنبياء" ، " مصباح الزجاجة في صلاة الحاجة". انظر تتمة الأعلام: ٢٣/٢

(٢) بدع التفاسير ، عبد الله الغماري : ص ١٦١

(٣) جمال الدين القاسمي ، ظافر : ص ٦٨٤

(٤) محاسن التأويل : ١ / ١٨

(٥) محاسن التأويل : ١ / ١٨

الصحيح والحسن، ويعتمد على الإيجاز في حلّ المشكلات، ولا يُطيل فيها إلا عند كثرة كلام الطاعنين، وتعدّد شبه فرق الآخرين ،عندئذٍ يعلّق على الآراء وينقد الشبهات، معتمداً على البراهين العقليّة والأدلة العلميّة، من غير تعصّب ولا انحياز لرأي أو مذهب معين وإنّما يتبع الدليل الصحيح.

ويدعو قرّاء تفسيره أيضاً إلى التفكير وإعمال العقل، وترك التعصب والجمود فيقول: (وفارقْ وَهْدَ التقليد راقياً إلى يفاع الاستبصار، وتسنّمْ أوج التحقيق في مطالع الأنظار، والبسِ التقوى شعاراً، والاتّصاف بالإنصاف دثاراً، واجعلْ طلب الحق لك نحلة، والاعتراف به لأهله ملّة، ولا تردَّ مُشْرِعَ العصبية، ولا تأنفْ من الإذعان إذا لاح وجه القضية) [(١)].

ثمّ ابتدأ بعد وصف منهجه بمقدمة سمّاها " تمهيد خطير[(٢)] في قواعد التفسير" فكانت في مئتين وأربعين صفحة ، أخذتْ جزءاً كاملاً في الطبعة الأولى ، تدلّ على تمكنه من العلوم الواجب على المفسّر الاطّلاع عليها، كما أبرزت دقّة اختياره لاقتباساته ونقوله؛ فيختار الأنسب لفكرته لدعم رأيه [(٣)].

فقد حذّر في المقدمة من النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون تمحيص بين الصحيح وغيره، وحذّر من خطر الضعيف و الموضوع من الأحاديث، وحدّد موقفَه من أقوال الصحابة فعدّها من قبيل الرأي ؛ واستثنى منها أسباب النزول.

وأشار القاسمي أيضاً إلى أنّ اختلاف أقوال السلف في تفسير الآية يُعَدُّ من اختلاف التنوّع لا اختلاف تضادّ. وبيّن منهجه بشكل واضح في أحاديث أسباب النزول ، وناقش مسألة تعدّدها، ولم يأخذ بكل ما أورده المفسرون في هذا المجال إلا بعد تدقيق وتمحيص .

---

(١) محاسن التأويل : ١ / ١٩

(٢) خطير في اللغة العربية تعني: عَظيم القَدْرِ ويقال: (خَطُرَ، خَطَراً، خُطوراً، خُطورةً: عَظُمَ وارتفع قدرُه فهو خطير) معجم الوسيط : ص ٢٥٢

(٣) جهود علماء الشام في تفسير القران الكريم منذ القرن الرابع عشر الهجري ، د. أحمد قباوة : ص ٢٣

وفرّق القاسمي في مقدمته أيضاً بين مصطلح النسخ عند السلف والأصوليين، ونبّه على خطر الإسرائيليات في التفسير، وبيّن منهجه فيها. ويرى البعض أنّ القاسمي وقع فيما حذّر منه، وذلك باستشهاده بالإسرائيليات، التي رواها عن السلف[1]. وهذا الاتّهام له غير صحيح، لأنّ القاسمي ذكر في مقدمته منهجه من رواية الإسرائيليات، فهو يأخذ منها ما يوافق الشرع، ويترك ما يخالفه من الروايات الخرافيّة وغير المنطقيّة التي وجدت في أكثر التفاسير .

كما أنّ القاسمي يذكر الحديث الموضوع في بعض الأحيان، ليبيّن اعتماد بعض المفسرين عليه، وهذا لا يجوز من غير تنبيه وتذكير بوضعه كما يقول القاسمي، فكيف يعتمده في تفسير آية كما يتهمه البعض [2] ؟

وختم مباحث مقدمته، ببيان شرفِ علم التفسير وأهميتِه. وقد حظيت هذه المقدمة بمكانة رفيعة بين كتبِ التفسير المعاصرة، لما حوته من قواعد علميّة في علم التفسير، فنالتْ شهرة عند المفسرين المعاصرين، وميّزت تفسيره عن باقي التفاسير المعاصرة.

المطلب الثاني: أسلوب القاسمي في تفسيره وأمانته العلميّة.

إنّ أسلوب القاسمي متشابه إلى حدّ كبير في معظم مؤلفاته، فقد اعتمد في تمهيد تفسيره على أسلوب السجع متأثراً بطريقة المتقدّمين ،ثمّ ترك السجع بعد التمهيد للكتاب واعتمد أسلوب "الترسل" في كتابه الذي اتّصف بالترابط والوضوح والاهتمام بالفكرة أكثر من التفنن بالأسلوب، متأثراً بأسلوب شيخه محمد عبده[3].

امتاز القاسمي بأمانته العلميّة، إذْ كان يعزو الأقوال إلى أصحابها، ولا يدّعيها لنفسه، سواءً أكانت هذه الكتب مطبوعة أم مخطوطة.

(١) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير : ص٢٤٤٤
(٢) انظر التفسير والمفسرون ، فضل عباس ٢/ ٤٨٤
(٣) انظر : جمال الدين القاسمي، ظافر : ص ٧٦ - ٧٧

وكان يحترم قارئه، فيترك له مجالاً في نقد الأقوال المنقولة، ليبحث فيها بنفسه، ويعمل عقله، ليتحرر من الجمود وتقليد غيره من خلال سرد الأقوال المختلفة في المسألة وإحالة كل قول إلى صاحبه من غير أن يُعلّق عليها بكلمة ، وكثيراً ما يحيل ترجيحه في تفسير الآية إلى "التنبيهات"، فيذكر فيها اختياره و المسائل المهمّة التي تتعلّق بالفكرة التي يتناولها وصرّح بذلك في قوله : (هذا ما وقفنا عليه الآن من الأقوال في الآية، وسيأتي في أول **التنبيهات** إيضاح ما اخترناه منها)[1].

ويبيّن الشيخ سبب تسمية الكتاب بهذا الاسم بقوله بعد انتهائه من نقل قول للشيخ محمد عبده: (انتهى كلام الإمام نقلناه من أول السورة إلى هنا بالحرف لنفاسته، ولكونه أحسن ما فسّرت به، وقاعدتنا التي انتهجناها في هذا التفسير أن نؤثر في معاني آياته، أحسن ما قيل فيها. **فلذلك سميناه "محاسن التأويل"**) [2].

و من خلال ما سبق فإنّ كتاب " محاسن التأويل " من التفاسير المعاصرة المهمّة، حتى قال فيه **مصطفى الزرقا**[3] مخاطباً ابن الشيخ جمال الدين: (هذا الكتاب يحتاج لقراءته عمراً كاملاً فكيف ألّفه أبوك ولم يبلغ الخمسين من العمر ؟)[4] .

المطلب الثالث :موقف القاسمي من المأثور في تفسيره [5].

اعتمد القاسمي على الحديث النبوي في تفسيره، فلا تكاد تخلو صفحة منه ، وهذا يرجع إلى فقه القاسمي في الحديث وتمكّنه منه ، حيث لقّب بمحدّث الشام في عصره ، ويجب التنبيه أنّ اعتماد القاسمي على المأثور هو اعتماد على الحديث الشريف فقط ، حيث لم يعتبر تفسير القرآن بالقرآن من باب التفسير بالمأثور وإنّما هو من باب الأشباه والنظائر فيقول : (أُسميه

(١) محاسن التأويل : ٨ / ٥١٦

(٢) محاسن التأويل : ٩ / ٤٥٦

(٣) مصطفى بن أحمد بن محمد الزرقا (١٣٢٢- ١٤٢٠هـ) مولده في حلب، ووفاته في السعودية، من أبرز علماء الفقه في العصر الحديث ، من كتبه " الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد"، " عظمة محمد". انظر: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(٤) جمال الدين القاسمي ، ظافر : ص ٦٨٣

(٥) انظر جهود علماء الشام في التفسير : ص ٢٤ - ٢٥ - ٢٦

التفسير بالأشباه والنظائر؛ وهو حمل آية موجزة أو مجملة على آية تشبهها مطولة أو مبينة، ولا يدرك هذا إلا الراسخ في فنّ التأويل، الولع بتدبّر التنزيل)[1] .

وأكّد القاسمي على اعتماده الحديث الصحيح والحسن فقط في تفسيره للآيات فقال عن هذا: (وأوردته من **أحاديثه الصحاح والحسان،** وبدائعه الباهرة للأذهان، فإنها لباب اللباب، ومهتدى أولي الألباب)[2].

واعتماد القاسمي على السنة النبويّة يرجعُ لعدّة غايات هي :

- تفسير القرآن بالسنة .
- السنة تستقل بالتشريع فيما لم يرد القرآن الكريم بذكره.
- ينقل من الأحاديث ما يتعلّق بالآية ترغيباً وترهيباً. وهذه طريقته في عرض الأحاديث حيث اعتبرها البعض عرضاً لا علاقة له بالآية وهو على عكس ذلك مكمِّلٌ لها ومتعلِّقٌ بها [3].
- إيراد الأحاديث الواردة في فضائل السور في سورة البقرة وآل عمران وغيرهما.
- ذكر الأحاديث التي بمعنى الآية . وهو كثير في تفسيره .

(١) محاسن التأويل : ٨ / ٢٣
(٢) محاسن التأويل : ١ / ١٨
(٣) انظر قول الباحث في" منهج القاسمي في تفسيره" ، عبد الرحمن الجمل ص : ١١٣

المطلب الرابع: المآخذ العلميّة عليه .

يعدّ تفسير "محاسن التأويل" من التفاسير التي جمعت بين التفسير بالمأثور والتفسير بالنظر والرأي معاً [(١)]، وكان أسلوبه في التأليف النقل عن الآخرين باقتباسات طويلة في بعض المواضع نتيجة الضغوطات والاتهامات التي لاحقت الشيخ طيلة فترة إنتاجه العلمي، وهو يبين بهذا الأسلوب أنّ الفكرة ونقاشها، ليست من عند نفسه وإنما قد بحثها العلماء وتكلموا فيها من قبل. ولكن القاسمي انتقد على أسلوبه هذا، وكان أشدّها من تلميذه "محمد كردعلي" ، ظهرت انتقاداته على أسلوب القاسمي بعد وفاة الشيخ، وربط ظافر القاسمي هذا التغير بموقف "محمدكردعلي" بسبب علاقته مع بعض السياسيين والفرنسيين بعد العفو الذي صدر له [(٢)].

أولاً : ومن المآخذ التي صرّح بها [(٣)] :

١- غياب الشخصية العلمية للقاسمي وخلو تآليفه من رأيه الخاص إلا في مواضع نادرة .
٢- غياب المنهجية العلمية في نقوله، وأنه ينقل كحاطب ليل لا يفرق بين الأقوال، فينقل عن الشيعة والمعتزلة والمتصوفة .
٣- غياب الأمانة العلمية في نقله، عندما ينقل عن بعض المحققين من غير ذكر أسمائهم، وعلل ذلك بالترفع .

وهذا الهجوم منه غريب جداً، فهو من تلاميذ الشيخ المقرّبين، الذين عرفوا منهجه الإصلاحي في النقل عن الآخرين، وهذه الانتقادات فيها من المبالغة ما هو ملحوظ لأي باحث في كتب القاسمي، لم يكن القاسمي بالعاجز عن التصريح بآرائه بدون نقل، وإنما هي البيئة التي عاش فيها التي لا تتقبل آراءً غير مألوفة لديهم، بالإضافة إلى الاتهامات التي دفعته للجوء إلى

(١) القاسمي وجهوده الحديثية، أنس سرميني: ص ١٨٥، وانظر اتجاهات التفسير في العصر الراهن عبد المجيد المحتسب من ص٤١إلى ٥٤ تحدث فيها المؤلف عن تنوّع اختيارات القاسمي في التفسير.
(٢) انظر جمال الدين القاسمي، ظافر، ص: ٤١٨- ٤١٩
(٣) جمعتها من كتاب القاسمي وجهوده الحديثية: ٩٣- ٩٤

أسلوب الجمع والنقل ، وجاء ذلك مناسباً مع أهل عصره على اختلاف درجاتهم في الثقافة والفهم [١] .

وهذه الانتقادات على الشيخ لا تقلّل من شأن القاسمي ولا من علمه، فقد اتهم الإمام السيوطي بمثل ذلك، وقالوا عنه أن كتبه هي جمع للأقوال قلّ فيها الإبداع[٢].

ويكون الجمع إبداعاً في خدمة الفكرة المراد شرحها، ومناقشتها مع أقوال العلماء جميعاً، فهذا يسهل على القارئ الرجوع إلى كتب متنوعة للاطلاع على آراء العلماء فيها.

أمّا بالنسبة إلى توثيق القاسمي فهذا خلاف ما هو معروف لأي مطلع على تفسير القاسمي ، فقد كان يوثّق النص المقتبس بذكر اسم المؤلف والكتاب في أغلب المواضع، أمّا إذا وجد موضع من غير توثيق فهذا لا يضر؛ فكثيراً ما نجد أفكاراً متشابهة بين كتب السلف يظهر بالتحقيق والبحث أن بعضهم نقلها عن غيره دون توثيق [٣].

وأما نقله عن بعض المحققين فقد أشار الأستاذ ظافر أنّ القاسمي يعمد في تفسيره إلى نسبة القول لصاحبه؛ لكنّه في بعض الأحيان يقول: " قال بعض المحققين " وعند التدقيق و البحث قد لا يوجد قول كهذا القول عند العلماء، ويقصد القاسمي بهذه الجملة في بعض الأحيان نفسه[٤]، فلم ينسب القول إليه خوفاً من خصومه الذين حاربوا فكره التجديدي. أو يقصدُ قولاً لأحد المجدِّدين المحارَبين في عصره .

فاستعمال القاسمي للنقل المتنوّع؛ فهو إما ينقل عن غيره ليرجّح رأيه وهذا الغالب منه، وإما لينبّه على خطأ غيره، وينقل عن غيره للتوسّع في بيان الآراء المختلفة، وهو نقل مهم بالنسبة

(١) انظر القاسمي ومنهجه ، محمد بكرإسماعيل: ص ٣٨- ٣٩
(٢) انظر جهود علماء الشام في تفسير القرآن منذ القرن الرابع عشر: ص ٥٦
(٣)المصدر السابق الموضع نفسه.
(٤) انظر: جمال الدين القاسمي، ظافر : ص٧٣ ، وانظر: القاسمي وجهوده الحديثيّة، أنس سرميني: ص ٩١ - ٩٢

إليه، إذ كثيراً ما أراد القاسمي توضيح النقاش العلمي في المسألة قديماً، وأراد أن يبين أنها مسألة غير مقطوع بها عند العلماء.

ثانياً :ومن المآخذ التي انتقد فيها القاسمي أيضاً اهتمامه وميله للنزعة العلميّة في التفسير، وذلك في نقله عن أحد أطباء عصره في مضار لحم الخنزير[١]، فإن المحرّم يبقى محرماً قطعاً ولا حاجة للمفسر في الجري وراء ذلك [٢]. وهذا –حسب علمي– من باب التوسّع في عرض الفكرة، ولبيان الحكمة من تحريم لحم الخنزير، فهذا يغني الموضوع ويؤيده .

ثالثاً: ولفضل عباس[٣] مآخذ على القاسمي في تفسيره ، وهي:

١- يرد أحاديث صحيحة ويحتج بأحاديث واهية [٤].

٢- يرد أحاديث بحجة عدم تواترها ، ويؤول الآيات المؤيدة لهذه الأحاديث [٥].

٣- يضعّف بعض أحاديث الأحكام الصحيحة ويأخذ بالواهية ويخالف الجمهور في ذلك [٦].

٤- يورد روايات إسرائيلية، وينقل عن التوراة والإنجيل [٧].

هذه المآخذ سيعالجها البحث ويناقشها كل على حدة، ويبين هل القاسمي بعيد عن هذه الانتقادات أم ليس كذلك.

---

(١) انظر محاسن التأويل: ٣٨٢/٣

(٢) اتجاهات التفسير في العصر الراهن، عبد المجيد المحتسب، ص ٥٤

(٣) أبو محمد فضل حسن عباس(١٩٣٩- ٢٠١١م)، أحد أبرز علماء السنة في الأردن وأحد العلماء المعدودين في علوم التفسير وعلوم اللغة والبلاغة. أطروحة الدكتوراة بعنوان " اتجاهات التفسير في مصر والشام" من موقع وكيبيديا الموسوعة الحرة

(٤) انظر التفسير والمفسرون ، فضل حسن عباس ٢/ ٤٨٤- ٤٨٥ في الأثر الثابت عن مجاهد أن المقام المحمود هو أن يجلس النبي صلى الله عليه وسلم معه على العرش ، و القاسمي لم يرد الاحاديث الصحيحة التي تقول أن المقام المحمود هو الشفاعة، وإنما دافع عن الأثر ورجّح ما ثبت في الصحاح.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٤٨٥، انظر محاسن التأويل : ٨٧/٩، وسيناقش البحث رأي القاسمي ودليله فيه، فالقاسمي هنا لم يرد الأحاديث كما يدعي فضل عباس ولكنه لا يرجح تواترها ، ويؤول أن حادثة انشقاق القمر ستكون يوم القيامة.

(٦) المصدر السابق الموضع نفسه ، واستدل على ذلك بتضعيف القاسمي لأحاديث إتيان المرأة في دبرها ويعتقد فضل عباس أن القاسمي رجّح حلّ ذلك، ولكن القاسمي لم يرجّح هذا وإنما عادة القاسمي في تفسيره أن يبين الأقوال المختلفة وعلل الأحاديث فيها، ليوضح للقارئ بالدليل و بأقوال المحدثين عدم القطع في المسألة، وهذا لا ينافي ترجيحه بحرمة ذلك بعد بيانه ذلك.

(٧) المصدر السابق، ٢/ ٤٨٤

الفصل الأول

راوي الحديث عند القاسمي

❖ الفصل الأول: راوي الحديث عند القاسمي.

اهتمّ القاسمي براوي الحديث في عدّة مواضع من تفسيره ، ويعود ذلك لاهتمامه بالمأثور كثيراً وهمته العالية في مطالعة كتب رجال الحديث، ودعوته لمطالعة كتب رجال الحديث المطوّلة [1] . وفصّل اهتمامه بالراوي بصور مختلفة، وذلك حسب حاجة الموضع لهذا البيان، من خلال نقوله أو تعليقاته. ويتضح اهتمامه بالراوي من خلال ما يأتي:

- شخص الراوي.

- جرح الراوي وتعديله.

- جهالة الراوي.

وسيتم الحديث عن هذه المسائل في المباحث الآتية:

المبحث الأول : شخص الراوي.

وسيتم الحديث في هذا المبحث عن أشكال اهتمام القاسمي بالراوي ضمن المطلبَين الآتيين:

المطلب الأول: تحديد اسم الراوي، المطلب الثاني: ضبط اسم الراوي.

(١) انظر : قواعد التحديث ، ص ٢٧٢، قال فيه: (طالعت بنفسي لنفسي "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر مع تصحيح سهو القلم فيه وضبطه...)

المطلب الأول : تحديد اسم الراوي .

أولاً: تحديد الراوي والأسماء المهملة في الحديث.

لم يعرف القاسمي المهمل في الحديث، ولكن كثيراً ما بينه في تفسيره إذا أورد اسماً مهملاً لم يُبين ، فالمهمل في الحديث هو: (إن روى الراوي حديثاً عن أحد اثنين، متفقين في الاسم فقط، من كنية أو غيرها، أو فيه، وفي اسم الأب، أو فيهما، وفي اسم الجد، أو فيهن وفي النسبة، معبراً عنه بما فيه الاتفاق، من غير أن يتميز عن الآخر، فهو النوع المسمى بالمهمل)[1].

ففي حديثه عن الإسناد في كتابه" قواعد التحديث" يبيّن أنّ المحدثين من خلال سوْقهم للأسانيد يبيّنون الراوي باسمه أو بكنيته أو لقبه، الذي اشتهر به، ليتضح هذا الراوي من غيره ، فعَنْوَنَ صنيع المحدّثين بقوله: (سرُّ قولهم في خلال ذكر الرجال : ويعني ابن أو هو ابن فلان)[2] ، ثم أورد قول الإمام النووي[3] : (فإذا أراد تعريفه وإيضاحه وزوال اللَّبْس المتطرّق إليه لمشابهة غيره؛ فطريقه أن يقول: قال: حدثني فلان؛ يعني: ابن فلان أو الفلاني أو هو ابن فلان أو الفلاني أو نحو ذلك. وقد استعمله الأئمة، وقد أكثر البخاري[4] ومسلم[5] منه غاية الإكثار. وهذا مَلحظٌ دقيقٌ ومن لا يعاني هذا الفن قد يتوهم أنّ قوله: "يعني"، وقوله: "هو" **زيادة لا حاجة إليها وأن الأَوْلَى حذفها وهذا جهلٌ وسرّها ما عرفت**) [6] .

([1]) قفوة الأثر في صفوة علوم الأثر لرضي الدين الحنفي: ١٠٤/١

(٢) قواعد التحديث : ص ٢٢٠

(٣) النووي (٦٣١ – ٦٧٦هـ) يحيى بن شرف ، علامة بالفقه والحديث، وهو من قرى حوران سوريا تسمى " نوا" وقال الزركلي : تكتب نسبته أيضاً بالألف" النواوي" إلا أن يحيى بن شرف كان يكتبها بغير ألف واستدل بمخطوط للمؤلف على ذلك ، من كتبه : "منهاج الطالبين"، "المنهاج في شرح صحيح مسلم"، "التقريب والتيسير". الأعلام : ٨/ ١٤٩ انظر.

(٤) البخاري: (١٩٤ - ٢٥٦ هـ) محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، نشأ يتيماً، طلب الحديث من مختلف البلدان وسمع العديد من الشيوخ، وكتابه " الجامع الصحيح" من أوثق كتب الحديث، وقد كتب محمد جمال الدين القاسمي عن الإمام البخاري كتاباً وسمّاه: "حياة البخاري ". انظر الأعلام : ٦/ ٣٤

(٥) مسلم: (٢٠٤ – ٢٦١هـ): مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري ، أبو الحسن ، من أئمة المحدثين، قام برحلات عديدة في طلب الحديث النبوي، من أشهر كتبه: "صحيح مسلم" و" الأفراد والوحدان" و" التمييز". انظر الأعلام: ٢٢١/٧

(٦) قواعد التحديث : ص ٢٢٠

وقد سار القاسمي على منهج المحدّثين في هذا المضمار، فيذكر حديثاً رواه البخاريّ في صحيحه تعليقاً عن **ابن عَون** ، هكذا ورد اسم الراوي في صحيح البخاري ، ولكنّ القاسمي حدّده وذكر اسمه وطبقته فقال : (**وهو عبد الله البصريّ، من صغار التابعين**)[1]. ثم تابع وساق حديث التابعي: ((ثلاثٌ أحبهنّ لنفسي ولإخواني: هذه السنة أنْ يتعلّموها ويسألوا عنها، والقرآن أنْ يتفهّموه ويسألوا الناس عنه، ويَدعوا الناس إلّا من خيرٍ)) [2]. فذكر قول " ابن عَون" خلال حديثه عن أهميّة البحث عن معاني آيات الله عز وجل من خلال هدي النبي عليه الصلاة والسلام ، وعلى هذا سار الصحب الكرام في تعاملهم مع الآيات وشرحها ، فحدّد الراوي هنا باسمه وذكر طبقته ، ليبيّن المدرسة التي سارت على نهج الصحابة الكرام من التابعين في تعاملهم مع القرآن الكريم.

وذكر القاسمي عن ابن عباس أنه قال: ((كان أبو بَرْزَة الأسلميّ كاهناً يقضي بين اليهود فيما يتنافرون فيه، فتنافر إليه ناس من المسلمين ، فأنزل الله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾[النساء:٦٠]))[3]، فلم يترك القاسمي الكلام عن أبي بَرزة من غير أن يوضّح أنّه كان يهوديّاً ثم أسلم وحسُن إسلامه محدداً اسمه أيضاً فقال: (**ثم أسلم أبو بَرْزَةَ وصحب النبيّ صلى الله عليه وسلم. واسمه نَضْلَة بن عُبيد، قال الحافظ ابن حجر في "التقريب": صحابيّ مشهور بكُنيته، أسلم قبل الفتح،**

(١) محاسن التأويل : ٣ / ٢٤١
(٢) ذكره البخاري في صحيحه معلّقاً : ٦ / ٢٦٥٤، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه و سلم. وصله ابن حجر في كتابه " تغليق التعليق" بسند له: ٥/ ٣١٩، وانظر تقريب التهذيب : ٢ / ٣١٧ ، محاسن التأويل : ٣ / ٢٤١
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٣/ ٩٩١ (٥٥٤٧) قال السيوطي في الدر المنثور ٢/ ٥٨٠: (سند صحيح)

وغـزا سـبع غـزوات، ثـم نـزل البصـرة، وغـزا خراسـان ومـات بهـا سـنة خمـس وستين على الصحيح)[1].

ويبـدو أنّ القـاسمي قـد رجّـح روايـة أبي بـرزة الأسـلمي ؛ نظـراً لترجمـة الصـحابي في هـذا الموضـع الـذي وجـد فيـه اختلافـاً بـين الـروايتين وأثبـت صـحبته للنـبي صـلى الله عليـه وسـلم بقـول ابـن حجـر، وأنّـه المقصـود في هـذه الآيـة. وبـذلك أزال اللـبس والشـبهة في هاتين الروايتين وهي زيادة شرح من القاسمي بحاجة إليها في هذا الموضع.

وهـذه الحاجـة في تعيـين أشـخاص الـرواة كانـت واضـحة أيضـاً مـن خـلال نقولـه عـن غـيره ، فكثـيراً مـا كـان يتصـرف في هـذا النقـل ، فيضـيف مـا يـراه ضـرورياً للتمييـز بـين الـرواة. ومثـال ذلـك مـا رواه ابـن أبي حـاتم[2] بسـنده عـن أبي يـونس قـال: ((سمعـت أبـا هريـرة يقـرأ هـذه الآيـة: ﴿إِنَّ اللَّـهَ يَـأْمُرُكُمْ أَنْ تُـؤَدُّوا الْأَمانـاتِ إِلى أَهْلِهـا﴾ إلى قولـه ﴿سَمِيعـاً بَصِيراً﴾[النسـاء:٥٨]. ويضـع إبهامـه علـى أذنـه، والـتي تليهـا علـى عينـه ويقـول: هكـذا سمعـت رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم يقرؤهـا ويضـع إصـبعه))[3]. فقـال القـاسمي موضّـحاً: (**وأبـو يُـونُس هـذا مـولى أبـي هريـرة. واسـمه سُـلَيم بـن جُبَيـر**)[4] . أي إنّـه عـرّف الـراوي بـذكر اسمـه الصـريح وأنّـه كـان مـولى لأبي هريـرة ، ولم يكتفِ بما ورد في الرواية من الاقتصار على كُنيته .

---

(١)أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق أبي بُرْدَة الأسلمي: ٣ /٩٩١ (وهو هانئ بن نيار شهد بدراً انظر)انظر: تقريب التهذيب: ٢ /٦٢١، وهذا خطأ والصحيح الذي أثبته القاسمي أنه أبي برزة الأسلمي انظر: محاسن التأويل : ٣ / ٢٠٠، وعند البحث وجدت قولاً لابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ٣١٣/٤: (أبو بردة الأسلمي، وَهِمَ من نسبه أسلمياً، الأسلمي هو:أبو برزة بالزاي، اسمه نَضْلَة) ولكن الحافظ ابن حجر في موضع آخر له في الإصابة ذكر اسم الصحابي أبو بردة الأسلمي وأن الثعلبي ذكره في تفسيره" أبو بردة" من غير أن يبين ابن حجر الخطأ في هذا الموضع ، انظر الإصابة: ٣٧/٧،وقد اختلف في اسم أبي برزة الأسلمي كثيراً انظر: أسد الغابة:١٤٤/٣

(٢) ابن أبي حاتم : (٢٤٠- ٣٣٧هـ) عبد الرحمن محمد أبي حاتم الرازي، أبو محمد ، حافظ الحديث له عدة مصنفات منها : "الجرح والتعديل"و " التفسير" و" علل الحديث" و " المراسيل" . انظر الأعلام : ٣/ ٣٢٤

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره : من طريق أبي سليمان ولم أجد له رواية عن أبي يونس ٤/ ٢٨٥ ، (٥٥٢٤) ، و أبو داود في سننه :٢٣٣/٤ كتاب السنة ، باب في الجهمية (٤٧٢٨) عن أبي يونس ، انظر تفسير ابن كثير : ١/ ٥١٦ عن أبي يونس ، محاسن التأويل: ١٩٠/٣ -١٩١ ، قال الحاكم في المستدرك و وافقه الذهبي ٢٥٧/٢: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٤) محاسن التأويل: ١٩٠/٣ -١٩١

ومن ذلك ما ذكره القاسمي **عن أبي أمامة** ، فحدّده باسمه فقال : (**وهو صُدَيُّ ابن عجْلان**)[1] ثم ذكر روايته ، قال: ((بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قومي أدعوهم إلى الله ورسوله، وأعرض عليهم شرائع الإسلام، فأتيتهم. فبينما نحن كذلك، إذ جاءوا بقصعة من دم فاجتمعوا عليها يأكلونها... الحديث)) [2].

وأورد رواية الإمام أحمد أيضاً عن **أبي رَزِين** موضّحاً اسم الصحابي المهمل فقال: (**واسمه لَقِيط بن عامر العُقَيليّ**)[3] ؛ قال: ((قلت: يا رسول الله، أين كان ربُّنا قبل أن يخلُقَ خَلقَه؟...الحديث)) [4] .

فالشيخ القاسمي أورد اسمه مختصراً فنسبه لأبيه كما فعل الإمام الترمذي[5]في هذا الحديث. بينما ابن كثير فصّل أكثر فيه فقال : (عن أَبِي رَزِينٍ، واسمُهُ لَقِيطُ بنُ عَامِرِ بنِ الْمُنْتَفِقِ الْعُقَيْلِيُّ)[6] .

وقال ابن كثير في تفسيره ونقله القاسمي عنه في محاسن التأويل: كذلك ما رواه الإمامُ أحمدُ في مسنده من رواية **مَالِكٍ عن ابن المُصْطَلِقِ، وهو الحارثُ بن ضرارٍ والدِ جويريةَ أمِّ المؤمنين رضي الله عنها** ، قال الإمامُ أحمدُ: حدثنا محمدُ بن سَابِقٍ، حدثنا عيسى بن دينارٍ، حدثني أبي أنه سمعَ الحارثَ بنَ ضِرَارٍ الخُزاعيَّ رضي الله عنه يقول: قدمت على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فدعاني إلى الإسلام...

---

(١) محاسن التأويل: ٤/ ٢٢

(٢) لم أجده في تفسير ابن أبي حاتم، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٦٤/ ٧٠، وفي سنده بشير بن شريح وهو ضعيف، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:٩/٦٤٥، وانظر: تفسير ابن كثير: ٣ / ١٢ ، محاسن التأويل : ٤ / ٢٢

(٣) محاسن التأويل: ٦/ ٧٦

(٤) مسند أحمد بن حنبل : ٤/ ١١ (١٦٢٣٣) ، سنن الترمذي :٥ / ٢٨٨، أبواب تفسير القرآن ، باب ومن سورة هود ،(٣١٠٩) وقال: حديث حسن، سنن ابن ماجه :١/ ٦٤ في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم ، باب فيما أنكرت الجهمية ،(١٨٢) ، انظر: محاسن التأويل : ٦ / ٧٦

(٥) الترمذي: (٢٠٩- ٢٧٩هـ) محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أبو عيسى، من أهل ترمذ (على نهر جيحون) تتلمذ للبخاري وشاركه في بعض شيوخه. وعمي في آخر عمره. له مصنفات عديدة في الحديث منها: " سنن الترمذي" و " العلل". انظر الأعلام : ٦/ ٣٢٢

(٦) انظر تفسير ابن كثير : ٤ / ٢٦٦

الحديث [1] . فأورد أحسن طرق هذا الحديث كما ورد في تفسيره بسنده إلى الإمام أحمدَ ولم يغفل عن ذكر قرابة الحارث بن ضرار بزوجة النبي صلى الله عليه وسلم.

أيضاً من خلال نقله لكلام ابن كثير لم يختصر الإضافات التي تبين قرابة الصحابة بعضهم من بعض نظراً لأهمية هذا الفن على حد قوله.

كما فعل في الأمثلة الآتية:

١) (وفي هذا وأمثاله دلالةٌ على أنّه لا يقطع لمعيَّن بالجنة، إلا الذي نصَّ الشارع على تعيينهم، كالعشَرة وابنِ سلام والعُميصاءِ وبلالٍ وسُراقةَ **وعبدِ الله بنِ عمرو بن حرام "والد جابر"** والقرّاءِ السبعين الذين قُتلوا ببئر مَعونةَ وزيدِ بنِ حارثةَ وجعفرٍ وابنِ رواحةَ، وما أشبه هؤلاءِ رضي الله عنهم)[2] .

٢) (قال أنس: " **عَمُّ أنسِ بنِ مالكٍ** [3]" يومَ أحدٍ حين أُرجِفَ بقتل رسول الله عليه السلام وشاع الخبر، وانهزم المسلمون... الحديث)[4].

فميّز القاسمي رحمه الله أنّ المراد هو أنس بن النضر وليس ابن أخيه كما يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق رضي الله عنهما.

٣) (عن أبي سنانٍ قال: دفنت ابناً لي. وإنّي لفي القبر إذ أخذ بيدي **أبو طلحةَ " يعني: الخَوْلانيّ**[5]" فأخرجني وقال: ألا أبشرك؟ قال: قلت: بلى... الحديث) [6].

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل : ٤ / ٢٧٩ (١٨٤٨٢) ، قال السيوطي: سند جيد، الدر المنثور:٥٥٥/٧ ، انظر تفسير ابن كثير: ٣٤٦/٧ ، ومحاسن التأويل : ٨ / ٤٢٤ - ٤٢٥

(٢) تفسير ابن كثير: ٤ /١٥٥ ، محاسن التأويل :٨ / ٣٣٧

(٣) محاسن التأويل : ٢/ ٤٧١

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه :٣ / ١٠٣٢ ، كتاب الجهاد، باب قول الله تعالى: (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجالٌ صَدَقُوا ما عاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ) (٢٦٥١)، محاسن التأويل : ٢/ ٤٧١

(٥) محاسن التأويل : ١ / ٤٨٩

(٦) سنن الترمذي : ٣ / ٣٣٢ ، أبواب الجنائز ، باب فضل المصيبة إذا احتسب ، (١٠٢١) ،قال: حسن غريب، مسند أحمد: ٤ /٤١٥ (١٩٧٤٠)، محاسن التأويل : ١ / ٤٨٩

هكـذا أورده القـاسمي في تفسـيره ، مبيّنـاً " أبـو طلحـة" في الحـديث نـاقلاً مـن تفسـير ابـن كثـير ذلـك . ونلحـظ أن القـاسمي لم يبـين " أبـو سـنان" الـذي في سـند الحـديث واقتصـر علـى توضـيح" أبـو طلحـةَ الخـولاني" ، في حـين أنّ ابـن كثير قال: (وَاسْمُ أَبِي سنان عيسى بن سنان) [1].

٤) وأوضـح أيضـاً سـبب اخـتلاف اسـم الـراوي في الحـديث الواحـد، فالقـاسمي – علـى مـا يبـدو– كـان يسـتدرك مـا غفـل عنـه ابـن كثير في بعـض الأحيـان، كمـا ورد في تفسـيره لسـورة المجادلـة، عـن **خُويلـةَ بنـتِ ثَعلبـةَ** قالـت: فيّ والله! وفي أَوسِ بـنِ صَـامِتٍ أنـزل الله صَـدر سـورة المجادلـة... ، ثم قـال القـاسمي : (ورواه أبـو داودَ[2] **وعنـدَه " خولـةُ بنـتُ ثعلبـةَ " ولا منافـاة فـإنّ العـرب كثيـراً مـا تصـغّر الأعـلام**)[3] . وهـذا مـن ضـروريّات علـم الحـديث ومـا يتعلـق بـه مـن علـم الرجـال وهـو إزالـة اللـبس الـذي قـد يقـع في أسمـاء بعـض الـرواة كمـا بـيّن سـببه هنا رحمه الله.

٥) واستوقف القاسمي حديثٌ نقله عن ابن كثير يرويه ابن عساكر[4] في تاريخه، فقال: (عن حَوْشَبَ قال: غزا الناس في زمن معاوية، وعليهم عبدُ الرحمنِ بنُ خالد بنُ الوليد، فغلّ رجل من المسلمين مائة دينار رومية، فلما قَفَل الجيش ندم، وأتى الأمير، فأبى أن يقبلها منه، وقال: قد تفرق الناس، ولن أقبلها منك حتى تأتي الله بها يوم القيامة، فجعل الرجلُ يأتي الصحابة، فيقولون له مثلَ ذلك. فلما قدم دمشقَ ذهب إلى معاوية ليقبلَها منه، فأبى عليه، فخرج من عنده وهو يبكي ويسترجع، فمرّ بعبدِالله بنِ الشاعرِ السَّكْسَكي، فقال له: ما يبكيك؟ فذكر له أمره، فقال له: أو

---

(١) تفسير ابن كثير : ١ / ٣٤٠

(٢) سنن أبي داود : ١ / ٦٧٤ ، كتاب الطلاق ، باب في الظهار (٢٢١٤) ، مسند أحمد بن حنبل : ٦ / ٤١٠ ، (٢٧٣٦٠)، قال ابن حجر : حديث حسن. انظر موافقة الخبر في تخريج أحاديث المختصر:١/ ٥٠١

(٣) محاسن التأويل : ٩ / ٥٣

(٤) ابن عساكر: (٤٩٩ –٥٧١هـ) علي بن الحسن ، أبو القاسم ، ابن عساكر الدمشقي ، المؤرخ المحدث ، له عدد من المصنفات منها: "تاريخ دمشق الكبير" و " معجم الصحابة ". انظر الأعلام : ٤/ ٢٧٣

مطيعي أنت؟ فقال: نعم. فقال: اذهب إلى معاوية فقل له: اقبل مني خمسك، فادفع إليه عشرين ديناراً، وانظر إلى الثمانين الباقية، فتصدّق بها عن ذلك الجيش، فإنّ الله يقبل التوبة عن عباده، وهو أعلم بأسمائهم ومكانهم، ففعل الرجل. فقال معاوية: لأن أكونَ أفتيتُ بها أحبُّ إليّ من كل شيء أملكه. أحسن الرجل) [١] .

فيعلّق عليها القاسمي بقوله : (**في هذه الرواية إثبات ولد لخالد، وفي ظني أنّ صاحب "أسد الغابة" ذكر أنه لم يُعْقِب**[٢]**، فليُحقق**)[٣] . لاحظ القاسمي بعض التعارض في ترجمة هذا الراوي فنبّه على ذلك ، بينما الإمام ابن كثير لم يعلّق على هذه الرواية واكتفى بسردها.

وعند الرجوع إلى ترجمة خالد بن الوليد في كتاب "أُسدُ الغابة في تمييز الصحابة" نجد أنه ذُكر فيه : (قال الزبير بن أبي بكر[٤]: وقد انقرض ولد خالد بن الوليد، فلم يبقَ منهم أحد، وورث أيوبُ بن سلمة دورَهم بالمدينة)[٥] ، ناقلاً الزبير هذه الرواية عن مصعب الزبيري[٦] وهما من علماء النسب[٧] ، فتولّد الإشكال لدى القاسمي في عبارة ابن الأثير[٨] أن خالداً لم يُعقب ؛ أي مات أولاده في حياته ، وهذه النتيجة خاطئة مقارنةً مع تواريخ وفاة خالد وأولاده المتفق عليها عند أصحاب السير والتراجم ، وكل من قرن انقراض نسل خالد بطاعون

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر : ٢٩ / ١٣٨ ، انظر تفسير ابن كثير : ٢ / ٣٩٤ ، محاسن التأويل : ٥ / ٥١٣

(٢) أَعْقَب الرجل: ترك ولداً. انظر معجم الوسيط : ص ٦٣٥

(٣) محاسن التأويل : ٥ / ٥١٣

(٤) الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي(١٧٢– ٢٥٦هـ)، من أحفاد الزبير بن العوام، أبو عبد الله، عالم بالأنساب وأخبار العرب راوية، له تصانيف عديدة منها: " أخبار العرب وأيامها"،" نسب قريش" ، "جمهرة نسب قريش "، " الموفقيات".انظر الأعلام ٣/ ٤٢

(٥) أسد الغابة لابن الأثير : ١ / ٣١٣ ، انظر تهذيب التهذيب : ٢ /٨٠

(٦) مصعب الزبيري: (١٥٦- ٢٣٦هـ) مصعب بن عبد الله، أبو عبد الله، علّامة بالأنساب، غزير المعرفة بالتاريخ. ولد بالمدينة، وسكن بغداد ، له كتاب " نسب قريش" انظر الأعلام ٧/ ٢٤٨

(٧) انظر نسب قريش لمصعب الزبيري : ١ / ١٠٨

(٨) ابن الأثير: (٥٥٥ - ٦٣٠هـ) علي بن محمد الجزري، أبو الحسن عز الدين ابن الأثير ، المؤرخ المحدث ، سكن الموصل ، وتوفي فيها، له عدد من المصنفات منها: " أسد الغابة في معرفة الصحابة" و " الكامل" في التاريخ. انظر الأعلام: ٤/ ٣٣١

عِمْواس قد أخطأ كما عند ابن حزم [1]، فطاعون عِمْواس كان سنة ثماني عشرة من الهجرة [2]، و كانت وفاة خالد بن الوليد سنة إحدى وعشرين من الهجرة[3].

وروى ابن عساكر أنّ الطاعون لم يبقِ من آل المغيرة إلا المهاجر بن خالد بن الوليد وعبد الله بن الحارث بن هشام [4]، ثم توفي مهاجر بن خالد سنة سبعٍ وثلاثين من الهجرة ، وأخوه عبد الرحمن بن خالد توفي سنة ستِ وأربعين وقال ابن الأثير : سبع وأربعين، أي كلاهما مات بعد مرض الطاعون بسنين عديدة[5]، فكلُّ من ذكر أن هذا المرض كان سبب انقراضهم لا دليل على قوله مع صحة هذه التواريخ ، بالإضافة إلى دلالة الروايات التي رواها ابن عساكر في استعمال معاوية بن أبي سفيان لعبد الرحمن بن خالد في جيشه ، ومنها الرواية التي تساءل عنها القاسمي ، وروايات أخرى تؤكد أنه كان على خيل معاوية أيضاً في حروبه يحمل الراية [6]، كما أن خالد بن الوليد أوصى بماله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وجعله وقفاً في سبيل الله ، فكيف يُورّث![7]

و ربّما كان مراد "الزبيري" ومن تبعه من الذين لم يقيّدوا عبارة انقراضهم بالطاعون، غيرَ ما فهمَه القاسمي وولّد لديه هذا الإشكال ، ربما أراد أنّه لم يبق له ذرية بعد حدود المئة. لذلك ساق ابنُ عساكرَ وابنُ حجرٍ عبارة الزبيري عن انقطاع النسب

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ١ / ٦٧، ابن حزم : (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ) علي بن أحمد ، ابن حزم الظاهري، أبو محمد ، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الاسلام. له الكثير من المؤلفات منها: " الفصل في الملل والأهواء والنحل" و " المحلّى" و " الناسخ والمنسوخ" . الأعلام : ٤ / ٢٥٤

(٢) انظر تاريخ دمشق : ٢ / ١٦٨ – ١٦٩ ، ٤٤ / ٣٩٢

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم :٧ / ٨٢ ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر : ١ / ١٢٨ ، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر : ٣ / ٢٢٨

(٤) انظر تاريخ دمشق : ٦١ / ٢٦٤ ، وانظر الإصابة : ٨ / ٨

(٥) انظر الثقات لابن حبان : ٢ / ٦٦ ، وتاريخ دمشق :٣ / ٢٢٦ ، ١٦/ ١٦٣ ، ٣٤ / ٣٣٤، ٦١ / ٢٦٥، وأسد الغابة: ٢ / ١٩٣، الاستيعاب : ١ / ٢٥٠- ٤٥٦، وفي الإصابة : ٥ / ٢٦- ٢٧ ، ١٠ / ٢١٣

(٦) انظر الأخبار والموفقيات للزبير بن بكار:٣٤ص ، و تاريخ دمشق : ٣٤ / ٣٢٧ إلى ٣٢٩

(٧) انظر معرفة الصحابة لأبي نعيم : ٧ / ٨١

في ترجمة خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد ، ومع ذلك فإنّ قضية التوارث فيها إشكال ذُكر في الكتب ، ويعود إلى أن أموالهم كانت وقفاً ولا تورّث [١].

ويتضّح ممّا سبق أنّ تعقيبات القاسمي على تراجم الرجال والروايات كانت تعقيبات شخصيّة حديثيّة محّضة ، فهو يقارن الأقوال في الرواة مع الروايات الأخرى ، ويشير إليها الانتباه وإنْ لم يعطِ الحكم فيها هنا ، إلا أنّه نبّه على وجود تناقض في بعض التراجم في هذه المسألة .

المطلب الثاني : ضبط اسم الراوي .

اعتنى العلماء في كلّ أمة بضبط اللسان وحفظه من الخطأ في الكلام ووضعوا لذلك علوماً كثيرة ، وما كان للسان هذا الشأن إلّا لأنه مجلى للفكر وترجمان له وآلة لإيصال معارفه من ذهن إلى آخر [٢] .

ومن أجل إيصال هذه المعارف بشكل سليم، اعتنى القاسمي رحمه الله بضبط أسماء الرواة في بعض الأحاديث لتحديد شخصياتهم بشكل صحيح وبصور مختلفة، فضبط القاسمي الأسماء خلال عرض حديث رواه الترمذي فقال: (كان أهلُ بيتٍ منا يُقال لهم بنو أُبَيرق: بشر وبشير" **قال أبو ذرّ الخشنيّ**[٣]: **بَشير بن أُبيرق. كذا وقع هنا: بَشير بفتح الباء. وقال الدّارقطنيّ: إنما هو بُشير بضم الباء**" ومبشّر. وكان بُشير رجلاً منافقاً. وكان يقول الشعر يهجو به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم ينحله إلى بعض العرب) [٤] .

---

(١) انظر تاريخ دمشق : ١٦ / ٢١٤ و تهذيب التهذيب : ٢ / ٨٠ و معجم قبائل العرب للكحالة : ١ / ٣٧٨

(٢) قواعد التحديث : ص ٣٧٥

(٣) أبو ذر الخشني: (٦٠٤هـ) مصعب بن محمد بن مسعود الخشنى الجيانى الأندلسي، أبو ذر، ويعرف كأبيه، بابن أبي الركب،من العلماء بالحديث والسير والنحو ، أصله من مدينة جيان، واستقر بفاس وتوفي فيها ، له عدة مصنفات منها: " شرح غريب السيرة النبوية " و" شرح الايضاح". الأعلام : ٧/ ٢٤٩

(٤) سنن الترمذي : ٥ / ٩٤ ، أبواب تفسير القرآن ، باب من سورة النساء (٣٠٣٦) قال الترمذي : حديث غريب ، محاسن التأويل:٣/ ٣٢٦

فقد أضاف القاسمي رحمه الله ما لم يضفه غيره عند إيراد هذا الاسم في الحديث ولعلّه أراد هنا توضيح الفرق بين الفتح والضم في هذا الاسم ، واختار فيه الضم كما أراد الدارقطني[1]، إذ إن " بَشير" على وزن " فَعيل" من "البِشْر" وهي صفة مدح معناه حَسُن وجَمُل[2] ، أمّا " بُشَير" فهو تصغير "بِشْر" صغّروه بقصد ذمّه وتحقيره لردّته . ولعلّه أراد هذا المعنى هنا لتوقّفه عنده في هذا الاسم ، فقد عُرف عن "بُشير الأبيرق" نفاقه وارتداده عن الدين سنة أربع من الهجرة ، ولم يُعرف عن أخويه المذكورين في الحديث نفاق [3].

ويرجّح القاسمي ويختار نسب الراوي المختلف فيه ، فيورد حديث **أبي ريحانة** عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من انتسب إلى تسعة آباء كفار، يريد بهم عزاً وكرماً، فهو عاشرهم في النار)[4]. ثم يبين هذا الراوي ويحدّد اسمه ونسبه المختلف فيه فيقول : (**وأبو ريحانة هذا هو أزديّ واسمه "شمعون" بالمعجمة فيما قاله البخاريّ وقال غيره: بالمهملة، والله أعلم**)[5].

ومن خلال البحث وجدت أنّ أبا ريحانة رضي الله عنه من الصحابة المختلف في اسمهم ونسبهم ، فأبو نعيم سمّاه عبد الله بن مطر، و البخاري

---

(١) لم أجده عند الدارقطني أو في كتاب شرح غريب السيرة النبوية للخشني. وجدته مضبوطاً بالضم عند ابن ماكولا في كتابه "الاكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى: ١ / ٢٩٨-٢٩٩ ، وعند ابن الأثير في كتابه " أسد الغابة ":= =١/ ١٨٤. الدارقطني: (٣٠٦ - ٣٨٥ هـ) علي بن عمر بن أحمد ، أبو الحسن، الدارقطني، إمام عصره في الحديث، ولد بدار القطن من أحياء بغداد ، ورحل إلى مصر وتوفي في بغداد. من تصانيفه : السنن، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، والمؤتلف والمختلف . الأعلام ٤ / ٣١٤

(٢) المعجم الوسيط : ص ٥٩ مادة (بشر)

(٣) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب : ١ / ٥٢ في ترجمة بشر بن الحارث الظفري ، و الإصابة في تمييز الصحابة : ١ / ٤٨٤ في ترجمة بشر بن أبيرق ، وانظر الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى : ١ / ١٠

(٤) مسند الإمام أحمد : ٤ / ١٣٤ ، (١٧٢٥١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد انظره ٨/ ١٧٦ : ورجال أحمد ثقات

(٥) محاسن التأويل : ٣ / ٣٧٦

وابـن منـده[1] وابـن الأثـير سمّـوه شمعـون وقـد صـرّح ابـن حجـر أن الأكثريـة يقولـون: أن اسمـه" شمعـون "، وأنّ أبـا نعـيم أخطـأ في تسـميته عبـد الله ، وقـد وضّـح ابـن الأثـير أنّ "أبـا ريحانـة "كنيـة لشخصـين، أحـدهما تـابعيّ واسمـه "عبـد الله بـن مطـر "، والآخـر صـحابيّ واسمـه "شمعـون" علـى الأصـح. وقيـل "شمغـون" وقيـل " سمعـون" [2] . ولم يختلفـوا في اسمـه فقـط ،بـل وقـع الاخـتلاف في نسـبه، وتعـود هـذه الاختلافـات بسـبب قلّـة روايتـه للحـديث، فقـد روى خمسـة أحاديـث فقـط ، فقيـل في نسـبته: إنّـه "قرشـيّ " و "أنصـاريّ" و"أزديّ" وهـذا مـا رجّحـه القـاسمي في تفسـيره صـراحةً موافقـاً مـن سـبقه [3]، ومخالفـاً ابـن كثـير الـذي نقـل الاخـتلاف في نسـبته مـن دون تـرجيح [4]. وعلـى الـرغم مـن أنّ الإمـام ابـن حجـر قـد جمـع هـذه الأقـوال المختلفـة في نسـبته بقولـه: (الأنصار كلّهم من الأزد ، ويجوز أن يكون أبو ريحانة قد حالف بعض قريش) [5].

ويبـيّن القـاسمي فضـل الصـحابي ، ويـورد اسمـه، ويضـبطه بالشـكل الصـحيح ،كمـا فعـل خـلال عرضـه لقصـة الإفـك فقـال : (... فغلبتهـا عيناهـا فنامـت فلـم تسـتيقظ إلا بقـول **صـفوان بـن المعطَّـل " بفـتح الطـاء المشـددة ، سُـلَميّ ذَكْـوانيّ** [6] **صـحابي فاضـل متقـدم الإسـلام"** : إنـا لله وإنـا إليـه راجعـون. زوجـة رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم...)[7] . فضـبط القـاسمي اسـم الصـحابي وحـدّد نسـبه الـذي يعـود إلى سُـلَيم بـن

(١) محمد بن يحيى بن منده (٣٠١هـ) أبو عبد الله: مؤرخ، من حفاظ الحديث الثقات. من أهل أصبهان. و"منده" لقب جده. الأعلام: ١٣٥/٧

(٢) انظر التاريخ الكبير للبخاري : ٨/ ١٣، و فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده : ١ / ٢٩١، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم: ٤٤٦/١٢ ، والاستيعاب: ١ / ٥٣٠ ، وانظر أسد الغابة : ١ / ٥٠٨- ٦٧٤-٦٧٥، و تاريخ دمشق :٢٣ / ٢٠٠ ، وانظر تهذيب التهذيب: ٤/ ٣٢٠

(٣) انظر : أسد الغابة : ١ / ٥٠٨ ، و تاريخ دمشق : ٢٣ / ١٩٣ ، تهذيب التهذيب : ٤ / ٣٢٠ قال فيه : (الأزدي حليف الأنصار).

(٤) انظر تفسير ابن كثير : ١/ ٥٦٦

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة : ٥ / ٢٩٦

(٦) هكذا ضبطها القاسمي في التفسير ، لكن ابن عبد البر ذكره في الإستيعاب بأل التعريف ١ / ٢١٨ (السُّلَمي ثم الذَّكْواني) ، انظر أسد الغابة : ٢ / ٢٣، والاصابة :٣ / ٣٦٥

(٧) محاسن التأويل: ٧ / ٣٥٨، قال ابن كثير عن الأحاديث التي نقلها القاسمي من تفسيره: أحاديث صحيحة، انظر تفسير ابن كثير:١٧/٦

منصور، و الذَّكْواني يرجع النسب إلى ذَكْوَان بن ثعلبة [1] ، وأشار إلى تقدم إسلامه وفضله .

و كثرة نقل القاسمي من الكتب الأخرى أوقعته في بعض الأخطاء التي وقع بها من نقل عنهم، من غير أن يميّز ذلك، أو أنْ يشير إليه.

فمثلاً، عند ذكره "قصة اللِّعان" التي ذكرها من حديث **ابن عمر**: فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها [2]. فهذا الحديث ليس من رواية "ابن عمر" وإنما هي قصة مشهورة عن "سَهْل بن سعد السَّاعدي " ولم ترِدْ من رواية "ابن عمر" في المصنّفات الحديثية، وإنما كانت روايته في التفرقة بين المتلاعنين ، وقد وقع هذا الوهم من الإمام ابن حجر في فتح الباري فقد رواه من رواية ابن عمر وكذلك تبعه الشوكاني[3] وأورده من رواية" ابن عمر " وهو خطأ كما أشرتُ آنفاً [4].

وقد وقع أيضاً في تفسيره تغيير في راوي الحديث لكنّه هنا ظاهر وواضح يجب أن لا يخفى على عالم بمكانة القاسمي وعلمه الحديثي ، ففي تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوالِدانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمانُكُمْ ﴾(النساء ٣٣) ؛ أورد هنا حديثاً عن **جُبَيْر بن مُطْعِم عن أبيه** قال : قال رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لا حِلْف في الإسلام وأيّما حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة)) [5].

---

(١) انظر عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب للحازمي : ١ / ١٩ – ٢٢، ذكوان بن ثعلبة بن بهتة: جد جاهلي. بنوه بطن من سليم، من العدنانية. ينسب إليه كثيرون، منهم صفوان بن المعطل، وعمير ابن الحباب. الأعلام : ٣ /٧

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : ٦ / ٩٩، من حديث "سهل بن سعد "كتاب التفسير ، باب قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء ...) (النور:٦)،(٤٧٤٥) مسلم في صحيحه : ٢ / ١١٢٩، من حديث "سهل بن سعد "كتاب الطلاق ، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (١٤٩٢)

(٣) الشوكاني: (١١٧٣- ١٢٥٠هـ) محمد بن علي الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن ، ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن)، كان يرى تحريم التقليد. له عدد من المؤلفات منها "نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار" و " فتح القدير" في التفسير ، و" إرشاد الفحول" في أصول الفقه. الأعلام:٦/ ٢٩٨

(٤) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ١٣ / ٤٤٦ ، و نيل الأوطار للشوكاني : ١٤ / ٣٧٠ .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده : ٢٧ / ٣٢٥ ، (١٦٧٦١) ، و مسلم ٤ / ١٩٦١ ، كتاب فضائل الصحابة ، باب مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه ، (٢٥٣٠ ، و سنن أبي داود : ٣ / ١٢٩، كتاب الفرائض ، باب في الحلف ، (٢٩٢٥)
والنسائي في الكبرى:٦/ ١٣٥ ، كتاب الفرائض ، باب الخوة والحلف (٦٣٨٥) ، وقد جاء هذا الحديث بطرق كثيرة وقد ذكر بعضها الشيخ القاسمي رحمه الله ،انظر ٣ / ٩٧- ٩٨ ، وقال البغوي في شرح السنة : ١٠ / ٢٠٣ (قد صحَّ عن جبير بن مطعم)

ومن المعلوم أنّ أبا جبير بن مطعم هو "مُطْعِم بن عدي" وتوفي ولم يعتنق الإسلام [1]، ولكنّه خطأ وجد في تفسير ابن كثير ولعل هذا الخطأ من النسّاخ وليس من ابن كثير وقد سها القاسمي عن هذا الخطأ وكرّره في نقله [2].

ومن خلال ما تقدّم نلاحظ أنّ القاسمي عمل على تبيين شخص الراوي وضبط اسمه ، وتحديد أسماء الرواة وطبقاتهم، وذكر الاختلاف في تحديد بعض الأسماء ، وطلب التحقيق في بعض الرواة إذا وجد مخالفة في كتب التراجم عنهم، فهو محلل مفكر عمّا يقرأ وليس ناقلاً فقط عمّن سبقوه.

(١) انظر سير أعلام النبلاء: ٥ / ٩٠ ، في ترجمة جبير بن مطعم .
(٢) انظر: تفسير ابن كثير : ١ / ٤٨٩ ، ومحاسن التأويل : ٣ / ٩٧ .

المبحث الثاني : جرح الراوي وتعديله .

علم الجرح والتعديل هو من العلوم الأساسيّة في علم الحديث ، ويعتمد قبولُ الحديثِ أو ردُّه على تعديل الرواة أو جرحهم، وتمييزِ الضابطِ منهم ممّن لا ضبط ولا حفظ له ، وهو الذي تدور حوله كلُّ أبوابِ ومواضيع علم الحديث ، فهما علمان يتصلان ببعضهما لا ينفكان . ونظراً لأهميّة هذا العلم وارتباطه الوثيق بالحديث النبوي وعلومه ، فقد اختلفت الطرق في تصنيفه ، فبدأ بأحكام اجتهاديّة من العلماء المختصين به متناثرة في كتب الرواية والمصطلح ، ثم جُمعت وصُنّفت هذه الأحكام في كتب مختصّة بعد ذلك ، تَدرس في قسمها الأول القواعد النظريّة لعلم الجرح و التعديل ، وتبحث في أسبابه وشروطه، ثم تبدأ في القسم الثاني بعرض أحكام المحدثين المختصين بنقد الرجال في الرواة [1] . وسيتم الحديث في هذا المبحث عن الجوانب الآتية:

- منهج القاسمي في الجرح والتعديل.
- جرح الرواة .
- تعديل الرواة.
- رأي القاسمي في المبتدعة.

المطلب الأول : التعريف بمنهج القاسمي في الجرح والتعديل .

علم الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث الأساسيّة، وسوف أتحدث عن الجرح والتعديل في كتبه عامة، ثمّ أفصّل الحديث عن هذا العلم في كتابه " قواعد التحديث" خاصة . وذلك ضمن الأفكار الآتية:

(١) القاسمي وجهوده الحديثية: ص ١٧٢

أولاً : الجرح والتعديل في كتب القاسمي.

سار القاسمي رحمه الله على خطى من سبقه في التأليف في علم مصطلح الحديث، حيث جعل العلماء قبله قسماً خاصاً لمعرفة من تقبل روايته ومن تُردّ، كابن الصلاح، وعلى منهجه سار العلماء من بعده كالنووي، وابن كثير، والعراقي[1] والسيوطي وغيرهم كابن حجر في نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر الذي جعل فصلاً لطبقات الرواة، وفصلاً لمراتب الجرح والتعديل [2] .

لكن القاسمي لم يكن كغيره من علماء الحديث يتناول علم الجرح والتعديل بالتفصيل، وإنما كان مختصراً له يتناول موضوعاته عن بُعد ، ناقلاً عمّن ألّف فيه بحذرٍ واضحٍ، لئَلا يغوص في مواضيعه تفصيلاً واكتفى بالإجمال فيه ، فلم يتناول القاسمي هذا العلم من حيث تفصيل معنى الجرح والتعديل ، وشروط الجارح والمعدِّل وعددِ الجارحين والمعدِّلين، ولم يتطرق إلى ألفاظ الجرح والتعديل وذكر مراتبهما ، كما تناولها العلماء في كتبهم وأشبعوها بحثاً وتحقيقاً [3]، إذ إنّه كان مدركاً أهميّةَ هذا الفن ودقّتِه في صحّة الإسناد ، لذا عاب على الذين يدّعون تصحيح الأحاديث بالكشف، مستغنين عن الأسانيد وعلوم الجرح والتعديل، فبيّن أنّ صحة الحديث تتوقف على صحة إسناده [4] . كما كان يدعو إلى قراءة المطوّلات في نقد الرجال، وعدم الاقتصار على المختصرات ، وفي هذا يقول: (**أرى من الواجب على المحقق أن لا يكتفي في حال الراوي على المختَصَرَات في أسماء الرجال بل**

---

(١) العراقي: (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ) عبد الرحيم بن الحسين ، أبو الفضل ، المعروف بالحافظ العراقي: من كبار حفاظ الحديث. أصله من الكرد، ومولده في رازنان (من أعمال إربل) ، توفي في القاهرة. من مصنفاته : " الألفية" ، " التقييد والايضاح" ، "طرح التثريب في شرح التقريب". الأعلام: ٣/ ٣٤٤

(٢) القاسمي وجهوده الحديثية : ص ١٧٣

(٣) انظر: كتاب نزهة النظر لابن حجر : ص ١٦٦ إلى ١٧٥ ، الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي : ص ٨ إلى ١٠ ، وانظر: كتاب أصول الجرح والتعديل للدكتور نور الدين عتر فقد اعتمد على كلام العلماء في هذه المسألة التي أغفل القاسمي ذكرها في كتابه. كذلك صنع الشيخ طاهر الجزائري شيخ القاسمي في علم الحديث في كتابه توجيه النظر إلى أصول الأثر فقد أغفل كذلك التفصيل في الجرح والتعديل وأشار بالرجوع إلى الكتب التي تناولتها تفصيلاً .

(٤) انظر قواعد التحديث : ص ١٨٣

يرجع إلى مطولاته التي تحكي أقوال الأئمة ...)[1]. ولكنّه مع هذا وقع مما حذّر منه فكان كثيرَ الاختصار في حكمه كما سأبين ذلك بالتفصيل، لكنه فصّل في قضية الرواية عن المبتدعة، ويمكن بيان رأي القاسمي في الرواية عنهم في المسائل الآتية:

أ : موقف القاسمي من رواية المُبتَدِعة .

ولشدّة اهتمامه في هذا العلم ، فقد ألّف فيه كتاباً مستقلاً سمّاه " ميزان الجرح والتعديل " و إذا قارنّاه مع ما ألّف سابقاً في الجرح والتعديل وجدنا فيه اختلافاً كثيراً عنها، فهو لم يبحث في كتابه هذا إلا مسألة المبدَّعين كما سمّاهم في كتبه، ويقول في سبب إطلاقه عليهم هذا الوصف : (**المبدَّعين** : بتشديد الدال المفتوحة أي المنسوبين للبدعة، وإنما آثرنا هذا على تسمية الأكثرين لهم بالمبتَدِعين لأني لا أرى أنهم تعمّدوا البدعة، لأنهم مجتهدون يبحثون عن الحق غيرَ ملومين فلا يليق تسميتهم مبتدعة بل مبدَّعة) [2]. وبيّن أنهم اجتهدوا بأدلة وبراهين في فروع علم الكلام كما اجتهد الفقهاء في فروع الفقه ، وأوضح أن اجتهاداتهم هذه لا تبعدهم عن الدين بل تدلّ على شدة خشوعهم وحرصهم على دينهم [3]. ووضّح في مسألة المبدّعين شروط الأخذ عنهم وعدم جواز ترك أحاديثهم ، مستشهداً بفعل الإمامين "البخاري ومسلم" في صحيحيهما، فقد قَبِلا أحاديثهم ورويا عنهم بشرط أن يكون الراوي ثقة صدوقاً ، واحتجَّ أيضاً بأنهما رويا عمّن يدعو إلى مذهبه ، فهما لم يرويا عن هؤلاءِ الرواة لمذهبهم وإنّما لصدق حديثهم مهما كان مذهب

(١) قواعد التحديث: ص ١٩٧ ، وانظر ص ٢٠٧ أيضاً دعا فيها للرجوع إلى المطوّلات لأنها تذكر أسباب جرح الراوي تفصيلاً ولا تكتفي بالحكم عليه.

(٢) انظر ميزان الجرح والتعديل للقاسمي ص :٣

(٣) انظر تاريخ الجهمية والمعتزلة ، للقاسمي ، ص ٧٧ ، انظر ميزان الجرح والتعديل ، القاسمي ص ١٩، وانظر قواعد التحديث : ص ٢٠٢

المروي عنهم[1]. ولم يتركا أحاديث بعض الرواة المبدَّعين إلا لمقصد من مقاصد المتحملين وقرينة تدل على ترك حديث الراوي[2] . واستشهد أيضاً في قبول أحاديثهم ، بفعل علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث إنه قبل شهادة الخوارج، لأنّهم حاربوا على تأويل، وفي ردّ شهادتهم تعصّب، وتجديد خلاف، معلّقاً على ذلك بقوله : (هذا لمن عرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال)[3].

وتطرق فيه أيضاً إلى مسألة "التكفير" ودعا إلى الحدّ منها، ويرى القاسمي أنّه لا تضليل لمن أدّاه اجتهاده إلى تأويل ، وشنّع على المتحاملين الذين يكفّرون أصحاب المذاهب أو أصحاب الاجتهاد و ينبزونهم بلقبٍ سيء، فهؤلاء لجؤوا إلى تكفير خصومهم لتنفير الناس عنهم ، وهذا التكفير لأصحاب الاجتهاد لا يغني من البرهان ولا من الحق شيئاً، وربما مَن كفّروه كان من أهل العلم الراسخ كما حدث مع القاضي عياض[4] والإمام الغزالي فقال القاسمي في هؤلاء المتعصبين : (غريبٌ أمرُ المتعصبين تراهم سِراعاً للتكفير والتضليل، وإن كان عند التحقيق لا أثر لشيء من ذلك، إلا ما دعا إليه الحسدُ أو حَمَلَ عليه الجمودُ وضَعفُ العلم، وجَهْلُ مَشْربِ البخاريِّ ومسلم)[5].

واعترض القاسمي على قول الإمام الغزالي: (إنّ الإثم محطوط على المخطئ لاتفاق السلف على ذم المبتدعة)[6]. فلم يقبل منه هذا الكلام ، ولا قولَه اتفاق الأمة على ذمِّ المبتدعة، فقال في ردّه عليه: (وأيُّ مناسبةٍ بين الدعوى والدليل، على أنّ

(١) انظر تاريخ الجهمية والمعتزلة : ص ٧٥- ٧٩ ، وانظر نقد النصائح الكافية للقاسمي : ص ٦٩-٣٠- ٣١ ، انظر ميزان الجرح والتعديل : ٩- ١٠

(٢) انظر نقد النصائح الكافية : ٦٦ -٦٧

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٦

(٤) القاضي عياض: (٤٧٦ - ٥٤٤هـ) عياض بن موسى بن عياض ، أبو فضل، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، ولي قضاء سبتة ، وغرناطة، وتوفي بمراكش، من تصانيفه: " الشفا بتعريف حقوق المصطفى" و" الغنية" و"شرح صحيح مسلم" و " الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" الأعلام : ٥/ ٩٩

(٥) ميزان الجرح والتعديل : ص ٣٧ ، وانظر ص ٤٦

(٦) انظر المستصفى ٢ / ٢١٠ ، وانظر تاريخ الجهمية والمعتزلة : ص: ٧٨ – ٧٩

الـدعوى بالاتفـاق مـردودة، بتلقّـي أئمـة الحـديث عـن الكثـير عـنهم)[1]. وعليـه فـلا يُكفّر أحد من أهل القبلة كما ذهب إلى هذا بعض أهل العلم[2].

كـذلك بحـث في كتـاب " نقـد النصـائح الكافيـة" مسـألة مـن مسـائل الجـرح والتعـديل ألا وهـي " فضـل الصـحابة الكـرام وعـدالتهم " وعـدم تـرك أحاديـث معاويـة بـن أبي سفيان رضي الله عنه [3].

ب : موقف القاسمي من الابتداع بالتشيّع [4].

يوضّـح القـاسمي في كتابـه " الفضـل المبـين" أن الـرواة الـذين وصـفوا بالتشـيّع كُثـر، ونبّـه علـى أنّ إطـلاق صـفة التشـيّع علـى الـراوي ليسـت علـى درجـة واحـدة، فيوجـد في كـلّ فرقـة مـن هـو معتـدل و مـن هـو مغـالٍ، والقاعـدة في الروايـة عـنهم ألّا يقبـل الجـرح بالتشـيّع إلا مفسَّـراً مخصصـاً بنـوع التشـيع الـذي رُمـي بـه الـراوي، لأن التشـيّع وصـف عـام غـير محـدود، فعـدّ العلمـاء مـن تـولّى عليّـاً وأهـل بيتـه متشـيعاً، ومـن قـال بتقـديم علـي رضـي الله عنـه علـى بقيـة الصـحابة متشـيعاً، ومـن سـبّ الشـيخين وذم الصـحابة رضـي الله عـنهم أجمعـين أيضـاً متشـيعاً؛ لـذا لا بـدّ مـن تخصـيص نـوع التشـيّع الـذي يُطلـق علـى الـراوي، وألا يُتحمّـل إلا عـن المعتـدل غـير المغـالي مـنهم، ومـن وُصـف بالتشـيّع مـن الثقات كان من النوع الأول [5].

وبهـذا تـتلخص نظـرة القـاسمي لعلـم الجـرح والتعـديل ، فهـو إمّـا أن يشـترك مـع آراء مـن سـبقه في هـذا العلـم؛ وإمّـا يتنـاول بعـض أبحـاث الجـرح والتعـديل كمسـألة التكفـير والبدعة وكيفية التعامل مع كل من اتّصف بذلك من الرواة وأحاديثهم التي رووها .

---

(١) تاريخ الجهمية والمعتزلة : ص: ٧٨ – ٧٩

(٢) انظر الاقتراح لابن دقيق العيد ص : ٣٢ ،والموقظة للذهبي : ص٨٦ ، وانظر قواعد التحديث : ٢٠٢

(٣) انظرنقد النصائح الكافية ، جمال الدين القاسمي، ص ٩- ١٠ و ص٤٨

(٤) انظر جهود القاسمي الحديثيّة: ص ٣٠٠- ٣٠١

(٥) انظر الفضل المبين، القاسمي، ص ١٩٤- ١٩٥

ومن خلال تناوله لهذا العلم برزت شخصيته الحديثية الإصلاحية ، فهو اعتمد على من سبقه من المؤلفين في علم الرجال، وأشار إلى ذلك واكتفى به ، وجعل جلَّ اهتمامه في إصلاح مفاهيم حديثيّة خاطئة وتعصّب بعيد عن وسطيّة المتقدمين انتشر في مجتمعه، وحاول إصلاحه[1]، فكان ردّ القاسمي على من انتقد إخراج أحاديث من وصف بالابتداع أن بيّن موقف الإمامين من الفرق كيف أنهم أخرجوا لمن كان صادقاً ثقةً مبتعدين عمّن عُرف واشتهر بمغالاته في آرائه، قال القاسمي حول ذلك: (فبما ذكرناه استبان لك الخطأ في نبز رواة الصحيح بالفسق والابتداع، وأنه تعصّب يجب التنبيه له والحذر منه. نحن إنما نصدع بهذا تفقهاً من مَشرب البخاري ومذهبه، وموافقة له في رأيه الذي لا شك في أنه الصواب الذي تدعو إليه الأخوة الإيمانية ، والإنصاف مع كل راوٍ مجتهدٍ من هذه الأمة لا يروم إلا الحق، ولا يسعى إلا إليه ، ولا يتحمّل الأذى والاضطهاد إلا لأجله، إذا لم يصب من رأيه وما دعا إليه لا دنيا ، ولا جاهاً، ولا ملكاً، فأيُّ دليل أدلّ على حسن نيته من هذا)[2].

مما سبق نجد أن القاسمي أقرّ بردّ رواية من كفر ببدعته، ولكنه وجّه اهتمامه إلى التثبّت في نقل التكفير، لم يقبل تبديع كثير من الرواة المبتدعين، وسمّاهم المبدَّعين[3].

(١) انظر قواعد التحديث: ص ١٤٧ مثل : تصحيح الأحاديث بالكشف، ص ٢٢٧ قراءة البخاري لنازلة الوباء، مسألة التقليد والتعصّب في المذاهب التي دعا إلى الحد منها في كل تآليفه.
(٢) ميزان الجرح والتعديل، القاسمي، ص ٢٢
(٣) جهود القاسمي الحديثيّة : ص ٣١٤

ج : ضوابط قبول خبر المبتدع عند القاسمي[1].

ومن خلال قراءتي لكتب القاسمي الحديثيّة تبيّن لي أن القاسمي كان يسير على منهج الشيخين في قبول رواية المبتدعة وإن كان يدعو إلى مذهبه أمثال " عِمران بن حطان " الذي احتج به البخاري وهو من دعاة الخوارج ، و" عبد الحميد الحِمّاني " الذي احتجّ به مسلم وكان يدعو إلى الإرجاء [2]. ولكنه لم يترك هذا القبول عاماً وإنما وضع ضوابط له وهي :

١. ردّ رواية من **أجمعت** الأمة على كفره ببدعته.
٢. ردّ رواية من استحل الكذب في تأييد بدعته.
٣. ردّ رواية من ضُعِّف من الرواة المبتدعة لأمور غير بدعتهم، ومن أتت القرائن بما يرجح ردّ روايتهم، بدليل أنه حصر دفاعه عن المبدّعين الثقات الذين لهم في الصحيحين رواية ، وبيَّن أن تجريحهم لا يعبأ به.

ثانياً: الجرح والتعديل في كتاب " قواعد التحديث ".

استفتح القاسميّ باب الجرح والتعديل في كتابه، بمقولة الإمام الذهبي[3] الذي يُعدُّ أهمّ من ألّف في الجرح والتعديل ، حيث يعدّ من المعتدلين في نقده للرجال ، فبيّن في مقالته مكانة الصحابة وفضلهم وعدالتهم ثمَّ أوضح أنّ التابعين ندر من تعمّد الكذب فيهم ، ولكن لهم غلط وأوهام ، أمّا صغار التابعين فيُردُّ حديث مَنْ فَحُشَ خطؤه ، وكَثُر تفردُه ولم يقبل. أمّا أصحاب التابعين "كمالك والأوزاعي " فوجِدَ في عصرهم مَنْ يتعمّد الكذب ، ويكثر غلطه ، فتُرك حديثه . ونبّه على أنّ جرح

(١) جهود القاسمي الحديثيّة: ص ٣١٤
(٢) انظر قواعد التحديث : ص ٢٠٢- ٢٠٣ ، و تاريخ الجهمية والمعتزلة : ص ٧٩
(٣)الذهبي: (٦٧٣- ٧٤٨هـ) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، أبو عبد الله، حافظ ومؤرخ ، تركماني الأصل، مولده ووفاته في دمشق، كف بصره سنة ٧٤١ه، تصانيفه عديدة منها : " تاريخ الإسلام" ، " سير أعلام النبلاء" ، " ميزان الاعتدال". الأعلام: ٥/ ٣٢٦ .

الرواة ممن لا يستحقون الجرح قد وجد كثيراً في كتب الجرح والتعديل حتى لا يخلو راوٍ من مقال فيه، وإن كان إماماً عالماً له مكانته العلميّة العالية . فهي أحكام تخضع للاجتهاد المحض من النقّاد تختلف من شخص إلى آخر ،تدخل فيها العوامل النفسيّة كنقد الأقران بعضهم لبعض ، أو المتحامل على راوٍ فكل ذلك مما يُطوى ولا يُروى [١] . أيضاً المتشدّدون الذين يتسرّعون في إبداء حكمهم، من غير ذكر السبب في الجرح، فكلّ ذلك ممّا لا عبرة له، ولا يؤخذ به كما أوضح الشيخ رحمه الله ، إنّما العبرة في الحكم على الرجال من رجحت حسناته وقلّت سيئاته [٢] .

وتكلّم القاسمي في بعض مسائل الجرح منها؛ أنّ جرح الضعفاء، والتكلم في الرواة، ليس من الغيبة، وإنما هو من النصيحة ومن ضرورات الدين الإسلامي. وتطرق إلى الحديث عن تعارض الجرح والتعديل فأخذ بتقديم التعديل، مع زيادةِ عدد المعدِّلين على الجرح ، وارتضى منهج النسائي في حكمه على الرجال ، وحسّنه بعدم ترك حديث الرجل حتى يُجمع على تركه. وقال عنه: (إنّه مذهب جيد)[٣] ، ودعا إلى كثرة البحث والتنقيب عن الرجل ، عسى ألّا يُرى إجماعٌ على تركه؛ بل يُرى كثرةٌ فيمن عدّله [٤] .

وفصّل في مسائل تتعلق بصحيحي البخاري ومسلم في أنّ تجريح بعض رواتهم لا عبرة له ، وأنّ من لم يُذكر في الصحيحين لا يُلزم منه جرحه ، و أن ترك الإمام البخاري لحديث لا يوهنه ، وأمّا اقتصاره على رواية فهي إشارة منه على نقد غيرها، وأنّ من يُروى له حديث في الصحيحين لا يلزم صحة جميع أحاديثه. وتحدث الشيخ جمال الدين القاسمي عن التعديل على الإبهام، و عن جمع روايات الثقات في

(١) انظر قواعد التحديث : ص ١٩٥ - ١٩٦ – ١٩٧ ، انظر كلام الذهبي في ترجمة أبي نعيم الأصفهاني و كلام الشعراني .وانظر ميزان الجرح والتعديل : ص ٧ وضعها ضمن عنوان : الوجوه التي تدخل منها الآفة خمسة وشرع في تعدادها.
(٢) انظر المصدر السابق : ص ١٩٦ - ١٩٧
(٣) انظر المصدر السابق : ص ١٩٧ – ٢٠٧
(٤) انظر المصدر السابق : ص ١٩٧ وقال بعد ذلك : (فليتق الله الجارح وليستبرئ لدينه)

حديث واحد ، وأشار إلى جواز ذكر اسم الراوي بلقبه الذي يكرهه وهو ليس من الغيبة كقولهم " الأعمش والأعرج " ، ثم عاد واختتم حديث الباب في عدالة الصحابة ، وأكّد على أنّ جهالتهم في الحديث لا تَضُر ، مع تحديد معنى الصحابي وتفاضل بعضهم على بعض رضي الله عنهم أجمعين [١].

ويتلخص **منهج القاسمي** في الجرح والتعديل بهذه النقاط :

١. العدالة عبارة عن إظهارِ الإسلام فقط مع سلامةِ الراوي عن فسق ظاهر دون النظر إلى غُمز به الراوي من رأي أو اجتهاد. لأنّ المحدثين لم يشترطوا في الراوي السلامة من البدع [٢].
٢. ترك التكفير والأخذ بحديث صاحب البدعة إلا إن أنكر أمراً متواتراً من الشرع ، معلوماً من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه، فإذا لم يتصف بذلك وكان ضابطاً ورعاً فيما يرويه، فلا مانع من قبول حديثه، وعلّل قبول حديثه بأنّه لو ردّ حديث كل مكفَّر ببدعته ، لادّعت كل طائفة أنّ مخالفيها مبتدِعة، وقد تبالغ وتكفِّر مخالفيها، ولو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف ، وتوسّع في هذه المسألة التي تتضح فيها معالم النزعة الإصلاحية عند القاسمي بشكل جليٍّ في تجميع الأمة وعدم تفريقها [٣] .
٣. التعديل مقدّمٌ على الجرح مع زيادة العدد في حال تعارضهما [٤] .

---

(١) انظر قواعد التحديث : ص ١٩٧ إلى ٢٠٨

(٢) انظر قواعد التحديث ص ٤٩ ، وميزان الجرح والتعديل ص : ٢٥ و ٣٤ ، وانظر أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال للدكتور نور الدين عتر: ص ١١٠- ١١١-١١٢-١١٣- ١١٤ ذكر فيه موقف المحدثين من خبر المبتدع مع أدلة كل فريق ، وأشار المؤلف أن الخطيب البغدادي قد فصّل في هذه المسألة و اختار قبول رواية المبتدع سواء كان داعية لمذهبه أو لا ، وهذا يوافق منهج القاسمي في هذه المسألة .

(٣) انظر المصدر السابق : ص ٢٠٢

(٤) انظر المصدر السابق : ص ١٩٦ – ١٩٧

٤. لا يُترك حديثُ الرجل إلا إذا أُجمع على ترك أحاديثه[١] .

وعلى الرغم من تنبيه القاسمي إلى أهميّة هذا العلم، وحضّه على القراءة فيه والتمكّن منه، مع الإنصاف في الحكم على الرواة ، إلا أنّه كان مقلّاً في تطبيقه لعلوم الجرح والتعديل في تفسيره و بألفاظ مختصرة ، إلا ما يتعلّق بمسألة التكفير فقد أطال في شرحها ، عند تطرقه إليها خلال تفسير آيات الذكر الحكيم. لأنّها مسألة خطيرة، وقد عمّتْ البلوى فيها. ونقل القاسمي قول الإمام مسلم لنفاسة عبارته ،في مقدمة تفسيره وفي كتبه التي تناولت مواضيع الجرح والتعديل، فقال : " الراوي عن الضعفاء غاش آثم" معلّقاً عليها بقوله عن الامام مسلم : (لقد شفى وكفى)[٢]، وأوضح أنّ جرح الرواة وتعديلهم جائز، بل واجب للضرورة الداعية إلى صيانة الشريعة الإسلامية[٣]، وأكّد أنّ من يزعم تصحيح الأحاديث بالكشف هم الذين استغنوا عن الأسانيد ، وعن علوم الجرح والتعديل لأنّ مدار صحة الحديث من صحة سنده[٤] .

المطلب الثاني : جرح الرواة .

أولاً : التصريح بترك الراوي

طبّق القاسمي منهجه في ترك الراوي المجمع على تركه عند العلماء، لسبب من أسباب الجرح ، وصرّح بضعف الراوي المجمع على تركه في مواضع متعدّدة، كما وضّح ذلك عند روايته لحديث من طريق أحمدَ بنِ محمدٍ بن عبد الله بن أبي بَزّة المقرئ قال: قرأت على عكرمةَ بنِ سليمانَ، وأخبرني أنّه قرأ على إسماعيلَ بنِ قسطنطينَ وشِبل بنِ عباد. فلما بلغت: ﴿وَالضُّحى﴾ قال لي: كبّر حتى تختم مع

(١) انظر قواعد التحديث : ص ٢٠٦ – ٢٠٧
(٢) انظر المصدر السابق : ص ١١٣- ١٩٦ وانظر محاسن التأويل : ٧ / ٨١ ، وفي نقد النصائح الكافية : ص ٢٦
(٣) انظر المصدر السابق : ص ١١٣- ١١٤
(٤) انظر المصدر السابق : ص : ١٨٣

خاتمة كل سورة ...[1]، فهذه سنة تفرد بها **أبو الحسنِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عبد الله البَزّي[2]، من ولد القاسمِ بنِ أبي بَزّة. وكان إماماً في القراءات. وأمّا في الحديث فقد ضعّفه أبو حاتمٍ الرازيُّ[3]وقال: لا أحدّث عنه. وكذلك أبو جعفرِ العُقيليُّ[4] قال: هو منكر الحديث** [5].

فقد جرح القاسمي هذا الراوي من غير أن يذكر أسباب جرحه، كعادة علماء الجرح والتعديل في بيان أسباب الجرح ، وكأنّ القاسمي ترك للقارئ أن يَرْجع بنفسه إلى كتب الجرح والتعديل ، ليَعرف أسباب جرحه للراوي . وقد أوضح العُقيلي سبب جرحه لهذا الراوي بأنّه يوصل الأحاديث ، كذلك أبو حاتم ترك التحديث عنه لأنّه روى حديثاً منكراً عن عبيدالله بن موسى عن الأعمش . وصرّح الذهبيُّ أنّ هذا الراويَّ تفرّد بحديث مسلسل في التكبير، وهو حديث غريب مما أُنكر على البَزّي[6].

و أيضاً ذكر القاسمي حديثاً مرفوعاً: (ما أسرّ أحد سريرة إلا ألبسه الله تعالى رداءها، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر)[7]، وعلّق عليه بقوله : (وإسناده واهٍ، **لأن فيه العَرْزَميُّ وهو متروك**) [8]. فلم يورد القاسمي سبب جرح هذا الراوي ، وعمد إلى الاختصار الذي نبّه على خطورته في كتبه . ومن خلال البحث نجد أنّ المحدثين بيّنوا سبب ترك حديث "العَرْزَمي" على الرّغم من كثرة سماعه؛ وذلك لأنّ كتبه قد

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك : ٤ / ٤٦٥، كتاب معرفة الصحابة ، ذكر مناقب أبي كعب ،(٥٣٢٥) قال عنه : صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) البزي: (٧٠ - ٢٤٣ هـ) أحمد بن محمد بن عبد الله البزي، أبو الحسن، مولده ووفاته في مكة ، من كبار القراء ، وكان ضعيفاً في الحديث ، الأعلام: ١/ ٢٠٤

(٣) أبو حاتم: (١٩٥ - ٢٧٧ هـ) محمد بن إدريس ، أبو حاتم الرازي، حافظ الحديث ، من أقران الإمامين" البخاري ومسلم" ، ولد في الري، وإليها نسبته، وتوفي في بغداد . له عدة تصانيف منها : " طبقات التابعين" و " الزينة" الأعلام: ٦/ ٢٧

(٤) العقيلي: (٣٢٢هـ) محمد بن عمرو العقيلي ، أبو جعفر، مولده ووفاته في مكة. من حفاظ الحديث، من أهم كتبه كتاب " الضعفاء". الأعلام: ٦/ ٣١٩

(٥) محاسن التأويل : ٩ / ٤١٨، وانظر تفسير ابن كثير:٤ / ٥٢١،الضعفاء للعقيلي:١/ ٣٧٩، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم:٢/ ٧١

(٦) الضعفاء للعقيلي : ١ / ٣٧٩، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٢ / ٧١ ، ميزان الإعتدال للذهبي : ١ / ١٤٥ ، وانظر تاريخ الإسلام للذهبي : ٥ / ١٠٦٩ ، ذكره ابن حبان في الثقات : ٨ / ٣٧

(٧) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط : ٨ / ٤٣ (٧٩٠٦) وقال : لم يروِ هذا الحديث عن سلمة بن كهيل إلا العَرْزَمي .

(٨) محاسن التأويل : ٨ / ٤١٢

أُتلفت وضاعت ، فأصبح يُحدّث الناس من حفظه فوقع في الخطأ ، فترك الناس حديثه لذلك . ونقل ابن حجر الإجماع بين أئمة النقل على ترك حديثه [١].

وأورد حديثاً عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أقل مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُدٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عَسْفَانَ))[٢]. وقد ردّ هذا الحديث على من احتج به في تحديد المسافة التي يقصر فيها المسافر صلاته وقال عن هذا الحديث : (**هو ضعيف لا تقوم به حجة ، فإن في إسناده عبدَ الوهاب بنَ مجاهدِ بنِ جبر، وهو متروك**)[٣] . واعتمد القاسمي في هذا الجرح على الاختصار أيضاً دون ذكر الأسباب . وقد أجمع علماء الحديث على ترك حديثه، والسبب في ذلك، انعدام الثقة فيه ، فهو لم يسمع من أبيه " مجاهد بن جبر" والحديث الوارد هنا من روايته عن أبيه ، فقال عنه سفيانُ الثوري[٤] : كذّاب، وقال الحاكم[٥] : روى أحاديث موضوعة ، وقال ابن الجوزي[٦] أجمعوا على ترك حديثه[٧].

---

(١) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد: ٦ / ٣٦٨ ، والضعفاء للعقيلي : ٨ / ٤٣ وذكر أن العرزمي كان رجلاً صالحا لكنه ضعيف الحديث ، العلل لأحمد بن حنبل : ١ / ٣٤٥ ، الكامل في الضعفاء : ٦ / ٩٧ ، وانظر تاريخ الإسلام : ٤ / ٢٠٧، وانظر تهذيب التهذيب: ٩ / ٢٨٧ نقل فيه قول الحاكم في الاجماع على ترك العرزمي من كتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل للحاكم ، وقد بحثت فيه عن هذا القول ولم أجده فيه.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير : ١١ / ٩٦ ، (١١١٦٢) ، والدارقطني في سننه :٢ / ٢٣٢، الصلاة ، قدر المسافة التي تقصر في مثلها صلاة وقدر المدة (١٤٤٧) ، وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى : ٣ / ١٣٧، الصلاة ، باب اسفر الذي تقصر في مثله الصلاة (٥٦١٠) جميعهم رووه عن عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر عن أبيه ، قال البيهقي هذا حديث ضعيف ، وقال ابن الأثير في جامع الأصول : ٥ / ٦٩٩ إسناده ضعيف من أجل عبد الوهاب .

(٣) محاسن التأويل : ٣ / ٣١٥

(٤) سفيان الثوري: (٩٧- ١٦١هـ) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، من بني ثور، أبو عبد الله ، أمير المؤمنين في الحديث، ولد ونشأ في الكوفة، وسكن مكة. له كتاب " الجامع الكبير " و" الجامع الصغير" كلاهما في الحديث. انظر الأعلام: ٣/ ١٠٤

(٥) الحاكم النيسابوري: (٣٢١ - ٤٠٥ هـ) محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بالحاكم ، أبو عبد الله، من أشهر من حفظ الحديث وصنّف فيه، مولده ووفاته في نيسابور، له عدد من المصنفات منها : "المستدرك على الصحيحين" و " الاكليل" و" المدخل" و " معرفة علوم الحديث" الأعلام : ٦/ ٢٢٧

(٦) ابن الجوزي: (٥٠٨ - ٥٩٧ هـ) عبد الرحمن بن علي الجوزي البغدادي، أبو الفرج، عالم في الحديث النبوي ، مولده ووفاته في بغداد، من كتبه : " الضعفاء والمتروكين" و " غريب الحديث". الأعلام : ٣ / ٣١٧

(٧) انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد : ٥/ ٤٩٦، والعلل لابن حنبل : ٣ / ١١٤، والضعفاء للعقيلي: ٥ / ٢٥٧-٢٥٨، والجرح والتعديل لابن ابي حاتم : (قول سفيان الثوري فيه) ١ / ٧٦ أيضاً ٦ / ٦٩ ، وانظر الكامل لابن عدي : ٥ / ٢٩٤ وقال فيه :عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وانظر تهذيب التهذيب : ٦ / ٤٠٠ ، وتاريخ الإسلام : ٤ / ١٤٤

كذلك ترك الشيخ القاسمي رحمه الله حديث " **حسين الأشقر** " ولكنّه هنا نجده يصرّح عن سبب تركه لرواية هذا الراوي ويفصّل فيها ، خلافاً لما مرّ سابقاً، في اعتماده على الاختصار. ففي معرض حديثه عن قوله تعالى:﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣] ساق ما رواه ابن أبي حاتم أنه لما نزلت هذه الآية قالوا: ((يارسول الله، مَنْ هؤلاء الذين أمر الله بمودتهم؟ قال: فاطمة وولدها رضي الله عنهم)) [(١)] .

وعلّق القاسمي على هذا الحديث بردّ ابن كثير لهذه الرواية لأنّ فيها مبهماً لا يعرف بالإضافة إلى راو شيعي وهو **حسين الأشقر** ، فلا يقبل خبره في هذا المحل [(٢)] .

ونقف عند وصف القاسمي للراوي بالتشيّع وترك حديثه لهذا الوصف، فلم يتركه لأنه من المبتدعة وإنما ترك حديثه لأسباب ترجع إلى ضعف الراوي وتناقض في متنه.

وهو بذلك يطبّق منهجه في المبدعين فيدعو إلى عدم نبذ الفرق المجتهدة بالألقاب السيئة وحذّر من هذا الفعل ، وجعله السبب الأساسي في تفريق الأمة الإسلامية وذهاب قوّتها التي تكمن في تجميع أخوة الإسلام وعدم تفريقهم [(٣)] ، فلم يتجاوز وصف القاسمي لهذا الراوي أكثر من قول " شيعي " وتحفّظ عن أيّ وصف آخر له .

ولكن القاسمي لم يحدد درجة تشيّع الراوي الذي نبّه على وجوب بيانه في كتبه، و اكتفى بلفظ "شيعي" وأسقط وصف ابن كثير لهذا الراوي : " مُتحرّق[(٤)] " أي أنّه متعصّب في مذهبه الشيعي داعٍ له ، وهذا يخالف ما أوجبه القاسمي من تحديد طبقة تشيّع الراوي. وأدى

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم : ١٠ / ٣٢٧٧ (١٨٤٧٧) عن علي بن الحسين عن شيخ مبهم عن حسين الاشقر ، ووجدته في ترتيب الأمالي الخميسية للشجري : ١ / ١٨٩ في باب فضل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وما يتصل بذلك ،(٧٠٦) ، من طريق يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني عن حسين الأشقر ، قال ابن حجر عن الحماني: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث ، انظر تقريب التهذيب:٢/ ٣٠٨ وانظر تاريخ الإسلام للذهبي : ٥ / ٧٢٦

(٢) انظر محاسن التأويل : ٨ / ٢٥٢

(٣) انظر تاريخ الجهمية والمعتزلة : ص ٨٠

(٤) تفسير ابن كثير: ٤ /١١٢ ، " متحرّق" ، اسم فاعل من "تحرّق" أي الْتَهَب، بمعنى أنه شيعي متعصّب يدعو إلى مذهبه. و لعل الكلمة قد أصابها التصحيف وكلمة " متحرّق " هي الصواب. ووجدتها في طبعة أخرى المُخْتَرَقُ: مخترق الرياح : مهَبُّها ومَمَرُّها ، ومعناها بعيد في هذه الجملة، انظر المعجم الوسيط ، مادة " خرق " ص ٢٣٨، ووجدته في طبعة أخرى " مُتَخَرّق" من تَخَرَّق الكذب أي اختلقه . انظر معجم الوسيط: ص٢٣٨

هذا الحذف منه إلى عدم وضوح عبارته؛ فلم يترك روايته بسبب تشيّعه كما ذُكر آنفاً ، وإنّما بسبب ضعف الراوي الشديد وتعصّبه ، فقد قال الإمام البخاري عنه : حسين أبو عبد الله فيه نظر[١] ، وعبارة البخاري هذه لا يقولها إلا فيمن يتهمه بالكذب غالباً فترك حديثه [٢]، وقال: أبو زُرعة[٣]: إنّه مُنْكر الحديث، و قال أبو حاتم: ليس بالقوي[٤] ، وذكر ابن عدي[٥] أنّه من المغالين في التشيع، بسبب سبّه لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وترك الإمام أحمد بن حنبل[٦] الرواية عنه، وقال ليس أهلاً للرواية عنه، فأنكر عدة روايات من طريقه ، وساق ابن عدي مناكير هذا الراوي في كتابه[٧].

وكان من الأفضل أن يتوقف القاسمي عند هذا الراوي، ويدقّق في عبارته أكثر ، فيذكر ضعف الراوي واتّهامه بالكذب، كما صرّح المحدثون بذلك ، وألا يسقط وصفه بالعصبية المذهبية، وألا يكتفي بقول ابن كثير فيه بأنّه " شيعي لا يقبل خبره في هذا المحل" الذي يروي فيه فضائل أهل البيت رضي الله عنهم أجمعين . وجديرٌ به أيضاً ، أن يطبّق ما دعا إليه في الرجوع إلى المرمي ببدعة إلى مصنّفات رجالها ، لأنّ كثيراً ممّن رُمي بالتشيع لا تعرفهم الشيعة أصلاً كما أوضح ذلك [٨] . لكنّه رحمه الله تعالى لم يكتفِ في تضعيف الراوي فقط ، وإنّما رجع إلى مَرْويه أيضاً، وأثبت

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري : ٢ / ١٨٤ ، (٢٨٦٢)

(٢) انظر ميزان الاعتدال للذهبي : ٢ / ٣٤ ، و الباعث الحثيث لابن كثير : ص ٤٣

(٣) أبو زرعة: (٢٠٠ - ٢٦٤ هـ) عبيد الله بن عبد الكريم ، أبو زرعة الرازي، من حفاظ الحديث، من أهل الري، زار بغداد وحدّث بها، جالس أحمد بن حنبل وله كتاب " المسند" . الأعلام : ٤ / ١٩٤

(٤) انظر الضعفاء للعقيلي : ٢ / ٢٠٥ – ٢٠٦ -٢٠٧ ، وتهذيب الكمال للمزي : ٦ / ٣٦٦ ، تهذيب التهذيب : ٢ / ٢٩١

(٥) ابن عدي: (٢٧٧ - ٣٦٥ هـ) عبد الله بن عدي الجرجاني ، أبو أحمد ، كان يعرف في بلده بابن القطان، واشتهر بين علماء الحديث بابن عدي ، من كتبه : " الكامل في معرفة الضعفاء و المتروكين من الرواة" . الأعلام : ١٠٣/٤

(٦) أحمد بن حنبل: (١٦٤ - ٢٤١ هـ) أحمد بن محمد بن حنبل ، أبو عبد الله، إمام المذهب الحنبلي ، وأحد الأئمة الأربعة، ولد في بغداد وأصله من "مَرو" ، له عدة مصنفات منها : " المسند" ، و "الزهد" ، " العلل والرجال" . انظر الأعلام: ٢٠٣/١

(٧) انظر الكامل في الضعفاء : ٢/ ٣٦١ ، وله أحاديث موضوعة في "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة " لابن العراق وذكر أن البلاء فيها من حسين الأشقر ٢ / ٨

(٨) انظر قواعد التحديث : ص ٢٠٣ ، رجعت في بحثي عن الراوي " حسين الأشقر" إلى عدّة مصنفات في رجال الشيعة منها : كتاب الكشي وكتاب النجاشي وكتاب الرجال لابن الغضائري وكتاب الفهرست للطوسي وكتاب خلاصة الأقوال في معرفة الرجال للحسن بن يونس المطهَّر وكتاب طبقات أعيان الشيعة لآغا بزرك الطهراني فما وجدت ترجمة لهذا الراوي إلا في كتاب معاصر " أعيان الشيعة " للسيد المحسن الأمين العاملي : ٥ / ٤٧٠ ، حيث اعتمد على أقوال المحدثين فيه التي ذكرتها في المتن ، وادّعى أن سبب تضعيفه فقط هو تشيعه وأنّ الراوي قد ذكره ابن حبان في الثقات : ٨ / ١٨٤ . ومن المعلوم تساهل ابن حبان في توثيقه للرجال بدليل تجريح أكثر المحدثين لهذا الراوي ومناقضة روايته للحقائق التاريخية.

ضعفه به فقال : (**إنّ هذه الآية في سورة الشورى. وهي مكيّة باتفاق أهل السنة. بل جميع آل حم مكيّات. وكذلك آل طس. ومن المعلوم أنّ عليّاً إنما تزوّج فاطمة رضي الله عنهما بالمدينة بعد غزوة بدر، والحسن رضي الله عنه ولد في السنة الثالثة من الهجرة، والحسين رضي الله عنه في السنة الرابعة ، فتكون هذه الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنين متعددة، فكيف يفسّر النبيّ صلّى الله عليه وسلّم الآية بوجوب مودة قرابة لا تعرف ولم تخلق**) [1] .

ثانياً : الإشارة إلى جرح الراوي عند القاسمي .

ويعبّر المؤلف عن جرحه لراوي الحديث بطريقة، فيها شيء من لطف المحدثين المتقدمين عند جرحهم للرواة ، فخلال عرضه لأقوال العلماء وأدلّتهم في حكم الفِرار من الزحف وشروطه، أورد حديث عبد الله بن عمرَ رضي الله تعالى عنهما قال: ((كنت في سرية من سرايا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فحَاصَ الناس حَيْصَة فكنت فيمن حاص، فقلنا:كيف نصنع وقد فررنا من الزحف، وبؤنا بالغضب، ثم قلنا: لو دخلنا المدينة. فبتنا، ثم قلنا: لو عرضنا أنفسنا على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فإن كانت لنا توبة، وإلا ذهبنا! فأتيناه قبل صلاة الغداة، فخرج فقال: من القوم؟ فقلنا: نحن الفرارون. فقال: لا، بل أنتم العكّارون[2]، أنا فئتكم وفئة المسلمين، قال: فأتيناه حتى قبلنا يده)) قال الترمذي: حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث **يزيد بن أبي زياد**[3]. وقد علّق القاسمي بعد ذكره لهذا الحديث بقوله : (**أي**

---

(١) محاسن التأويل : ٨ / ٢٥٣

(٢) العكّارون : أي أنتم العائدون إلى القتال والعاطفون يقال عكرت على الشئ إذا عطفت عليه وانصرفت إليه بعد الذهاب عنه.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده : ٥ / ٤٦،(٥٣٨٤) ، و أبو داود في سننه : ٣ / ٤٦ ، الجهاد ، باب في التولي يوم الزحف ،(٢٦٤٧) ، والترمذي في سننه : ٣ / ٢٦٧، (١٧١٦) أبواب الجهاد ، باب ما جاء في الفرار من الزحف ، وأخرج ابن ماجه في سننه بعض الحديث بلفظ " قبلنا يد النبي صلى الله عليه وسلم " عن يزيد بن أبي زياد به ، ٤ / ٦٥٥ ، أبواب الأدب ، باب الرجل يقبل يد الرجل (٣٧٠٤) ، انظر تحفة الأحوذي : ٥ / ٣٠٩، **حاص** : يراوغ الموت انظر غريب الحديث لأبي عبيد الهروي :٤ / ٣٨٧ ، **فنتكم** : الطائفة التي تقوم وراء الجيش، فإن كان عليهم خوف أو هزيمة التجأوا إليه ، تحفة الأحوذي :٥ / ٣٠٩

وقد تكلّم فيه غير واحد من الأئمة)[1]. فأشار بذلك إلى ضعف هذا الراوي، الذي لا يحتمل منه التفرد في هذه الرواية، وبكثرة طرق الحديث قد تغيّرتْ درجته من الضعف إلى الحسن، فنبّه القاسمي على ذلك. وقد اتفقت كلمة المحدثين على تضعيف الراوي بعبارات تتفق في معناها وتختلف في ألفاظها، وقد رجعت إلى الراوي "يزيد" ووجدت أن المحدثين تارة وصفوه بالضعف الصريح ، و تارة نفوا القوة والحفظ عنه، وقيل إنّ السبب في ذلك أنّه قد اختلط في آخر عمره وكان يُلقَّن، فوجدت أحاديث مناكير من روايته [2].

ثالثاً : جرح الراوي مع ذكر خصوصية فيه :

وهناك صورة أخرى تتعلّق بجرح الرواة، وهي جرح الراوي والاتفاق على جرحه ولكن قَبِلَ حديثَه أهلُ العلم لخصوصية فيه ، تُرجح حديثه على حديث غيره ، ففي تفسير قوله تعالى:﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾[النساء: ١١] أورد القاسمي حديثاً من رواية **الحارثِ بن عبد الله الأعور** عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ((إنكم تقرؤون هذه الآية: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِها أَوْ دَيْنٍ﴾. وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية. وإن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات. الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه))[3] . وقد أورد قول الترمذي عند تخريجه للحديث، وأضاف عليه خصوصية الراوي فقال القاسمي : (...ثم قال الترمذيّ: لا نعرفه إلا من حديث الحارث. وقد تكلم فيه بعض أهل العلم ، **لكن كان حافظاً للفرائض،** معتنياً بها وبالحساب. فالله أعلم)[4]. فأشار إلى ضعف الراوي عند المحدثين الذين اتفقوا على تضعيفه بأدنى درجات الجرح كالّلين في الحديث وعدم القوة وعدم الحفظ. ومن خلال البحث عن هذا الراوي

---

(١) محاسن التأويل : ٥ / ٢٧٥

(٢) انظر طبقات ابن سعد ٦ /٣٤٠،الضعفاء للعقيلي: ٩ /٢٢٩ ،الجرح والتعديل لابن أبي حاتم :٩ / ٢٦٥، تهذيب التهذيب ٥ / ٤٧٠

(٣) أخرجه أحمد في مسنده : ٢ / ٣٣ (٥٩٥) ، والدارمي في سننه : ٢ / ٤٦٤ ،كتاب الفرائض ، باب الوصية (٢٩٨٤) ، وابن ماجه في سننه : ٢ / ٩٠٦ ، كتاب الوصايا ، باب الدين قبل الوصية (٢٧١٥) ، و الترمذي في سننه : ٤ / ٤١٦ ، أبواب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الأخوة من الأب والأم ، (٢٠٩٥)

(٤) محاسن التأويل : ٣ / ٤٢ – ٤٣ ، انظر أيضاً التلخيص الحبير لابن حجر: ٣ / ١٨٨

وجدت أنّ بعض العلماء الذين تكلّموا في الجرح والتعديل قالوا عنه كذّاب. ورجّح ابن حجر أنّ هذا الاتهام بدون دليل ، وأن الغالب ضعف ورع الراوي، وأنّ كذبه إن صحّ فهو في أحاديث الناس وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم [١].

ومن خلال أقوال العلماء ، كان القاسمي رحمه الله مع العدد الأكثر الذي يُبقي عليه صفة الضعف وعدم الضبط ، مشيراً إلى أنّ في روايته هذه على وجه الخصوص ما تقبلها العلماء من راويها لأنّه كان أعلم الناس في الفرائض والحساب، حتى إنّ الشعبي[٢] الذي اتهمه بالكذب كان قد تعلّم منه الحساب[٣]، فرَجّح القاسمي قبول حديثه لهذه الخصوصيّة في الحديث الذي يتناول موضوع المواريث والدين والوصية وكيفية أدائها عن الميت.

رابعاً : تعارض الجرح والتعديل:

يتعرّض الشيخ القاسمي رحمه الله تعالى خلال تفسيره لقوله تعالى :﴿ فَلَمْ تَجِدُوا ماءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كانَ عَفُوًّا غَفُوراً ﴾[النساء:٤٣] إلى حديث اختلف في راويه بين توثيق وتجريح ، فأورد عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : لما كان من أمر عقدي ما كان، وقال أهل الإفك ما قالوا، خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى فسقط أيضاً عقدي حتى حبس الناس على التماسه. فقال لي أبو بكر: يا بُنية، في كلّ سفرة تكونين عناء وبلاء على الناس؟ فأنزل الله عز وجل الرخصة في التيمم. فقال أبو بكر: إنك لمباركة "ثلاثاً" [٤] ، فأراد أن يثبت بهذا الحديث أنّ ضياع العقد قد تعدّد أكثر من مرة ، على الرغم من أنّ في إسناده **محمد بن حميد الرازيّ** ، (**وفيه مقال**)كما ذكر[٥] . وقد تعدّدت أقوال المحدثين في هذا الراوي بين جرح وتعديل ، فقد وثّقه

(١) انظر الكامل في الضعفاء لابن عدي : ٢ / ١٨٥ ، وتاريخ الإسلام : ٢ / ٦٢٥ ، و تهذيب التهذيب : ٢ / ١٢٦ -١٢٧ ، بينما رجح العقيلي في الضعفاء كذبه : ٢ / ١٠١

(٢) الشعبي: (١٩ - ١٠٣ هـ) عامر بن شراحبيل ، الشعبي، أبو عمرو، راوي للحديث ، من التابعين ، ولد ومات في الكوفة . انظر الأعلام : ٣/ ٢٥١

(٣) انظر: تهذيب التهذيب : ٢ / ١٢٦ -١٢٧

(٤) المعجم الكبير للطبراني: ٢٣ / ١٢١ (١٥٩) عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة

(٥) محاسن التأويل : ٣ / ١٤٢

جماعة من المحدثين وأشادوا به وبحفظه ، منهم الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين[1]، والفريق الآخر تتراوح أحكامهم بين تضعيف شديد وبين اتّهام بالكذب ، منهم الإمام البخاري وأبو زُرعة وابن عدي [2] . وقد طبّق القاسمي في استشهاده بهذا الحديث قاعدته عند التعارض بين الجرح والتعديل فهو مع العدد الأكثر عند اطلاق الحكم ، فلم يلتفت إلى قول من وثّقه، وأشار إلى جرحه واستأنس بحديثه ليدعم فكرته في تعدّد ضياع العقد .

وعلى ضوء ما سبق نجد القاسمي قد صرّح بترك الراوي عندما يتفق الجميع على تركه ، بينما يكتفي بالإشارة إلى أنّ الراوي قد تُكلّم فيه ، للتنبيه على ضعف الراوي ولكنّه قبل حديثه ، أو كان في هذا الراوي أحكامٌ متباينة متعارضة بين تضعيف وتوثيق ، وبشكل عام كان يميل إلى الاختصار في جرحه متأسياً بفعل البخاري في حكمه على الرجال[3] .

(١)يحيى بن معين: (١٥٨ - ٢٣٣ هـ) يحيى بن معين بن عون ، البغدادي، أبو زكريا ، من أئمة الحفاظ ، ومؤرخي رجاله ، وهو إمام الجرح والتعديل. من كتبه: "التاريخ والعلل" و " معرفة الرجال" الأعلام : ١٧٣/٨

(٢) انظر الضعفاء للعقيلي: ٧ / ٤٢٧، والجرح و التعديل لابن أبي حاتم :٧ / ٢٣٢،وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢ /٢٥٩ – ٢٦٠ والكامل في الضعفاء لابن عدي : ٦ / ٢٧٤ ، وتهذيب التهذيب : ٩ / ١١٤

(٣) انظر جمال الدين القاسمي لظافر : ص ٢٨٨- ٢٨٩ سوانح جمال الدين القاسمي رقم (٢٤)

المطلب الثالث : تعديل الرواة .

درس القاسمي رواة الحديث بدقة ؛ فكان ينقل الحكم على الرواة من جرح وتعديل من أمهات كتب الجرح والتعديل، ويجتهد ويرجح فيمن تعارض حكم العلماء فيه، وفق منهج المحدثين ، وسوف أتحدث عن أسلوبه في التعديل ضمن الأفكار الآتية:

أولاً : التصريح بعدالة الراوي.

قرّر القاسمي في كتبه أنّ التعديل يكفي فيه إظهار الإسلام مع السلامة من الفسق الظاهر أيّاً كان مذهب الراوي وتأويله الذي آمن به ، فذكر قصة وردتْ بين الراوي "**عُمران بن حِطّان الخارجي**" و زوجته ، تدور حول الصبر بين الأزواج في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً...﴾ [النساء ١٢٨]، فقال عَقِبَ هذه القصة : (عمران المذكور ممن خرّج له البخاريّ في صحيحه. ولما مات سئلت زوجته عن ترجمته؟ فقالت: أوجز أم أطنب؟ فقيل: أوجزي. فقالت: ما قدمت له طعاماً بالنهار، وما مهدت له فراشاً بالليل. تعني أنه كان صوّاماً قوّاماً رحمه الله تعالى)[(١)]. فقد أشار القاسمي إلى تعديل هذا الراوي مرتين:

أولاً : بتعديل الإمام البخاري له من خلال روايته حديثاً من طريقه في الصحيح ، من غير أن يعبأ بالاتهام الذي وجّهه بعض المحدثين في ترك حديثه ، بسبب أنّه كان من الخوارج كالدارقطني والعُقيلي [(٢)].

ثانياً : تعديله له بذكر فضائله وأمانته وكثرة عبادته ، فنفى عنه ظاهر الفسق أو الكذب واكتفى بذكر صفاته الإيجابية ، وحُسْنِ إسلامه الذي هو أساس العدالة عند القاسمي مهتدياً بمنهج الشيخين .

---

(١) محاسن التأويل : ٣ / ٣٦٧

(٢) انظر الضعفاء للعقيلي : ٦ / ٣٠٨ ، ذكر أنه لا يتابع على حديثه لأنه يرى رأي الخوارج ولم يبيّن سماعه من عائشة ، إلا أن الامام ابن حجر رد هذا الاتهام بدليل أن الرواية لدى البخاري صرّح فيها بسماع الراوي من عائشة رضي الله عنها ، تهذيب التهذيب: ٨ / ١١٣، وانظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٦ / ٢٩٦، وطبقات ابن سعد :٧ / ١٥٥ ، وذكره ابن حبان في الثقات :٥ / ٢٢٢ ، تقريب التهذيب : ٢ / ٢٤٨

أيضاً كان يُبقي على تعديل **نَوْف البِكَالي التابعي الصدوق** ابن امرأة كعب الأحبار ، الذي كان يرى باجتهاده أنّ موسى الذي ذُكر في سورة الكهف هو غير النبي موسى عليه السلام صاحب التوراة ، وتكذيب ابن عباس رضي الله عنه له كان بسبب تأويله هذا، و قد حمله العلماء على المبالغة في الإنكار والتنفير من تصديق مقالته [١].

وكذلك أشاد عند ذكره **للنضر بن شميل** بصفاته العلميّة والدينيّة ، فقد كان ثقة مأموناً جليلاً في علم الديانة واللغة [٢]، وقد اتفقت كلمة المحدثين على توثيقه وتعديله فقد كان إماماً في العربية والحديث [٣] .

واهتمّ الشيخ القاسمي رحمه الله بمراتب التعديل ، فإن ورد عن غيره تعديلاً مؤكَّداً ، كان يفرده على طريقة المحدثين للتفاوت بين الدرجات عند التكرار أو الإفراد [٤]، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وأرسل عليهم طيراً أبابيل﴾[سورة الفيل:٣]، أورد بعض الاختلافات اللغوية في كلمة "أبابيل" فذكر قول **أبي جعفر الرؤاسي** أنه سمع واحدها "إبّالة"، وهي حزمة الحطب، وعدّله بقوله : (**وكان ثقة**)[٥] ، مغايراً تعديل الرازي له في تفسيره " كان ثقة مأموناً "[٦] ، والتأكيد في التعديل هو مرتبة أعلى في ألفاظ التعديل ، وقد وثّق الإمام الذهبي "أبا جعفر الرؤاسي" بلفظ "شيخ" وهي رتبة أقرب إلى التجريح[٧] ، وربما اختار القاسمي منزلة بين المنزلتين بلفظة "ثقة" واكتفى بها ، لاقتصار المحدثين على ذكر صلاحه وعلمه في القراءات[٨].

ورجّح عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَلَاتَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾[الحجرات:٢] أنّ المراد بهذا ألّا تنادوه كما تنادوا بعضكم البعض بأسمائكم "يا محمد" بل: يا نبي الله ، يا رسول الله ، فإنّ ذلك يناسب مقام النبوّة في الأدب والاحترام، وعبّر القاسمي بعد ترجيحه

---

(١) انظر محاسن التأويل : ٧ / ٦١ ، انظر طبقات ابن سعد : ٧ / ٤٥٢ ، و الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٨ / ٥٠٥ ، وعدّله ابن حجر بصدوق : انظر فتح الباري : ٨ / ٤١٣

(٢) انظر محاسن التأويل : ٥ / ٨٠

(٣) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٨ / ٤٧٧ ، و الثقات لان حبان : ٩ / ٢١٢ ، و تهذيب التهذيب: ١٠ / ٣٩٠

(٤) انظر أصول الجرح والتعديل ، د. نور الدين عتر : ص ١٤٨- ١٤٩

(٥) محاسن التأويل : ٩ / ٤٨٠

(٦) تفسير الرازي : ٣٢ / ٢٩١

(٧) تاريخ الإسلام للذهبي : ١٣ / ٣٥٨ - ٣٥٩

(٨) انظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجوزي :١ /٣٢٩ ، و إنباه الرواة على أنباء النحاة لجمال الدين القفطي : ٤ /١٠٥

لهذا التفسير عن مجاهد[1] بقوله : (**ولك أن تقول: إنّما أفرغ هذا المعنى المرويّ عن مجاهد في قالب ذاك اللفظ الكريم جرياً على سنة التنزيل في إيثار أرق الألفاظ والجمل، وألطفها في ذلك، فإن أسلوبه فوق كل أسلوب وقد قال: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به**)[2]. ولتمكّنه من هذا العلم عند العلماء[3] قد رُجّح رأيه على رأي غيره .

ثانياً: التعديل على الإبهام:

وهو قول الراوي " حدثني الثقة " أو " حدثني من لا أتهم "[4] ، فيطرح القاسمي التساؤل في هذه الصيغة ، هل تعدُّ تعديلاً للراوي المبهم أو لا ؟ فأوضح موقف الجمهور منها ،على أنّ هذه العبارة لا تقبل تعديلاً للراوي، لأنّه قد يكون ثقة عنده، وعند غيره قد جُرح ولم يوثّق، وفي إخفائه موضعاً للريبة والشك ، وقيل: إنّ قائل ذلك متى كان ثقة مأموناً فكأنّه عيّن الراوي وذكره باسمه ، لأنّه لو علم فيه جرحاً لذكره وإلّا كان غاشّاً في الدين ، ولا يعدّ إبهام الراوي تضعيفاً له ، لأنّه قد يبهم إما لصغر سنه، أو لطبيعة المعاصرة ، والجمهور اتفقوا على عدم قبول الرواية التي فيها راوٍ مبهم حتى يسميه [5] .

واستشهد القاسمي بحديث عن الإمام الشافعي ورد في مسنده قال فيه : **حدّثني من لا أتهم** عن ابن أبي ذئب، قال أخبرني مخلد بن خفاف، قال : ابتعت غلاماً فاستغللته ثم ظهرتُ منه على عيب فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز، فقضى لي بردّه. وقضى عليّ بردّ غلته. فأتيت عروة فأخبرته فقال: أروح إليه العشية فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخرَاج بالضمان. فعجلت إلى عمر فأخبرته بما أخبرني

---

(١) مجاهد بن جبر: (٢١ - ١٠٤ هـ) مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، تابعي ، مفسر من أهل مكة، أخذ التفسير عن ابن عباس وقرأه عليه ثلاث مرات، أما كتابه في " التفسير " فيتقيه المفسرون، وسئل الاعمش عن ذلك، فقال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب، يعني النصارى واليهود. ويقال: إنه مات وهو ساجد. الأعلام : ٢٧٨/٥

(٢) محاسن التأويل : ٨ / ٤١٨ ، وانظر تفسير الطبري : ١ / ٩١ (١٠٩)

(٣) انظر أقوال العلماء في تاريخ الإسلام : ٣ / ١٤٨ ، وتقريب التهذيب : ٢ / ١٥٩

(٤) انظر أصول الجرح والتعديل د. نور الدين عتر: ص ٦٩ ، وانظر الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح : ص ٢٩٤ ، علوم الحديث لابن الصلاح : ص ٩٩- ١٠٠

(٥) انظر قواعد التحديث : ص٢٠٤

به عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال عمر بن عبد العزيز: فما أيسر عليّ من قضاء قضيته، والله يعلم أني لم أرد فيه إلا الحق- فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأرد قضاء عمر وأنفذ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فراح إليه عروة فقضى لي أن آخذ الخراج الذي قضى به عليّ له [(١)].

فترك القاسمي رحمه الله الاستشهاد بالحديث من الطرق التي وردت فيها تسمية الراوي ، واقتصر على رواية الشافعي له من طريق الراوي المبهم ، علماً أنّ هذا الحديث رواه الشافعي أيضاً من غير إبهام فيه ولم يُشر إليه القاسمي [(٢)].

و قد أورد القاسمي حديثاً آخرَ عن أبي اسحاق فيه إبهام ،فقال عن ابن إسحاق: **حدثني من لا أتهم**، عن عكرمةَ مولى ابن عباس أن قريشاً كانوا بعثوا أربعين رجلاً منهم أو خمسين، وأمروهم أن يطوفوا بعسكر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ليصيبوا من أصحابه أخذاً، فأُخِذوا أخذاً، فأتى بهم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فعفا عنهم، وخلّى سبيلهم. وقد كانوا رموا في عسكر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بالحجارة والنبل. قال ابن إسحاق[(٣)]: ففي ذلك قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ﴾[سورة الفتح :٢٤] [(٤)] . فذكره في موضع الردّ على من قال: إن المعني من الكفّ في الآية هو: ما كان يوم الفتح ، نظراً لأنّ هذا القول يخالف الأدلة التي تقول بأنّ السورة نزلت قبل الفتح ، ثم استشهد بحديث ابن اسحاق عن مبهم لم يُعرف، وفي هذا الاستشهاد مخالفة لما اتفق عليه جمهور المحدثين في عدم قبول رواية المبهم .

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده : ٦ / ٤٩ (٢٤٢٧٠) ، أبو داود في سننه : ٣/ ٢٨٤ ، أبواب الإجارة ، باب من اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً (٣٥٠٨)، ابن ماجه في سننه: ٢ / ٣٤ ، أبواب التجارات ، باب الخراج بالضمان (٢٢٤٢)،الترمذي في سننه ٢/ ٣٧٦، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً (١٣٠٣) قال عنه حديث حسن ، روى الحديث من غير هذا الوجه ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، والنسائي في سننه الكبرى : ٤ / ١١ ، كتاب البيوع ، باب الخراج بالضمان (٦٠٨١) جمعيهم من طريق ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف ، كذلك أخرجه الشافعي في مسنده : ٢ / ١٤٤ (٤٨٢) عن مبهم عن ابن أبي ذئب عن مخلد. انظر محاسن التأويل: ٣ /٢١٤

(٢) انظر مسند الشافعي : ٢ / ١٤٣ ، الحديث مختصراً عن سعيد بن سالم عن ابن أبي ذِئْب عن مَخْلَد بن خُفَاف (٤٧٩)

(٣) ابن إسحاق: (١٥١هـ) محمد بن إسحاق بن يسار ، المدني ، من أقدم مؤرخي العرب، له كتاب " السيرة النبوية" هذّبها " ابن هشام " و كتاب" الخلفاء" . انظر الأعلام : ٦/ ٢٨

(٤) أخرجه الطبري في تاريخه : ٢ / ٢٧٨ ، وانظر محاسن التأويل : ٨ / ٤٠٢

إلا أنّ استشهاده بالروايات التي في سندها مبهم تقتصر على هذين الموضعين في تفسيره ، ولعلّه قدّم هذه الأحاديث على غيرها لأنّها أقرب إلى فكرته التي أراد توضيحها من غيرها.

المطلب الرابع: موقف القاسمي من المبتدعة في تفسيره [1] .

ولّدتْ النظرة الإصلاحية التي نادى بها القاسمي في مؤلفاته أثراً مهمّاً في تفسيره "محاسن التأويل"، وبشكل مخصوص في مسألة الجرح وإثبات عدم عدالة الراوي، أو المخالف في الرأي. وأوضح في كل موضع يدور حوله التكفير والتضليل، أو عدم الأخذ برواية ما بسبب فكر راويها، إلى بُعد هذا المنهج عن منهج المحدثين الأقدمين، الذين اتصفوا بالموضوعيّة العلميّة ، وهذه الصفة لها الأثر الكبير في بناء مجتمع موّحد بين أبنائه ، بغض النظر عن الاختلافات العلميّة بين أفراده ، فكلّ الأفكار تدخل تحت مسمّى" الاجتهاد " وكل حامل لفكرة مختلفة عن الآخر هو" مسلم "معصوم الدم ، ومَصُون من كلّ اتهامات يبديها المخالِف له . ومن مبدئه الإصلاحي هذا ، انطلق القاسمي في تفسيره لآيات القرآن الكريم. مخالفاً كلاً من الإمام مالك وابن كثير فيما استنبطاه من الآية﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً ﴾[سورة الفتح: ٢٩] ، في تكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة، ومن غاظهم هو كافر لهذه الآية [2]، وعقّب القاسمي على هذا القول قائلاً : (ولا يخفاك أنّ هذا خلاف ما اتفق عليه المحققون، من أهل السنة والجماعة، من أنّه لا يكفّر أحدٌ من أهل القبلة، كما بُسط في كتب العقائد، وأوضحه النوويّ في شرح "مقدمة مسلم"، وقبله الإمام الغزاليّ في كتابه "فَيْصَل التفرقة" . وقد كان من جملة البلاء في القرون الوسطى التسرّع من الفقهاء بالتكفير والزندقة. وكم أريقت دماء في سبيل التعصّب، كما يمر كثير منه بقارئ التاريخ. على أنّ كلمة الأصوليين اتفقت على أنّ

(١) آثرت تسمية الجمهور هنا لهم " بالمبتدعة" على تسمية القاسمي" المبدَّعة" ، إذ ليس كل اجتهاد مقبولاً ، وإنما تبقى فكرة القاسمي بوحدة الأمة الإسلامية ، وعدم تفريقها، وترك التعصّب على عمومها .

(٢) انظر تفسير ابن كثير: ٣٣٦/٧

المجتهد كيفما كان، مأجور غير مأزور، ناهيك بمسألة عدالتهم المتعدّدة أقوالها... إن التطرّف والغلوّ في المباحث ليس من شأن الحكماء المنصفين، وإذا اشتدّ البياض صار بَرَصَاً)[1].

ونبّه القاسمي في موضع آخر، على أنّ إنكار حديثٍ غير متواتر لا إشكال فيه، فقد كان الصحابة يردون بعض الأحاديث لاعتقاد غلط الناقل أو كذبه، فذهب الرادّ إلى الاعتقاد بأنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول هذا فقال : (الرمي بالإلحاد لمنكر حديث غير مجمع على تواتره، جناية كبرى، وزلة عظمى. فإن باب التفكير والتضليل، ليس بالأمر القليل، ولأجله صنف حجة الإسلام الغزالي كتابه "فيصل التفرقة" ودمغ بحججه أولئك المتعصبين الذين سهل عليهم الرمي لمن خالفهم بالزندقة. ولَعَمْرُ الحق إن هذا مما فرّق الكلمة، ونفرّ حملة العلم عن تعرف المشارب والآراء، حتى أصبح بابُ التوسع في العلم مُرْتَجَّاً ، ومحيطه بعد مَدِّهِ مُنحسراً، إذ هُجرت كتبُ الفرقِ الأخرى بل أحرقت، وأُهين من يتَأَثَّلُها، ورمى بالابتداع أو التزندق، كما يمر كثير من مثل هذا بمطالع كتب التاريخ وطبقات الرجال)[2].

ولكن لم يترك القاسمي باب الإصلاح من غير ضابط، فقد حدّده خلال حديثه عن القوانين الوضعية وآراء الفقهاء فيها بقوله : (ولا يخفى أنّ إطلاق الكفر لمجرد ذلك من غير تفصيل، فيه نظر، لأنّه من تنطع الغالين من الفقهاء الذين زيّف أقوالهم في التكفير كثير من العلماء النحارير، فإن التكفير ليس بالأمر اليسير. **والحق في ذلك أن القانون الذي يهدم نصوص الشرع التي لا تحتمل التأويل ويبطلها وينسخها، فإنه كفر وضلال ولا يقول به، ولا يعول عليه، إلا المارقون الجاحدون وأمّا غيرُ المنصوص عليه؛ أعني ما لم يكن قاطعاً في بابه، من آية محكمة، أو خبر متواتر، أو إجماع من الفروع النظرية، والمسائل الاجتهادية المدونة، فمخالفتها إلى قانون عادل لا يعدّ ضلالا ولا كفرا، لأنه ليس من مخالفة الشرع في شيء**، إذ الشرع ما شرعه الله ورسوله، وأحكم الأمر فيه، وبيّن بياناً رفع كل لَبس، لا ما تَخالفَ فيه الفقهاء، وكان مأخذُه من الاجتهاد؛ وإعمالُ الرأيِّ، فإن ذلك لا

(١) محاسن التأويل : ٨ / ٤١٤

(٢) محاسن التأويل :٨ / ٥٤٤، تَأَثَّلَ : عَظُمَ ، " تأثل" تأصل وثبت وتجمع وعظم وفلان ادخر مالا ليستثمره، الوسيط : ١/ ٦

عصمة فيه من الخطأ؛ مهما بلغ رائيه من المكانة إذ لا عصمة إلا في نص الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وكثيراً ما تتشابه فروع الفقهاء بمواد القانون، لأن مورد الجميع واحد، وهو الرأي والاجتهاد ورعاية المصلحة) [1].

فلم يدعْ الشيخ رحمه الله تعالى فرصة لإصلاح ما قيل عن الجرح أو التعديل وما يتعلق بهما إلّا أوضحه وبيّنه للناس ، فاستنكر المواقف المتشدِّدة من رواية المبتدعة كما بيّنت في هذا المبحث.

(١) محاسن التأويل : ٩ / ٥٥- ٥٦

المبحث الثالث : جهالة الراوي .

تعني أنّ الراوي ليس مشهوراً في رواية الحديث النبوي، فقد عُرف شخصه و اسمه ونسبه ولكنّه مجهول الوصف العلميّ بين علماء الجرح والتعديل. وقد عمّم القاسمي الجهالة على كل راو لم يُميّز، بدليل عدم تعريفه للاسم المهمل في الحديث أولاً، ثانياً اختياره لقول ابن كثير (في أن المبهم هو الذي لم يُسمّ، او سُمي ولم تعرف عينهن)[1].

وقسّم العلماء المتقدمون والمتأخرون الراوي المجهول إلى أقسام: فالمتقدمون جعلوا للجهالة ثلاثة أقسام : فإمّا أن تكون في شخص الراوي فهو مجهول العين وهو مايدخل فيه المبهم والمهمل ، وإمّا أن تُجهل صفته الظاهرة والباطنة فيكون مجهول الحال، وإمّا أن يكون حاله الظاهر على العدالة ولكن الجهالة تكون في صفته الباطنة ولا يعرف ذلك إلا من خلال تتبّع الأفعال، واختبار التصرفات، لتكوين الصورة الصادقة عن الراوي ويسمى هذا المستور، ولكنّ ابنَ حجر جعلَ الجهالة تحت قسمين فقط: جهالة العين وجهالة الحال وهي المستور، فمجهول العين الذي لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ولم يوثّق أو يجرح ، ومجهول الحال أو المستور هو من روى عنه اثنان فصاعداّ ولم يوثّق أو يُطعن فيه [2].

ولم يتوسّع القاسمي رحمه الله في مسألة جهالة الرواة بأكثر من أسطر معدودة نقلها عن الخطيب البغدادي[3] ، فلم يفصّل في تقسيمات الجهالة " العين والحال" واكتفى بأنّ حكم العدالة لا يثبت برواية اثنين عن الراوي المجهول فقط ، وهذا يؤدي إلى الطعن في روايته إلى أن تثبت عدالته من أئمة الجرح والتعديل ، ثم أعاد وأشار إلى قول الدارقطني الذي يقول فيه: تثبُتُ العدالةُ برواية ثقتين عنه، فنقل الشيخ القولين من غير ترجيح بينهما، بينما نجد في اقتصاره على هذين القولين نقصاً واضحاً . وهناك قولٌ ثالث لم يذكره القاسمي وهو قول

---

(1) قواعدالتحديث، ص١١٥

(٢) انظر تدريب الراوي للسيوطي: ص ١١٥، وانظر علوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح : ص ١٣١ ، وأصول الجرح والتعديل للدكتور نور الدين عتر : ص ١٢٦ -١٢٧-١٢٨ ، والإيضاح : ص ٢٩٣

(٣)الخطيب البغدادي: (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ) أحمد بن علي ، أبو بكر، أحد حفّاظ الحديث و المؤرخين، مات ببغداد، من كتبه : " الكفاية في علوم الرواية" و " تاريخ بغداد" و " تقييد العلم". الأعلام ١/ ١٧٢

الحافظ ابن حجر في المسألة الذي اتّخذ المنهج الوسط فيه وهو " التوقف" فهو لم يقل بردها ولا قبولها وإنّما توقف عن الأخذ بها حتى يتبين حاله . ويشير الدكتور نور الدين عتر إلى أنّ هذا التّوقف لا يختلف مع منهج جمهور المحدثين في عدم قبول روايته ، إلا أنّه لا يعتبر جهالته هذه طعناً فيه ، والأَولى أن يشير إلى هذا المذهب لأنه يتوافق مع مبدئه في الجرح والتعديل الذي يعتبر أنّ الأساس في الراوي العدالة حتى يثبت الطعن فيه ، وألّا يشير إلى قول الدارقطني في إثبات عدالته برواية اثنين من الثقات عنه، لأنّه يحتمل أن يكون غير عدل، فيخالف منهجه في التحري والدّقة في الرجال ، إلا أن النظر في تطبيق القاسمي لجهالة الرواة في تفسيره " محاسن التأويل " يتبين أنّه كان من المتساهلين في قبول مرويات المجاهيل نوعاً ما حسب ما اطّلعت عليه خلال البحث لاسيما في جهالة غير الصحابي كما يتضح ذلك في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول : جهالة الصحابي .

كان من منهج القاسمي رحمه الله تعالى في مؤلفاته أن يعرض الأقوال المختلفة في المسألة الواحدة، وينبّه على عدم اتفاق رأي العلماء فيها، من ذلك رأيه في " عدالة الصحابة رضوان الله عليهم" فقد رجّح عدالتهم على العموم كما هو رأي الجمهور ، و عرضَ قولاً ذهب إلى معاملتهم كغيرهم من الرواة، فالعدالة ليست على العموم في هذا القول، قال القاسمي بعد عرضه هذا القول: (هل يُعَدُّ خلافُ ما ذهبَ إليه الأكثرُ ضلالاً حتى يُفسّقَ الذاهبُ إليه أو يُضلَّل... كلا فإنّ سعةَ العلم تقتضي بأنْ تُحكى الآراءُ والمذاهبُ وتُنْشَرُ الاختياراتُ والمشاربُ ليتسع للناظر النظرُ وليُعلمَ أنّ في الأمر سَعَةً في مدارك المسائل ومآخذ الاجتهاد)[1].

(١) نقد النصائح الكافية : ص ١٦

وكلامه هذا يؤكّد ترجيحه لعدالة الصحابة عموماً كما هو رأي الجمهور؛ ولكنه يورد الآراء الأخرى للاطّلاع ، فنقل قول المازري[1] حول ذلك : (لسنا نعني بقولنا "الصحابة عدول" كل من رآه يوماً ما أو زاره أو اجتمع به لغرض وانصرف وإنّما نعني به الذين لا زموه وعزّرُوه ونصروه)[2]. وأورد في كلامه عن الحديث المرسل سؤالاً منقولاً ، فقال: (الإرسال هو إسقاط صحابي من السند والصحابة كلهم عدول فلا فرق بين ذكره والسكوت عنه فكيف جرى الخلاف فيه؟)[3].فأجاب ناقلاً أيضاً: (بأنّهم عدول إلا عند قيام المعارض، وقد يكون المسكوت عنه منهم عَرَضَ في حقه ما يُوجبُ القدحَ، فيُتوقف في قبول الحديث حتى تُعلمَ سلامتُه عن القادح)[4]. وأشار إلى أنّ هذا القول يخالف قاعدة عموم عدالتهم ، فيذكر(بأنّ هذا التوجيه مُفَرَّعٌ على القول بأنهم كغيرهم يُبحث عن عدالتهم) [5]. ثم يذكر القاسمي رأيَه صراحة بعد عرضه للأقوال، فقال : (أي فلا تقدحُ فيهم الجهالة بأعيانهم)[6] ، وصرّح برأيه أيضاً بعد إيراده لكلام المازري السابق: (فإذا قال الراوي عن رجل من الصحابة ولم يُسمِه كان ذلك حجةً ولا يَضرُّ الجهالةَ لثبوت عدالتِهم على العموم) [7]. فلم يقصد القاسمي من عرضه للقول الآخر الذي يقول " إن الصحابة ليسوا كلُّهم عدولاً" إلا لبيانَ النقاش العلمي بين العلماء. وكثيراً ما أراد القاسمي تمكين هذا المعنى في كتبه، من بيان للآراء المختلفة في المسألة، وجواز التأويل مع الدليل العلمي لكل قول، وهو شعور كل من تبحّر في العلم ، ودرس الآراء للوصول إلى الحقيقة المرجوّة .

والقاسمي وإن عمّم عدالة الصحابة على الجميع إلا أنّه أقرّ التفاضل بينهم، وهذا المعنى مفهوم من قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً

(١) المازري: (٤٥٣ – ٥٣٦هـ) محمد بن علي بن عمر ، أبو عبد الله، أبو عبد الله، نسبته إلى " مازر" بجزيرة صقلية، من كتبه : "المعلم بفوائد مسلم" في الحديث، " إيضاح المحصول من برهان الأصول". الأعلام ٢٧٧/٦

(٢) انظر قواعد التحديث : ص ٢٠٨

(٣) المصدر السابق ص ١٤٥

(٤) المصدر السابق: ص ١٤٥

(٥) قواعد التحديث: ص ١٤٦

(٦) المصدر السابق: ص١٤٨

(٧) المصدر السابق: ص ٢٠٨

مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[الحديد:١٠] وقوله تعالى أيضاً:﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[التوبة:١٠٠].

وقال عن تعريف الصحابي : (هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ولو ساعة ، سواء روى عنه أم لا)[١] ، ويشير إلى أن المعنى اللغوي يتوافق أكثر مع اشتراط طول الصحبة والملازمة فقال: (وإن كانت اللغة تقتضي أن الصاحب من كثُرتْ مُلازَمَتُه)[٢] . فميّز بين تعريف يدل على ميْزة الصحابي وفضله لمجرد رؤيته للنبي عليه الصلاة والسلام ، وبين صحابي تميّز بكثرة ملازمته للرسول عليه الصلاة والسلام والسماع منه ونشر تعاليمه بين الناس ، ويؤكد ذلك حديثُه في قواعد التحديث عن تفاضل الصحابة فيما بينهم رضي الله عنهم أجمعين ، إذ جعل الصحابيَّ الملازمَ للنبي صلى الله عليه وسلم مقدّماً على الصحابي الذي لم يلازمه لأن كثرة الملازمة تقتضي زيادةَ الاطِّلاع[٣].

ومن خلال النظر في تفسير القاسمي ، نجده قد طبّق ما قرره في كتابه" قواعد التحديث" ، فذكر حديثاً عن الزهريّ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن رجل من الأنصار أنّه جاء بأَمَةٍ سوداء. فقال: يا رسول الله، إنّ عليّ عِتْقَ رقبةٍ مؤمنة. فإن كنت ترى هذه مؤمنةً أَعْتقتُها. فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم. قال: أتشهدين أني رسول الله؟ قالت: نعم. قال: أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟ قالت: نعم. قال: أعتقها))[٤]، فأعقب هذا الحديث بقول ابن كثير فيه : (**وهذا إسناد صحيح، وجهالة الصحابيّ لا تضرّه**)[٥]. لاتفاق المحدثين على أنّ الصحابة كلّهم عدول ، وبالرغم من أنّ القاسمي أشار إلى أن عدالة الصحابة تختلف بين من جلس أو سمع النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) قواعد التحديث: ص ٢٠٨

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٨

(٣) المصدر السابق : ص ٣٢٤

(٤) موطأ مالك :٥ / ١١٢٩ – ١١٣٠ ، (٢٨٧٦) ، مسند أحمد : ٣ / ٤٥١ ، (١٥٧٨١)

(٥) تفسير ابن كثير: ٢ / ٣٣١ ، انظر محاسن التأويل : ٣ / ٢٦٤

مرة ، وبين من أكثر من مجالسة النبي عليه الصلاة والسلام والسماع منه، إلا أنّه خلال التطبيق العملي وجدناه مع الجمهور في المسألة من غير أن يشير إلى ما قرّره في كتابه.

وقال في موضع آخر: (وأخرج الطبري[1] بسنده إلى **امرأة من المبايعات** قالت: كان فيما أُخِذَ علينا ألّا نَعْصيَه في شيء من المعروف، ولا نَخمُشَ وجهاً. ولا نَنشُر شَعراً، ولا نَشُقَّ جَيباً، ولا ندعوَ ويلاً)[2]. وسكت عن هذا الحديث على الرغم من جهالة الصحابيّة فيه ، إلّا أنّ منهجه في هذه المسألة بات واضحاً فلا ضرر عند القاسمي بجهالة وقعت في طبقة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين [3].

(١) بحثت ولم أجده في تفسير الطبري ، ووجدته عند ابن أبي حاتم في تفسيره بسنده : ١٠ / ٣٣٥٢ (١٨٨٨٧٦)

(٢) سنن أبي داود : ٣ / ١٩٤ ، كتاب الجنائز ، باب في النوح ، (٣١٣١) ، رواته ثقات غير أسيد بن أبي أسيد البراد وحميد بن الأسود، فأما أسيد فقال الذهبي في "الكاشف" والحافظ في "التقريب": صدوق. وقال المزي: روايته عن المرأة منقطعة.
وأما حميد بن الأسود فهو مختلف فيه، وثقه أبو حاتم وغيره، وقال أبو زرعة: في حديثه شيء ربما وهم، وذكره العقيلي في "الضعفاء". انظر أنيس الساري: ٣٩٠٥/٦

(٣) محاسن التأويل : ٩ / ١٠٧

المطلب الثاني : جهالة غير الصحابي.

رجّح القاسمي رحمة الله عليه قبولَ رواية المجهول ، ولكن ضمن قيود محددة، ولم يتركها على إطلاقها ، فكان يسير على مبدأ ابن كثير في هذه المسألة ؛ حيث قال بعد انتهائه من تفسير قوله تعالى: ﴿ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[سورة الحجرات:٦]

(ومن هنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول الحال، لاحتمال فسقه في نفس الأمر، وقبلها آخرون، لأنّا إنّما أمرنا بالتثبّت عند خبر الفاسق، وهذا ليس بمحقّق الفسق، لأنه مجهول الحال)[(١)]. فلم يطعن في الراوي المجهول، ولم يردَّ روايتَه ، ونفى عنه الجرح والفسق وترك الأمر يحتمل العدالة ونفيها ، وعند التطبيق كان القاسمي يميز في الرواية بين ثلاث حالات :

الأولى : راوٍ مجهول ولكنه تابعي .

أورد حديثاً عن **مولى لأبي بكر**، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ما أصرّ من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة))[(٢)] قال الترمذي فيه: غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي نُصَيرةَ، وليس إسنادُه بالقوي. فعلّق الشيخ القاسمي على هذا الحديث بقوله : (**وإسناده لا بأس به**) فصحّح الحديث وقَبِلَهُ مخالفاً تضعيفَ الترمذيِّ للحديث، ويُعلّلُ القاسمي ذلك : (ولكنّ جهالةَ مثلِه لا تَضرُّ لأنّه تابعيٌّ كبير، ويكفيه نسبتُه إلى أبي بكر) [(٣)].

الثانية : راوٍ مجهول في حديثٍ عن فضائل الأعمال.

يذكر القاسمي حديثاً انفرد الإمام أبو داودَ بتخريجه عن باقي كتب الصحاح و السنن ،عن غالبِ القطّان **عن رجلٍ** قال: حدثني أبي، عن جدي قال: بعثني أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ائتِه فأقرئه السلام، فأتيته فقلت: إنّ أبي يُقرئك السلام، فقال: عليك

---

(١) تفسير ابن كثير : ٨ / ٥٢٤ ، وانظر محاسن التأويل : ٨ / ٤٢٥

(٢) أبو داود في السنن : ٢ / ٨٤ ، باب تفريع أبواب الوتر ، باب في الاستغفار ، (١٥١٤) ، الترمذي في السنن : ٥ / ٥٥٨ ، باب في فضل التوبة والاستغفار ،(٣٥٥٩) وقال : غريب إنما نعرفه من حديث أبي نُصيرة ، وليس إسناده بالقوي.

(٣) انظر : محاسن التأويل :٢ / ٤٦٤ ، وتفسير ابن كثير : ٢ / ١٠٩ عقّب بقوله : إسناده حسن.

وعلى أبيك السلام [١]. فأردف القاسمي عَقِبَ هذا الحديث الذي فيه راوٍ مجهول لا يُعرف شخصه فيذكر القاسمي: (هذا وإن كان رواية عن مجهول، فأحاديث الفضائل يُتسامح فيها عند أهل العلم. فيُستفاد منه الرد على المبلِّغ كالمسلِّم) [٢]. وهذا ما ذهب إليه القاسمي في رواية المجهول في فضائل الأعمال ، فقَبل فيها الجهالة من باب حسن الظن بالراوي ما لم يقبله في غيرها من الأحاديث وإن كانت في الفضائل أيضاً [٣] .

الثالثة: راوٍ مجهول في حديثٍ عن الأحكام.

أمّا أحاديث الأحكام التي فيها أحكام الشريعة الإسلامية ، ما يحلّ للناس، وما يحرم عليهم ، فقد احتاط فيها القاسمي بشكل أكبر، ولم يتساهل فيه كما فعل في النوعين السابقين ، فذكر حديثَ خزيمةَ بن ثابت: أنّ رجلاً سأل النبيّ صلّى الله عليه وسلم عن إتيان النساء في أدبارهنّ...الحديث[٤]. فلم يقبل أو يصحّح الحديثَ كما فعل سابقاً ، لأنّ في إسناده **عَمرَو بنَ أُحَيْحَة وهو مجهول الحال** عند المحدثين، فلم يقبلوا الأحاديث التي من طريقه[٥]. وساق تأكيداً قولَ البزّار[٦] في المسألة (وقد رُوي في تحريم ذلك آثارٌ كثيرةٌ نقلَها الحافظُ ابن كثير في "تفسيره"، وابنُ حجر في تخريج أحاديث الرافعيّ، وكلّها معلولة، ولذا قال البزار: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً، لا في الحظر ولا في الإطلاق وكلُّ ما رُويَّ فيه عن خزيمةَ ابن ثابت من طريق فيه، فغيرُ صحيح)[٧].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه : ٤ / ٣٥٨ ،الأدب، باب في الرجل يقول: فلان يقرئك السلام ،(٥٢٣١) .

(٢) محاسن التأويل : ٣ / ٢٥٥

(٣)انظر نقد النصائح، القاسمي : ص ٢٤، قرر فيه عدم الأخذ من الحديث الضعيف في فضائل الأعمال أيضاً لأن الأصل براءة الذمة وما سكت عنه الشرع فهو معفو عنه ، وذلك استبراء للدين من أن يشرع فيه أمر ليثبت ولم يصح وتأسى بفعل الشيخين في هذه المسألة.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٥/ ٢١٣. النسائي في السنن الكبرى : ٥ / ٣١٨ ، كتاب عشرة النساء ، الاختلاف على عبد الله بن السائب (٨٩٩٢) ، وابن ماجه في: النكاح ، باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن (١٩٢٤)

(٥) محاسن التأويل : ٢ / ١٦٦ ، وانظر تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر : ٤ / ٣٣٠

(٦)البزار: (٢٩٢هـ) أحمد بن عمرو ، أبو بكر البزار، حافظ من علماء الحديث، من أهل البصرة، وتوفي في الرملة، من كتبه : البحر الزاخر المعروف بمسند البزار. انظر الأعلام: ١٨٩/١

(٧) محاسن التأويل : ٢ / ١٦٥

وقد نقد القاسمي رحمه الله تعالى رأيَ ابن القيم في هذه المسألة وعدم اعتماده على الصحيح فيها فقال : (أخذ هذا ابن القيم من أحاديث وردت في لعن فاعل ذلك، وعدم نظر الحقّ إليه بيْد أنها ضعيفة) [1].

ويتضح ممّا سبق أنّ القاسمي كان مدقّقاً وباحثاً في أسماء الرواة وضابطاً لها ، ويحدّد شخصياتهم ، ويذكر طبقاتهم ، شأنه شأن أيّ محدّث يهتم بعلم الحديث وما يتعلّق به.

(١) محاسن التأويل : ٢ / ١٦٧ - ١٦٨

الفصل الثاني

رواية الحديث عند القاسمي

❖ الفصل الثاني: رواية الحديث عند القاسمي.

الرواية في **اللغة** مصدر من الفعل الثلاثي " رَوىَ " فيُقال : رويت الحديث إذا حملته ونقلته، ويعدّى بالتضعيف فيُقال : رَوّيت زيداً الحديث ، ويُبنى للمفعول فيُقال رُوّينا الحديث ، وأمّا في **الاصطلاح** فالرواية لها معنيان: الأول: تأتي بمعنى الحديث، من باب إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول فنقول: رواية بمعنى مروي ، فيُقال : في رواية فلان أي في مروياته التي رواها من الحديث ، الثاني: بمعنى نقل الحديث ، فهي ما ينقله الراوي عن غيره بعد تحمله له عنه. و المعنى الثاني هو المقصود من هذا الفصل [١] .

و الرواية عند المحدثين: هي حمل الحديث ونقله و إسناده إلى من عُزي إليه ، بصيغة من صيغ الأداء ، فمعنى " حمله و نقله " أي: تلقيه ثم تبليغه ، فمن لم يُبلّغ شيئاً لا يكون راوياً . ومعنى "وإسناده إلى من عُزي إليه " أي: نسبته إلى قائله ، فلو تحدث بالحديث ولم ينسبه إلى قائله لم يكن ذلك رواية [٢] .

فمعنى نقل الحديث يدخل فيه أيضاً عدد الذين رووا الحديث وأدّوه ، من حيث كثرتهم أو قلّتهم، وعلى ضوء ما تقدم من تعريفات قسّمت هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: رواية الحديث من حيث قائله.

المبحث الثاني: رواية الحديث من حيث تفرد الرواة .

المبحث الثالث: رواية الحديث من حيث تعدّد الرواة .

---

(١) ينظر مصطلح الحديث قبل التصنيف، للدكتور عدنان الخضر ، ص ٣٠٠ ، وينظر تعدد روايات الحديث النبوي وأثره، لماجد العليوي:ص ٢ – ٣

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ، للدكتور نور الدين عتر ، ص ٨٨ وهامشها

المبحث الأول : رواية الحديث من حيث قائله:

لم يقتصر عمل المحدثين على دراسة الأحاديث التي تعود نسبتها إلى النبي عليه الصلاة والسلام، بل قاموا أيضاً بدراسة الأحاديث التي تعود نسبتها إلى الصحابة الكرام والتابعين بإحسان، وتعدُّ كل هذه الأحاديث من مصادر التشريع مع التباين في حجيتها، لذا تعدّدت مناهج المحدّثين في تصنيف هذه الأحاديث ونقدها.

وللقاسمي جهود حديثيّة في دراسة الحديث من حيث قائلُه، وضّح فيها رأيه المختلف عن آراء من سبقه من المحدثين. وسأعرض ذلك ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول : الحديث المرفوع:

يتفق رأي القاسمي في تعريفه للحديث المرفوع مع تعريف جمهور المحدّثين[1]، قال القاسمي: (الحديث المرفوع هو ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصّةً من قول أو فعل أو تقرير، سواءٌ كان متصلاً أو منقطعاً، بسقوطِ الصحابيّ منه أو غيره)[2]، ومن تعريفه هذا فقد كان موافقاً للمحدّثين في تعريفهم[3]، ووافقهم أيضاً في شموله للصحيح والضعيف؛ فقد يختلف إسناد الحديث المرفوع إلى النبي فيعلّ أو لا يعلُّ، ولكن صفة الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ملازمةٌ له.

ولهذا صنّف القاسمي الحديث المرفوع في الأنواع التي تشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، حسب قوة السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم وضعفه.

ماله حكم المرفوع عند القاسمي :

تطرق القاسمي رحمه الله إلى النوع الذي يدخل في حكم المرفوع ضمناً، وإن لم يُرفع إلى النبي صراحة، فتابع القاسمي قول الجمهور في قول الصحابي: "من السنة كذا " وقوله: " أُمرنا بكذا

(١) انظر ابن الصلاح في تعريفه : ص ٤٥، تدريب الراوي: ص ١٤٦،وانظر منهج النقد:ص ٣٢٥- ٣٢٦
(٢) قواعد التحديث :ص ١٢٦-١٢٧
(٣)انظر ابن الصلاح في تعريفه : ص ٤٥، تدريب الراوي: ص ١٤٦،وانظر منهج النقد:ص ٣٢٥- ٣٢٦

ونُهينا عن كذا " فقد تحدث عن هذه المسألة وردّ على المآخذ التي تؤخذ عليها، وجعل هذا العنوان بشكل خاص بعد حديثه عن مرسل الصحابة، ومراتب المرسل، ولم يجعله في الحديث المرفوع، مع أنه أعطاه حكمه. وأراد بذلك أن يفرّق بين الحديث المرفوع الذي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم و الحديث الذي له حكم المرفوع من أقوال الصحابة؛ لئلا يختلط قول النبي صلى الله عليه وسلم مع قول صحابته الكرام، يقول في ذلك: (واحتمال أن يكون الآمر غيره وأن يريد سنة غيره بعيد، وإن كنّا لا ننكر أنّ إطلاق ذلك يصدق مع الواسطة، ولكن العادة أنّ من له رئيس معظّم فقال: أمرنا بكذا، فإنّما يريد أمرَ رئيسه ولا يُفهم عنه إلا ذلك، ورسول الله هو عظيم الصحابة، ومرجعهم ،والمشار إليه في أقوالهم وأفعالهم)[1] ، وقال عن قولهم من السنة كذا: (كلّه مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور؛ لأنّ مطلق ذلك ينصرفُ بظاهره إلى من له الأمر والنهي ومن يجب اتباعُ سنته وهو رسول الله) [2].

واستدلّ القاسمي أيضاً على أنّ قول الصحابة: " من السنة كذا" له حكم المرفوع، وذلك لأن التابعين فسّروها بسنة النبي عليه الصلاة والسلام عند إطلاقها[3] . ثم تعقّب القاسمي رحمه الله ابن حجر[4]، في تعليله لاستعمال الصحابة الكرام لهذه الصيغ، بأنّهم تركوا الجزم بذلك تورُّعاً واحتياطاً، فتعقّبه القاسمي في هذا التحليل بقوله : (قولُه "تورعاً واحتياطاً" هذا يَظهر في بعض الوجوه. وأحسن منه أن يقال :إنّ قولهم: من السنة أو كنّا نؤمر ونحوهُما هو **من التفنّن في تبليغ الهدي النبوي**، لا سيّما وقد يكون الحكم الذي قيل: فيه أمرنا، أو من السنة كذا، من سنن الأفعال لا الأقوال، وقد يقولون ذلك **إيجازاً أو لضيق المقام** وكثيراً ما يجيب العالم عن المسائل التي يعلم حديثَها المرفوع ويحفظه بحروفه بقوله: من السنة كذا ...) [5] .

---

(١) قواعد التحديث : ١٤٩

(٢) المصدر السابق : ص ١٤٩

(٣) المصدر السابق : ص١٥٠، انظر تدريب الراوي أيضاً في جعل قولهم " من السنة كذا بالإضافة لأسباب النزول لها حكم المرفوع : ص ١٤٨-١٤٩-١٥٠- ١٥١

(٤) ابن حجر: (٧٧٣- ٨٥٢هـ) أحمد بن علي العسقلاني ، أبو الفضل، ابن حجر من أئمة العلم والتاريخ والحديث، من عسقلان بفلسطين، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، قام برحلات عديدة وسمع العديد من الشيوخ، وعلت شهرته وسُمي حافظ الإسلام، له كتب عديدة منها: "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" و " لسان الميزان" و " الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف" . انظر الأعلام : ١/ ١٧٨

(٥) المصدر السابق : ص ١٥٠ – ١٥١

وهذا كلام دقيق منه، وشرح منطقي لحال الصحابة الكرام، وليس فقط تعليل تصرفاتهم بالتوّرع والاحتياط، الذي عُرف عنهم لا محالة في جميع الأحوال . وناقش القاسمي مسألة مهمّة اختلف العلماء في عدّها بحكم الحديث المرفوع وهي :**تفسير الصحابي وقوله في تفسير كلام الله عز وجل**؛ فقد تحدث الحاكم عن هذه المسألة في المستدرك فقال : (ليعلم طالب العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند[١]) [٢].

وذكر القاسميّ كلام الحاكم؛ متابعاً في هذا الإمام السيوطي، وذلك في مقدمة تفسير محاسن التأويل ضمن فقرة : "**مآخذ الأخذ بقول الصحابي**" فقال : (ما قاله الحاكم نازعه فيه ابن الصلاح وغيره من المتأخرين، بأنّ ذلك مخصوص بما فيه سبب النزول أو نحوه، ممّا لا مدخل للرأي فيه. ثم رأيت الحاكم نفسه صرح به في علوم الحديث فقال: ومن الموقوفات تفسير الصحابة .وأمّا من يقول إنّ تفسير الصحابة مسند، فإنّما يقوله فيما فيه سبب النزول[٣]، فقد خصّص هنا، وعمّم في المستدرك[٤]. فاعتمد الأول، والله أعلم) [٥]. فاعتمد القاسمي أنّ قول الصحابة في أسباب النزول خاصة له حكم الحديث المرفوع كما هو رأي الإمام الحاكم والسيوطي.

وأمّا تفسير الصحابة للمعاني، فهو عند القاسمي أقوال وآراء لها قوة واعتبار، لمشاهدتهم ومعاصرتهم للتنزيل، ولا سيّما أقوال من خصّهم النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء في فهم القرآن الكريم،كابن عباس وغيره من الصحابة الكرام، فأدخل القاسميّ تفسيراتهم في حكم الموقوف ،لا المرفوع، لاختلاف كلُّ صحابيّ في رأيه وتفسيره عن الآخر، ولو كان هذا التفسير منهم له حكم الحديث المرفوع ما وجد هذا الاختلاف فيه . لذا يُقال: هو من قبيل الرأي منهم وليس له حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) قال ابن الصلاح في تعريف الحديث المسند: (هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه. وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله دون ماجاء عن الصحابة وغيرهم) علوم الحديث لابن الصلاح ص٤٢-٤٣

(٢) المستدرك على الصحيحين : ٢ / ٢٨٣

(٣) انظر كلام الحاكم في معرفة علوم الحديث: ص ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦

(٤) انظر المستدرك : ١ / ٧٩ حديث (فقال لها : وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قال : للسماء أخرجي شمسك ... الحديث) وحديث جابر بن عبد الله : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول .. قال : أولي الفقه و الخير ...)٢١١/١

(٥) تابع القاسمي رأي السيوطي في تدريب الراوي: ص ١٥٦- ١٥٧، محاسن التأويل : ١ / ٢٠

المطلب الثاني :الحديث الموقوف.

لا يختلف تعريف القاسمي للحديث الموقوف عن تعريف المحدّثين له فهو : (المروي عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً أو تقريراً متصلاً إسناده إليهم أو منقطعاً ويستعمل في غيرهم مقيّداً فيقال: وقفه فلان على الزهري[١] ونحوه)[٢]. ورجّح القاسمي تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر[٣]. بينما نجد علماء الحديث قد أطلقوا ترادفهما [٤].

تصنيف الحديث الموقوف عند القاسمي.

وتميّز القاسمي عن غيره في تصنيف الحديث الموقوف؛ وجعله في أوّل نوع من أنواع الضعيف، وقد خالف في هذا التصنيف من سبقه من المحدّثين. ويبدو أنّ القاسميّ قد أخذ تصنيفه هذا من العالم **"حسين بن محمد المعروف بالطِّيبي٧٤٣هـ"**[٥]، وهو من علماء القرن الثامن الهجري، والطيبيّ هو أوّل من جعل الموقوف في قسم الضعيف [٦]. والحديث الضعيف عند المحدّثين هو ما فيه خلل في سنده أو متنه أدى إلى الحكم عليه بالضعف . ولم يفرّق المحدّثون بين الخبر والأثر إلا فقهاء خرسان قد ميّزوا بينهما فجعلوا الخبر: ما تعلّق بالحديث النبوي، و الأثر: ما نقل عن السلف الصالح[٧].

---

(١) الزهري: (٥٨ - ١٢٤ هـ) محمد بن مسلم ، ابن شهاب الزهري، أبو بكر، هو أول من دوّن الحديث ، تابعي، من أهل المدينة، نزل الشام واستقر بها، انظر الأعلام : ٩٧/٧

(٢) قواعد التحديث: ص ١٣٣- ١٣٤

(٣) المصدر السابق : ص ١٣٣ - ١٣٤

(٤) مقدمة ابن الصلاح : ص ٤٦، تدريب الراوي: ص١٤٧ ، والباعث الحثيث : ص ٢٢ ، انظر منهج النقد: ص٢٨

(٥) الطيبي: (٧٤٣هـ) الحسين بن محمد، شرف الدين الطيبي ، من علماء الحديث والتفسير، من أهل توريز، من عراق العجم. من مدنه: أصفهان، وقزوين... كانت له ثروة طائلة من الارث والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر في آخر عمره. من كتبه : " شرح مشكاة المصابيح" و "الخلاصة في معرفة الحديث" . الأعلام :٢٥٦/٢

(٦) انظر الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي وتصنيفه للحديث الموقوف : ص ٧٠ - ٧١

(٧) انظر : نزهة النظر ١/ ٣٣ وانظر علوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح : ص ١٠ - ١١

إطلاق الضعف على الحديث الموقوف عند القاسمي.

ووصف القاسميّ للحديث الموقوف بالضعف لا يتعلق بخلل ما في إسناده أو متنه، وإنّما أطلق وصف الضعف على أحاديث الصحابة لكونها ليست أقوالاً أو أفعالاً نبويّة. والحديث الموقوف منه المتصل ومنه المنقطع، مثل الحديث المرفوع.

ومصطلح الضعف وإن استعمله الطيبي والقاسمي بهذا المعنى فهو استعمالٌ خاصٌ بهما يخالفان فيه جمهور المحدثين الذين أطلقوا هذا المصطلح على الحديث الذي اختلّت فيه شروط القبول، لا لمجرّد كونه موقوفاً على الصحابي، كما عند الطيبي والقاسمي، وعلماء الحديث خلال بحثهم وتنقيحهم للأحاديث الموقوفة كانوا يعلمون علماً يقينياً أنّ تصحيح هذا الحديث أو تحسينه أو تضعيفه هو حديث صحابيّ، لا حديثاً نبويّاً يخضع لشروط قبول الحديث أو ردّه [1] . كما أنّ الحديث الموقوف منه ما يعدّ حديثاً مرفوعاً حكماً، وهذا قد أقرّه القاسمي بنفسه، ولم يخالف العلماء فيه، كالحديث الذي لا مجال فيه للرأي والاجتهاد فيه من الصحابي، ولا يكون إلا من النبي صلى الله عليه وسلم.

أقسام الحديث الموقوف.

ويمكن تقسيم أحاديث الصحابة إلى ثلاثة أقسام :

١. جانب له حكم المرفوع لكونه خبراً لا مجال للاجتهاد فيه، وهذا يتعلّق بأمور التشريع ،وقد تناوله المحدثون فصححوا ما اتصل إسناده بالعدول الضابطين ونفوا عنه العلّة ، فحكموا عليه بالصحة أو بالحسن أو بالضعف .
٢. جانب فيه الرأي والاجتهاد كتفسيرهم للقرآن الكريم . وهنا أيضاً اعتنى المحدثون بضبط أقوالهم وتحريرها، واختلفت أقوالهم وتفسيراتهم ،لكونها أموراً اجتهاديّة محضة.

(١) انظر:علوم الحديث ومصطلحه : ص ٢٠٨

٣. وجانب تحفّظ فيه المحدثون لكونه مرويّاً عن بعض الصحابة ممّن اشتهر برواية الإسرائيليات والأقاصيص، وأغلب هذه الأحاديث ضعيفة أو موضوعة، وضعفها ليس ناشئاً عن وقفها على الصحابيّ بل لشذوذ أو علّة أو اضطراب فيها.

فلا غروَ بعد ذلك إن حُكم على الحديث الموقوف، بأنه النوع الذي يشترك فيه الصحة والحسن والضعف، ولو أن الشيخ القاسمي رحمه الله أضاف هذا النوع إلى القسم المشترك لكان أفضل لكتابه، وموافقته رأيَ جمهور المحدثين. وأُشير هنا إلى أنّ تقعيد القاسمي لمصطلح الموقوف في علوم الحديث يختلف تماماً عن استخدامه له في تفسيره فقد أكثر من نقوله عن الصحابة الكرام . وخلال إسقاط نظرته عن ضعف الحديث الموقوف في "محاسن التأويل" مقارنةً مع الكمّ الهائل من الأقوال الموقوفة على الصحابة والتابعين يترجّح عندي أنّ القاسمي في تفسيره قد سار على رأي المحدثين في الموقوف، فأكثر من استدلاله به. حتى إنه يعترف بصحة الموقوف إذ يقول معقّباً على رواية: (ولو أنّ لها رائحة من الصحة لأخرجها البخاري معلّقة أو موقوفة أو أرباب السنن)[1]؛ كلّ ذلك يدلّ على أنّ القاسمي كان يطبّق رأي جمهور المحدثين في الموقوف في تفسيره ولم يلتزم برأيه فيه كما في "قواعد التحديث".

(١) محاسن التأويل : ٧ / ٢٥٩

المطلب الثالث :الحديث المقطوع.

الحديث المقطوع عند القاسمي: (ما جاء عن التابعين، أو من دونهم، من أقوالهم وأفعالهم، موقوفاً عليهم)[١]. وهذا النوع أيضاً –حسب رأي القاسمي– يدخل في قسم الضعيف، (وليس بحجة أيضاً)[٢].

وأشار القاسمي متابعاً رأي الزركشي[٣] بأنّ إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير لأنّ (أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث فكيف تعدّ نوعاً منه؟)[٤]. وإذا كان القاسمي قد أدخل الموقوف في الحديث فلأنّ جانباً منه له حكم المرفوع .

فالقاسمي هنا أيضاً في استخدام مصطلح "المقطوع" عدّ الحديث ضعيفاً وليس بحجة؛ من جهة الرأي وليس من جهة الإسناد، كما هو منهج المحدثين في استخداماتهم لهذا المصطلح . وربّما تأثر القاسمي في رأيه هذا بالإمام أبي حنيفة[٥] الذي ذكر أنّه قال: ما جاء عن الرسول فعلى العين والرأس، وما جاء عن الصحابي تخيّرنا منه، وأمّا ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال [٦]. ولذا مالت " مدرسة الرأي " إلى تفضيل العمل بالقياس، على ما ورد مقطوعاً عن التابعين[٧] . فجعل القاسمي أحاديث التابعين ضعيفة متابعاً أيضاً في رأيه هذا رأي الطيبي في الموقوف والمقطوع. على الرغم من أنّ أحاديثهم وأقوالهم منها الصحيح ومنها الضعيف .

---

(١) قواعد التحديث : ص ١٣٦ ، وانظر: نزهة النظر ، تعريف المقطوع : ص ٣٣/١

(٢) المصدر السابق : ص ١٣٤

(٣) الزركشي: (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، علم بالفقه والأصول، تركي الأصل ، مصري المولد والوفاة ، من كتبه: " الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" و "لقطة العجلان" . الأعلام : ٦٠/٦

(٤) قواعد التحديث : ص ١٣٤

(٥) الإمام أبو حنيفة : (٨٠ - ١٥٠ هـ) النعمان بن ثابت، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، ولد في الكوفة، توفي في بغداد، له "مسند" في الحديث . الأعلام: ٣٦/٨

(٦) المبسوط للسرخسي : ١١ / ٤ ، سير أعلام النبلاء : ١١ / ٤٨٧

(٧) علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح : ص٢١٠

المطلب الرابع: المرفوع والموقوف والمقطوع عند القاسمي في تفسيره.

اعتمد القاسمي في تفسيره على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، وهو بهذا يعدُّ تفسيره من التفسير بالمأثور . لكنّ القاسميّ خصّ المأثور بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وبما ورد عن صحابة والتابعين من بعدهم. وقد سمّى القاسميّ تفسير القرآن الكريم للقرآن من الأشباه والنظائر، وليس من التفسير بالمأثور كما عند ابن كثير. وفي ذلك يقول: (أُسميه التفسير بالأشباه والنظائر؛ وهو حمل آية موجزة أو مجملة على آية تشبهها مطوّلة أو مبينة، ولا يدرك هذا إلا الراسخ في فن التأويل، الولعُ بتدبر التنزيل)[1]. و التفسير بالمأثور عند القاسمي هو الاستعانة بالأحاديث النبوية وأقوال الصحابة والتابعين . وهذا_ حسب علمي _ فهمٌ جديدٌ للتفسير بالمأثور يدلّ على ذهنيّة وقَّادة لدى القاسمي؛ ثم انتقى من هذا المأثور ما هو صحيح ، أو حسن فقط. وذلك حسب منهجه الذي سار عليه في تفسيره، وعلى الرغم من تضعيفه للحديث الموقوف والمقطوع، إلا أنّ استخدامه لأقوال الصحابة والتابعين الكرام له أثر ملحوظ في ترجيحاته، وخاصّة تفسير ابن عباس الذي دعا له النبي عليه الصلاة والسلام بالفهم، وقد رجّح القاسمي تفسير ابن عباس على غيره خلال نصّه بالأخذ عمّا ورد عن الصحابة ممّا صحّ إسناده إليهم يقول: (ومتى صحّ الإسناد إليه كان تفسيره من أصح التفاسير، مقدماً على كثير من الأئمة الجماهير)[2] . ثم جعل ما يلي مرتبة الصحابة في تفسير القرآن، ما ورد عن التابعين و عدّه من الحديث المقطوع [3].

أولاً: الحديث المرفوع:

من خلال ما تقدم يتضح أنّ القاسميّ أخذ بما صحّ من الحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم. مثل أحاديث" فضل الصبر وثواب الاسترجاع " فأورد حديث أم سلمة قالت: ((سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون،

(١) محاسن التأويل: ٨ / ٢٣

(٢) المصدر السابق: ١ / ١٣

(٣) المصدر السابق الموضع نفسه.

اللهم أجرني في مصيبتي واخلف لي خيراً منها، إلا أجره الله في مصيبته وأخلف له خيراً منها.قالت: فلما تُوفي أبو سلمةَ قلت: مَن خَيْرُ مِن أبي سلمةَ صاحبِ رسول الله ،ثم عزم الله لي فقلتها. قالت: فتزوجت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم))[1]. و أورد القاسميّ أيضاً عدة أحاديث مرفوعة في الفكرة ذاتها، منها قوله صلى الله عليه وسلم : ((ما مِن مسلمٍ ولا مسلمةٍ يُصابُ بمصيبةٍ فيذكرُها، وإنْ طالَ عهدُها، فيُحدث لذلك استرجاعاً، إلا جدّد الله له عندَ ذلك، فأعطاهُ مِثلَ أجرِها يومَ أُصيبَ بها))[2].وذكر القاسمي أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((ما يصيب المسلم من نَصَبٍ ولا وَصَبٍ ولا همٍّ ولا حَزَنٍ ولا أذىً ولا غمٍّ،حتى الشوكةُ يُشاكها،إلا كفّر الله بها من خطاياه))[3]. **وكان القاسمي لا يورد الأحاديث دون تدقيق وتحقيق في رفعها أو وقفها على الصحابة أو التابعين؛ فهو مثلاً** تابع الراغبَ الأصفهاني[4] في خبر رواه؛ فيحدّد القاسمي نسبته إلى النبي عليه الصلاة والسلام ويورده كاملاً، فقال: (والخبر الذي أشار إليه[الأصفهاني] رواه البخاريُّ عن أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ((يُدعى نوح يوم القيامة فيقول: لبيك وسعديك يا ربّ. فيقول: هل بلّغتَ؟ فيقول: نعم. فيُقال لأمته: هل بلّغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير. فيقول: مَنْ يشهد لك؟ فيقول:محمدٌ وأمتُه. فيشهدون أنّه قد بلّغ، ويكون الرسول عليكم شهيداً))[5]،**وقد روي مرفوعاً عن جابر**... وعن ثلّة من التابعين من قولهم) [6].

وقد يلجأ القاسمي إلى الجمع بين الروايات المتعددة ذات المعنى الواحد، ففي تفسيره لقوله تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[البقرة:١٤٣] فرأى القاسميّ أنّ الآية تشمل كل المعاني الواردة في عدّة أحاديث يقول:

---

(١) صحيح مسلم : ٣٧/٣،الجنائز،باب ما يقال عند المصيبة ، (٢١٦٥) ، محاسن التأويل : ٤٨٨/١

(٢) مسند أحمد :٢٠١/١،(١٧٣٤)،سنن ابن ماجه : ١ / ٥١٠،الجنائز، باب ماجاء في الصبر على المصيبة،(١٦٠٠) فيه هشام بن أبي هشام أو هشام بن زياد وهو ضعيف الحديث انظر: الضعفاء للعقيلي: ١٣٧/٩، محاسن التأويل: ٤٨٩/١

(٣) صحيح البخاري: ٢١٣٧/٥،كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرضى،(٥٣١٨)، صحيح مسلم:١٦/٨،كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن ،(٦٧٣٣)

(٤) الراغب الأصفهاني: (٥٠٢هـ) الحسين بن محمد أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب، من أهل (أصبهان) سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي. من كتبه : " المفردات في غريب القرآن" و " حل متشابهات القرآن". الأعلام : ٢٥٥/٢

(٥) صحيح البخاري: ١٦٣٢/٤، كتاب التفسير، سورة البقرة،(٤٢١٧)

(٦) محاسن التأويل : ٤١٦/١

(قد بيّنا مراراً، أنّ مثل هذا الخبر، وكلَّ ما يُروى مرفوعاً أو غير مرفوع، في تأويل هذه الآية، فكلّه يفيد أنّ للآية عموماً يشملُ ما ذُكر، لا أنّها خاصة به لا يُستفاد منها غيره) [1]. وكذلك أورد ما روي في قوله تعالى :﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ ﴾[الكهف:٤٦] فبيّن أنّ المراد منها الصلوات، وأعمال الحج، والصدقات، والصوم، والجهاد وغيرها، ممّا رُوي مرفوعاً وموقوفاً، والمرفوع من ذلك، لم يُخرّج في الصحيحين، وكلّه على طريق التمثيل، وأنّ اللفظ يتناولها لكونها من أفراده[2]. وقد قدّم ما له **حكم المرفوع** ليُعبر به عن ترجيحه لمرويات ساقها ابن كثير مع ضعفها، فتابع القاسميُّ ابنَ كثير في هذه الروايات، وأورد ما هو أصحّ حجة فقال[3]: (**أقوى ممّا ذُكر في الحجّة** ، ما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن أبي أوفى قال: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد[4]).

كذلك تابع في تفسيره ذكر الأحاديث التي عُرف رفعها، ولكنّها في حقيقة الأمر تعدُّ من الإسرائيليات، وليس رفعُها بصحيح ، من ذلك حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أخذ رسول الله بيدي فقال : ((خلق الله التربة يوم السبت ... الحديث))[5]، وعلّق القاسمي على الحديث بقوله: (ولهذا تكلّم البخاريُّ وغير واحد، من الحفّاظ في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار ليس مرفوعاً) [6].

ولم يأخذ القاسميّ فيما يتعلق بعالم الغيب إلا بما صحّ مرفوعاً، كما ورد في قصة داود عليه السلام عدد من المأثورات المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فقال عَقِب ذلك : (أمّا المرفوع إلى النبي فلم يأتِ من طريق صحيح، وأمّا الموقوف من ذلك على الصّحب والأتباع رضي الله عنهم، فمعوّلهم في ذلك ما ذكر في التوراة من هذا النبأ...) [7]. فكان كثيراً ما يعتمد على المرفوع في ترجيحه؛ فعند نقله

---

(١) محاسن التأويل : ١ / ٤١٦
(٢) المصدر السابق : ٧ / ٤٠
(٣) المصدر السابق :٤ / ١٧
(٤) صحيح البخاري: ٢٠٩٣/٥،كتاب الذبائح والصيد، باب أكل الجراد(٥١٧٦)، صحيح مسلم:٧٠/٦،الصيد والذبائح، إباحة الجراد (٥١٥٧)
(٥) مسند أحمد بن حنبل: ٨٢/١٤ (٨٣٤١)،صحيح مسلم :١٢٧/٨،كتاب صفة القيامة والجنة والنار ،باب ابتداء الخلق (٧٢٣١)
(٦) محاسن التأويل: ٦٨/٥ ، وانظر الفضل المبين للقاسمي : ص ٤٣١
(٧) محاسن التأويل : ٨ / ١٣٣

لكلام الماوردي[1] بأنّ السورة التي استمع الجن فيها إلى النبي صلى الله عليه وسلم هي سورة العلق اعتماداً على قول عكرمة؛ فأشار القاسمي مستدركاً على الماوردي بقوله: (سيأتي مرفوعاً عن جابر أنها سورة الرحمن)[2].

وكرّر ذلك في تفسيره لترجيحه المرفوع على غيره ، وهذا هو منهجه في تفسيره كله .

ثانياً: الحديث الموقوف.

بالنظر إلى ما سبق في تقرير قواعد القاسمي الحديثية، في تعامله مع الآثار المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فإنّ الأخذ بقول الصحابي من أهمّ التفاسير عنده، وعدّ بعضه في حكم المرفوع، فقال: (**ومذهبُنا أن لا غنى عن الرجوع إلى تفسير الصحابة رضي الله عنهم، لِمَا ثبت من الثناء عليهم، في الكتاب والسنة ،ولأن القرآن أُنزل على لغتهم. فالغلط أبعد عنهم من غيرهم، لا سيّما تفسيرُ حَبْرِ الأمةِ وبَحرِها عبدِ الله بن عباسٍ رضي الله عنهم، فمتى صحّ الإسناد إليه ،كان تفسيره من أصحّ التفاسير، مقدّماً على كثير من الأئمة .. . فإذا جزم رضي الله عنه بأمر كان دليلاً على رفعه**)[3]. وهنا يقدّم تفسير ابن عباس على غيره من الصحابة كما يقدم تفسير الصحابة على أقوال التابعين وهذا هو منهجه في التفسير بالمأثور. ومن ذلك تفسيره لقوله تعالى:﴿ ارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾[الدخان:١٠] حيث يورد قول :عبد الرحمن الأعرج[4] كان يوم فتح مكة [5].وعلّق ابن كثير بأنه قول غريب جداً بل منكر [6] . فتعقّب

(١) الماوردي: (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) علي بن محمد ، أبو الحسن الماوردي ، نسبته إلى بيع ماء الورد، ووفاته ببغداد. ولي القضاء في بلدان كثيرة، له تفسير للقرآن، من كتبه :" أعلام النبوة" و " الاقناع". انظر الأعلام : ٤/ ٣٢٧

(٢) محاسن التأويل : ٨ / ٤٥٨

(٣) المصدر السابق : ٣ / ٩٥

(٤) الأعرج : (١١٧هـ) عبد الرحمن بن هرمز، عرف بالأعرج، أدرك أبا هريرة وأخذ عنه. وهو أول من برز في القرآن والسنن. وكان خبيراً بأنساب العرب. الأعلام : ٣/ ٣٤٠

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٢/ ١٤٩(١٨٥٣٢)

(٦) محاسن التأويل : ٨ /٤١٤ ، انظر ابن كثير : ٢٢٧/٧

القاسمي على ابن كثير وبيّن مراده ، فقال : (أي: لأنّه لم يُروَ مرفوعاً، ولا موقوفاً على ابن عباس ترجمانِ القرآن، أو غيره من الصحب)[1].

وهكذا يتضح ممّا تقدّم بأنّ القاسميّ كان يقارن بين الأقوال الموقوفة، فلا يُورد منها إلا ما صحّ سنده إلى قائله ، و يعرض عن الضعيف منها؛ ونراه يجعل ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنه في المرتبة الأولى في الموقوف الصحيح. فقدّم ما رُوي من الآثار في خطب الأضحى عن ابن عباس موقوفاً: لمـّا أُمر إبراهيم بالمناسك عرض له الشيطان ... الحديث[2] . وأهمل غير ذلك من الأقوال الموقوفة والموضوعة.

أمّا الموقوف الذي يُصرّح فيه الصحابي، أنّه من اجتهاده ويتعلّق موضوع الحديث بأمور غيبية، فإنّ القاسميّ يرجّح عدم حجّية مثل هذا الحديث ولو كان مرويّاً عن ابن عباس ، ففي تفسيره لعدّة أهل الكهف، يقول : (وأمّا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من قوله: أنا من القليل الذي استثنى الله عز وجل: كانوا سبعة [3]. فهو من الموقوف عليه، ولو رفع إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم وصحّ سنده لقلنا به ...إن كان "ابن عباس" قد عرفه ببيان الرسول، صح. وإن كان قد تعلّق بحرف الواو فضعيف[أي قوله تعالى: والراسخون في العلم]) [4] . ويتبيّن مما سبق أنّ القاسمي أراد بضعف الحديث الموقوف وعدم حجّيته إذا كان مصدر كلام الصحابة الكرام وحديثهم هو عن أهل الكتاب، وإذا كان حديثهم يتناول" الأمور الغيبيّة" فيضعّفه القاسمي أيضاً خشية أن يكون مصدره من أهل الكتاب، أمّا إذا بيّن الصحابي مصدر كلامه في الغيبيّات هو النبي صلى الله عليه وسلم فلا حرج من قبوله .

(١) محاسن التأويل : ٨ / ٤١٤

(٢) مسند أحمد :٤ / ٤٣٧ (٢٧٠٧) ، محاسن التأويل : ٨ /١٠٢، رجاله ثقات ، انظر مجمع الزوائد: ٤٩٦/٣

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ١٧/ ٦٤٢، قال ابن كثير في تفسيره: ٥/ ١٣٤ أسانيد صحيحة إلى ابن عباس.

(٤) محاسن التأويل : ٢٠/٧

ثالثاً: الحديث المقطوع.

جعل القاسمي أقوال التابعين في المرتبة الثانية بعد تفسير الصحابة الكرام[١]، وكل ما ينطبق على الحديث الموقوف؛ ينطبق أيضاً على الحديث المقطوع عنده . إلا أنّ الموقوف قد يكون له حكم المرفوع؛ لمعاصرة الصحابة لتنزيل القرآن الكريم، بينما الحديث المقطوع ليس فيه حكم الرفع ، والضعف ثابت فيه عند القاسمي من باب أولى [٢]، ويعدّ حديثهم إذا رُفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر الصحابي مرسلاً ضعيفاً . ولكن يجب التنبيه إلى أنّ أحاديثهم إذا كانت صحيحة السند إليهم فلها ميزة على غيرها من الأقوال والآراء ويرجع إلى تعلّمهم القرآن الكريم وتفسيره من مدرسة الصحابة الذين شهدوا التنزيل، وفهموا معانيه أكثر من غيرهم.

لذا قدّم القاسمي تفسير مجاهد على غيره من التابعين، وأشار إلى أنّ مجاهد تعلّم من ابن عباس رضي الله عنه تفسير القرآن الكريم وبيان معانيه [٣].

ورجّح أيضاً تفسير مجاهد لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾[الحجرات:٢] فروي عن مجاهد قوله: بندائه باسمه، أي لا تنادوه كما ينادي بعضكم بعضاً: يا محمد، يا محمد، بل: يا نبيّ الله، يا رسول الله[٤]. وقال القاسمي بعد أن رجّح تفسير مجاهد للآية : (ولك أن تقول: إنّما أفرغ هذا المعنى المرويّ عن مجاهد في قالب ذاك اللفظ الكريم جرياً على سنة التنزيل في إيثار أرقّ الألفاظ والجمل، وألطفِها في ذلك، فإنّ أسلوبه فوق كل أسلوب، وقد قالوا: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به)[٥]. فقد أشاد بحديث مجاهد بشكل ملحوظ، وقدّم معناه على غيره من التفاسير.

---

(١) انظر محاسن التأويل : ١ / ١٣

(٢) انظر قواعد التحديث : ص ١٣٤ تابع القاسمي رأي الزركشي في أن عَدَّ الحديث المقطوع من أنواع الحديث فيه تسامح كبير.

(٣) انظر محاسن التأويل :٢/ ٣٠٨

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره : ٢٢/ ٢٧٧- ٢٧٨ رواته ليس فيهم مجروح

(٥) محاسن التأويل: ٨/ ٤١٨

ولم يكتفِ القاسمي بترجيح حديث مجاهد؛ بل ودافع عنه وإن كان تفسيره يُنتقد أحياناً لمخالفته للقرآن الكريم، ففسّر مجاهد المقام المحمود الذي وعد الله عز وجل به نبيّه هو بقوله: أنْ يُجْلِسَهُ معه على العرش [1]، وقد اعترض بعض العلماء "كالواحدي"[2]على هذا التفسير لأنّ الله تعالى قال: ﴿مقاماً محموداً﴾[إسراء:٧٩] ولم يقل مَقْعَدَاً [3]. ولم يختر القاسمي رحمه الله هذا الحديث لكنه تصدّى للدفاع عنه فقال: (وليته [أي الواحدي] اطّلع على ما كتبه ابن جرير حتى يمسك من جماح يراعه ويبصر الأدب مع السلف مع المخارج العلميّة لهم) [4]. وهذا المثال أوقع القاسمي نفسه في اضطراب كبير بين أقواله، ولم يخضع هذا الحديث المقطوع لمعايير النقد التي تبناها في تفسيره، ولو اكتفى بالإشارة إلى ضعف الحديث لأنّه مقطوع ويتناول الأمور الغيبيّة ليوم القيامة ، كما هو منهجه مع الأحاديث الموقوفة والمقطوعة، بالإضافة إلى معارضته للنصوص الصحيحة المرفوعة إلى النبي التي فسّرت المقام المحمود بأنّه الشفاعة ؛ لكان أولى. وما أدى ذلك إلى تباينٍ بين أقواله النظرية عن الحديث المقطوع وبين تطبيقه العملي لها.

و ممّا سبق تتضح وتتبين المكانة العلميّة للأحاديث الموقوفة والمقطوعة عند القاسمي في تفسيره، وتقديمه لأقوال السلف الصالح في تفسير الآيات على الآراء والاجتهادات .

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ١٥/ ١٥٤
(٢) الواحدي: (٤٦٨هـ) علي بن أحمد بن محمد ، أبو الحسن الواحدي، مفسر، نعته الذهبي بإمام علماء التأويل ، مولده ووفاته في نيسابور ، من كتبه : " البسيط" و" أسباب النزول" . الأعلام: ٢٥٥/٤
(٣) نقل الرازي الاعتراضات على تفسير مجاهد في تفسيره: ٢١/ ٣١، انظر محاسن التأويل: ٦/ ٥١٠- ٥١١
(٤) محاسن التأويل: ٦/ ٥١١

المبحث الثاني : رواية الحديث من حيث تفرّد الرواة.

عُنِيَ المحدثون في كتبهم بالاصطلاحات التي تحدّد كيفيّة رواية الحديث، وفصّلوا بين رواية الحديث بطرقٍ متعدّدة كالحديث المتواتر، والمشهور، والعزيز؛ وبين الحديث الذي انفرد راويه بروايته. وبغضّ النظر عن اختلافاتهم في تحديد هذه المصطلحات ، فإنّ الفصل في الرواية بين التعدّد والتفرد كان منهجاً واضحاً عند أوائل المحدّثين في نقدهم الحديثي .

وطرق الرواية متعددة منها، "زيادة الثقة في الحديث" وسيأتي بيان هذا المصطلح في المطلب الآتي.

المطلب الأول : زيادة الثقة في الحديث .

مصطلح "زيادة الثقة" يدخل ضمن تعدّد رواية الحديث ، فالحديث يروى بطريقتين: إمّا أن يروى بطرق متعددة توافق بعضها بعضاً .وأمّا أن يُروى بطريق منفرد فيه إضافات لم تكن في تلك الروايات المتعدّدة. ويرتكز هذا المطلب على دراسة الرواية المنفردة للحديث، كيف حدّدها المحدثون؟ وهل كانت مقبولة عندهم ؟سواء أخالفت الطرق المتعددة أم لا؟ بمعنى هل هي حالة خاصّة تعامل معها العلماء في قبولها أو ردّها خصوصاً أنّ راويها يُعدّ "ثقةً "، فتوافقت هذه الصفة مع شروطهم في قبول الحديث. فنجد الحاكم النيسابوري حدّد هذه الزيادات بالألفاظ الفقهية كأنّ الزيادات التي لا يدخل فيها حكم شرعيّ ليست بزيادة، وسكت عن قبوله أو ردّه لها[1]، لكنّ الخطيب البغدادي فصّل في هذه المسألة و قَبل" زيادة الثقة" بجميع أشكالها، وكيفما وَرَدتْ، فقال: (حكم خبر العدل إذا انفرد برواية زيادة فيه لم يروها غيره؛ قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث : زيادة الثقة مقبولة، إذا انفرد بها، ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم ، وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة ، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت ، أو زيادة لا توجب ذلك ، وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصاً ، ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة ، أو كانت الزيادة قد رواها غيره ولم يروها هو ، وقال فريق

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ، ص ١٣٠ .

ممن قبل زيادة العدل الذي ينفرد بها : إنّما يجب قبولها إذا أفادت حكماً يتعلق بها ، فأمّا إذا لم يتعلق بها حكم فلا...)[١] ، واستدلّ على قبول الزيادة بإجماع العلماء على ذلك ، فلا يكون انفراد الراوي قدْحاً في روايته وسبباً في رفضها[٢].

لكنّ الإمام ابن الصلاح اتّخذ الموقف الوسطيّ في هذه المسألة، ولم يوافق على ادّعاء الخطيب البغدادي اتفاقَ العلماء على قبول زيادة الثقة، وقسّمها إلى ثلاثة أقسام: (**أحدها**: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ . **الثاني** : ألّا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره . كالحديث الذي تفرّد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً فهذا مقبول . وقد ادّعى " الخطيب " فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ. **الثالث** : ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث)[٣]. وسكت ابن الصلاح عن حكمه في القسم الثالث ولم يبيّن قبوله أو ردّه. وبيّن أن الزيادة تقع **في المتن**، وفي أقسامه الثلاثة السابقة، وتقع أيضاً في **السند**. وقد أوضح ابن الصلاح أنّ ما يُضيفه الراوي في السند من وصل سند مرسَل؛ أو رفع سند موقوف، فيه زيادة علم، فيُقبل منه تماماً كما يُقدّم الجرح على التعديل حال تعارضهما لما في الجرح من زيادة علم لم يعرفها المعَدِّل [٤].

وقَبِل الإمام النووي النوع الثالث الذي سكت عنه ابن الصلاح في مقدمته[٥]، ولم يوافق ابن حجر على قبول الزيادة مطلقاً إن خالفتْ باقي الروايات واعتبرها من النوع الشاذ الذي رفضه بعض العلماء خلال توضيحهم لحدّ الصحيح والحسن[٦].

وتابع القاسميُّ ابنَ حجر في قبول زيادة الثقة ، حين قال في عنوان صريح: (**قبول زيادة راوي الصحيح والحسن**)[٧]، لكّنه اشترط عدم مخالفة هذا الراوي الثقة الروايات الأخرى [١]. ونلاحظ

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي : ١ / ٤٢٤
(٢) المصدر السابق
(٣) مقدمة ابن الصلاح : ص ٨٦
(٤) المصد السابق، ونقل أحمد شاكر في الباعث الحثيث نقلاً عن ابن كثير الاختلاف المشهور في قبول زيادة الثقة أو ردّها وأمثلته التي تعقّب فيها على ابن الصلاح ، انظر: الباعث الحثيث ص ٥٨ .
(٥) متن تدريب الراوي: ص ٢٠٨ .
(٦) شرح نخبة الفكر لابن حجر، تح: نور الدين عتر، ص ٦٣-٦٤
(٧) قواعد التحديث : ص ١١٠

أن القاسمي أدرج مصطلح زيادة الثقة في قسم الحديث الحسن؛ لأن راويه ثقة، وقد انفرد في حديثه، الذي زاد فيه ولم يُتابع عليه. وتصنيفه لهذه الزيادة في قسم الحسن فيه نظرة حديثية جديدة، لم يسبقه إليها أحد، فهو لم يصنفها في الضعيف، لأن انفراد الراوي بهذه الزيادة ليست جرحاً له، ولا تُضعف حديثه، فهو ثقة مقبول عند المحدثين المقرّين بذلك ، كما أن حديثه ليس برتبة الصحيح وإنما هو بمنزلة بين المنزلتين وهو الحديث الحسن.

و قبوله لزيادة الثقة بشرط عدم المخالفة مقارنة مع ما ورد منه في كتابه "المسح على الجوربين " فيه تباين واختلاف .فقد أقرّ القاسمي أنّ الشذوذ في الإسناد مختلف في معناه، وهو ليس بعلّة على الإطلاق، ولا بمتفق عليها، بدليل أنّ السيوطيّ حين شرح كلام ابن الصلاح في حدّ الصحيح" من غير شذوذ" قال عنه: (فلم يُفصح بمراده من الشذوذ هنا وقد ذكر في نوعه ثلاثة أقوال:١- مخالفة الثقة لأرجح منه٢- تفرد الثقة مطلقاً ٣- تفرد الراوي مطلقاً)[٢]. ثم أشار القاسمي إلى أنّه لا عبرة في نفي الشذوذ لأنّه إذا كان الحديث غير مُعَلّ فما المانع من الحكم بصحته ؟ فبمجرد مخالفته لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً لا يستلزم الضعف بل يكون من باب الصحيح والأصح برأي القاسمي[٣].

و رأي القاسمي في قبول زيادة الثقة وإن خالفت الروايات الأخرى؛ مقارنة مع ما جاء منه في" قواعد التحديث " من قبولها إذا لم تكن مخالفة؛ أراد أن يبيّن أن هذا العلم قائم على القرائن والبحث فلا يطلق القبول للزيادة مطلقاً ولا الردّ مطلقاً، فكل حديث له دراسة خاصّة به وترجيح خاص.

وهذه القرائن التي اعتمد عليها في كتابه " المسح على الجوربين " التزم بها أيضاً في" محاسن التأويل" ولم يبدّل رأيه فيها، أو يفصّل في المسألة مرة أخرى، ولكنه اكتفى بالتصريح بتشريع المسح على الخفين وقبول زيادة الثقة في الروايات، وإن جاءت مخالفة لباقي الروايات، وبيّن أنّ هذا التشريع لا

---

(١) انظر قواعد التحديث : ص ١١٠

(٢) المسح على الجوربين ، القاسمي، ص ٣٢ ، وانظر تدريب الراوي للسيوطي : ص ٤٧

(٣) المسح على الجوربين : ٣٢- ٣٣

سند له إلا قوله تعالى:﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة:٦] فإنّ كل سنّة أصلها في كتاب الله منطوقاً أو مفهوماً [١].

ولا غروَ أنّ القاسمي تعامل مع أحاديث المسح على الجوربين بشكل خاصّ، فوضّح القرائن والأدلة التي اعتمدها .

ووجد البحث أنّ القاسمي في تفسيره اهتمّ بالزيادات من الثقات إذا كانت غير مخالفة، كما في حديث فضائل السلام والحثّ على الإكثار منه، وفي ذكر أحكامه ساق عدداً من الأحاديث المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم المحكوم عليها بالصحة [٢]، فذكر حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: ((يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام، قالت: قلت: وعليه السلام ورحمة الله، ترى ما لا نرى؛ تريد رسول الله صلى الله عليه و سلم))[٣]، ثم علّق القاسمي على هذا الحديث بقول النووي: (**ووقع في بعض روايات الصحيحين " وبركاته " ولم يقع في بعضها، وزيادة الثقة مقبولة**)[٤] . فأخذ بهذه اللفظة الزائدة في هذه الرواية. ولكنْ عند البحث وجدت عدم انفراد الراوي هنا بهذه الزيادة، فقد تابعه عليها النعمان؛ فقال البخاري : (وقال يونس والنعمان عن الزهري: "وبركاته")[٥]. فزاد **يونس بن يزيد** اللفظ وتابعه عليه **النعمان بن راشد** ، فتقوّت الرواية وقُبلت الزيادة، لورود متابعة لها[٦].

ودليل آخر على قبول زيادة الثقة عند القاسمي ما أورده من حديث عمران ابن حُصين يقول: ((جاء رجل إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال: السلام عليكم، فردّ عليه ثم جلس، فقال النبيّ صلى الله عليه وسلم: عشر.، ثم جاء آخر فقال: السلام عليكم ورحمة الله، فردّ عليه فجلس

---

(١) انظر محاسن التأويل : ٧٤/٤

(٢) انظر محاسن التأويل أفرد في هذه الصفحات عدداً كبيراً من الأحاديث وأضاف رأيه فيها كما سيبين البحث: ٣ / ٢٥٠- ٢٥١- ٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦

(٣) صحيح البخاري : ٥ / ٢٣٠٦،كتاب الاستئذان، باب تسليم الرجال على النساء ،(٥٨٩٥) قال البخاري بعد ذكر الحديث: (وقال يونس والنعمان عن الزهري وبركاته)، صحيح مسلم : ٤ / ١٨٩٦، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل عائشة رضي الله تعالى عنها،(٢٤٤٧)

(٤) محاسن التأويل : ٣/ ٢٥٥ ، الأذكار للنووي :١ / ٢٤٧

(٥) ذكره البخاري في صحيحه معلّقاً : ٥ / ٢٣٠٦، الاستئذان، باب تسليم الرجال على النساء (٥٨٩٥)

(٦) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر : ١١ / ٣٥ ، وتقريب التهذيب: ٢ / ٣٥٠ ، قال ابن حجر عن يونس بن يزيد راوي اللفظة الزائدة : (ثقة وفي روايته عن الزهري وهم)

فقال: عشرون، ثم جاء آخر فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فردّ عليه فجلس فقال: ثلاثون))[1]. فاستدلّ بعض العلماء – ومنهم ابن كثير- بهذا الحديث على عدم الزيادة على صيغة" ورحمة الله وبركاته" ونقل ذلك القاسمي رحمه الله ولم يوافق على استنتاجهم [2] . لورود رواية عند أبي داود من طريق معاذ بن أنس فيها زيادة هي :((قال: ثم أتى آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته، فقال: أربعون، وقال: هكذا تكون الفضائل)) [3]. وعلّق القاسمي على الحديث بقوله : (وفيه ردّ على من زعم أنّه لا يزاد على "وبركاته" . لا يقال رواية "ومغفرته" عند أبي داود، هي من طريق أبي مرحوم واسمه عبد الرحيم بن ميمون، عن سهل بن معاذ، عن أبيه. وأبو مرحوم ضعّفه يحيى. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به؛ لأنّا نقول: قد حسّن الترمذيّ روايته عن سهل بن معاذ. وصحّحها أيضاً هو وابن خزيمة والحاكم وغيرهم. قال النسائيّ :لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه) [4].

فقبول القاسمي لهذه الإضافة فيه بُعد نظرٍ لزيادة الثقة فيضعها في مكانها الصحيح مع تبيينه للقرائن التي تدعم هذه الزيادة ؛ فهذا القبول يتفق و روحَ النص القرآني الذي قال فيه تبارك وتعالى:﴿فحيّوا بأحسن منها﴾[النساء:٨٦]. فتعقّبه للعلماء ، وقبوله لزيادة الراوي هنا وعدم الاكتفاء بما نُقل عنهم بأن لا يُزاد على لفظ " وبركاته" يدلّ على تمكّنه من علم الحديث وتحليله للروايات.

(١) مسند أحمد :٤ / ٤٣٩ (١٩٩٦٢) ، سنن الدارمي : ٣ / ١٧٢٦،الاستئذان،فضل التسليم ورده (٢٦٨٢)، الترمذي: ٥٢/٥، أبواب الاستئذان والآداب، ما ذكر في فضل التسليم (٢٦٨٩) ، سنن أبي داود: ٤ / ٥١٦، الأدب، باب كيف السلام (٥١٩٧)، سنن النسائي الكبرى: ٦/ ٩١ كتاب عمل اليوم والليلة، ثواب السلام (١٠١٦٩)

(٢) محاسن التأويل : ٣ / ٢٥٣

(٣) سنن أبي داود: ٤ / ٥١٦، الأدب، باب كيف السلام؟ (٥١٩٧)

(٤) محاسن التأويل : ٣ / ٢٥٣

المطلب الثاني: الفرد والغريب .

إذا نظرنا في كتب المحدّثين نجد أن البعض ميّز بين هذين النوعين كابن كثير[1]، ومنهم من حاول ألّا يميّز بينهما كابن الصلاح، أمّا ابن حجر فقد حكم على ترادفهما فلم يميّز بينهما كما سأبين ذلك في هذا المطلب.

وبين الفرد والغريب عموم وخصوص، فالغريب هو ما يتفرّد به بعض الرواة فيوصف بالغريب [2]، فهو تفرّد بأمر لا يذكره غير هذا الراوي، إمّا في متنه وإمّا في إسناده. وقد قسّم ابن الصلاح الغريب إلى ثلاثة أنواع [3]:

١- غريب متناً وإسناداً : وهو الحديث الذي يتفرد في رواية متنه واحد .

٢- غريب إسناداً لا متناً : كالحديث الذي متنه معروف مرويّ عن جماعة من الصحابة، إذا تفرّد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب، ومنه غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة.

٣- غريب متناً لا إسناداً: وهو غير موجود كما حكم عليه ابن الصلاح إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمّن تفرّد به ، فرواه عدد كثير فإنه يصير غريباً مشهوراً، وغريب متناً لا إسناداً أي بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد فإنّ إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول، وبالشهرة في طرفه الآخر .

وأضاف الحافظ السَخاويّ[4] إلى هذه الأقسام الثلاثة قسمين آخرين، وجعل النوع الرابع: غريب في بعض السند: أي إذا أسقط الراوي الواسطة بينه وبين شيخه؛ فهذه الغرابة تخصّ موضعاً من السند، والحديث صحيح. والنوع الخامس: غريب في بعض المتن [1].

---

(١) انظر الباعث الحثيث في تعريفهما لابن كثير : ص ٥٨ - ١٦١

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح : ص ٢٧٠ – ٢٧١، وأكد الدكتور نور الدين عتر في تحقيقه للكتاب أن الراوي المنفرد بالحديث سواء أكان إماماً أم غير إمام يطلق مصطلح الغرابة على الحديث.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح : ص ٢٧٠ - ٢٧١

(٤) السخاوي: (٨٣١- ٩٠٢هـ) محمد بن عبد الرحمن ، مؤرخ ، وعالم بالحديث والتفسير والأدب، أصله من "سخا" من قرى مصر، له مصنفات عديدة منها: " المقاصد الحسنة" و " شرح ألفية العراقي" . الأعلام : ١٩٤/٦

وقد وافق على هذا التقسيم الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح، وشرح النوع الثالث "غريب متناً لا إسناداً " بتحليل منطقي لفهم هذا المصطلح، ولكنه لم يأتِ بمثال عليه فقال: (ربّما يكون الإسناد مشهوراً جادةً لعدّة من الأحاديث بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض ويكون المتن غريباً لانفرادهم به)[٢] . وعلى هذا قد اتفق العلماء على تقسيم الغريب إلى النوعين الأولين، واختلفوا في تقسيماته الأخرى.

ونلحظ أنّ الحافظ ابن حجر لم يُفرّق بين الغريب الفرد واتفق معهم على تقسيم الفرد إلى مطلق ونسبي ؛ فالمطلق هو الحديث الذي تفرّد به راويه لا يرويه أحد غيره .

والنسبيّ: سُمّي بذلك، لكون التفرّد فيه، حصل بالنسبة إلى شخص معين، ثم أكّد ابن حجر على أنّ هذين المصطلحين يترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما، أمّا من حيث الاستعمال فلا يفرّقون بين أغرب به فلان أو تفرّد [٣] .

أولاً: الفرد والغريب عند القاسمي في قواعد التحديث .

ذكر القاسمي هذين النوعين في الأنواع التي تشترك بين الصحة و الحسن والضعف، فما كلّ حديث فرد يُحكم عليه بالضعف لمجرد انفراده، ولكن العلماء كرهوا تتبع الغرائب بشكل عام لأن أغلبها عن الضعفاء [٤].

وعرّف القاسمي الغريب بأنّه: (ما رواه راو منفرداً بروايته ولم يروه غيره أو انفرد بزيادة في متنه أو في إسناده سواء انفرد به مطلقاً أو بقيد كونه عن إمام يُجمع حديثه)[٥] .وقسّمه القاسمي إلى غريب متناً وإسناداً كما لو انفرد بمتنه واحد، وإلى غريب إسناداً لا متناً، كما عرّفه ابن الصلاح فتابعه في تقسيمه هذا [٦]. وبعد أن قدّم تعريف الغريب، أفرد نوعاً من أنواع الحديث وهو الفرد وعند كلامه

---

(١) فتح المغيث للسخاوي :٣ / ٣٦
(٢) التقييد والإيضاح : ص ٢٣٥
(٣) انظر نخبة الفكر : ص ٤٥- ٥٠ ــ ٥١ ــ ٥٢
(٤) انظر قواعد التحديث : ص ١٢٨ - ١٢٩
(٥) المصدر السابق: ص ١٢٨
(٦) المصدر السابق : ص ١٢٩

عنه **لم يعرّفه اصطلاحاً** ، وفي تقديمه هذا كأنه يجعل الغريب أعمّ من الفرد ،حيث إنّه أدخل تعريف الفرد ضمن الحديث الغريب، لأنهما يترادفان لغة واصطلاحاً ، بينما جعل الإمام ابن الصلاح جعل الكلام عن الفرد أسبق . ثم قسّم الشيخ القاسمي الفرد إلى نوعين: مطلق ونسبيّ، فالمطلق: ما تفرّد به راو واحد عن جميع الرواة الثقات وغيرهم، وله أربعة أحوال، قال القاسمي: (حال يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه؛ فهذا ضعيف، ويسمى شاذاً ومنكراً. وحال لا يكون مخالفاً ويكون هذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً، فيكون صحيحاً. وحال يكون قاصراً عن هذا ولكنه قريب من درجته فيكون حديثه حسناً. وحال يكون بعيداً عن حاله فيكون شاذاً منكراً مردوداً)[1].

أمّا الفرد النسبيّ عنده: فهو ما كان بالنسبة إلى صفةٍ خاصة، وهي أنواع: ما قُيّد بثقة، كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان، انفرد به عن فلان. أو قيّد ببلد معين، كمكة والبصرة ومصر، كقولهم: لم يروِ هذا الحديث غير أهل البصرة، ونحو تفرّد به أهل مصر. وهذا لا يُضعف الحديث إلّا أن يُراد تفرّد واحد من أهل هذه البلاد، فيكون من الفرد المطلق. أو قيّد براو مخصوص، كقولهم: لم يروه عن بكر إلا وائل، ولم يروه عن وائل غير فلان، فيكون غريباً [2]. وهو بذلك قد أقرّ بترادف الفرد المطلق مع الغريب إلا الفرد النسبي فهو ليس بغريب.

وختم القاسميّ كلامه في هذا النوع، بأنّ للفرد قسمين: قسم مقبول وقسم مردود؛ والمقبول ضربان: فرد لا يخالف وراويه كامل الأهلية[من الحفظ والضبط]وفرد هو قريب منه [فهو من رواة الحسن] والمردود أيضاً ضربان:فرد مخالف للأحفظ؛ وفرد ليس في راويه من الحفظ والإتقان ما يجبر تفرّده[3].

ثانياً: الفرد والغريب عند القاسمي في تفسيره .

من خلال النظر إلى تطبيق القاسميّ العمليّ لمصطلح " الفرد أو التفرّد" في الحديث؛ نجد اختلافاً كبيراً بين ما قرّره من قواعد نظريّة، وبين استخدامه العمليّ لها. فتفسير"محاسن التأويل" هو تفسير

(١) قواعد التحديث : ص ١٣٢
(٢) انظر المصدر السابق : ص ١٣٢
(٣) المصدر السابق.

مجرّد من الأسانيد؛ **فلم يُحدّد المؤلف اسم الراوي المتفرّد في رواية الحديث** ، ولكنّه كان يستخدم في كلِّ تفسيره مصطلح التفرد في التخريج حصراً؛ فيُحدّد تفرّد البخاري مثلاً، ويشرح هذا المصطلح ،كما في تعليقه على حديث ابن عباس أنّه سئل عن قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[الشورى:٢٣] فقال سعيد بن جُبير: ((القربى آل محمد)) فقال ابن عباس: عجلت؛ إن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، لم يكن بطنٌ من قريش إلا كان له فيهم قرابة. فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة [١] ، ثم ذكر القاسمي هنا قول ابن كثير عن الحديث وأضاف عليه شرحاً فقال: (انفرد به البخاري- **أي عن مسلم**)[٢].

فالتفرّد عند القاسمي هنا في تفرّد المخرِّجين من أصحاب المصنّفات الحديثيّة وهذا يدلّ على سعة اطّلاعه على تلك المصنّفات وإدراكه لمن تفرّد بتخريج الحديث؛ فلا يفوته حديث انفرد به أحد من أصحاب المصنّفات إلا ذكره[٣].

هذا هو منهجه بشكل عام في استخدامه لهذا المصطلح؛ ويبدو أنّ القاسمي الذي حذف أسانيد الأحاديث من تفسيره قد اكتفى بالإشارة إلى تفرّد أصحاب المصنّفات في رواية الحديث الغريب ولم يبحث هو بنفسه عن الراوي المتفرّد في الحديث إلا إذا كان الراوي ضعيفاً فيذكر اسمه ليُشير إلى **ضعف حديثه ووجود علّة فيه كما في حديث:**" كنّ يأخذنّ بيده عند المبايعة من فوق ثوب"[٤]؛ فقال عنه: (أخرجه يحيى بن سلام[٥] في تفسيره عن الشعبي)[٦]، وأشار إلى ضعف الحديث في ترجيحه وربما لتفرده والانقطاع الذي فيه ، فلم يأخذ به [٧].

---

(١)صحيح البخاري : ٤ / ١٨١٩ ، كتاب التفسير، باب قوله (إلا المودة في القربى) (٤٥٤١)

(٢)محاسن التأويل : ٨ / ٢٥٢

(٣) انظر بعض أمثلة ذلك : في محاسن التأويل: ٥/ ٢٨٥ في قوله : انفرد مسلم عن البخاري بإخراجه عن عبدالله بن عمرو، و في ٧ / ٦٢٢ و ٣ / ١٠٨ ، ٣ / ١٥٧(تفرد به أحمد) ، ٤ / ٤٣ (تفرد أبو داود) ، ١٣٧/٨ (تفرد النسائي).

(٤) لم أجده في تفسير يحيى بن سلام كما ذكر المؤلف.

(٥) يحيى بن سلام: (١٢٤ - ٢٠٠ هـ) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، أدرك نحو عشرين من " التابعين " وروى عنهم. ولد بالكوفة ، و توفي في عودته من الحج. له تفسير للقرآن الكريم. الأعلام : ١٤٨/٨

(٦) محاسن التأويل: ١٠٧/٩

(٧) انظر محاسن التأويل : ٩ /١٠٧ قال في ترجيحه : (والمعول عليه رواية البخاري الأولى لصحتها وضعف ما عداها)

أو **ليشير إلى قبول الحديث وتصحيحه كما في حديث** عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: ((يا عائشةُ، إيّاكِ ومحقِّرَاتِ الذنوبِ، فإنّ لها من الله طالباً))[1]. فأورد القاسمي بعد هذا الحديث اسم راويه لقبول الحديث عنه، رغم تفرده بالإسناد فقال: (من طريقِ سَعيد بنِ مُسْلمِ بن مَاهِك المدنيّ، وثّقه أحمدُ وابنُ مَعين وأبو حاتم وغيرُهم) [2].

أمّا **الغرابة** في منهج القاسمي غالباً فتطلق على ما يَقدح في سند الحديث بسبب تفرّد الراوي فيه وراويه لا يحتمل التفرد . ومثال ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله تعالى مرفوعاً: ((زينوا أعيادكم بالتكبير))[3]؛ وعلّق على الحديث: (**إسناده غريب**) [4] .

كذلك في حديث : ((أيُّما رجلٍ نكحَ امرأةً فلا يحلُ له نكاحُ ابنتِها. وإن لم يكن دخل بها فَلْيَنكِحْ ابنتَها. وأيُّما رجلٍ نكح امرأةً فلا يحلُ له أن ينكحَ أمَها. دخل بها أو لم يدخل)) [5]. قال القاسمي عقب ذكره لهذا الحديث متابعاً ابن كثير في حكمه عليه: (**هذا الخبر غريب، وفي إسناده نظر**) [6].

المطلب الثالث: موقف القاسمي من منكرِ حديث الآحاد :

لم يكن القاسمي رحمه الله من الذين يأخذون بأحاديث الآحاد بشكل مطلق، ويدافعون عنها؛ وقد صرّح في تفسيره أنّ أحاديث الآحاد لا تفيد إلا الظنّ، و باب الأخذ والبحث في دلالاتها واسع. وأحاديث الآحاد لا يثبت فيها عنده الأمور العَقَدية، قال القاسمي في ذلك: (ولا يمكنه أن يتخذَ

(١) مسند أحمد: ٦ / ١٥١ ، (٢٥٢١٨) ، سنن ابن ماجه :٥ / ٣١٥ ، أبواب الزهد ، باب ذكر الذنوب (٤٢٤٣)
(٢) محاسن التأويل : ٨ / ٥٥٤
(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط : ٤ / ٣٣٩ (٤٣٧٣) قال عن الحديث : لا يروى هذا الحديث إلا بهذا الإسناد تفرد به محمد بن أبي السري . وحكم عليه بعض المحدثين بكثرة غلطه. انظر: ميزان الاعتدال:١٥/٤
(٤) محاسن التأويل : ٢ / ٦٦
(٥) سنن الترمذي : ٣ / ٤١٧ ، أبواب النكاح، بابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَتَزَوَّجُ المَرْأَةَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا أَمْ لَا؟ (١١١٧) قال عنه : هذا الحديث لا يصح من قبل إسناده.
(٦) محاسن التأويل : ٣ / ٧٠

حديثاً من أحاديث الآحاد دليلاً على العقيدة مهما قوي سنده فإن المعروف عند الأئمة قاطبة أن أحاديث الآحاد لا تفيد إلا الظن) [١] .

ويصرّح القاسمي برأيه هذا في قصة "طوفان نوح" واستدلّ بقول محمد عبده في تفسيره في رفض الاعتماد في الغيبيات بأحاديث الآحاد قال محمد عبده: (ما ورد من الأحاديث، على فرض صحة سنده، فهو آحاد لا يوجب اليقين. والمطلوب في تقرير مثل هذه الحقائق هو اليقين، لا الظن، إذا عدّ اعتقادها من عقائد الدين وأمّا المؤرخ ومريد الاطّلاع، فله أن يحصل من الظن ما ترجحه عنده ثقته بالراوي أو المؤرخ أو صاحب الرأي. وما يذكره المؤرخون والمفسّرون في هذه المسألة لا يخرج عن حدّ الثقة بالرواية، أو عدم الثقة بها، ولا يتخذ دليلا قطعياً على معتقد ديني)[٢].

ورأي القاسمي في حديث الآحاد يوافق رأي بعض المحدثين الذين سبقوه كابن حجر؛ فيدعم رأيه بقول ابن حجر: (أحاديث الآحاد منها المقبول، ومنها المردود)[٣]؛ فلا يضلَّل جاحد الآحاد مطلقاً [٤] ، ويدعم القاسمي رأيه أيضاً بردّ الصحابة خبر الواحد. ومن ذلك ردّ عليّ رضي الله عنه خبر أبي سنان الأشجعي في قصة "بَروع بنت واشق"[٥]، وكردّ عائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه [٦]. وقال القاسمي: (أورد ذلك الغزالي في مباحث "خبر الآحاد في شبه المخالفين فيه" وذكر رحمه الله في "مباحث الإجماع" إجماع الصحابة على تجويز الخلاف للآحاد، لأدلة ظاهرة قامت عندهم) [٧].

من خلال ما سبق نلحظ اتخاذ القاسمي رحمه الله تعالى موقفاً مغايراً للعلماء في حكمهم على الحديث، وإن كان متابعاً لابن كثير ولحكمه على الأحاديث في كثير من المواضع في تفسيره إلا أن مخالفته في حكمه على الحديث ونقده له لم يكن مرفوضاً عنده . فقد اتخذ موقفاً صارماً في رده

---

(١) محاسن التأويل : ٨ / ١٢٢
(٢) المصدر السابق: ٦/ ١٠٧- ١٠٨
(٣) المصدر السابق: ٤ / ٢٩ ،انظر نخبة الفكر لابن حجر : ص ١٣
(٤) محاسن التأويل : ٩ / ٥١٧
(٥) مصنّف عبد الرزاق الصنعاني: ٦ / ٤٧٩ (١١٧٤٤)
(٦) صحيح البخاري: ١/ ٤٣٢، الجنائز، باب قول النبي عليه الصلاة والسلام: ((يعذب الميت ببعض بكاء أهله)) (١٢٢٦)، صحيح مسلم: ٣/ ٤١، الجنائز ، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٢١٨١)
(٧) محاسن التأويل: ٩ / ١١٦- ١١٧ ، المستصفى للغزالي : ص ١٤٧

على من زعم تواتر أحاديث انشقاق القمر داعماً رأيه بالأدلة العلمية في ذلك ثم خصّص كلامه على مَن يَرمي بالإلحاد من يُنكر حديثاً غير متواتر، فبيّن أن عدم تواتر الحديث يعني أنه خرج من القطعية التي تمنع الأخذ والردّ فيه، فكلّ حديث غير متواتر هو حديث ظني، وباب الأخذ به أو عدمه هو باب مفتوح، لمن أتى بأدلة علمية منطقية . فهذه النقاشات العلمية هي ما تغني العلم وتزيده فقال عن ذلك : (الرميُ بالإلحاد لمنكر حديث غير مجمع على تواتره، جنايةٌ كبرى، وزلة عظمى، فإن باب التكفيرِ والتضليل، ليس بالأمر القليل. ولأجله صنّف حجّة الإسلام الغزالي كتابه " فيصل التفرقة " ودمغ بحججه أولئك المتعصبين الذين سهل عليهم الرمي لمن خالفهم بالزندقة. ولعمر الحق إن هذا مما فرّق الكلمة، ونفرّ حملة العلم عن تعرف المشاربِ والآراء، حتى أصبح بابُ التوسّع في العلم مُرْتَجّاً، ومحيطُه بعدَ مدّه مُنحسراً، إذ هجرت كتبُ الفرق الأخرى بل أُحرقت، وأُهين من يَتَأَثَّلُها، ورمي بالابتداع أو التزندق، كما يمرّ كثيرٌ من مثل هذا بمطالع كتب التاريخ وطبقات الرجال، فلا جَرَمَ نُسيت الأقوال الباقية، وعُدّت من الشاذ غيرِ المقبول. وإذا أُلصقَ اسم الإلحاد بقائلها فماذا يكون حالُها؟ وهذا كما لا يخفاك، حيف على قواعد العلم، وغِلّ للأفكار) [(١)]. وأوضح رحمه الله أن الأقوال الغريبة قد شاعت في الكتب، وانتشرت إلا أنه لا يكفّر أحد من أهل القبلة لذلك ؛ فكلّ قول يحتمل النّقد والردّ، وليس التكفيرُ وإطلاقُ الأحكام على صاحبِه ، ثم تابع ابنَ تيمية[(٢)]في قوله : (إن مَن ردّ الخبر الصحيح، كما كانت الصحابة تردّه، لاعتقاد غلط الناقل أو كذبه، لاعتقاد الرادِّ أنّ الدليلَ قد دلّ على أنّ الرسول لا يقولَ هذا، فإن هذا لا يُكَفَّرُ ولا يُفَسَّق، وإن لم يكن اعتقاده مطابقاً. فقد ردّ غيرُ واحد من الصحابة غير واحد من الأخبار التي هي صحيحة عند أهل الحديث) [(٣)] .

---

(١) محاسن التأويل : ٨ / ٥٤٤

(٢) ابن تيمية: (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) أحمد بن عبد الحليم ، أبو العباس ، تقي الدين ابن تيمية، شيخ الإسلام، ولد في حران، ثم انتقل إلى دمشق ، ومات معتقلاً بقلعة دمشق من أجل فتوى أفتى بها ، له تفسير للقرآن الكريم، وعدد كبير من المصنفات من كتبه: " السياسة الشرعية" و " والجوامع " و " الجمع بين العقل والنقل" و " منهاج السنة" . انظر الأعلام : ١٤٤/١

(٣) انظر محاسن التأويل : ٨ / ٥٤٥

المبحث الثالث : رواية الحديث من حيث تعدّد الرواة .

مفهوم تعدّد الرواية يعني أن يَرِد سند الحديث أو سنده ومتنه بطرق متعدّدة، سواء أكانت هذه الطرق متوافقة أم متخالفة. و بناءً على هذا المفهوم ؛ فإن تعدّد الروايات إمّا أن يكون بأمر يرجع إلى السند ، كأن يتعدّد سند الحديث لتعدد الرواة فيه مع اتفاقهم وعدم الاختلاف ، وإمّا أن يتعدّد سند الحديث لاختلاف الرواة فيما بينهم ، كاختلاف في صيغ الرواية أو اختلافهم في الاتصال والانقطاع، وإمّا أن يكون التعدّد بأمر يرجع إلى سند الحديث ومتنه جميعاً ،كأن يتعدّد سند الحديث لتعدّد الرواة فيه مع اختلافهم في متن الحديث باختلاف ألفاظه، من قبل الرواة مع اتفاقهم في المعنى، وإمّا بتعدّد ألفاظه مع الاختلاف ، كالاختلاف في الإطلاق والتقييد أو الزيادة أو النقص أو غير ذلك [(١)].

وهذا المعنى يختلف كليّاً عن مدلول " مختلِف الحديث " لأنّ مختلف الحديث، يشترط فيه التعارض في المعنى ظاهراً ، بينما تعدّد الروايات، يكون باللفظ دون تعارض المعنى . وتعدّد الروايات يكون في الحديث الواحد الذي ينقله الصحابيّ . ثم تتعدّد أسانيده مع اتفاقها أو اختلافها ، سواء أكان هذا الاختلاف مؤثراً أو غير مؤثر . وعلى هذا فإن التعدّد في الحديث الواحد يكون بتعدّد رواياته ، بينما في مختلف الحديث ؛ تكون الأحاديث متعددة مع اختلاف معانيها في الظاهر [(٢)] .

المطلب الأول : تحديد مَخْرَجُ الحديث ومُخَرِّجُه .

إنّ المتتبّع لواقع عمل المحدثين يلحظ أن معرفة مخرج الحديث هو الطريق الأمثل لمعرفة تفرّد الرواة وتعدّدهم ، وأوجه اتفاقهم واختلافهم ، للوصول في النهاية إلى الجمع بين هذه الوجوه والطرق ، أو الترجيح بينها على حسب القرائن والأحوال التي تحيط بتلك الطرق[(٣)].

---

(١) تعدد الروايات لماجد العليوي : ص ٥ و ٦

(٢) انظر أسباب تعدد الروايات في متون الحديث الشريف ، لشرف القضاة وأمين القضاة ، جامعة الأردنية ، كلية الشريعة ، دار الفرقان ١٩٩٩م ، ص ٦ – ٧ ، وانظر تعدد الروايات ل ماجد العليوي : ص ١٠

(٣) مصطلح الحديث قبل التصنيف، للدكتور عدنان الخضر : ص ٣٦٥

وقد تجلّتْ شخصية القاسمي من خلال نقده الأحاديث في تفسيره ، فنراه يبيّن في تفسيره أن أساس البحث في الحديث يبدأ بمعرفة مَخْرَج الحديث ومُخرّجه، يقول: (كثيراً ما يقولون بعد سَوْق الحديث **"خرَّجه فلان أو أخرَجه"** بمعنى ذكره **فالمُخرج** -بالتشديد أو التخفيف- اسم فاعل هو ذاكر الرواية كالبخاري ، وأمّا قولهم في بعض الأحاديث **"عُرف مَخْرَجُه" أو "لم يُعرف مَخْرَجُه"** فهو - بفتح الميم والراء- بمعنى محلّ خروجه **–** اسم مكان**–** وهو رجاله الراوون له لأنّه خرج منهم)[1] .

ويقول أيضاً في أهمية معرفتهما : (اعلم أنه يكفي في الأثر المرويّ ذكر الصحابي الذي رواه، ومُخرِّجه من المحدثين المشهورين، وفي ذلك فوائد جمّة. أمّا ذكر الصحابيّ ففائدته :١- أنّ الحديث تتعدّد رواته وطرقه وبعضها صحيح وبعضها ضعيف فيُذكر الصحابي ليُعلم ضعيف المرويّ من صحيحه ٢- ومنها رجحان الخبر بحال الراوي ؛ من زيادة فقهه و ورعه، ومعرفة ناسخه من منسوخه بتقدم إسلام الراوي وتأخّره. وأمّا ذكر المِخرَج ففائدته: ١- تعيين لفظ الحديث وتبيين رجال إسناده في الجملة ٢- ومعرفة كثرة المخرجين وقلتهم في ذلك الحديث لإفادة الترجيح وزيادة التصحيح ٣- ومنها الرجوع إلى الأصول عند الاختلاف في الفصول إلى غير ذلك من المنافع الجليلة)[2].

وهذا الذي ذكره القاسمي في " قواعد التحديث " في التفريق بين المخرَج والمُخرِّج نراه قد طبّقه عمليّاً في تفسيره كلّه ،حتى يندر ذكر حديث من غير ذكر الصحابي، الذي رواه، أو مُخرِّجه من المحدثين ، إلا في مواضع قليلة كان يقتبس فيها الكلام الطويل، فيرِد الحديث من غير تحديد المِخرج فلا يُعقب عليه ، لكنّه كان يلتزم ببيان ذلك بشكل كبير مقتبساً أو معقباً على ذلك، وموضّحاً له بتصرفه كما فعل عند عرضه لحديث استشهد به الإمام ابن كثير: ((إنّ الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً فطوبى للغرباء))[3]، نقله عنه القاسمي كذلك ، لكنّه تابعه في هذا الحديث، وأوضح مَخرج

(١) قواعد التحديث : ص ٢٢٨
(٢) المصدر السابق
(٣) صحيح مسلم : ١ /٩٠، الإيمان ، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً ،(٣٨٩)،انظر تفسير ابن كثير : ٢ / ١٣ ، و محاسن التأويل :٤/ ٣٨

الحديث ومُخَرِّجه. يقول القاسمي بعد هذا الحديث : (**والحديث المذكور رواه مسلم عن أبي هريرة، والترمذيّ عن ابن مسعود، وابن ماجه[١] عنهما أيضاً وعن أنس، والطبرانيّ[٢] عن سلمان وسهل وابن عباس**) [٣].

ونقل القاسمي نصاً استشهد فيه مؤلفه بحديثٍ من غير عزو إلى مُخَرِّجه فقال: فقد قال عليه أفضل الصلاة والسلام: ((لا يدخلُ أحدٌ منكم الجنةَ بعملِه. قيل: ولا أنت يا رسولَ الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتَغَمَّدَني اللهُ بفضل منه وبرحمة))[٤].فلم يترك القاسمي الحديث في تفسيره من غير عزو فعزاه بقوله : (**والحديث المذكور أخرجه الشيخان عن أبي هريرة**) [٥].

و يضيف القاسمي أحياناً إلى تحديد المخرج الزيادة التي في الحديث أيضاً كحديث الرسول عليه الصلاة والسلام: ((من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر))[٦]. فيزيد على ذلك بقوله : (الحديث المذكور رواه الطبرانيّ في أوسط معاجمه عن أنس وصُحّح، وتمامه: ((**فقد كفر جهاراً**))كما في "الجامع الصغير ")[٧]. وفي موضع آخر ينقل القاسمي نصّاً يتضمن أحاديث، فنراه يخرّج الحديث، ويأتي بمعناه إذا لم يجد اللفظ كما اقتبسه، مع الحكم على الحديث أيضاً. ومثال ذلك نقلُ القاسمي مقتبساً: (ورد في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: يدخلُ فقراءُ المؤمنينَ الجنةَ قبل أغنيائِهم بكذا سنة. وروي أنّ آخرَ مَنْ يدخلُ الجنة من الصحابة عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ لكثرةِ ماله) [٨]. فيستدرك القاسمي على هذا النقل ويقول:(الحديث الأول، رواه الترمذيّ عن أبي هريرة وقال: حسن صحيح،

---

(١) ابن ماجه : (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ) محمد بن يزيد القزويني، أبو عبد الله ابن ماجه ، أحد الائمة في علم الحديث. من أهل قزوين. رحل إلى عدد من البلدان لطلب الحديث ، له كتاب " سنن ابن ماجه " و" تاريخ قزوين" الأعلام: ١٤٤/٧

(٢)الطبراني : (٢٦٠ - ٣٦٠ ه) سليمان بن أحمد ،أبو القاسم، من كبار المحدثين. أصله من طبرية الشام، وإليها نسبته. ولد بعكا، وتوفي بأصبهان، له عدد من المصنفات منها : " المعاجم "وهي في الحديث ، ودلائل النبوة. الأعلام: ٣ /١٢١

(٣)مسند أحمد : ٢٧ / ٢٣٧ ، (١٦٦٩٠) عن عبد الرحمن بن سنة ، و صحيح مسلم : ١ / ١٣٠ عن أبي هريرة ، كتاب الإيمان ، باب أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً ،(١٤٥) ، و سنن الترمذي : ٥ / ١٨ عن عبد الله بن مسعود ، أبواب الإيمان ، باب أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً (٢٦٢٩) ، وسنن ابن ماجه : ٥/ ١٢٥عن أبي هريرة ، أبواب الفتن ، باب بدأ الإسلام غريباً (٣٩٨٦)

(٤) أخرجه البخاري : ٨ / ٩٨ ، كتاب الرقاق ، باب القصد والمداومة على العمل ، (٦٤٦٣) ، ومسلم :٨/ ١٤٠ كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى (٧٢٩٤)

(٥) محاسن التأويل : ٣ / ٢٢٦

(٦)المعجم الأوسط للطبراني : ٣ / ٣٤٣ (٣٣٤٨) ، وانظر محاسن التأويل : ٤ / ٤٣٨

(٧) محاسن التأويل : ٤ / ٤٣٨، المعجم الأوسط للطبراني : ٣ / ٣٤٣ (٣٣٤٨) وقال عن الحديث : تفرد به محمد بن أبي داود ، وانظر الجامع الصغير للسيوطي:٢/ ٨٨ (٨٥٨٥)

(٨) محاسن التأويل : ٣٧٣/٤

ولفظه: ((يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام))[1] . وأمّا الحديث الآخر مَنْ يدخل الجنة من الصحابة... فلم أجده بهذا اللفظ...عن أنس عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: ((أول من يدخل الجنة من أغنياء أمتي عبد الرحمن بن عوف. والذي نفس محمد بيده لن يدخلها إلا حبواً))[2]. قال السيوطيّ[3]: إسناده ضعيف...) [4].

وبهذا نجد القاسمي حريصاً عند عزوه للأحاديث أن يبيّن مخرجها ويضبط رواتها ويبينهم ويذكر طبقتهم ، ويتحدث عن فضلهم بكلمات يسيرة توضح المعنى . لكون ذلك وسيلةً لمعرفة الحديث هل تفرد به رواتُه أم لم يتفردوا؟ وعلى هذا المنهج الدقيق سار رحمه الله تعالى ، باذلاً جهده وعلمه في توضيح ما يجب بيانه.

المطلب الثاني : المتابعات و الشواهد.

إنّ أسانيد الأحاديث النبوية هي أساس الحكم على الحديث ، ليُعرف صحيحه من ضعيفه، ثمّ إنّ تتبّع طرق هذه الأسانيد ، وتمييز نقاط اختلافها واتفاقها ، هو عمدة المشتغلين في هذا العلم. ومصطلح "المتابعة"ورد في تعريفات المحدثين القدماء وفي هذا يقول الحاكم في تعريفه للحديث الشاذ: (ما يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث **أصل متابع لذلك الثقة**) . وأيضاً يقول : (ليس له أصل عن أنس رضي الله عنه " راوي الحديث " ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر)[5] . وبذلك يتضح أنّ المحدثين قد أدركوا أهمية تتبع أصل الحديث ، لمعرفة طرقه المختلفة التي تخرجه عن حدّ الغرابة. وربطوا بين المتابعات والشواهد وبين الاعتبار .وأوّل من ميّز هذا النوع من كلام المتقدمين هو ابن الصلاح؛ فقال في مقدمته عن الاعتبار والمتابِع والشاهد: (هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد به راويه أو لا؟ وهل هو معروف أو لا ؟)[6].

(١) أخرجه الترمذي في سننه: ٤/ ٥٧٨، الزهد ،أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم (٢٣٥٣)
(٢) مسند البزّار: ٢ / ٣٢٩ ، (٧٠٠٣)
(٣) انظر الجامع الكبير للسيوطي في تضعيفه للحديث : ٣/ ٣١٤، (٨٨٥٦)
(٤) محاسن التأويل : ٤ / ٣٧٩
(٥) علوم الحديث للحاكم النيسابوري ، ص ١١٩
(٦) مقدمة ابن الصلاح : ص ٨٢

ولكنّ الإمام النووي رحمه الله تعالى فرّق فيما جمعه ابن الصلاح من هذه الأقسام الثلاثة " الاعتبار والمتابع والشاهد " فذكر في التقريب : (الاعتبار أن تأتي إلى حديث بعض الرواة ، فتعتبره بروايات غيره من الرواة ، بسبر طرق الحديث ، لتعرف هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيرُه ؛فرواه عن شيخه أو لا ، فإن لم يكن فيُنظر هل تابع أحد ... فإن لم يكن فالحديث فرد)[١]. فنبّه النوويّ على التفرقة بين هذه الأنواع بقوله: (فليس الاعتبار قسيماً للمتابِع والشاهِد ؛ بل هو هيئة التوصّل إليهما)[٢]. **والمتابعة** نوعان: ١- **المتابعة التامة** : وهي مشاركة الراوي الآخر لشيخ الراوي الأول وباقي السند .

٢- **المتابعة القاصرة** : وهي مشاركة الراوي الآخر في بعض شيوخ الراوي الأول ، وقد يختلف باقي السند [٣] .

أما الشاهد فقد عرّفه بورود الحديث من صحابي آخر ، أو رواية حديث آخر بمعنى الحديث الأول[٤] .

وبيّن الحافظ ابن حجر معنى المتابعة التامة: بأنها ما حصل للراوي نفسه . والقاصرة: إن حصلت لشيخه فمن فوقه ، ولا اقتصار في المتابعة على اللفظ؛ بل لو جاءت بالمعنى لكَفتْ، لكنّها مختصّة برواية ذلك الصحابيّ. أمّا الشاهد فكما عرّفه: (هو مجيء متن الحديث من حديث صحابي آخر ، يشبهه في اللفظ أو في المعنى فقط) [٥]، ويستفاد من كلا النوعين التقوية.

(١) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث للنووي : ص ٣٨٧
(٢) التقريب للنووي : ص ٣٨٨
(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ، ص ٨٢
(٤) انظر المصدر السابق ، ص ٨٢
(٥) النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، لابن حجر ، ص ١٠٠ - ١٠١

وخصّصها السيوطيّ بفعل أهل الاختصاص في التفريق بين النوعين فيقول : (المتابعة ما كان باللفظ؛ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا ، والشاهد أعمّ . وقيل هو مخصوص بما كان بالمعنى)[١].

فالفرق بين المتابعة والشاهد في استخدام المحدثين ؛ أن الشاهد أعمّ من التابع، فهو يشهد للمعنى تارة؛ وللفظ والمعنى تارة أخرى ، بينما تختص المتابعة باللفظ ولا تتعداه إلى المعنى على رأي العلماء السابقين إلا ابن حجر في هذه المسألة ، فقد ترد عنده المتابعة بالمعنى ولا تختص باللفظ فقط[٢].

(وعلى هذا فقد يُطلق المتابِع على الشاهد ، والشاهد على المتابع ، والخطب في ذلك سهل ، إذ المقصود هو التقوية ، وهو حاصل بكل منهما، فإذا قامت قرينة تدلّ على المقصود لم يكن في ذلك بأس ، غير أنّ الغالب استعمال كلّ منهما في معناه الذي يسبق إلى الذهن) [٣].

ومما يؤيّد التفريق بين المتابع والشاهد في استعمالات العلماء قولهم في حكمهم على رجل:" لا يُتابع حديثُه " فهذه يراد بها المتابع لا الشاهد ، إذ إنّ الحديث قد يكون متنه صحيحاً مع هذه المقالة ، لوجود ما يشهد له [٤].

هذا ما اصطلحه العلماء المتقدمون والمتأخرون في بيانهم للشاهد والمتابعة والفرق بينهما .

والقاسمي في تعريفه لهذا النوع كان متابعاً لهم، و مضيفاً عليهم ، فعرّف **المتابعة** بأنها: (ما وافق راويه راوياً آخر، **ممّن يصلُح أن يخرج حديثه**، فرواه عن شيخه أو من فوقه. و**الشاهد**: ما وافق راوٍ راويه عن صحابي آخر)[٥] . ووافق بتعريفاته هذه تعريفات ابن حجر في النخبة وشرحها فأيّدها أيضاً، فاشترط القاسمي في تعريف **المتابعة** ثلاث نقاط :

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي ، ص ٣٩١

(٢) انظر علوم الحديث وتراجم أعلامه وفُرسانه ، مأمون حمّوش ، ص ١٤٩، انظر النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، لابن حجر ، ص ١٠٠ - ١٠١

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر ، طاهر الجزائري ، ١ / ٤٩٤

(٤) انظر: دراسة الأسانيد ، عبد العزيز العثيم ، ص ١٧١

(٥) قواعد التحديث ، القاسمي ، ص ١٣٢ - ١٣٣

١. أن تكون من رواية الصحابي نفسه .

٢. أن تكون من رواية من يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار أي أن لا يكون متهماً بالكذب أو فاسقاً أو شديد الضعف. (هذا الضابط أضافه القاسمي على تعريفات المتقدمين) .

٣. أن تكون المتابعة توافق الرواية الأخرى في اللفظ أو المعنى .

و يتبين من تعريف **الشاهد** اشتراطه ما يأتي :

١. أن يكون من رواية صحابي آخر، غير الصحابي في الحديث الأول.

٢. أن يكون الشاهد موافقاً للرواية الأخرى في اللفظ أو المعنى.

وقد عدّ القاسمي هذا النوع من آخر أنواع الحديث، الذي يشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، تِبعاً لحال كل سند قد ورد فيه المتابِع أو الشاهد . فقد يرد من طريق صحيح لا علّة فيه، فيتواتر الحديث أو يشتهر، بكثرة طرقه ، أو يأتي الحديث من طريق أقلَّ ضبطاً من الصحيح، فيقويه المتابع أو الشاهد، فيرتقي الحديث من الحسن إلى الصحيح باجتماع القوة له من الجهتين [١]. أو يأتي الحديث من طريق ضعيف، ويكون متابِعه أو شاهِده من طريق ضعيف أيضاً، فيبقى على ضعفه، كما نبّه بذلك الإمام ابن الصلاح، وتبعه العلماء من بعده في رأيه منهم الشيخ القاسمي رحمهم الله. فقال ابن الصلاح في مقدمته : (قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء. وفي كتاب "البخاري " و "مسلم " جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلُح لذلك. ولهذا يقول "الدارقطني" وغيره في الضعفاء: " فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به") [٢]. إلا أنّ القاسمي أدخل – ما أشار إليه ابن الصلاح هنا – في تعريفه وجعله شرطاً لقبول المتابعة [٣].

واستطاع القاسمي أن يضمّ أقوال العلماء المتقدمين ومقصدهم في المتابعات والشواهد من عدة نواحٍ:

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ، ص ٣٥

(٢) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٨٤

(٣) انظر قواعد التحديث ، القاسمي ، ص ١٣٢ - ١٣٣

- جعل هذا النوع من قسيم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، بحسب ورود كلّ طريق، ودراسة سنده ورجاله والتفصيل فيه، ثم إعطاء الحكم المناسب للحديث .
- عدّ القاسمي "المتابعات والشواهد" آخرَ نوعٍ من أنواع الأحاديث المشتركة؛ لكون هذا النوع ملحقاً بهذه الأنواع . فهذان النوعان من الأحاديث **وسيلة** يُعرف بها الحديث هل تفرد به راويه أم لا ؟ ثم هل كان راويه حافظاً ضابطاً للحديث موافقاً الثقات به أم مخالفاً ؟
- لم يفرد القاسمي عنواناً للاعتبار خلافاً لمن سبقه من العلماء المتقدمين، لكون الاعتبار ليس نوعاً من أنواع الحديث وإنما هو السبر للطرق التي بها يُستدل على تعدد الرواية أو تفردها ، واكتفى بالإشارة إلى ذلك [١] .
- استخدم لفظ " المتابِع " بالإفراد و باسم الفاعل بدلاً من لفظ " المتابعة " الذي استعمله علماء المصطلح من قبله بالمصدر؛ لأنه وصف ، والكلام عن أنواع الحديث أوصاف وإفراد، لأن الكلام عن الجنس والنوع فيناسبها [٢].
- لا بد في المتابعة أن يكون المتابِع أعلى درجة في الحفظ والإتقان من المتابَع، أو مثله. أمّا إذا كان أدنى منه أو كذّاباً أو وضّاعاً فلا تتحقق الفائدة من متابعته ، وهذا بحسب ما قيّده في تعريفه للمتابعة [٣] .

وعليه فإن مفهوم تعدّد روايات الحديث ومفهوم المتابعات و الشواهد عموم وخصوص من وجه ، فحيث وجدت المتابعة كان هناك تعدّد في الرواية لا العكس ، فالمتابعات والشواهد من صور تعدّد روايات الحديث ، لكنّ تعدّد روايات الحديث أعمّ من موافقة راو لغيره في اللفظ أو المعنى فقط[٤].

---

(١) جمال الدين القاسمي وجهوده الحديثية، أنس سرميني ، ص ٢٦٨ ، وانظر قواعد التحديث ، جمال القاسمي، ص ١٣٣ ، وانظر قواعد التحديث:ص ١٣٢- ١٣٣ اكتفى بذكر تعريف للمتابع، ثم يليه تعريف للشاهد ثم نقل في تنبيه بيّن فيه أن الاعتبار ليس قسيماً للمتابع والشاهد بل هو وسيلة للوصول إليهما

(٢) جمال الدين القاسمي وجهوده الحديثية ، ٢٦٨ ، ورجح المؤلف أن مدار التمييز بين الشاهد والمتابع عند النقاد هو النظر إلى متن الحديث فإذا كانت المشاركة في اللفظ فهو متابعة سواء من الصحابي نفسه أو من غيره ، والشاهد هو المشاركة بالمعنى سواء من الصحابي ذاته أو غيره ، لأنه جعل المتن مدار البحث والاعتبار الذي يقوي الحديث ويؤكد نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم بخلاف السند الذي قد يضعف من طريق ويقوى من طريق، وبنظرته هذه تناسى فوائد المتابعات والشواهد التي تعود على الراوي فتضعفه أو تقويه ،ولا تعود فقط على المَروي، وهذا ما استخدمه الشيخان في صحيحيهما من المتابعات والشواهد فتارة استخدموه لتقوية متن الحديث وتارة استخدموه لتقوية السند وراويه .

(٣) انظر النكت على ابن الصلاح ، لابن حجر ، ١ / ٤٢٠ ، وانظر تعريف القاسمي للمتابعة وقيده في قواعد التحديث ص ١٣٢

(٤) انظر تعدد روايات الحديث ، ماجد العليوي ، ص ٦ - ٧

أولاً: المتابعات والشواهد في محاسن التأويل .

من أبرز ما تميّز به " تفسير ابن كثير" هو كثرة إيراده للأحاديث النبوية وأقوال السلف الصالح ، لذلك يعدّ تفسيره من أهمّ ركائز التفسير بالمأثور ، على الرغم أنّه لم يسقْ الأحاديث ليستدلّ بها على فكرة تعينه في تفسير قول الله عزّ وجل فقط ؛ وإنما كان يسوق الأحاديث بأسانيدها ، ويُكثر من الروايات المتكرّرة في الموضوع الواحد من متابعات وشواهد للحديث ، وهذا عرض موسّع في تفصيلات الروايات وتعدّدها لا يستفيد منه إلا المتخصصون من العلماء والباحثين لتقوية المرويّ والراوي للدلالة على حفظه وإتقانه للحديث أو العكس[1] .

وتبع القاسمي ابنَ كثير في نقله لهذه المتابعات والشواهد ، فأورد الكثير منها في محاسن التأويل، ونجده في بعض المواضع اختصرها وأهمل ذكر تعدّد الروايات فيها بشكل صريح. فهل يُعدّ هذا منهجاً علميّاً سار عليه في تفسيره كلّه، أم أن شخصيته الحديثيّة اختفت وراء ابن كثير في رواية الحديث وذكر متابعاته وشواهده ثم هل فرّق القاسمي بين مصطلحي " التابِع والشاهد" في تطبيقه العملي كما بيّن ذلك في كتابه قواعد التحديث . وهذا ما سأجيب عنه فيما يأتي:

ثانياً: استعمالات المتابعة عند القاسمي .

صحيح أن القاسمي لم يصرح بمصطلح المتابعة في تفسيره لكنّه كان يطبقه في استعمالاته الحديثيّة الآتية:

- لتقوية رواية الضعيف المتفرد .

لم يذكر القاسمي مصطلح المتابع أو المتابعة في تفسيره بشكل عام ولم أجد تصريحاً للمتابعة في تفسيره **إلا في حديث ابن عمر** رضي الله عنهما ((أن رجلاً قال: يا رسولَ الله ما يُوجِبُ الحجَ؟

(١) تعقبات ابن كثير على المحدثين ، ص ٤٤

قال: الزادُ والراحلة))[1] فيذكر القاسمي هنا: (رواه الترمذيُّ، وفي إسناده الخُوزي فيه مقال. قال ابن كثير: **لكن قد تابعه غيره**. وقد اعتنى الحافظ أبو بكر بن مَرْدُوْيَه بجمع طرق هذا الحديث)[2]. ثم أورد القاسمي شاهداً للحديث من رواية صحابي آخر، ليرتفع الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن لغيره لسوء حفظ راويه ؛ إلا أنّه استخدم لفظ المتابعة هنا ولم يوردها باصطلاحها الحديثي الذي عبّر عنه في كتابه ، وإنما ساق شاهداً [3] للحديث من رواية الصحابي الآخر للحديث عن **أنس** رضي الله عنه: ((أن رسول الله صلّى الله عليه وسلم سئل عن قول الله عز وجل: ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فقيل: ما السبيلُ؟ قال: الزادُ والراحلة))[4]. فبهذا الشاهدِ ارتفع حكمُ الحديث، وتبين أنّ الراوي قد ضبط هذا الحديث، الذي لا يُقبل تفرّده فيه لضعفه [5].

ويبدو القاسمي قد دمج في تطبيقه العمليّ بين المصطلحين "التابع والشاهد"؛ فكان همّه تقوية الحديث، ورفع درجته، بغض النظر عن التزامه بالتمييز بين المتابعة والشاهد الذي حدّده في تأصيله لعلوم الحديث .

كذلك قوّى **حديث ابن لهيعة** الذي رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن **ابن عباس**؛ أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبأ ما هو؟ أرجل أم امرأة أم أرض؟...الحديث[6]، ثم ساق لهذا الحديث عدة روايات من طريق **أبي جَنَاب** يحيى بن أبي حيّة الكلبيّ[7] ؛ وهو طريق آخر من صحابي مختلف رواه الإمام أحمد عن فَرْوَة بن مُسَيْك الغُطَيْفِيّ [8]. قال عنه ابن كثير :حديث حسن، وإن كان فيه أبو جناب الكلبي وقد تكلموا فيه[9] . ولكن القاسمي اختصر

---

(١) سنن الترمذي : ٢ / ١٥٤، أبواب الحج ، باب ما جاء في الحج بالزاد والراحلة ، (٨١٠) . قال الترمذي : هذا حديث حسن والعمل عليه عند أهل العلم : أن الرجل إذا ملك زادا وراحلة وجب عليه الحج . وإبراهيم بن يزيد هو الخوزي المكي قد تكلم فيه بعض هل العلم من قبل حفظه

(٢) محاسن التأويل: ٣٦٤/٢، انظرتفسير ابن كثير: ٧١/٢

(٣) محاسن التأويل: ٣٦٤/٢

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم : ١ / ٦٠٩ ، كتاب المناسك (١٦١٣)

(٥) انظر محاسن التأويل: ٣٦٤/٢

(٦)مسند أحمد بن حنبل : ١ / ٣١٦ ، (٢٩٠٠)

(٧) ورد هذا الحديث في تفسير محاسن التأويل عن أبي حباب الكلبي ولعل القاسمي رحمه الله قد وهم هنا في نقله ، لأن هذا الحديث قد ثبت من رواية أبو جناب يحي بن أبي حية الكلبي كما أثبتها خلال الكلام ، وهذا الخطأ في طبعة دار الفكر وطبعة دار الحديث ، محاسن التأويل

(٨) مسند أحمد : ٣٩ / ٥٢٨ ، أبو داود : ٤ / ٣٤ كتاب الحروف والقراءات ، سنن الترمذي : ٥ / ٢١٤، باب ومن سورة سبأ (٣٢٢٢)

(٩) تفسير ابن كثير:٤٤٦/٦

متابعات هذا الطريق التي أوردها ابن كثير في تفسيره ، وحكم على الحديث بسببها بالحسن. ثم أورد طريقاً ثالثاً عن **تميم الداري** رواه ابن عبد البرَّ [1]؛ وقال متابعاً ابن كثير : (فقَوي هذا الحديث وحسن[2]). فنلاحظ من خلال عمل الشيخ القاسمي هنا عدم اهتمامه بذكر متابعات لراوي الحديث لإثبات حفظه ، كما هو واضح لحذفه متابعات طريق فروة بن مسيك ، وإنما أراد تقوية الحديث فقط من خلال كثرة رواته ومخارجه . على الرغم أن كل سند من الأحاديث فيها من الضعف ما ذُكر .

- تمام متن الحديث بروايته كاملاً.

من خلال عرض القاسمي لموجبات اللعن في القرآن الكريم توصّل إلى أنّ اللعن وجب بسبب تغيير خلق الله تعالى ؛ فالله تعالى لعن الشيطان بقوله :﴿ وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطاناً مَرِيداً لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٧- ١١٨] ، فعدّد بعد ذلك قبائح أفعاله وذكر من جملتها قوله تعالى :﴿ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ [النساء: ١١٩] ويستدلّ بحديث عبد الله بن مسعود، أن امرأة قرأت جميع القرآن، ثم أتته، فقالت: يا ابن أمّ عبد! تلوت البارحة ما بين الدّفتين، فلم أجد فيه لعن الواشمة والمستوشمة، فقال: لو تلوته لوجدته، قال الله تعالى: ﴿وَما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[الحشر:٧] وإنّ ممّا آتانا به رسول الله أنه قال: لعن الله الواشمة والمستوشمة[3]. فتغيير الخلق يوجب اللعن، فقال القاسمي عقب هذا البيان: (وتتمة الحديث تؤيد ذلك أيضاً. ولفظه: لعن الله الواشمات والمستوشمات والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيّرات خلق الله)[4] . فاختلاف المتن في الروايات كان داعماً لرأيه أكثر ، فأورده من غير أن يذكر لفظ المتابعة أو اسم الراوي المتابِع، وإنّما كان مختصراً يدعم الفكرة أكثر مما يدعم الرواة بذكر متابعتهم بأسمائهم .

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم بسنده: ص ٢٩ – ٣٠، وقد حدّد القاسمي هنا هذه الرواية بهذا الكتاب ، بينما اكتفى ابن كثير بالإشارة إلى رواية ابن عبد البر له .

(٢) محاسن التأويل : ١٤٠/٨، تفسير ابن كثير:٤٤٦/٦

(٣) لم أجده مختصراً بهذا اللفظ عن ابن مسعود ، وجدته عند النسائي في سننه الكبرى ٥ / ٣٨١ من رواية نافع ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ، (٩٣٧٧)

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : ٦ / ١٤٧ ، كتاب تفسير القرآن الكريم ، باب وما آتاكم الرسول فخذوه (٤٨٨٦) ، ومسلم : ٣ / ١٦٧٨ ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الواشمة والمستوشمة (٢١٢٥) بهذا اللفظ مع القصة . انظر محاسن التأويل : ٤/ ٣٥٣- ٣٥٤

- اختلاف في المتن :

تتعدّد الروايات في أسباب نزول الآيات ، فمنها ما تتعارض فيه الروايات ومنها ما تتفق، والمفسّر يشير إلى ذلك حسب منهجه في التأليف. والقاسمي كمفسّر اعتنى بجمع الروايات في أسباب النزول، وله منهج خاص فيها. لكني أرجأت ما تعلّق منه بفهم متن الحديث و مقارنته مع غيره إلى فصل آخر عنوانه "دراية متن الحديث" يأتي لاحقاً . أما ما أشار فيه القاسمي إلى تعدد الروايات فيه من غير تعارض فسأذكره هنا.

فعند تفسيره لقوله تعالى:﴿يا أيها النبي لم تحرّم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك﴾ [التحريم:١] تحدث القاسمي عن سبب نزولها بقوله : (وللأثريين في هذا الذي حرّمه صلى الله عليه وسلم على نفسه روايات...)[١]. فبدأ في عرضها وابتدأ برواية الشيخين عن عائشة رضي الله تعالى عنها: ((كان رسول الله يشرب عسلاً عند زينب بنت جحش ويمكث عندها ، فتواطأت أنا وحفصة ... الحديث)) [٢]، وذكر القاسمي أيضاً ما أورده الشيخان: أنه دخل عند حفصة وشرب عسلاً، والاتفاق جرى في هذه الرواية بين السيدة عائشة وسودة[٣]. فعلّق القاسمي على هذه الروايات بقوله: (وفي رواية عند حفصة وفي رواية عند زينب واشتباه الاسم لا يضر بعد ثبوت أصل القصة) [٤]. فأصل القصة ثابت، وردت بروايات متعدّدة أدّت إلى اختلاف في المتن.

- التنوع في ذكر الروايات (مختصرة و كاملة) :

يختلف عرض الروايات في " محاسن التأويل " تبعاً للحاجة إلى دعم الفكرة المراد شرحها، فتارة نراه يتوسّع في ذكر الرواية كاملة ، لتخدم شرح النص القرآني وبيانه ، فيخرج كوحدة متكاملة مع السنة النبويّة ، وفي بعض الأحيان نجده يقتصر على موضع الشاهد فقط ويورد عدة متابعات له . كما

(١) محاسن التأويل : ٩ / ١٦٩ – ١٧٠ – ١٧١ - ١٧٢

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : ٦ / ٢٤٦٢ ، كتاب الأيمان والنذور ، باب إذا حرم طعاماً ، (٦٣١٣) ، ومسلم : ٢ / ١١٠٠ ، كتاب الطلاق ، باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق ، (١٤٧٤)

(٣) صحيح البخاري : ٥ / ٢٠١٧ ، كتاب الطلاق ، باب لم تحرم ما أحل الله لك ، (٤٩٦٧) ، صحيح مسلم :٤ / ١٨٥ ، كتاب الطلاق ، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينوِ الطلاق ، (٣٧٥٢)

(٤) محاسن التأويل : ٩ / ١٧٢

فعل في ذكره قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((من يردْ اللهُ به خيراً يفقِهْه في الدين...وإياكم والتمادح فإنّه الذبح))[1]، وروى ابن ماجه منه: ((إياكم و التمادح فإنّه الذبح))[2]. فنلاحظ هنا اكتفاء القاسمي بذكر المتابعة ومخرّجها من أصحاب المصنفات الحديثيّة فقط، ولم يذكر أيّ مشاركة في أسماء رواة السند واختصرها أيضاً ، فأتى صنيعه هذا -بالإضافة إلى كثرة اختصاراته -تكراراً للأحاديث من غير أن يشير إلى فائدة أو تعقيب على إضافة هذه المتابعات على الرواة [3] .

- جمع الحديث :

يجمع القاسمي في بعض المواضع من تفسيره الحديث الواحد، الوارد في كتب الحديث المتعددة؛ ليشهد بعضها لبعض في المعنى ،كما فعل عند إيراده لقوله صلى الله عليه وسلم: ((المؤمنُ مَن أَمِنَهُ الناسُ على دمائهم وأموالهم ، والمسلمُ من سَلِم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجرُ من هاجر ما نهى اللهُ عنه، والمجاهدُ من جاهد نفسَه في ذات الله))[4]، فعلّق القاسمي عقب الحديث بقوله: (وهو حديث صحيح بعضه في الصحيحين وبعضه في سنن الترمذي)[5].

- تحرّي اللفظ في المتابعات.

يدعم المفسّر فكرته بالنصوص القرآنيّة أو النبويّة ، ليعطي طابع الإقناع والمنطق لكلامه وشرحه، ولكنّ القاسمي على الرغم من شدّة رغبته في الاختصار الذي نهجه في تفسيره كلّه ؛ إلا أنّه أورد ما يدعم فكرته بكل دقّة وتحرٍ ، فيقدّم النص القرآني أو النبوي الذي يدل مباشرة على رأيه ، وإن دققنا أكثر فقد كان متحريّاً مفتّشاً بين النصوص على ما يدلّ على ذلك، أو لإغناء الشرح

(١) مسند أحمد : ٢٨ / ٦٠ ، (١٦٨٤٦) ، من رواية محمد بن جعفر عن شعبة والحجاج عن سعد بن إبراهيم عن معبد الجهني . قال السيوطي في الجامع الكبير: إسناده حسن. انظر ٨٣٠٨/١ (٢٠٩٥)

(٢) سنن ابن ماجه : ص ٦١٩ ، كتاب الأدب ، باب المدح ،(٣٧٤٣) من رواية غُندر عن شُعبة عن سعد بن إبراهيم به . ذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالضعف انظر: ٢٥٥/١

(٣) انظر محاسن التأويل : ٣ / ١٧٧ ، استعان بتفسير ابن كثير لكنه حذف الأسانيد وتعليقات ابن كثير عليها، انظر تفسير ابن كثير: ٢٩٣/٢

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح : ١ / ١٣ ، الإيمان ، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، (١٠) بزيادة في آخره ، و مسلم في صحيحه : ١ / ٤٧ ، الإيمان ، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره افضل (١٧٠) بزيادة في لأوله وآخره ، كلاهما عن عبد الله بن عمرو ، وأخرجه الترمذي في سننه : ٤ / ٣١٣ ، الإيمان ، باب ما جاء في أن المسلم من سلم(٢٦٢٧) بتقديم وتأخير عن أبي هريرة ، وأخرج قوله ((والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله)) في ابواب فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل من مات مرابطاً ، ٤/ ١٦٥ ، (١٦٢١) عن فضالة بن عبيد .

(٥) محاسن التأويل : ٣ / ١٩٠، وهو تعليق من قوله بدون نقل عن غيره.

والتفسير بالمشهد النبوي كاملاً . فيقول متابعاً ابن كثير في رواياته عن حدّ السرقة وأحكامها وذكر روايتها : (وهذه المرأة المخزومية هي التي سرقت ، وحديثها ثابت في الصحيحين من رواية **الزهري عن عائشة** أن امرأة سرقت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.. الحديث) [(١)] ؛ فيُبقي على تحديد الألفاظ لمخرِّجيها فيقول : (وهذا لفظ مسلم) [(٢)]، ثم تابع هذا برواية أخرى، هي عن معمر عن **الزهري عن عروة عن عائشة** رضي الله عنها فيقول: (وفي لفظ له_ أي مسلم_ عن عائشة: ((كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده)) [(٣)].

كذلك أورد رواية **ابن عمر** مع متابعاتها ، ودقّق في اللفظ المذكور وتخريجه فقال: ((عن ابن عمر: كانت امرأة مخزومية تستعير متاعاً على ألسنة جاراتها وتجحده. فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع يدها))[(٤)]، وذكر بعد إيراد الحديث أنّه من لفظ النسائي [(٥)]. وهذه الرواية هي رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، ثم حدّد المتاع ونوعه برواية أخرى **متابعةً للرواية السابقة** بلفظ النسائي أيضاً: ((إنّ امرأة كانت تستعير الحلي للناس ثم تمسكه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قم يا بلال فخذ بيدها))[(٦)]. وبعد البحث وجدتها من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، فتابع عبيد الله أيوبَ في شيخه نافع.

والملاحظ على تعليقات القاسمي الحديثية هنا أنه اكتفى بذكر مُخرّجي الألفاظ المختلفة، لكنّه لم يحدّد أي راوٍ أو أي مشاركة له في شيخه أو في غيره. وعلى هذا النهج قد سار في تفسيره كله .

---

(١) صحيح البخاري : ٦ / ٢٤٩١ ، كتاب الحدود ، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ، (٦٤٠٦) من رواية الليث عن الزهري، صحيح مسلم : ٥ / ١١٤ ، كتاب الحدود ، باب قطع السارق والنهي عن الشفاعة في الحدود ، (٤٥٠٦) من رواية يونس بن يزيد عن الزهري ، محاسن التأويل : ١٤١/٤

(٢) صحيح مسلم : ٥ / ١١٤ ، كتاب الحدود ، باب قطع السارق والنهي عن الشفاعة في الحدود ، (٤٥٠٦) من رواية يونس بن يزيد عن الزهري .

(٣) صحيح مسلم : ٥ / ١١٤ ، كتاب الحدود ، باب قطع السارق والنهي عن الشفاعة في الحدود ، (٤٥٠٧)

(٤) مسند أحمد : ٢ / ١٥١ ، (٦٣٨٣) ، سنن أبي داود : ٤ / ١٣٢ ، كتاب الحدود ، باب في الحد يشفع فيه، (٤٣٧٤) ، سنن النسائي : ٣٣٠/٤ ، كتاب قطع السارق ، باب ما يكون حرزاً وما لا يكون ، (٧٣٧٥)

(٥) محاسن التأويل : ٤ / ١٤٢

(٦) سنن النسائي الكبرى : ٤ / ٣٣١ ، كتاب قطع السارق ، باب ذكر الاختلاف على عبيد الله ، (٧٣٧٦)،انظر محاسن التأويل : ٤ / ١٤٢

- الترجيح بكثرة الروايات.

يعتمد القاسمي في بعض الأحيان على كثرة الطرق التي رُوي بها الحديث لترجيح رأيه في المسألة أو الفكرة المختلف فيها ، وقد استعان بأحاديث في ترجيحاته لم تخلُ من مقال فيها، وبذلك لم يلتزم بما ألزم نفسه به في ذكر الصحيح والحسن في بعض الأحيان ، ولعلّه لو أوضح ذلك في منهجه في مقدمة كتابه لما أوقع نفسه في هذا الإشكال في مواضع متعددة ، ومن أمثلة ذلك ما رجّحه في أن سبب مشيبه صلى الله عليه وسلم هو سورة هود . فذكر قول أبي بكر الصديق للنبي صلى الله عليه وسلم : ((يا رسول الله شبت ... الحديث)) [1] ؛ ثم بدأ بعرض متابعات للحديث بدون متابعة لابن كثير في ذكرها لأن فيها ضعفاً، لكنّه أوردها لترجيح سبب مشيبه صلى الله عليه وسلم، وهو ما تناولته سورة هود من أخبار الأمم الماضية ، وأحوال يوم القيامة فأورد رواية فيها متابعة لرواية أبي بكر السابقة: (وفي رواية ((شيبتني هود وأخواتها ، ذكر يوم القيامة وقصص الأمم))[2]، وفي رواية ((شيبتني هود وأخواتها وما فعل بالأمم قبلي [3])) [4] .

- متابعة فيها شرح للحديث .

بيّن القاسمي أحداث الواقعة التي جرت بين النبي صلى الله عليه وسلم و بين المسلمين التي نصّ عليها القرآن الكريم بقوله: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[سورة البقرة:٢١٤] ، حيث بلغ منهم اليأسُ والتعب أوجَه في نفوسهم ، حتى زلزلوا وبدؤوا بسؤال نبيهم متى نصر الله؟ فجاءت النصوص النبويّة كذلك تؤكد هذه الوقائع ؛ فيورد القاسمي رواية الخباب بن الأرت قال: شكونا إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو متوسّد بردة

(١) أخرجه الترمذي في السنن : ٥ / ٤٠٢ ، أبواب تفسير القرآن ، باب ومن سورة الواقعة ، (٣٢٩٧) قال عنه: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعرِفُهُ مِن حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا مِن هَذَا الوَجه

(٢) بحثت عن الحديث ولم أجده ، ورد في كنز العمال : ٢٥ / ١٥٢ :(زوائد عبد الله بن أحمد أو أبو الشيخ في تفسيره)

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر : ٥٨/ ٣٣٩، الحديث فيه انقطاع وصحح لكثرة طرقه.

(٤) محاسن التأويل : ٦ / ٧٢ – ٧٣

له في ظلّ الكعبة، فقلنا: ألا تستنصر لنا؟ ألا تدعو لنا؟... الحديث [1] ، ثم ينبّه القاسميّ على رواية متابعة للرواية السابقة ؛ فيها شرح وبيان يستدلّ بها على المعاناة التي عاشوها فيعقّب على الرواية بقوله : (وفي رواية: ((وهو متوسّد بردة، وقد لقينا من المشركين شدة ...))[2]) [3] . فلم يترك القاسميّ فرصة شرح وبيان ثابتة بنصّ نبوي إلا ذكرها أصالة أو متابعة.

- متابعة معناها أوضح من غيرها.

يقدّم القاسمي رحمه الله تعالى الطريق الواضح في المعنى على غيره ، ويعلّل سبب اختياره لهذا الطريق دون غيره ، فيذكرُ مثلاً روايةً عن يزيدَ بنِ صهيبٍ الفقيرِ، عن جابرِ بنِ عبد الله أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((يَخرُجُ من النارِ قومٌ فيدخلون الجنة))[4] ، ثم يتابع هذه الرواية بمشاركة راوٍ آخر ليزيدَ بن صهيب الفقير ؛ رواها الإمامان أحمد ومسلم عن يزيد الفقير عن جابر رضي الله عنه[5]، ويختار من هاتين الروايتين الرواية السابقة لأنها أبسط سياقاً كما صرّح به [6] .

ثالثاً: استعمالات الشاهد عند القاسمي.

يعدّ الشاهد عند القاسمي أوضحَ من المتابعة في تفسيره لأن القاسمي كان يذكر اسم الصحابي ومن أخرجه من أصحاب المصنّفات؛ لذا كرّر كلمة الشاهد في تفسيره في عدّة مواضع كما فعل ذلك في أحاديث تحريم القتل ، فنقل ما ثبت في الصحيحين **عن ابن مسعود** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أول ما يُقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء))[7] ، ثم أتبع هذا الحديث بشاهد آخر يقارب الحديث الأول في المعنى الذي يدور حول حرمة الدماء ، من رواية صحابي آخر غير ابن

(١) صحيح البخاري :٣ / ١٣٢٢ ، كتاب المناقب، علامات النبوة ، (٣٤١٦)من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس.
(٢) صحيح البخاري : ٣ / ١٣٩٨ ، مناقب الأنصار ، باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم ،(٣٦٣٩) هذه الرواية هي متابعة من بيان بن بشر لإسماعيل بن أبي خالد كلاهما سمعا من شيخهما قيس .
(٣) محاسن التأويل : ٢ / ١٣٨
(٤) نقله ابن كثير في تفسيره من طريق ابن مردويه - ولعله من تفسيره المفقود - ٣ / ٩٦
(٥) مسند أحمد : ٢٣ / ١٢٩ ، (١٤٨٢٨) ، صحيح مسلم :١ / ١٧٨ كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١٩١) بلفظ :((إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا، إِلَّا دَارَاتِ وُجُوهِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ))
(٦) محاسن التأويل :٤ / ١٣٢
(٧) أخرجه البخاري في صحيحه : ٩ / ٢ ، كتاب الديات ، باب " من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم "(النساء ٩٣) ، (٦٨٦٤) ، ومسلم في صحيحه : ٥ / ١٠٧ ، كتاب القسامة ، باب المجازاة بالدماء في الآخرة وأنها أول ما يقضى فيه ، (٤٤٧٥) .

مسعود ، فذكر حديث **عبادة بن الصامت**: عن رسول الله : ((لا يَزال المؤمنُ مُعْنِقًا صالحاً ما لم يصبْ دماً حراماً ، فإذا أصابَ دماً حراماً بلّح))[١].

ثم أكّد هذين الحديثين بحديث آخر من رواية **ابن عمر** فيقول النبي صلى الله عليه وسلم : ((لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم)) [٢]، أيضاً أتبع ذلك بحديث ثالث من **رواية صحابي آخر لم يُصرّح باسمه**؛ هو "أبو هريرة " بلفظ: ((لو اجتمع أهل السماوات والأرض على قتل رجل مسلم لكبهم الله في النار))[٣] ، ثم يختم القاسمي أحاديث تحريم القتل والتشديد في العقوبة على مرتكبها بشاهد من رواية **أبي سعيد وأبي هريرة** بلفظ[٤]: ((لو أن أهل السماء والأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبهم الله عز وجل في النار))[٥]. كما أنّ تأكيد معنى متن الأحاديث كثير عنده في بعض المواضع ونراه في مواضع أخرى يختصره ويشير إليه إشارة لمراجعتها كما ذكرت آنفاً .

وقد ساق القاسمي في تحريم الزواج بأكثر من أربع عدداً من الأحاديث ، عن أكثر من صحابي – ابن عمر ، غيلان بن سلمة ، نوفل من معاوية الديلي ، قيس بن الحارث الأسدي– واختتمها بقوله : (وهذه شواهد للحديث الأول كما قال البيهقيّ)[٦].

وقوّى نزول قوله تعالى :﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ (النساء : ٩٤) في مرداس– الذي كان يُخفي إسلامه بين الكفار – عندما قتله " أسامة بن زيد " [٧]؛ فحلف بعدها أن لا يقتل أحداً يقول لا

---

(١) سنن أبي داود : ٤ / ١٦٧ ، كتاب الفتن والملاحم ، باب في تعظيم قتل المؤمن ، (٤٢٧٢) مُعنِقاً: بصيغة اسم الفاعل من الإعناق أي خفيف الظهر سريع السير . وبلّح: انقطع من الإعياء فلم يقدر أن يتحرك عون المعبود في شرح سنن أبي داود: ٦/ ٤٦- ٤٧، هذا الحديث يدور على خالد بن دهقان، فأما حديثه عن عبد الله بن أبي زكريا فصحيح، وأما حديثه عن هانئ بن كلثوم فضعيف؛ لأن هانئًا لم يوثق. انظر الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين: ١٧١/٣

(٢) سنن الترمذي : ٤ / ١٦ ، أبواب الديات ، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن ، (١٣٩٥) ، سنن النسائي: ٧ / ٨٢ ، كتاب تحريم الدم ، باب تحريم الدم (٣٩٨٧) ، صحّح الترمذي وقف الحديث على رفعه، انظر سنن الترمذي : ١٦/٤

(٣) المعجم الأوسط للطبراني : ٢ / ١١٢، وفيه أبو حمزة الأعور وهو متروك وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وبقية رجاله رجال الصحيح، انظر: مجمع الزوائد: ٥٨٠/٧- ٥٨١

(٤) سنن الترمذي : ٤ / ١٧ ، أبواب الديات ، باب الحكم في الدماء (١٣٩٨) من رواية أبي الحكم البجلي قال: سمعت أبا سعيد وأبا هريرة يذكران ... الحديث .

(٥) محاسن التأويل : ٣ / ٢٧٢ - ٢٧٣

(٦) محاسن التأويل : ٣ / ٢١

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره : ٣ / ١٠٤٠، (٥٨٢٨) في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف. انظر تقريب التهذيب: ٢/ ٣١٩ وللحديث شواهد

إله إلا الله بعد ذلك الرجل ، فعلّق بعد سوقه للحديث : (وهذا شاهد حسن)[1]، فجعل هذا الحديث الذي من رواية جابر شاهداً على رواية السُدّي[2] التي وردت في تفسير الطبري وذكرها القاسمي أيضاً[3] ، وهذا خلط بين المتابعة والشاهد ، فالسُدّي ليس صحابياً ليشهد حديثه لحديث جابر.

جُلّ اهتمام القاسمي في إيراد الأحاديث المتعددة في تفسيره كان تقوية معنى المتن من غير استنباط منها ، إلا في أحاديث الطواف بين الصفا والمروة ، فأورد له حديثاً من رواية ابن عمر وأبي هريرة[4]؛كلّها تصف كيفية طوافه عليه الصلاة والسلام فأردفها برواية جابر، التي ذكر فيها أنه صلى الله عليه وسلم ((... مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا))[5]. وعلّق قائلاً: (**وظاهر هذا أنّه كان ماشياً**) [6] ، فأكّد معنى الأحاديث بروايات متعدّدة ثم استنبط من إحداها ما يوافق ترجيحه .

وقد اكتفى الشيخ رحمه الله بالإشارة إلى مواضع تعدد طرق الحديث إشارةً وإنْ لم يصرّح بها خلال عرضه للأحاديث ، كما أشار إلى حديث ثابت بن قيس وزوجته فقال : (وقد بسط طرق هذا الحديث مع أحكام الخلع الإمام ابن كثير في "تفسيره"، وكذا شمس الدين ابن القيّم في "زاد المعاد" فلتنظر ثمّه) [7] .

من خلال ما سبق يتبيّن أنّ القاسمي رحمه الله قد دمج بين المصطلحين "المتابعة والشاهد" ولم يلتزم بالتمييز بينهما كما عرّفهما في " قواعد التحديث" . ولعلّ طبيعة كتابه" محاسن التأويل" وموضوعه في التفسير قد فرض عليه هذا الدمج، فجعل اهتمامه ينصب فقط في تقوية معنى الحديث، فلم

---

(١) محاسن التأويل : ٣ / ٢٨٧ - ٢٨٨

(٢) السدي: (١٢٨ هـ) إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي، سكن الكوفة، صاحب التفسير والمغازي والسير. الأعلام :٣١٧/١

(٣) تفسير الطبري : ٩ / ٧٨

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح : ١ / ١٥٤،أبواب القبلة ،باب قوله تعالى:(واتخذوا من مقام ...)،(٣٨٧) ، ومسلم : ٢/ ٩٠٦ كتاب الحج، باب ما يلزم من أحرم بالحج (١٢٣٤) من رواية ابن عمر .كلاهما روياه بزيادة في آخره ، وأخرج مسلم في الصحيح رواية أبو هريرة : بزيادة في أوله : ٣ / ١٤٠٥ ، كتاب الجهاد والسير ، باب فتح مكة ، (١٧٨٠)

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه : ٤ / ٣٩ ، كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، (٣٠٠٩) .

(٦) محاسن التأويل : ٢ / ٨

(٧) محاسن التأويل : ٢ / ١٧٩، انظر تفسير ابن كثير:٤٦٣/١-٤٦٤- ٤٦٥- ٤٦٦- ٤٦٧- ٤٦٨، وانظر زاد المعاد:١٧٤/٥- ١٧٥- ١٧٦- ١٧٧- ١٧٨-١٧٩- ١٨٠

تبرز شخصيته الحديثية في هذا المجال كثيراً وإنما كان متابعاً لابن كثير في سوقه لهذه المتابعات والشواهد إلا في مواضع قليلة كما بيّن البحث .

المطلب الثالث : الحديث المتواتر .

تكلّم ابن الصلاح عن الحديث المتواتر، خلال بيانه لمعنى الشهرة والحديث المشهور ، وجعل هذا النوع من اختصاص أهل الفقه وأصوله ؛ لأنّ أهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص ، وعرّفه بأنّه: الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ، ولا بدّ في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوّله إلى منتهاه . وهو بهذا القيد الأخير حكم على ندرة الحديث المتواتر ؛ ويؤكّد ذلك قوله: (ومن سُئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبُه)[1]. وصنّف ابن كثير أيضاً المتواتر ضمن تعريف الحديث المشهور، فجعلهما واحداً؛ وهو ما رواه أكثر من ثلاثة[2].

بينما الحافظ ابن حجر[3] نراه قد فصّل أكثر، في بيان الحديث المتواتر ، فقد ميّز بينه وبين الحديث المشهور، ولم يجعلهما نوعاً واحداً، كما فعل "ابن الصلاح وابن كثير "، وقد عرّف المتواتر بأنّه : الخبر الذي ورد بلا حصر بعدد معيّن، مع استحالة تواطؤ ناقليه – عمداً أو سهواً – على الكذب ، ولا معنى لتعيين العدد على الصحيح ، ومنهم من عيّنه في الأربعة أو الخمسة أو الأربعين أو السبعين ، لكنّ ابن حجر اشترط فيه مطلق الكثرة ، وأن يستويَ من ابتدائه إلى انتهائه ؛ والمراد بالاستواء: أن لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا أن لا تزيد ، إذ الزيادة مطلوبة من باب أولى ، ثم أضاف شرطاً آخرَ لم يُوجد عند غيره، وهو أن يكون مُسْتَنَدُ انتهائه الأمر المشاهد أو المسموع، لا ما ثبت بقضية العقل الصرف . فإذا جمع هذه الشروط: (العدد الكثير – استحالة التواطؤ على الكذب – رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء – ومستند انتهائهم إلى الحس) فيكون متواتراً . وفرّق بينه وبين المشهور بأن المتواتر يفيد العلم الضروري لصاحبه ، أمّا إذا

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٦٧
(٢) انظر الباعث الحثيث لابن كثير : ص ٤٥٥
(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ، من ص ٤٣ إلى ٤٦

لم يفد العلم كان مشهوراً . فكلّ متواتر مشهور من غير عكس ، فإن اختلّ شرطٌ من شروط المتواتر الأربعة كان الحديث مشهوراً . والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث[١] .

ولم يختلف تعريف القاسمي رحمه الله للمتواتر عن تعريف ابن حجر له ، فقد عرّفه بأنّه (ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أوّله إلى آخره) [٢] . ولا يدخل في علوم الإسناد كما ذُكر سابقاً بدليل قوله بعد تعريفه له : (ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله، ولا يعتبر فيه عدد معيّن في الأصحّ)[٣]. و الفرق بين هذا التعريف وتعريف ابن حجر " وكان مستندهم الحس " فقد أخرج القاسمي هذا القيد من الحد[٤] وأدخل الأمور العقلية بذلك ، وقسّم المتواتر إلى **متواتر لفظيّ** : وهو ما تواتر لفظه ،وإلى **متواتر معنويّ** : وهو ما تواتر القدر المشترك فيه [٥] ، فينقل الرواة وقائع مختلفة تشترك كلّها في أمر معين مثل رفع اليدين في الدعاء [٦]. وينتقد القاسمي كلام النووي فقال: (وقع في كلام النووي في شرح مسلم[٧] في المتواتر أنّه لا يشترط في المُخبرين به الإسلام، وكذا قال الأصوليون، ولا يخفي أنّ هذا اصطلاح للأصوليين؛ وإلا فاصطلاح المحدثين فيه أن يرويه عدد من المسلمين لأنهم اشترطوا فيمن يُحتج بروايته: أن يكون عدلاً ضابطاً، بأن يكون مسلماً بالغاً فلا تقبل رواية الكافر في باب الأخبار وإن بلغ في الكثرة ما بلغ)[٨]. ولكن يقبل منه ما تحمّله في كفره إذا أدّاه بعدما أسلم [٩]. ويبدو أنه تأثّر برأي الكتّاني[١٠] الذي اشترط هذا أيضاً في كتابه "نظم المتناثر في الحديث المتواتر"،

---

(١) ذكر أستاذنا نور الدين عتر في منهج النقد، ص ٤٠٥ ، بأن الترمذي قال عندما أخرج حديث ((من كذب علي متعمداً ...)) قال فيه : حسن صحيح ، ولم يذكر أنه متواتر .
(٢) قواعد التحديث : ص ٢٤١ - ٢٤٢
(٣) المصدر السابق
(٤) انظر جمال الدين القاسمي و الجهود الحديثية لأنس سرميني : ص ٢٨٧
(٥) قواعد التحديث : ص ٢٤١
(٦) منهج نقد المتن ، د . نور الدين عتر ، ص ٤٠٦
(٧) انظر شرح صحيح مسلم للنووي ، ١ / ٤٩٦ ، تح : البغا
(٨) قواعد التحديث: ص١٥٢
(٩) انظر المصدر السابق : ص١٥٢
(١٠) الكتاني:(١٢٧٤هـ- ١٣٤٥هـ) محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، مؤرخ ومحدث، له عدة كتب منها: نظم المتناثر في الحديث المتواتر. الأعلام ٧٢/٦

الذي صرّح بعدم قبول قول الأصوليين والاقتصار على ما حدّده المحدثون من اشتراطهم للإسلام والعدالة في الحديث المتواتر [١].

فمن خلال تعريف القاسمي للمتواتر نلحظ ما يأتي :

- عدم حصر رواته بعدد معين .
- رواته جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه.
- لا يبحث عن رجاله (فيخرج المتواتر من علوم الإسناد) .
- أخرج من التعريف المستند الحسي ؛ و أدخل الأمور الاعتقادية.
- واشترط الإسلام في رجاله .

لكنه في هذا البيان جعل المتواتر في باب " معرفة أنواع الحديث "، على الرغم من إشارته إلى أنّ هذا النوع لا يدخل في علوم الحديث ، ووقع في تباين آخر خلال اشتراطه الإسلام على الرغم من تصريحه بعدم البحث في رجال الحديث المتواتر. ولعلّ القاسميّ اشترط هذا الشرط هنا ليتحقق شرط "عدم التواطؤ على الكذب" لأنه قد يتفق على الكذب جمع غير مسلم . ولعلّ الداعي إلى اشتراط الإسلام في رواية المتواتر، كما قال البعض هو ملاحظته لوجود تناقض بين شروط أداء الرواية المتفق عليها، ونفي الإسلام منها في المتواتر[٢] . وهو سبب منطقي لإشارته خلال حديثه عن المتواتر بقبول تحمل الكافر إذا أدى ما تحمله بعد الإسلام ، فلا يختلف ذلك عن أداء الحديث المتواتر[٣] ، فاشتُرط الإسلام في كل حالات أداء الحديث ، فغلبت على اختياراته –هنا– الشخصية الحديثية على الشخصية الأصولية .

---

(١) نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني : ص ٦

(٢) انظر محمد جمال الدين القاسمي وجهوده الحديثية : ص ٢٨٩ ، ويقول مؤلفه أنه لا عبرة بتحديد نقل المسلمين الخبر المتواتر ؛ لأنه لا أثر لدين أو مذهب فيه فكل خبر يتواتر الناس على نقله يكون واجب التصديق . ولكن القاسمي هنا لا يتحدث عن أي خبر ، لأنه يتحدث هنا عن الخبر النبوي حصراً ، فلا عبرة بالسند الذي فيه غير المسلمين .

(٣) انظر قواعد التحديث : ص ٢٤٢

أطلق مصطلح التواتر على تواتر" واقعة الفيل" [1] ،التي نقلها جمع غير مسلم بالتأكيد، وقد أطلق التواتر أيضاً على تواتر نبأ قوم" تبّع " عند قريش، وفي إطلاق حكم التواتر على هذه الأحداث إشكال واضح بين ما اصطلحه في تعريف المتواتر وبين ما أجمع المحدثون على اصطلاحه . كان للقاسمي رحمه الله تعالى- على الرغم ممّا وقع فيه – منهج واضح في الغيبيات والعقائد والحدود لا يأخذ إلا بما تواتر منها، فنادى بتأسيس العقيدة على اليقين ، وهذا اليقين لا يكون إلا بالمقدّمات العقلية البرهانية ،أو الأدلّة السمعية المتواترة ، فلا يمكن أن يتّخذ من حديث الآحاد دليلٌ على العقيدة مهما قوي سنده . فإن المعروف عند الأئمة قاطبة أنّ أحاديث الآحاد لا تفيد إلا الظن[2] . ومن مبدئه هذا قام بردّ زعم ابن كثير بتواتر أحاديث " انشقاق القمر " ؛ فأنكر صراحة ادّعاء ابن كثير أنّ أحاديث معجزات النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغت حدّ التواتر، مستدلاً بأنّ معجزاته غير القرآن لم تتواتر ، فإنّها لو تواترت كانت عامة ، والمعجزة إذا عمّت أهلك الله عز وجل من كذّبها كما جرت العادة الإلهية. والنبي صلى الله عليه وسلم بُعث رحمة للأمة وأمّن الله أمته من العذاب والهلاك [3]. ولذلك عرّف المعجزة: (بأنها الخارق للعادة الذي يعتمد عليه الإسلام في دعوته إلى التصديق برسالة النبي صلى الله عليه وسلم هو الخارق الذي تواتر خبره ، ولم ينقطع أثره ، وهو الدليل وحده وما عداه مما ورد في الأخبار ، سواء صحّ سندها أم اشتهر أو ضعف سندها ، فليس مما يوجب القطع عند المسلمين ... ذلك الخارق المتواتر المعوّل عليه في الاستدلال لتحصيل اليقين) [4]. كذلك ردّ بعض الأحاديث التي تتناول المواضيع الغيبيّة، لأنها لم تتواتر "كما في روايات ليلة النصف من شعبان، وما يحدث فيها من تحديد الأرزاق والأعمار "فقال :(هذا الكلام فيه جراءة في الغيب بغير حجة قاطعة، وهو غير جائز أن نعتقد به، ما لم يرد به خبر متواتر عن المعصوم صلى الله عليه وسلم ،ومثل ذلك لم يرد لاضطراب الروايات، وضعف أغلبها ،وكذب

(١) انظر محاسن التأويل: ٩ / ٥٤٢

(٢) المصدر السابق : ٨ / ١٢٢

(٣) المصدر السابق : ٨ / ٥٤٣ ، وانظر ابن كثير : ٧ / ٤٣٧

(٤) محاسن التأويل : ٧ / ١٦٩ ، ثم ذكر مقالاً آخر يؤكد فيه أن اليقين لم يثبت في المعجزات إلا في القرآن الكريم معللاً ذلك بمجيء زمان لا تؤثر فيه الخوارق لنواميس الطبيعية بقدر ما يؤثر فيه النور العقلي والدليل العلمي انظر للمقال في محاسن التأويل : ٧ / ١٧٠

الكثير منها ، ومثلها لا يصح الأخذ به في باب العقائد) [1] ، أيضاً ردّ دعوى إجماع الصحابة على قتل اللوطيّ في رواية البيهقي (أنّ أبا بكر رضي الله تعالى عنه جمع الصحابة فسألهم فكان أشدهم في ذلك قولاً عليّ ، فقال : نرى أن نحرقه بالنار فاجتمع رأيهم على ذلك) فعلّق القاسمي على هذه الرواية بقوله : (عقوبات القتل أعظم الحدود فلا يؤخذ فيها إلا بقواطع ، من كتاب أو سنة متواترة أو إجماع أو حديث صحيح السند والمتن قطعي الدلالة) [2] .

وتابع القاسمي رأي ابن الصلاح في ندرة الحديث المتواتر ، فبيّن أنه ليس بالكثرة التي أطلقها بعض المحدثين على بعض الأحاديث ، وقد ذكر ذلك في تفسيره خلال نقده لابن كثير بتحديد اسم القرية في "سورة يـس" بأنها "إنطاكية " مشيراً إلى أنّه يعتمد في إثبات هذه القرية على روايات غير قاطعة فإن القاطع كما عرّفه القاسمي: (هو ما تواتر أو صحّ سنده إلى معصوم؛ صحة لا مَغْمز فيه) [3]، فأكّد ندرة المتواتر بقوله بعد ذلك : (وهذا مفقود في الأكثر ، ومنه بحثنا المذكورُ) [4].
وأما مسألة عذاب القبر ورواياتها قد تابع القاسمي فيها ابن القيم في تردده ولم يجزم بتواترها [5] .

وإن حكم القاسمي على ندرة المتواتر لكنه لم يحكم على عدم وجوده ؛ فقد أثبت تواترَ عددٍ من الأحاديث والوقائع .

---

(١) محاسن التأويل : ٩ / ٥١٩
(٢) المصدر السابق : ٥ / ١٤٦
(٣) المصدر السابق: ٨ / ٦٠ – ٦١
(٤) انظر المصدر السابق : ٨ / ٦٠ – ٦١ ، وابن كثير : ٦ / ٥٠٩ – ٥١٠
(٥) انظر محاسن التأويل : ٧ / ١٦١ ، وانظر مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة لابن القيم : ٤٣/١

المسائل التي أقر القاسمي بتواترها في تفسيره.

وبلغ عدد المسائل التي حكم على تواتر رواياتها في تفسيره إلى خمس عشرة مسألة وهي :

١- رؤية الله تعالى في الآخرة [١] .

٢- خروج العصاة الموحدين من النار [٢] .

٣- " لا وصية لوارث " [٣] .

٤- فضل الشيخين [٤] .

٥- زواج النبي صلى الله عليه وسلم من تسع زوجات [٥] .

٦- " يحشر المرء مع من أحب " [٦] .

٧- تواتر نزول عيسى عليه السلام [٧] .

٨- تواتر تحريم الحمر الإنسيّة [٨] .

٩- تواتر النهي من إيذاء أهل الذمّة [٩] .

١٠- تواتر النهي عن الخوض في القدر [١٠] .

١١- تواتر أحاديث الإسراء [١١] .

---

(١) انظر محاسن التأويل : ١ / ٣٠٩ ، ٤ / ٤٥٢- ٤٥٣
(٢) المصدر السابق : ١ / ٣٤١ ، ٢ / ٢٢٧ ، ٣ / ٢٦٦
(٣) المصدر السابق : ٢ / ١٤
(٤) المصدر السابق : ٢ / ٣٨٠
(٥) المصدر السابق : ٣ / ١٥
(٦) المصدر السابق : ٣ / ٢١٩
(٧) المصدر السابق: ٣ / ٤٤٢
(٨) المصدر السابق : ٤ / ٥١٤
(٩) المصدر السابق : ٥ / ٣٨٥
(١٠) المصدر السابق : ٦ / ٣٧٢
(١١) المصدر السابق : ٦ / ٤٣٩

١٢- تواتر أحاديث مواقيت الصلاة [١].

١٣- تواتر خبر الرجم [٢] .

١٤- تواتر فضل سورة الصمد [٣] .

١٥- تواتر خبر بعثه صلى الله عليه وسلم الرسائل للملوك [٤] .

المطلب الرابع: الحديث المشهور .

لا بدّ من الإشارة أن المشهور في اللغة العربية يعني : الإعلان و الإذاعة والانتشار [٥] ، ومن هذا المعنى قسّم العلماء الحديث المشهور إلى قسمين : قسمٌ مستمدٌ من المعنى اللغوي، وهو الحديث الذي اشتُهر عند عامّة الناس أو الفقهاء ، وجرى على ألسنتهم وهو في حقيقة الأمر لا أصل له، في ميزان المحدثين وحكمهم[٦] ، والقسم الثاني : يتناول الحديث الذي خرج عن حدّ الغرابة، فاشتُهر وعُرف بين عدد محدّدٍ من الرواة من قبل المحدثين على اختلافهم في تحديده. وكلا النوعين أَفرد لهما العلماء تصانيف خاصة، ليبينوها للناس ويشيروا إلى حكم بعض الأحاديث من هذا النوع؛ فمنه ما هو موضوع منتشر لا أصل له ، ومنه ما هو صحيح أو ضعيف . وتنبّه العلماء على خطر هذا النوع وانتشاره بين الناس من غير توضيح أو إشارة ، فأوّل من وضع كتاباً في هذا الموضوع " الإمام الزركشي " في كتابه " اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة "، وله اسم آخر "التذكرة في الأحاديث المشتهرة " ثم رتبه الإمام السيوطي على حروف المعجم، واستدرك عليه وزاد بعض الأحاديث، واختصر كلام الزركشي في بعض المواضع في كتابه " الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة "، وللزبيدي[٧] كتاب بعنوان " لقط اللآلئ المتناثرة". أيضاً ألف السّخاوي

---

(١) محاسن التأويل : ٦ / ٤٨٤- ٤٨٩
(٢) المصدر السابق : ٧ / ٣٣٥
(٣) المصدر السابق : ٩ / ٥٧٢
(٤) المصدر السابق : ٢ / ٢٩٩
(٥) معجم الوسيط : ١ / ٤٩٨ ، مادة " شهره "
(٦) اللآلئ المنثورة : ص ٥
(٧) الزبيدي: (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ) محمد بن محمد الزبيدي ، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين. أصله من واسط (في العراق) ومنشأه في زبيد (باليمن)، وتوفي في مصر، من كتبه: من كتبه " تاج العروس في شرح القاموس"، " لقط اللآلئ المتناثرة من الأحاديث المتواترة" . الأعلام : ٧٠/٧

كتاب " المقاصد الحسنة " وهو كتاب نفيس تناوله العلماء من بعده بالشرح والاختصار لتعمّ فائدة الكتاب وقام بهذا الاختصار عبد الرحمن الدِّيبع[١] في كتابه " تمييز الطيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث " ثم ألّف ابن طولون[٢] كتاب " الشذرة" و كتب العجلوني كتاباً سمّاه "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس".

أما تعريف هذا النوع وتخصيصه بالبيان والإيضاح فإن ابن الصلاح لم يفرد له تعريفاً خاصاً في مقدمته وإنما اكتفى بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام ؛ **أولها** : ما هو صحيح ، وما هو غير صحيح . **ثانيها** : ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم ، وما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم، ولا يعلمه إلا أهل الصنعة أما غيرهم فقد يستغربونه . **ثالثها** : المشهور الذي يدخل فيه المتواتر[٣]. فبقي هذا النوع غامضَ الملامح في عصر ابن الصلاح، مترادفاً في المعنى بينه وبين المتواتر في بعض النقاط ، لكنّ ابن حجر حدّه بضابط فقال : ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين وهو المشهور عند المحدثين، وسُميّ بذلك لوضوحه ، وجعله مترادفاً مع " المستفيض " مع التمييز بأن " المستفيض " مصطلح فقهي أصولي سمي بذلك لانتشاره ، من فاض الماء يفيض فيضاً [٤] ، قال ابن حجر فيه : (ومنهم من غاير بين المستفيض و المشهور بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، والمشهور أعم من ذلك ، ومنهم من غاير على كيفية أخرى) [٥] ، ثم بيّن ابن حجر أن المشهور يُطلق أيضاً على ما اشتهر على الألسنة ، فيشمل ماله إسناد واحد فصاعداً، بل ما لا يوجدُ له إسنادٌ أصلاً فهو بذلك أعم من المعنى الاصطلاحي[٦]. و قدّم ابن كثير معنى لم

---

(١) عبد الرحمن الدِّيبع: (٨٦٦ - ٩٤٤ هـ) عبد الرحمن بن علي الزبيدي المعروف بابن الديبع، ومعنى الديبع بلغة السودان الأبيض، وهو لقب لجده الأعلى علي بن يوسف، مؤرخ محدث من أهل زبيد (في اليمن) مولده ووفاته فيها . من كتبه : " تيسير الوصول، إلى جامع الاصول، من حديث الرسول" . الأعلام : ٣١٨/٣

(٢) ابن طولون: (٨٨٠ - ٩٥٣ هـ) محمد بن علي، ابن طولون الدمشقي، مؤرخ، عالم بالتراجم والفقه. من كتبه: " الشذور الذهبية، في تراجم الائمة الإثني عشر عند الامامية" و "إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين" و " قضاة دمشق". الأعلام: ٢٩١/٦

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ، ص ٢٦٥ – ٢٦٦ - ٢٦٧

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر : ١ / ٤

(٥) المصدر السابق : ١ / ٤

(٦) المصدر السابق : ١ / ٥

يختلف كثيراً عما قدمه ابن الصلاح قبله في تعريفه للمشهور، إلا أن ابن كثير قد قرّب معنى المستفيض بقوله : (هو ما زاد نَقَلَتُه على ثلاثة) [١] . فالمشهور عنده إمّا متواترٌ وإمّا مستفيضٌ.

لكنّ القاسمي رحمه الله اختار لتعريف المشهور ما عرّفه به ابن حجر فتابعه عليه فقال : (هو ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين، ثم بيّن أنه يطلق على ما اشتهر على الألسنة وهو أعمّ ممّا اشتهر عند المحدثين خاصة أو عندهم وعند غيرهم أو عند العامة مما لا أصل له) [٢] . ثم بعد تعريف المشهور أفرد له نوعاً خاصاً للمستفيض، وعرّفه: بأنه المشهور عند الفقهاء ، وأشار إلى أن البعض قد مايز وفرّق بينهما، بأن المستفيض يكون في ابتدائه و انتهائه سواء، وأكّد على أن المشهور بقسميه أعم [٣] .

وقد عرّف القاسمي " الحديث العزيز " بأنه ما انفرد عن راويه اثنان أو ثلاثة فيترادف بهذا المعنى المشهور والعزيز والمستفيض عنده [٤] .

الحديث المشهور في تفسيره :

لم يستعمل القاسمي الحديث المشهور بالمعنى الاصطلاحي الذي أطلقه عليه في قواعد التحديث وإنما اكتفي بقوله: إنه معروف مشهور عند المحدثين، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾[الإسراء: ٤٤] نقل كلام ابن كثير بأن التسبيح عام في الحيوانات والجمادات والنباتات . ثم علّق القاسمي بما يدلّ على أنّ الأحاديث التي استشهد بها ابن كثير لها أصل في المصنفات الحديثية المشهورة بقول منه : (ثم استدل [ابن كثير] بما صح من تسبيح الطعام ، والحصا، مما خُرّج في الصحيحين والمسانيد ، **مما هو مشهور**)[٥] .

---

(١) الباعث الحثيث : ٢ / ٤٥٥
(٢) قواعد التحديث ، القاسمي ، ص ١٨٣
(٣) انظر المصدر السابق: ص ١٨٣ – ١٨٤
(٤) المصدر السابق: ص ١٨٥
(٥) محاسن التأويل : ٦ / ٤٦٤

وأطلق لفظ " المشهور " أيضاً على الحديث الذي اشتهر بين المحدثين بسبب علة فيه بيّنوها واجتهدوا فيها ، فلكثرة الشروح والكلام عن الحديث وعلته يطلق الشيخ عليه وصف " المشهور " وإن كان من طريق واحد . فمثلاً يذكر القاسمي أن أسماء الله تعالى غير محصورة بتسع وتسعين فقط و يجب الأخذ بالأحاديث الصحيحة التي تنص على اسم من أسمائه تعالى ؛ فإن الله أجلُّ من أن يُسمى باسم لم يطلقه هو على نفسه ، فقال القاسمي: (وعادة بعض المحدثين أن يوردوا جميع ما ورد في **الحديث المشهور** [١] في تعدادها مع الاختلاف الشهير في صحته ... واتفاق الشيخين على ترك تخريج هذا الحديث يشعر بقوة العلة فيه) [٢]، فالحديث المشهور أراد به هنا الحديث الذي تناوله العلماء بالشرح والأخذ والرد وليس الحديث الذي تعددت رواته.

أما الحديث المشهور بمعناه الاصطلاحي فقد قلّ استخدامه بمعناه في "تفسيره" إلا في مواضع معدودة ، كإيراده لقول ابن كثير عقب الحديث الذي ذكره من رواية معاذ: ((احتبس علينا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ذات غداة عن صلاة الصبح، حتى كدنا أن نتراءى قرن الشمس، فخرج صلّى الله عليه وسلّم سريعاً، فثوّب بالصلاة... الحديث))[٣] فقال ابن كثير: (هذا **حديث المنام المشهور**... وهو في السنن من طرق. وهذا الحديث بعينه قد رواه الترمذي من حديث جَهْضَم بن عبد الله اليماميّ به، وقال: حسن صحيح)[٤]. فقد أراد بالمشهور في هذا الموضع المعنى الاصطلاحي عند المحدثين، حيث رواه عدد كثير من الصحابة لم يبلغوا حد التواتر وهم : ابن عباس – ومعاذ بن جبل – أبو أمامة – أبو رافع – جابر بن سمرة – أبو هريرة – أنس بن مالك – أبو عبيدة بن الجراح[٥] .

---

(١) سنن الترمذي : ٥ / ٣٣٤ ، أبواب الدعوات ، باب (٨٣) ، (٣٥٠٧) عن أبي هريرة ، قال الترمذي عن هذا الحديث : هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ولا نعرفه إلا من حديث صفوان ابن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعلم في كبير شيء من الروايات ذكر الاسماء إلا في هذا الحديث ، وقد روى آدم بن أبى أياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر في الاسماء وليس له إسناد صحيح.

(٢) محاسن التأويل : ٩ / ١٩٧

(٣) أخرجه أحمد في المسند: ٥/ ٢٤٣ (٢٢١٦٢)

(٤) محاسن التأويل : ٨ / ٢٧٤

(٥) انظر جامع الأحاديث للسيوطي : ١ / ١٦٣

أيضاً صرّح بإرادته للمعنى الاصطلاحي خلال ذكره لحديث سيدنا علي رضي الله عنه المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ((ستكون فتنةٌ ، قلت وما المِخْرَج منها يا رسول الله ؟... الحديث))[١]، فنصّ على رواية هذا الحديث سيدنا علي بن أبي طالب ثم نبّه على أنّ هذا الحديث له رواية أخرى عن معاذ بن جبل رضي الله عنهما [٢] ؛ ثم أورد رواية من طريق عمر ابن الخطاب رضي الله عنه عند ابن الأثير [٣] ، فخرج هذا الحديث من حدّ الغرابة، وعلّق عليه بقوله : (فهو مع شهرته في شرط أهل الحديث متلقى بالقبول عند علماء الأصول...)[٤] . وكذلك بيّن مراده من تعدد نقلة الحديث المشهور في أثناء توضيحه لقول ابن كثير : (وقصة غَوْرَثِ بنِ الحارث مشهورة في الصحيح . يريد — ابن كثير– ما أخرجه الشيخان عن جابر قال: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نجد. فلما قفل رسول الله صلى الله عليه وسلم أدركتهم القَائِلَة في واد كثير العضاه... الحديث)[٥]، ثم أتبع القاسمي رواية الشيخين عن **جابر** برواية ابن مَرْدُوْيَه[٦] عن **أبي هريرة** [٧]؛ ثم ساق روايةَ الإمامِ أحمدَ عن جعدةَ بنِ خالدِ بنِ الصُّمَّة[٨] . فكأنّه من خلال سوقه لهذه الروايات بيّن قول ابن كثير ومراده من شهرة الحديث بمعناها الاصطلاحي .

---

(١) سنن الترمذي : ٤ / ٢٤٥ ، أبواب فضائل القرآن ، باب ما جاء في فضل القرآن ، (٣٠٧٠) قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات ، وإسناده مجهول .

(٢) انظر : جامع الأحاديث ، السيوطي ، ١٠ / ٩٨ عن علي بن أبي طالب و معاذ بن جبل .

(٣) جامع الأصول ، لابن الأثير ، ٨ / ٤٦١ . لم أجد فيه رواية " عمر بن الخطاب " وإنما وجدت رواية هذا الحديث عن " عبد الله بن عمر"

(٤) محاسن التأويل : ٢ / ٢٨١

(٥) صحيح البخاري : ٣ / ١٠٦٥، كتاب الجهاد والسير ، باب من علق سيفه بالشجر في السفر عند القائلة ،(٢٧٥٣) ، صحيح مسلم : ٦٢/٧، كتاب الفضائل ، باب توكله على الله وعصمة الله تعالى له من الناس ، (٦٠٩٠) ، انظر تفسير ابن كثير: ٣ / ٥٧

(٦) ابن مردويه: (٣٢٣ - ٤١٠ هـ) أحمد بن موسى بن مردوية الأصبهاني، .أبو بكر، ويقال له ابن مردوية الكبير، له تفسير للقرآن الكريم، وكتاب تاريخ ومستخرج . الأعلام: ٢٦١/١

(٧) نقله من تفسير ابن كثير : ٢ / ٢٢٩

(٨) مسند أحمد بن حنبل : ٣ / ٤٧١ ، (١٥٩٠٧) ، (١٥٩٠٨)

الفصل الثالث

ردُّ الحديث وإعلاله عند القاسمي

❖ الفصل الثالث: ردُّ الحديث و إعلالُهُ عند القاسمي.

يعتمد علم الحديث منذ نشأته المبكرة على نقد الروايات الحديثيّة لتمييز المقبول و المردود منها. فقد ظهرت معالم هذا النقد الحديثي، في وقت مبكر منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم. لكنّ توثيقهم للروايات أخذ شكلاً محدوداً ينحصر بالعودة إلى النبي عليه الصلاة و السلام و سؤاله عن الحديث المرويّ. كما حدث مع عدد من الصحابة، منهم ضِمَام بن ثعلبة الذي جاء إلى رسول الله فقال: ((يا محمدُ، أتانا رسولُك، فزَعَم لنا أنّك تزعُمُ أن الله أرسلَك قال: صدق....قال: وزعم رسولك أنّ علينا زَكاةً في أموالنا، قال: صدق .قال: وزعم رسولُك أنّ علينا صومَ شهرِ رمضانَ في سنتنا، قال: صدق...الحديث)) [(١)]. فهذا الصحابي اكتفى بالرجوع إلى النبي عليه الصلاة والسلام لفهم وتوثيق ما جاء به الرسول المبعوث إليهم. و كان لديهم منهج المقارنة بين المرويات، والقرآن الكريم، ونقد فهم بعض الصحابة للحديث كما فعلت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في عدد من الأحاديث[(٢)]، ثم تطوّرت وتوسّعت مناهج المحدّثين لمعرفة الحديث الصحيح، و تمييز الصواب من الخطأ، فلم يقتصر هذا المنهج في العصور بعد الصحابة، على مقارنة الروايات وحسب، بل بحثوا و فتّشوا عن سلسلة الإسناد، التي نُقل بها الحديث ،فدقّقوا في كل راو، وحدّدوا مستوى تديّنه، واستقامته، و تأثيره في مجتمعه، و هو ما عُرف بالضبط و الإتقان. ثمّ بحثوا في اتصال سلسلة الإسناد هذه، وصحتها، ومن ثمّ تحرَّوْا في متون هذه الأحاديث، و مدى صحتها، و عدم تعارضها مع القرآن الكريم. و بهذا المنهج العلميّ قد تحرّى المحدثون في الروايات، فطبّقوا قواعد مصطلح الحديث عمليّاً لمعرفة مراتب الرواة، و الحكم عليهم، و على مروياتهم [(٣)].

وسوف يقوم البحث في بيان منهج القاسمي النقدي في تحري الروايات لمعرفة الحديث المردود أو المعلّ وذلك في المبحث الآتي:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : ١/ ٢٣، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم،(٦٣)، ومسلم في صحيحه:١/ ٤١، الإيمان ، باب الإيمان بالله تعالى وشرائع الدين (١٢)

(٢) انظر كتاب" الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" للزركشي في أمثلة عن نقد عائشة رضي الله عنها لبعض الصحابة

(٣) تلخيصاً من كتاب منهج النقد عند المحدثين للأعظمي

المبحث الأول: الإسرائيليّات والموضوعات.

المطلب الأول: معنى الروايات الإسرائيليّة والموضوعة:

لفظ "الإسرائيليّة" جمعها إسرائيليّات، نسبة إلى بني إسرائيل، وإسرائيل هو يعقوب عليه السلام ، وبنو إسرائيل هم أبناء يعقوب ومن تناسلوا منهم فيما بعد إلى عهد موسى عليه السّلام ، ومن جاء بعده من الأنبياء. وأما من آمن بالنبي من اليهود والنصارى فقد أصبح في عداد المسلمين ويُعرفون بمسلميْ أهل الكتاب [١] .

وقد أكثر من أسلم منهم من نشر ثقافة بني إسرائيل فيمن حولهم من الصحابة و التابعين من بعدهم، بعد ما سمعوا الإذن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: ((حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) [٢]. وقد قسّم العلماء هذه الروايات إلى ثلاثة أقسام: فمنها ما هو مقبول ، ومنها ما هو مردود ، ومنها ما هو مسكوت عنه.

أمّا القسم المردود من هذه الإسرائيليّات: فيشترك في حكمه مع الحديث الموضوع، والحديث الموضوع: (هو الكذب المختلَق المصنوع وهو شرُّ الضعيفِ وأقبحُه ،وتَحرُم روايتُه مع العلم بوضعه في أيِّ معنى كان، سواء في الأحكام والقصص والترغيب إلا مقروناً ببيان وضعه)[٣].

ولم يختلف تعريف الحديث الموضوع عن غيره عند القاسمي، فعرّفه بقوله : (هو الكذب المختلق المصنوع أي كذب الراوي في الحديث النبويّ ، بأن يروي عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله متعمّداً ذلك) [٤].

وقد وضّح العلماء أنّ بعض أقسام الإسرائيليّات لم تثبت صحتها عند المحدّثين، فتضاف إلى الأحاديث الموضوعة، وليس كلُّ الموضوعات من الإسرائيليات، فهم يخترعون الكلام وينسبونه

---

(١) انظر الإسرائيليات و الموضوعات: ص ١٢

(٢) أخرجه البخاري:١٢٧٥/٣، كتاب الأنبياء ،باب ما ذكر عن بني إسرائيل ،(٣٢٧٤)

(٣) تدريب الراوي : ص ٢٣٩

(٤) قواعد التحديث : ص ١٥٥

إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو ينسبونه إلى بعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الإسرائيليات [١].

كما أنّ الحديث الموضوع أيضاً يُنسب إلى غير النبي صلى الله عليه وسلم لينال القبول عند من سمعه ، فيُقال موضوع على ابن عباس أو على مجاهد[٢]. فكان القاسمي يَردُّ ما وضع عليهما ، ففي رواية منسوبة إلى ابن عباس **أنّه** لقّب الصحابي "حاطب بن أبي بلتعة" بالمنافق، وإدراجه تحت قوله تعالى:﴿رَأَيْتَ الْمُنافِقِينَ﴾[النساء: ٦١]. وقال القاسمي عن ذلك : (وفي صحة هذا عن ابن عباس نظر. وكيف؟ وقد كان رضي الله عنه من البدريين، وقد انتفى النفاق عمن شهدها) [٣] . وبالمنهج نفسه نقد القاسمي رواية أخرى رواها بعض المفسرين كالثعلبي[٤] في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْناهُ آياتِنا كُلَّها فَكَذَّبَ وَأَبى﴾ [طه: ٥٦] قولاً عن مجاهد بأن المراد من الآية نبيٌّ يُقال له" بِلْعَامُ بنُ بَعور"، رشاه قومه فكفر، فيؤكد القاسمي أن هذه القصة لا هي واردة في الصحاح، ولا هي مطابقة لما عند أهل الكتاب ، وردّ هذا القول عن مجاهد لأن الكفر مما لا يجوز على الأنبياء، وهو مما ينفّر الناس عن الأنبياء[٥].

فهذه الروايات وغيرها من الأحاديث الموضوعة وما في حكمها من الإسرائيليّات الموضوعة ، تدخل في النهي النبوي من الكذب عليه لقوله : ((إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار [٦])) [٧].

وأشار القاسمي إلى خطورة هذه الروايات في كتب التفسير و السير والتاريخ، فيَرويها بعضُ المفسرين بحسن نيّة، ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً [٨].

---

(١) انظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر في طرق معرفة الوضع : ص ١١٠، وانظر أيضاً قواعد التحديث:ص ١٥٥
(٢) الإسرائيليات والموضوعات: ص ١٤
(٣) محاسن التأويل: ٣/ ٢٠٨
(٤) انظر تفسير الثعلبي لهذه الآية: ٤/ ٣٠٤
(٥) انظر محاسن التأويل: ٢٢٨/٥
(٦) صحيح البخاري: ١/ ٤٣٤، كتاب الجنائز ، ما يكره من النياحة على الميت، (١٢٢٩) ، صحيح مسلم : ١/ ٨، التحذير من الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم (٤)
(٧) انظر تدريب الراوي:ص ٢٣٩، و قواعد التحديث : ص ١٥٧، و الموضوعات والإسرائيليات ص ١٧
(٨) انظر قواعد التحديث : ص ١٥٩

أمّا القسم المقبول من الروايات الإسرائيليّة: فهو ما يتطابقُ مع ما ورد في القرآن الكريم من قصص الأنبياء بشكل مجمل ، و جاءت السنة النبويّة لتبين هذا المجمل وتفصّله على وجهين وأشار إلى هذا المعنى القاسمي، بأنّ ما ورد من الأحاديث التي أثبت العلماء صحتها، إذا أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن قصص الأنبياء ووضّحه، فهو صحيح ولا يعتبر من الإسرائيليّات [1].

ويعتبر قولَ رسولِ الله: ((حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) سبباً من الأسباب لكثرة الاسرائيليّات في كتب التفاسير، وقد وضّح القاسمي أن المفسّرين الأقدمين لم يحقّقوا في أسانيد تلك الروايات (إما تحسيناً للظنّ في رواة تلك الأنباء ،وأنهم لا يروون إلا الصحيح، وإمّا تعويلاً على قول رسول الله: بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج فترخصّوا في روايتها كيفما كانت ذهاباً إلى أن القصد منها الاعتبار بالوقائع ... وقد رُوي عن الإمام أحمد بن حنبل: إذا روينا في الأحكام شدّدنا و إذا روينا في الفضائل تساهلنا)[2].

فيُعلق **القاسمي** على كلام الإمام أحمد بن حنبل بأنّ التساهل قد وقع في الفضائل، ومن باب أولى أن يقع التساهل في رواية القصص، ففيها من الواهيات والموضوعات الكثير، ممّا لا يخفى على المحقّقين المتأخرين [3].

و دفاع القاسمي عن السنة النبوية، و محاربته للدخيل فيها، كان يركّز على المروي فيه وينتقده، ولا يتعرض بالتجريح والقدح لمن نقل هذه الرواية وعزاها إلى صاحبها، فيقول رحمه الله: (وقد رأيت ممّن يدّعي الفضلَ، الحطَّ من كرامة الإمام **الثعلبيّ** [4]، قدّس الله سرَّه العزيز، لروايته الإسرائيليّات وهذا، وأَيمُ الحقِ، من جحد مزايا ذوي الفضل ومعاداة العلم، على أنّه قدّس

(١) محاسن التأويل: ٤٥/١

(٢) المصدر السابق: ١ / ٤٥-٤٦

(٣) المصدر السابق : ٤٦/١

(٤) ترجم له القاسمي في محاسن التأويل: (أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبيّ النيسابوريّ المفسر المشهور ، قال له الثعلبيّ، والثعالبيّ، وهو لقب له ليس بنسب، قاله بعض العلماء.، توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة) ١/ ٣٢

سرّه، ناقل عن غيره، وراو ما حكاه بالأسانيد إلى أئمة الأخبار، وما ذنبُ مسبوقٍ بقولٍ نقلَه باللفظ وعزاهُ لصاحبه؟ ...) [1].

ثم يبرر القاسمي في ترجمته للثعلبي نقله لهذه الروايات بقوله فقال: (والقصد أنّ الصالحين كانوا يتقبّلون الروايات على علّاتها للملاحظة المارة، لصفاء سريرتهم. فلا ينبغي إلا تفنيد الموضوع منها، لا الحطّ من مقامهم وقرض أعراضهم. كيف وقد تلقى الصحابة ومن بعدهم الإسرائيليّات وحكوها، بل بعضهم اقتنى أسفارها وأدمن مطالعتها، لما استبان له من البشائر النبويّة، وتحقّق تحريفهم)[2] .

وتنبّه ابن كثير قبل القاسمي على خطورة ورودِ الإسرائيليّات، وهو من أوائل المفسرين، الذين حذّروا منها في مقدمة تفسيره [3] ،و أوجب على المفسّر أن ينبّه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وعليه أن يذكر فائدة الخلاف، لئلا يطول النزاع فيما لا فائدة فيه فينشغل الناس عن الأهم[4].

(١) محاسن التأويل: ٤٦/١
(٢) المصدر السابق: ١ / ٤٦- ٤٧
(٣) انظر تفسير ابن كثير :١/ ٤
(٤) انظر المصدر السابق الموضع نفسه.

المطلب الثاني: أسباب ذكر الإسرائيليّات و الموضوعات.

وقد تناول المحدّثون أسباباً عدّة لوضع الأحاديث واختلاقها، وما يشترك معها من الإسرائيليات منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- الخلافات السياسية: وما أدتْ من انقسامات في وحدة الجماعة الاسلامية، حيث ذهبت كل فرقة بتقوية زعمها، بما تيسر لها من الكذب والوضع في حديث رسول الله ، فكثرت الأحاديث في فضائل سيدنا أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية وغيرهم(١).

٢- الزندقة: وتعني الكفر و الحقد على الإسلام وكراهيته والإفساد على الناس دينهم و والانحدار بعقيدتهم ليصلوا إلى درجة من السخف والسذاجة تثير سخرية أعدائهم، فأعدّوا لهذا الهدف العدّة لتشويه تعاليم الإسلام والإتيان بما يُناسب أهواءهم ومعتقداتهم. ولتواتر القرآن الكريم وقطعية ثبوته عمدوا إلى الحديث يدسّون فيه ما يحلو لهم من الأكاذيب(٢).

٣- الترغيب والترهيب: فقد سوّغ بعض الزهّاد وضعهم للأحاديث بقصد الترغيب أو الترهيب بأنهم لا "يكذبون على رسول الله"، فهذا يشمله التحذير في نص الحديث، وزعموا أنهم "يكذبون له"، ففرّقوا بجهلهم بين الكذب على رسول الله وبين الكذب لرسول الله، كأنّ ما هو ثابتٌ في القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة لم تكن بالكافية الشافية لهم، فوضعوا بزعمهم الكثير من الأحاديث التي تحثّ على الخير والقيام بالطاعات والعبادات، فكان هؤلاء أشدّ الوضّاعين خطراً على الإسلام(٣).

٤- العصبية للجنس والقبيلة والبلد واللغة والإمام : فقد تناسى هؤلاءِ الوضّاعون مواقف النبي صلى الله عليه وسلم من هذه العصبية التي عبّر

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي: ٩٣، وعلوم الحديث لصبحي الصالح :٢٦٦، منهج النقد في علوم الحديث:٣٠٢
(٢) انظر المصدر السابق الموضع نفسه
(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح : ١١٠، انظر الباعث الحثيث : ٨١، انظر السنة ومكانتها: ١٠٢

عنها بقوله صلى الله عليه وسلم:(دعوها فإنها منْتنة)[1] ، تطبيقاً لقوله تعالى:﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[الحجرات:١٣].فوضعوا الأحاديث زوراً وبُهتاناً يشحنون الناس بكلماتهم خدمة للعصبية المقيتة، والأهواء المريضة، وظهرت عصبيّة من نوع آخر، وهي العصبيّة الفقهيّة والكلاميّة، فوضعوا أقيستهم واجتهاداتهم موضع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون الناس لاتباعها كذباً واختلاقاً [٢].

٥- التقرّب من الطبقة الحاكمة إرضاءً لمصالحهم الشخصيّة وطمعاً في الكسب المادي ،فأكثروا من الأحاديث المكذوبة ليتقربوا من الخلفاء فضلّوا وأضلوا [٣].

٦- الرغبة في الشهرة الاجتماعية واستدرار مدامع الناس وترقيق قلوبهم بالغريب من القصص والمغالاة في الوعظ [٤].

٧- النقل عن أهل الكتاب الذين أسلموا ككعب الأحبار[٥]، ووهب بن منبّه[٦]وعبد الله بن سلام[٧]. فنقلوا الكثير من المرويّات المكذوبة الموجودة في التوراة وشروحها، كانت تتناول قصص الأنبياء والفتن وبدء الخلق...الخ [٨]، وقد حقّق ابن خلدون[٩] في سبب توجّه المسلمين إلى ثقافات أخرى لمعرفة مواضيع الأمم الماضية وبدء الخلق فرجّح أنّ العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البداوة والأميّة فإذا

---

(١) صحيح البخاري : ١٥٤/٦،كتاب تفسير القرآن، باب قوله (يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى المَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ..)، صحيح مسلم:٤/ ١٩٩٨ ، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً

(٢) انظر السنة ومكانتها ١٠٠و ١٠٢، وعلوم الحديث: ٢٦٧

(٣) انظر الباعث الحثيث: ٨١، وانظر علوم الحديث : ٢٦٨

(٤) انظر شرح النخبة لابن حجر: ٨٨،انظر الباعث الحثيث ٨١ ،وانظر منهج النقد: ٣٠٥

(٥) كعب الأحبار: (٣٥هـ) كعب بن ماتع ، تابعي ، كان في الجاهلية من كبار علماء اليهود، أسلم وأخذ عنه الصحابة من أخبار الأمم السابقة. الأعلام: ٥/ ٢٢٨

(٦) وهب بن منبه: (٣٤ - ١١٤ هـ) أبو عبد الله: مؤرخ، كثير الاخبار عن الكتب القديمة، عالم بأساطير الاولين ولا سيما الاسرائيليات. يعد في التابعين. الأعلام : ٨/ ١٢٦

(٧) عبد الله بن سلام: (٤٣هـ) عبد الله بن سلام بن الحارث، صحابي، كان يهودياً و أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

(٨) الإسرائيليات والموضوعات لأبي شهبة : ص ٩١

(٩) ابن خلدون: (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ) عبد الرحمن بن محمد ، ابن خلدون ، أبو زيد ، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي، أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس. من كتبه: " شفاء السائل لتهذيب المسائل" و " العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر" وجزء من هذا الكتاب هو " المقدمة". انظر الأعلام : ٣٣٠/٣

تشوّقوا إلى معرفة هذه الأمور كانوا يسألون عنها أهل الكتاب قبلهم وأسلموا بعد ذلك ونُقل عنهم الأقوال التي هي موقوفة عليهم ، فتساهل المفسّرون بالنقل عنهم [1].

٨- نقل كثير من الأقوال، والآراء المنسوبة إلى الصحابة والتابعين من غير إسناد، ومن غير تحرٍّ عن رواتها، وهي ممّا نقلوه عن أهل الكتاب ، فيُظنّ أنّها متلقاة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأنها من الأمور التي لا مجال فيها للرأي فلها حكم المرفوع ، وبعض الوضّاعين قد رفعوها صراحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فالتبس الصحيح بالضعيف والحق بالباطل[2].

(١) انظر مقدمة ابن خلدون: ص ٣٢٦ ، وانظر الموضوعات والإسرائيليات لأبي شهبة : ص٩٣

(٢) الموضوعات والإسرائيليات لأبي شهبة : ص٩٣- ٩٤

المطلب الثالث: منهج القاسمي في التعامل مع الروايات الإسرائيلية و الموضوعة.

ميّز القاسمي بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف ، وصرّح أنه يعتمد على ما صحّ منه في أغلب مؤلفاته، وبالأخص في كتابيه قواعد التحديث، ومحاسن التأويل. ففي قواعد التحديث عرّف الحديث الموضوع ،و بيّن حرمة روايته بدون بيان وضعه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((مَن حدَّث بحديث يرى أنه كذبٌ فهو أحدُ الكاذبين[١])) [٢]، ثم تطرق إلى شرح الطرق التي يُعرف بها الحديث الموضوع، واختصر كلامه ولم يذكر أمثلة عن ذلك ، وأشار إلى تآليف المحدّثين في الموضوعات لمن أراد الرجوع إليها، وذكر أيضاً أسباب الوضع[٣]، وتوسّع بذكر مقال لمعاصر يغني موضوعه وكلامه في أربع صفحات تقريباً [٤]، ثم ذكر القاسمي أحاديث موضوعة في فضائل شهر رجب كنموذج يستدل به عمّا شاع على ألسنة الناس مما يحرم روايته ونسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم [٥]، وهو بذكر هذا النموذج قد اختلف عن بقية من تداولوا أمثلة للأحاديث الموضوعة في كتب علوم الحديث [٦]، وربما رجّح القاسمي ذكر فضائل شهر رجب كنموذج للحديث الموضوع لانتشار هذه الأحاديث في مجتمعه أكثر من غيرها، فغلبت شخصيته الإصلاحية في التنبيه على حرمة رواية هذه الأحاديث وخطورة انتشارها، وإن كانت هذه الأحاديث في الترغيب والترهيب ، لكثرة الوضّاعين عن رسول الله الذين استغنوا عمّا صحّ من حديثه ، وقدّموا عليها أحاديث مكذوبة من اختلاقهم لترغيب الناس في عبادة الله. فهو كذب وإن كانت النيّة حسنة ويدخل في النهي النبوي [٧]. وبيّن أن الهدف من الوضع في الحديث النبوي يدور حول أمرين: إما الزيادة في الدين أو النقص منه، وكلاهما يشكلان خطراً كبيراً على الدين

---

(١) مسند أحمد بن حنبل:٢/ ٢٣٥(٩٠٣) ، سنن ابن ماجه :٢٥/١،ابواب السنة ، باب من حّث عن رسول الله حديثاً يرى أنه كذب،(٣) ، ذكره السيوطي في الجامع الصغير وحكم عليه بالصحة. انظر: ٣٢٤/٢

(٢) انظر قواعد التحديث : ص ١٥٥

(٣)انظر قواعد التحديث : ص ١٥٦- ١٥٧

(٤) المصدر السابق :١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١

(٥) المصدر السابق : ١٦١-١٦٢-١٦٣

(٦) انظر الأمثلة في هذه الكتب تدريب الراوي : ص ٢٣٩إلى ٢٥٤، الخلاصة في علوم الحديث للطيبي:ص ٨٤إلى ٩٨، و منهج النقد :٣٠١إلى ٣١٨

(٧) انظر قواعد التحديث: ص ١٦١، نقل القاسمي هذه المقالة من محمد بن البشير بن الظافر نشرها مؤلفها في مجلة التمدن الإسلامي، مجلة شهرية ،كانت تصدر من دمشق ، رئيس تحريرها أحمد مظهر العظمة ، و طبعت مقالات المؤلف في كتاب اسمه "تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين" ص:١٣- ١٤

الإسلامي[1]، ثم تطرق إلى ضوابط معرفة الموضوع من غير النظر إلى سنده ، وجعل سلامة القلب أيضاً له إشراق على معرفة الموضوع: (وقد فرّق الله بين الحق والباطل بأهل النور والإيمان والنقد العارفين بالنقل والذائقين كلام الرسول بالعقل، وقد صنّفوا في ذلك كتباً في الجرح والتعديل فهذا العلم مسلّم لهم، ولهم فيه معارف، وطرق، يختصّون بها. وقد قال الإمامُ أحمدُ: " ثلاثةُ علومٍ ليس لها أصلٌ :المغازي والملاحمُ والتفسيرُ" و معنى ذلك أن الغالبَ عليها أنّها مرسلةٌ وكذلك "قصص الأنبياء" للثعلبي فيها ما فيها والمقصود أنّ الصادق تمرّ به أحاديثُ يقطع قلبُه بأنها موضوعةٌ أو ضعيفة) [2].

وشرح القاسمي قوله صلى الله عليه وسلم : ((من كذب علي متعمداً ...)) [3] فتابع رأي الطيبي في شرحه فقال: (فيه إيجاب التحرّز عن الكذب على رسول الله، بأنه لا يُحدّث عنه إلا بما يَصُحُّ بنقل الإسناد)[4]. ودافع القاسمي عن كلام الطيبي هذا وشرحه وبيّن مراده ،بأن الصحة المرادة هنا هي الصحة اللغويّة وهي الثبوت لا الاصطلاحيّة وإلا لأوهم كلامه حُرمة التحديث بالحديث الحسن، ولتعطّل تطبيق الشريعة بفروعها التي ثبتت بالحديث الحسن ، وأكّد أن الحديثَ الحسنَ يُعمل به في فضائل الأعمال [5]، وحَمل كلامَه على ذلك فقال : (كلامُه أيضاً مُشْعِرٌ بذلك إذ لم يقُل "بنقل الإسناد الصحيح" ولكنه موهمٌ أنه لا بدَّ من ذكر الإسناد وليس كذلك لأن المرادَ أنه لا يحدثَ عنه إلا بما ثبُتَ عنه وذلك الثبوتُ إنما يكون بنقلِ الإسناد، وفائدته أنّه لو روى عنه ما يكون معناهُ صحيحاً لكن ليس له إسنادٌ، فلا يجوز أن يُحدِّثَ به عنه. واللامُ في الإسناد للعهد أي الإسنادُ المعتبر عند المحدّثين وإلا فقد يكون للحديث الموضوع إسنادٌ أيضاً) [6]، ثم أكّد القاسمي متابعاً ابن تيميّة في رأيه أنّ المسلم عليه أن يعرف الفرق بين الصحيح والموضوع، لمن يطالع المؤلفات التي لم تميّز بين صحيح الأحاديث وسقيمها [7]. وجعل الحديث الموضوع قسمين :قسم يكون كلاماً باطلاً،

(١) انظر قواعد التحديث : ص ١٧٠
(٢) المصدر السابق : ١٧٥
(٣) صحيح البخاري: ١/ ٤٣٤، الجنائز، باب ما يكره من النياحة، (١٢٢٩) ، صحيح مسلم: ١/ ٧، باب التحذير من الكذب، (٤)
(٤) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح : ٢/ ٦٥٩، قواعد التحديث: ص ١٨١
(٥) انظر قواعد التحديث : ص١٨١
(٦)انظر المصدر السابق : ص١٨١
(٧) انظر المصدر السابق : ص ١٨٧

لا يجوز أن يُقال، وينسبونه إلى الرسول عليه الصلاة والسلام. وآخر من كلام بعض السلف أو بعض العلماء أو بعض الناس ويكون حقاً مما يسوّغ فيه الاجتهاد أو مذهباً لقائله فيُعزى إلى النبي وهذا كثير أيضاً . وهو مكذوب مفترى على النبي صلى الله عليه وسلم[١] .

وقد برّر القاسمي رحمه الله تعالى فعل بعض العلماء بإيرادهم الحديث الموضوع في مصنّفاتهم بقوله : (وظاهر أنهم لم يُوردوا ما أوردوا مع العلم بكونه موضوعاً، بل ظنّوه مروياً. ونقد الآثار من وظيفة حملة الأخبار إذ لكلٍّ مقام مقال، ولكلٍّ فنّ رجال) [٢]. ومن خلال تبريره هذا عزم القاسمي على عدم ملء تفسيره بالموضوعات مما لا أصل له ولا سند ، وقد نبّه بشكل واضح على ذلك في محاسن التأويل كما سيأتي:

أولاً: منهجه في ذكر الموضوعات في محاسن التأويل.

صحيح أنّ القاسمي برّر لمن أورد الأحاديث التي لا أصل لها، لكنّه ردّها إمّا صراحة وإمّا إشارة، ففي تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ الْبَيِّناتُ﴾[آل عمران: ١٠٥] ذكر أن بعض المفسرين يعتمدون في شرحهم لهذه الآية على حديث ((اختلاف أمتي رحمة)) [٣] فيبيّن القاسمي في فقرة "التنبيهات" التي يوردها في كتابه عن حكم هذا الحديث بأنه **حديث لا يعرف له سند صحيح** وهو مخالف لنصوص الآيات والأحاديث، كقوله تعالى: ﴿وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾[هود ١١٨- ١١٩][٤]. وتبيّن بعد بحثي عن الحديث هذا بأنّ ضعفَه يعودُ كما يقول الإمام الذهبي إلى اتهام راويه بالكذب [٥]، واعتبره بعض المحدّثين بأنه حديث موضوع [٦].

(١) انظر قواعد التحديث: ص ١٩٠
(٢) المصدر السابق : ص١٩١
(٣) رواه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى بلفظ ((اختلاف أصحابي رحمة)) ١/ ١٦٢، باب أقاويل الصحابة إذا تفرقوا فيها
(٤) انظر محاسن التأويل : ٤٢٧/٢
(٥)انظر ميزان الاعتدال للذهبي : ٤٢٧/١
(٦)انظر المقاصد الحسنة للسخاوي: ٦٩/١-٧٠، و تذكرة الموضوعات للفتني حكم بوضعه وأنه غير معروف عند المحدثين:٩٠/١، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني: ٥٨/١-٦٤-٦٥

وعلّق القاسمي أيضاً على حديث:((من صلى عليّ في كتاب لم تزل الصلاة جارية له، ما دام اسمي في ذلك الكتاب))[1] فتابع فيه حكم ابن كثير الذي يقول فيه: **ليس هذا الحديث بصحيح**[2]، **وقد حكم الذهبي بوضعه** [3]، و بأن الإمام أحمد بن حنبل كان يكتفي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ دون الكتابة [4].

وقد تكون النكارة في الحديث الموضوع في مخالفته للعقل الذي يعتمده القاسمي في نقده للأحاديث الموضوعة، من ذلك ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿يوم نطوي السماء كطيّ السجل للكتب﴾[الأنبياء: ١٠٤] فقد نقل القاسميّ في تفسير هذه الآية بعضاً من الآثار المرويّة، ليبيّن الصحيح من الموضوع فيها ، وإن وردت هذه الآثار في كتب السنن، فأوردها القاسمي مع الحكم بوضعها وفي ذلك يقول القاسمي: (**نُقل** عن ابن عباس أن السجل اسم رجل كان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم) [5]. ولفظ "نُقل " المبني للمجهول فيه تضعيف للرواية عن ابن عباس وتشكيك فيها، ثم حكم على الحديث بقوله : (**أثر منكر لا يصح**)[6]، وأكّد حكمه هذا بما ورد عن المحدّثين في هذا القول عن ابن عباس منهم ابن كثير الذي فقال : فقد صرّح بوضعه جماعة من الحفّاظ وإن ورد في سنن أبي داود [7] ، كما أن كتّاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يُعرف منهم أحد باسم "سجل" [8]، وردّ القاسمي ما نُسب إلى ابن عباس ، وبيّن أنّ الصحيح المروي عن ابن عباس أن المراد بالسجل هو الصحيفة [9].

---

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : ٢٥٠/٣ حكم بوضع هذا الحديث.

(٢)انظر محاسن التأويل: ٧/ ٦٩٥، و تفسير ابن كثير: ٣/ ٥٣٢

(٣) ميزان الإعتدال: ٣٢٠/١ بلفظ " لم تزل الملائكة تستغفر له" .

(٤) انظر محاسن التأويل :٦٩٥/٧، وانظر الجامع لأخلاق الراوي فيما ورد عن الإمام أحمد بن حنبل : ٢/ ١٤٣

(٥) سنن أبي داود :٩٣/٣، كتاب الخراج، باب في اتخاذ الكاتب ،(٢٩٣٧)، السنن الكبرى للنسائي : ٤٠٨/٦، كتاب التفسير، سورة طه (١١٣٣٦)

(٦) محاسن التأويل : ٧/ ٢٣٦

(٧)تفسير ابن كثير:انظر ٣٣٦/٥، محاسن التأويل : ٧/ ٢٣٦،لم أجد للإمام المزي كلاماً على وضع راوي الحديث كما ذكر الإمام ابن كثير. ولعله قال له ذلك مشافهة . قال عن الراوي الإمام الذهبي: يزيد بن كعب: لا يُدرى من ذا أصلا. ميزان الإعتدال :٣٥٩/٧

(٨)تفسير الطبري: انظر ٥٤٤/١٨، محاسن التأويل : ٧/ ٢٣٦

(٩) انظر محاسن التأويل:٧ / ٢٣٦

والروايات أيضاً التي تثبت أنّ الحجارة تعقل أو تنطق فإن ذلك كلّه لم يثبت بالسنة الصحيحة ولا يجوز روايته، مثل ما رُوي: للحجر[الأسود] لسان...[١]. فأكّد أنها خرافات موضوعة نقلها كلّ كذّاب وضعيف ، لا يصحّ منها شيء من طريق الإسناد [٢].

وقد يُرجع القاسمي الحديث الموضوع إلى راويه الذي حُكم عليه بالكذب والوضع، كالروايات الباطلة عن يأجوج ومأجوج ، و السبب في كثرة هذه الروايات في كتب التفسير هو التوسّع في الرواية. من ذلك ما يُروى : (إن يأجوج أمة ومأجوج أمة.كل أمة أربعمائة ألف أمة. لا يموت الرجل منهم حتى ينظر إلى ألف ذكر بين يديه من صلبه.كل قد حمل السلاح...)[٣]، علّق القاسمي على هذا الحديث: (موضوع منكر ومحمد بن إسحاق **العكَّاشيّ كذاب يضع**)[٤]، ويشير إلى الطرق الأخرى للحديث[٥] التي تتحدث عن أشكالهم وصفاتهم وطولهم وقصرهم وآذانهم، بأنها كلّها أحاديث فيها غرابة ونكارة ولا تصح أسانيدها [٦].

وتوقف القاسمي عند حديث السيدة عائشة رضي الله عنها وما يتضمنه من حكم فقهي، مبيّناً ما فيه من علامات الوضع، فقال : (روي عن عائشة قالت: اعتمرت مع النبيّ صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت مكة قلت: يا رسول الله، بأبي وأمي أنت، قصرتَ وأتممتُ، وصمتَ وأفطرتُ، فقال: أحسنت، يا عائشة وما عاب عليّ)[٧]. ثم كأنه تردّد في حكمه على هذا الحديث في بادئ الأمر. فيُخرّج الحديث من كتب السنن ثم قال: (اختلف قول الدّارقطنيّ فيه، فقال في "السنن": إسنادُه حسن[٨]. وقال في "العلل": المرسل أشبه [٩]. وقال ابن حزم: هذا حديث لا خير فيه[١٠]. وطعن فيه. وقال ابن

(١) قال الحاظ ابن حجر في الفتح : ٣ / ٤٦٢ في إسناده أبو هارون العبدي و هو ضعيف جداً.
(٢) انظر محاسن التأويل:٣٦٧/١، تابع رأي ابن حزم هنا من كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل انظر:٧١/١-٧٤ ، واستثنى من ذلك ما كان معجزة من الله تعالى لنبي من أنبيائه.
(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل ي ضعفاء الرجال : ١٥٨/٧، محاسن التأويل :٨١/٧
(٤) محاسن التأويل: ٨١/٧، تكلّم فيه ابن عدي وصرّح بكذبه ووضعه في كتابه الكامل : ١٥٨/٧
(٥) انظر تفسير الطبري : ١٨/ ٥٢٦ ، روى الحديث من طريق آخر
(٦) انظر محاسن التأويل: ٨١/٧، وانظر تفسير ابن كثير:١٧٦/٥ نبّه على ما ورد عند ابن جرير.
(٧) السنن الكبرى للنسائي : ١/ ٥٨٨، كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب المقام الذي تقصر الصلاة بمثله ، (١٩١٤)
(٨) سنن الدارقطني:١٦٢/٣، كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم (٢٢٩٤)
(٩) بحثت ولم أجده في كتاب العلل للدارقطني
(١٠) المحلّى لابن حزم: ٢/ ١٠٩

النحويّ[1] "في البدر المنير"[2]: في متن هذا الحديث نكارة. وهو كون عائشة خرجت مع النبيّ صلى الله عليه وسلم في عمرة رمضان. والمشهور أن عُمَرَهُ كلهن في ذي القعدة. وأطال في ذلك)[3].

و كأنّ القاسمي تابع رأي ابن تيمية في الحكم على وضع هذا الحديث عن السيدة عائشة لاقتباسه الحكم بوضعه مرتين فذكر أن: (هذا الحديث كذب على عائشة ولم تكن لتصلي صلاة بخلاف رسول الله وسائر الصحابة ...) [4]؛ و رجّح وضع هذا الحديث بأمارة مخالفته للحقائق التاريخية في عمرته صلى الله عليه وسلم كما ذكر سابقاً.

ومن علامات الوضع أيضاً أن تتضمن الروايات ترويجاً لبعض المهن أو السلع ، كمتابعة القاسمي لابن تيمية في حديثين مرويين عن ابن عباس، الأول : أنّ آدمَ عليه السلام نزلَ من الجنة ومعه خمسةُ أشياءَ من حديدٍ: السِّنْدَانُ وَالكَلْتَبَانِ، وَالْمِيقَعَةُ، وَالْمَطْرَقَةُ والإِبْرَةُ [5] . ثم ذكر بأنه كذب لا يثبت مثله [6]. والحديث الآخر رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم :أن الله أنزل أربع بركات من السماء إلى الأرض، فأنزل الحديد والماء والنار والملح[7]. وصرّح بأنه حديث موضوع، ومكذوب، والناس هم الذين يصنعون من الحديد الآلات المعدنيّة التي تلزمهم في حياتهم[8].

(١) ابن النحوي: (٧٢٣- ٨٠٤ هـ) عمر بن علي أبو حفص ابن النحوي، المعروف بابن الملقن: من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال. أصله من وادي آش (بالأندلس) ومولده ووفاته في القاهرة. من كتبه " إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" و "التذكرة في علوم الحديث" و " خلاصة البدر المنير" . الأعلام : ٥٧/٥

(٢) البدر المنير: ٥٢٦/٤

(٣) محاسن التأويل: ٣/ ٣٠٩

(٤) محاسن التأويل :٣١٤/٣ ، وانظر الموضع الآخر في محاسن التأويل: ٣١٠/٣ ، وانظر فتاوى ابن تيمية : ص ٨

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره: ٢٠١/٢٣، السِّندان: هو الصَّلاءة وهو ما يطرق الحداد عليه الحديد ويقال: "هو بين المطرقة والسندان" انظر الوسيط: ٤٥٣/١، الكَلْتَبَان: هو الكُلّاب من الحديد يستعمله الحداد في أخذ الحديد المُحَمَى. انظر لسان العرب: ٣٩١٣/٥، المِيقَعَةُ: المطرقة، والياء بدل من الواو قلبت لكسرة الميم، المِقعة: خشبة يدق عليها. انظر: لسان العرب ٤٨٩٧/٦

(٦) محاسن التأويل: ٤٤/٩، سكت عنه ابن كثير ولم يبين وضعه . انظر تفسير ابن كثير :٦٠/٨، وانظر : أخرجه الثعلبي في تفسيره:٢٤٦/٩

(٧) أخرجه الثعلبي في تفسيره:٢٤٧/٩

(٨) انظر محاسن التأويل: ٤٤/٩

و حكم على وضع: (إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي، فإن جاهيَ عند الله عريضٌ)[١]. متّفقاً مع ابن تيمية في حكمه على وضع هذا الحديث [٢].

وأحياناً كان القاسمي يحتدّ في الردّ على أقوال من سبقه، من ذلك ما ورد في تفسير الزمخشري[٣] أنّ المسلمين اختلفوا في غنائم بدر، لمن الحكم فيها أللمهاجرين أم للأنصار؟ فصرّح أنّ **هذه الرواية غير معروف مصدرها، وأن أهل الآثار لم يُخرّجوها في الصحاح والسنن ولم يخرجها أصحاب السير** أيضاً "كابن إسحاق وابن هشام[٤] " فيقول : (هل يمكن للمسلمين أن يختلفوا للحكم على الغنائم، ويتنازعوا ولايتها، والرسول بين أظهرهم؟ ومتى عهد ذلك من سيرتهم؟ سبحانك هذا بهتان عظيم! ولكن هو الرأي "قاتله الله" ونبذ كتب السنة، والتقليد البحت، الذي لا يهتم صاحبه بحقائق الأشياء، ولا يريد معرفتها ولا فحصها بالعقل يضع قدمه على القدم، حيث يكون مطواعاً لآراء غيره، منقاداً لها مصدقاً ما ينطق به فمه، غثّاً كان أو سميناً) [٥]. إلا أنّه مع هذه الحِدّة غير المعتادة من القاسمي نراه في مواضع أخرى يأخذ بقول الزمخشري في تكذيبه لِما وضع على لسان علي رضي الله عنه: أن آدم عليه السلام قال :

تغيّرتِ البلادُ ومن عليها ... فلونُ الأرضِ مُغْبَرٌّ قبيحُ

تغيّرَ كلُّ ذي لونٍ وطَعمٍ ... وقَلَّ بشاشةُ الوجهِ المليحُ

فيُعلق القاسمي على هذه الرواية أنها اشتهر نسبتهما إلى آدم عليه السلام[٦] ، واعتمد في رأيه على قول الزمخشري بأنها كذب بحت. لأن الأنبياء معصومون من الشعر[٧].

---

(١) محاسن التأويل: ٧١٠/٧

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية: ٢/ ٣٠٧ في حكمه على الحديث

(٣) الزمخشري: (٤٦٧- ٥٣٨ هـ) محمود بن عمر لخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. من كتبه: " الكشاف" و "أساس البلاغة" و" الفائق". الأعلام : ١٧٨/٧

(٤) ابن هشام : (٢١٣هـ) عبد الملك بن هشام ، أبو محمد ، مؤرخ، كان عالماً بالأنساب واللغة وأخبار العرب. ولد ونشأ في البصرة، وتوفي بمصر. أشهر كتبه " السيرة النبوية " المعروف بسيرة ابن هشام، رواه عن ابن إسحاق. الأعلام : ١٦٦/٤

(٥) محاسن التأويل: ٥ / ٢٦١

(٦) انظر محاسن التأويل: ٤/ ١١٦، أخرجها ابن جرير في تفسيره: ٢٠٩/١٠ (١١٧٢١) ، وذكرها ابن كثير ولم يُعلّق عليها ٣ /٨٢

(٧) محاسن التأويل: ١١٦/٤، انظر قول الزمخشري في تكذيبه لهذه الرواية : ٦٢٦/١

كذلك فإنّ القاسمي أيضاً رحمه الله يردّ الروايات التي تذكر عدد الرسل ممّا لم يورده القرآن الكريم، وفي العودة إلى القرآن الكريم نجد أنه قد ذكر خمسة وعشرين رسولاً فمن أين لهذه المرويّات التي تذكر هذه الأعداد للرسل مخالفةً بذلك ما جاء في القرآن الكريم ، قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾[النساء:١٦٤] فيقول القاسمي في ذلك : رُوي في عِدّتهم أحاديث تكلّم في أسانيدها. منها حديث أبي ذر: ((إنّ الأنبياء مائةُ ألفٍ وأربعةٌ وعشرون ألفاً. والرسلُ ثلاثمائةٍ وثلاثةَ عَشَرَ))[(١)]. وأشار القاسمي إلى اختلاف العلماء في هذا الحديث، فمنهم من صحّحه كابن حبّان[(٢)] ، ومنهم من عدّه من الحديث الموضوع كابن الجوزي[(٣)]، ولعلّ القاسمي رجّح وضعه لذكر الراوي الذي اتُّهم فيه باسمه وهو" إبراهيم بن هاشم" [(٤)] وأقرّ أنه متكلّم فيه كثيراً[(٥)].

ورفض القاسمي حديث الغرانيق أيضاً وحكم عليه بالوضع، وردّه من طريق النقل والعقل متابعاً آراء العلماء كابن حزم ومحمد عبده، فلم تثبت قصة الغرانيق سنداً. بل روى ابن جرير عن محمد بن إسحاق بن خزيمة، أنه سُئل عن هذه القصة فقال: هذا وضع من الزنادقة. وقال البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل. ثم أخذ يتكلم في أنّ رواة هذه القصة مطعون فيهم [(٦)].

ثمّ علّق القاسمي مؤكّداً رأيه في هذا الحديث : (عرفنا على سبيل الإجمال أنّ هذه **القصة موضوعة**.أكثر ما في الباب أنّ جمعاً من المفسرين ذكرها. لكنهم ما بلغوا حدّ التواتر.وخبر الواحد لا يُعارض الدلائل النقليّة والعقليّة المتواترة) [(٧)].

---

(١) محاسن التأويل: ٤٥٠/٣

(٢) صحيح ابن حبان:٧٦/٢، كتاب البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها ،(٣٦١) . ابن حبان: (٣٥٤هـ) محمد بن حبان ،أبو حاتم البستي ، مؤرخ ومحدّث ، وجغرافي ، ولد في بست "من بلاد سجستان" وله العديد من المؤلفات منها : "المسند الصحيح" و " الثقات" . انظر الأعلام : ٦/ ٧٨

(٣) بحثت في الموضوعات لابن الجوزي ولم أجده، وجدته في العلل المتناهية لابن الجوزي: ٥١٩/٢، وجدته في تنزيه الشريعة عن الأحاديث الموضوعة:٢٥/١

(٤) أخطأ في اسمه هو إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني

(٥) انظر محاسن التأويل: ٤٥٠/٣، انظر تنزيه الشريعة عن الأحاديث الموضوعة:٢٥/١ وضع اسمه في قائمة الوضّاعين، كذلك كذّبه الذهبي في ميزان الاعتدال:٣٠٨/٤ ولم يوافق الذهبي على توثيقه له ، وابن حجر في لسان الميزان كذّبه في لسان الميزان:١٠٣/٣

(٦) انظر تفسير الرازي: ٢٣٧/٢٣

(٧) محاسن التأويل: ٢٧٥/٧

هذا ما ورد في محاسن التأويل من الأحاديث الموضوعة التي لم يتركها المؤلف من غير أن يشير إليها وينبّه على وضعها صراحة، في محاولة منه لتخليص كتب التفسير مما أورد فيها ممّا لا يصح من الأحاديث ، داعماً رأيه بالأدلة وأقوال العلماء المحدّثين.

ثانياً: منهجه في ذكر الإسرائيليات في محاسن التأويل.

يختلف منهج القاسمي رحمه الله تعالى في الإسرائيليّات عن منهجه في الروايات الموضوعة ، فالموضوع هو كذب واختلاق كلام على النبي صلى الله عليه وسلم، بينما الروايات الإسرائيليّة التي أُخذت عن أهل الكتاب وما جاء في كتبهم وشروحهم له منهج خاصّ في السنة، فكلّ من أكثر من هذه الروايات في تفسيره استدلّ بالأذن النبويّ العام: ((حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) [1]، ولهذا جاءت التفاسير بطامات كبرى لا تتفق مع القرآن الكريم ولا مع السنة الصحيحة ولا مع العقل السليم، فجاء ابن كثير في القرن الثامن الهجريّ واعيّاً لهذا الخطر الذي يحيط بتراث الأمة الإسلامية وبسنة نبيّها، فصرّح بتقسيم هذه الروايات على ثلاثة أقسام : منها المخالف للقرآن الكريم والسنة الصحيحة ، ومنها الموافق لهما ، ومنها المسكوت عنه . فالمخالف تركه ونبّه على خطر روايته ، والقسم الثاني والثالث أورده إن وجدت فائدة من ذكره[2] . ثم في القرن الرابعَ عَشَرَ تأثّر القاسمي رحمه الله كثيراً بموقف ابن كثير أمام هذه الروايات الدخيلة على السنة النبويّة ووضع منهجاً له يفوق ابن كثير –كما صرّح هو بذلك[3] – في ردّ هذه الروايات والاستغناء عنها بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة. وقد ساعده على وضوح منهجه هنا كثرة اطّلاعه على الإنجيل والتوراة ، وقراءته لكتب وثقافة أهل الكتاب، فقارن بين ما جاء عندهم، مع ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبويّة.

(١) صحيح البخاري: ٣/ ١٢٧٥، الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٢٧٤)
(٢) انظر: تفسير ابن كثير: ١/ ١٠
(٣) انظر قول القاسمي أنه فاق ابن كثير في إضرابه عن الروايات الإسرائيلية في محاسن التأويل: ٧/ ٥٦١

ويمكن تلخيص منهجه في ثلاث نقاط، تابع فيها ابن كثير نظريّاً، ولكنه في التطبيق العملي في تفسيره، فاقه ردّاً للروايات الإسرائيلية، وكان ذا منهج واضح أكثر لا يتنافى كثيراً مع تطبيقه العمليّ. فهو:

- يستدل بما فيه فائدة، من باب التوسّع في الاستشهاد لا الاعتقاد ، ويشير إلى أنها روايات إسرائيلية وضعيفة، بصيغة التضعيف " كيُروى- ويُؤثر- و يقول الأثر أو الخبر...الخ"
- يُعرض عمّا لا فائدة من ذكره، أو يخالف القرآن والسنة النبويّة .
- يوضّح ما كان موقوفاً على الصحابة الكرام وهو من نقلهم من أهل الكتاب، وليس له حكم المرفوع.

وسيتناول البحث كل فكرة سابقة مع أمثلتها المناسبة لها من محاسن التأويل وأبدأ بـ:

١- الروايات الإسرائيلية التي تحوي فائدة تفسيريّة:

لا بدّ للمفسّر من أدوات يتمكن بها من شرح ما جاء في القرآن الكريم من أنباء وقصص، و الروايات التاريخية و الإسرائيلية هي من الأدوات الأساسيّة لدى المفسّر تعينه على بيانه وتوضيحه، ولكنها أداة ذات حدَّين على المفسّر ألّا يتماشى مع كل ما جاء فيها فيتخذها غاية، فيقع في كثير مما لم يصح، والقاسمي هنا أمام هذه المرويات لا ينسى أنها لا تعدو كونُها وسيلة للوصول بها إلى الغاية، و الغاية هي العبرة والحكمة من سرد هذه القصص في القرآن الكريم. وأكثر ما استعان به القاسمي من الروايات التاريخيّة أو الإسرائيليات هي في قصة يوسف، من سفرِ التكوين، الإصحاحِ السابعِ والثلاثين، فقد قال بعد أخذه الكثير منها: (هذا ما قصّه قدماء المؤرخين، والله أعلم بالحقائق، وإنما لم يذكر هذا، القرآن الكريم؛ لأن القرآن لم يُبنَ على قانون التاريخ، فليس فيه شيء من التاريخ من حيث هو قصص وأخبار، وإنما هي الآيات والعبر، تجلّت في سياق الوقائع، ولذلك لم تذكر قصة بترتيبها

وتفاصيلها، وإنما يذكر موضع العبرة فيها...) [1]. فاستعانتُه بكتبهم لم تكن بدون جدوى أو هدف وإنما ليقيم الحجة على الخصم من معتقده لا الاعتقاد بسلامتها من التحريف المحقق وإنما للتوسع في الاستشهاد وذكر العِبر فيها..[2]، هذا ما دفعه إلى الاقتباس من كتب أهل الكتاب فهو لم يورد ما أورده من اقتباسه منهم على أنه تفسيرٌ للآية لأن الآية بإيجازها غنيّة عنه، وفي تفسير ألفاظ الآية كفايةٌ في فهمها، وإنما عمد على التنقيح والمقارنة بين القرآن وكتبهم إيضاحاً لبعض الأفعال التي قاموا بها وأشارت إليها الآيات [3].

فحدّد أسماء الأنبياء التي وردت في كتب أهل الكتاب بصيغة التأكيد منه، و ساق قصصهم مع قومهم للتوسّع والتوضيح ، كما قال: (يونس عليه السلام واسمه في العبرية " يونان") [4]. ونجده يُقارن بين ما ورد من الروايات الإسرائيلية وبين اطّلاعه المعرفي على ما جاء في كتبهم، معقّباً رأيه على ما أورده المفسرون ، فخلال عرضه لما نقله المفسرون منهم ابن جرير وابن كثير، عن يزيد الرقّاشي، أن نوحاً سُمّي بذلك لكثرة نواحه على نفسه ، ويزيد الرقاشي قد حكم عليه المحدّث "ابن كثير" بالضعف في الحديث، كما نبّه على ذلك القاسمي وأشار إليه في موضع آخر[5]، ولكنّه جاء بقول المفسرين عن يزيد الرقاشي ثم شكّك في كلامه فيقول: (فيه نظر؛ لأنه إنما يصح ما ذكره، لو كان "نوح" لقباً مع وجود اسم له غيره، واللفظ عربيٌّ، لمناسبة الاشتقاق. أمّا وهو اسمه الوضعي، واللفظ غير عربي، فلا... أن نوحاً معناه راحة أو سلوان، فتثبّت) [6].

وكان القاسمي يجزم فيما وقع من بعض المفسّرين من تردد في تحديد أسماء الأنبياء كما في قصة إِدْرِيسُ عليه السلام [7]، فكان القاسمي أكثر جزماً في هذه المسألة فقال : (أَخْنُوخُ هو "إدريس عليه السلام" المـنَوَّه به في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْناهُ مَكاناً عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧]، "وإِيلْيَا"

(١) محاسن التأويل: ٢٣٠/٦
(٢) انظر المصدر السابق: ٤٨/١- ٤٩
(٣) انظر المصدر السابق في سبب ذكره لهذه الروايات ٤٦٤/٦
(٤) المصدر السابق: ٦٥/٦
(٥) انظر المصدر السابق :١٣٤/٨
(٦) المصدر السابق : ٥/ ١٠٩-١١٠
(٧) تفسير الطبري نقل الروايات عن السلف : ١١/ ٥٠٩

نبيّ أرسل إلى "آحَابَ" أحدِ ملوكِ اليهود الكَفَرة، الذين اشتُهروا بعبادة "بعل" وغيرِه من الأصنام بالسَّامِرَة. وتسمى الآن: سَبَسْطِيَّة: من قسمِ الأرض المقدسة. زعموا أنه ظهرت على يد إيليا خوارقُ باهرةٌ، وأنه قتل سَدَنَة بَعْلٍ وهدمَ مَذْبَحَه، إلى أن ارتَفَع في مركبةٍ نارية وخيلٍ نارية نحوَ السماء. جانب نهر الأردن في بطاح أريحا. شاهده خليفتُه اليَشَاعُ النبيُّ بعده.كذا في تاريخ الكتاب المقدس، و (إيليا) هو "إليَاس"، و(اليشاع) هو "اليَسَعُ" المذكوران في القرآن المجيد)[1].

واعتمد في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٤٣] على الروايات الإسرائيلية المنقولة من التوراة ، لأن سورة البقرة مما نزل بعد الهجرة في المدينة المنوّرة، فأمر الله تعالى قتال المشركين الذين كانوا في قوة ومنعة كما حدّث رواة الأحاديث عن أهل اليهود من نبأ "حَزْقِيل" – أحدِ أنبياءِ بني إسرائيل– فإنه أوحي إليه أن يخرج إلى فلاة واسعة، الذي أجرى الله على يديه معجزة إحياء الموتى. ويحدد القاسمي رواة هذه الرواية وهم: وهب بن منبه، و أشعث بن أسلم، والسُّدي وغيرهم، وحدّد أنها مأخوذة من توراتهم، في الفصل السابع والثلاثين من نبوة حزقيل [2]، فيذكر عقب هذه الرواية أنها إن صحت فهي من معجزات (حزقيل) في إحياء الموتى له كما أحيى لعيسى عليه السلام، وينقل الحديث الموقوف على عطاء[3] أن هذه الآية " مَثَل" ويشرح مراده فيقول : (مراده أنها مثل في تكوينه تعالى أمة قوية تَقهر وتَغلب وتَسُوْسُ غيرها، بعد بلوغها غاية الضعف والخمول. فكان حياتها وموتها تمثيلاً لحالتيها قبلَ وبعد.فيكون إشعاراً بما ستصير إليه العرب من القوة العظيمة والمدينة الفخيمة. وتنبيهاً على أن الوصول إلى ذلك إنما يكون بجهاد الظالمين واتفاق المتقين على دحر المتغلبين الباغين) [4]. ويوضح بعد ذلك أن هذه الروايات إنما هي نتيجة لمخالطة العرب لليهود [5].

---

(١) محاسن التأويل: ٦/ ٤٥٥

(٢) انظر محاسن التأويل: ٢١٦/٢،وأخرج هذه الروية ابن جرير في تفسيره: ٥/ ٢٦٧- ٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠، وتفسير ابن كثير:٥٠٢/١

(٣) عطاء: (٢٧ - ١١٤ هـ) عطاء بن أسلم بن صفوان: تابعي، ولد في جند "باليمن" ونشأ بمكة فكان مفتي أهلها ومحدثهم، وتوفي فيها. الأعلام: ٢٣٥/٤

(٤) محاسن التأويل: ٢/ ٢١٧

(٥) انظر المصدر السابق

كما اعتمد القاسمي على الروايات الإسرائيلية في الترجيح ، منه ما ذُكر في عدد أهل الكهف والحديث الموقوف على ابن عباس، كما ذكر البحث سابقاً . ومنها أيضاً ما ورد فيما حرّمه إسرائيل على نفسه، فذكر القاسمي أنها لحوم الإبل وألبانها [١] ، ويورد رواية ثانية عن ابن عباس وهي العروق[٢] ، ثم يورد القصة التي في التوراة ، وحدّد وجودها عندهم في سفر التكوين في الإصحاح الثاني والثلاثين، فوافقت هذه النصوص ما جاء به ابن عباس وتفسيره له ، وكأنّه رجّحه [٣] . هذا ما رجحه معتمداً على الروايات الإسرائيلية ولكنّه – بشكل عام – كان يأخذ بما جاء فيها **بمجمله،** كما في قصة أيوب عليه السلام يقول: (يذكر كثير من المفسرين هاهنا مرويّاتٍ وقصصاً إسرائيليّةً في ابتلائه عليه السلام. ولا وثوقَ من ذلك كلِّه **إلا بمجمله**. وهو ما أشار له التنزيل الكريم لأنه المتيَقَّن. وهو أنه عليه الصلاة والسلام أصابته بلوى عظيمة في نفسه وماله وأهله) [٤]. أو يأخذ القاسمي بما جاء في الروايات لفائدة نقلها من تفسير ابن جرير: عن ابنِ إسحاقَ بن عامرٍ بن واثلةَ، قال: سمعت عليّاً يقول لرجل من حضرموت: هل رأيت كَثِيباً أحمرَ يخالِطُه مَدَرَةٌ حمراءُ، ذا أراكٍ وسِدْرٍ كثير، بناحية كذا وكذا، من أرض حضرموت، هل رأيته. قال: نعم، يا أمير المؤمنين! والله إنك لتنعتَه نعتَ رجلٍ قد رآه! قال: لا، ولكني قد حُدِّثت عنه. فقال الحضرمي. وما شأنُه يا أمير المؤمنين؟ قال: فيه قبرُ هودٍ عليه السلام [٥]. ثم يحدّد القاسمي الفائدة من هذه الرواية متابعاً ابن كثير : (فيه فائدة أنّ مساكنهم كانت باليمن، فإن هوداً عليه السلام دفن هناك) [٦].

وأكثر ما نقل القاسمي رحمه الله عن أهل الكتاب هو في تفسير سورة يوسف ، وهي بمجملها توافق ما جاء في القرآن الكريم ، فروى القاسمي أن يوسف عليه السلام أبقى رهينة

---

(١) سنن الترمذي : ٥/ ٢٩٤، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الرعد ، (٣١١٧)، سنن النسائي الكبرى : ٥/ ٣٣٦، كتاب عشرة النساء ، باب كيف تؤنث المرأة وكيف يذكّر الرجل؟ (٩٠٧٢)

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره :٦/ ٨- ١٠

(٣) انظر محاسن التأويل: ٢/ ٤٠١- ٤٠٢

(٤) محاسن التأويل : ٨ / ١٤٩

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره: ١٢/ ٥٠٧

(٦) محاسن التأويل : ٥/ ١١٥ ، وانظر رأي ابن كثيرفي الفائدة من الرواية: ٣ / ٣٨٩

من إخوته ثم أمرهم بالذهاب، ودلّ على أن ذلك يوافق ما جاءت به الآية الكريمة : ﴿ ولما جهزهم بجهازهم قال ائتوني بأخ لكم من أبيكم ﴾ [يوسف :٥٩]

أو توافق السنة النبوية في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قال سوف أستغفر لكم ربي إنه هو الغفور الرحيم ﴾[يوسف: ٩٨] وقد رُوي أن يعقوب أخّر الاستغفار إلى السحر، وتخصيص الأوقات الفاضلة بالاستغفار والدعاء **معروف في السنة** ... [١]

هذا كان منهجه فيما أورده في تفسيره من روايات إسرائيلية فيها فوائد، وتوافق ما جاء في الإسلام بشكل مجمل كما بيّن البحث، وفيها إجابة لأهل الكتاب من معتقدهم ، كما فعل في نقله لخبر أهل الكهف، مقتبساً من "كتاب الكنز الثمين في أخبار القديسين"، حيث نقل أخبارهم وعددهم التي توافق ما ورد في القرآن الكريم [٢].

٢- الروايات الإسرائيلية التي لا فائدة منها:

أمّا الروايات التي لا فائدة منها، فقد أعرض القاسمي عنها ،ونبّه على خطرها، في كل موضع اعتاد المفسرون أن يذكروها، ولهذا جاء تفسيره خالياً من الروايات الإسرائيلية مما لا فائدة منه ، (إذ إن أهل الكتاب ليس لديهم من الحفّاظ المتقنين الذين ينفون عنها تحريف الغالين كما لهذه الأمة من علماء الحديث الذين دوّنوا الحديث وحرّروه وبينوا صحيحه من ضعيفه من موضوعه وعرّفوا بالوضّاعين والكذابين والمجهولين كل ذلك لصيانة الجانب النبوي والمقام المحمدي أن يُنسب إليه الكذب ...) [٣]، وبدأت هذه المرويات الإسرائيلية بالشيوع في المجتمع الإسلامي ، عندما أسلم كعب الأحبار في الدولة العمريّة، وبدأ يحدث عمر رضي الله عنه عن كتبهم قديماً، فربما استمع له عمر، فترخّص الناس في استماع ما عنده ولا فائدة من قصصه [٤]. وليس معنى ذلك أن المرويات عن كعب الأحبار، ووهب بن منبه ... أنهما هما اللذان وضعاها، فإنّ ذلك لم يقل به أحد من أئمة الجرح والتعديل، وإنّما يعني ذلك

(١) محاسن التأويل: ٦/ ٢٢٥
(٢) انظر المصدر السابق: ٧/٢٩- ٣٠، وانظر كتاب الكنز الثمين في أخبار القديسين لمكسيمونس مظلوم: ١/ ٢٧٧
(٣) انظر المصدر السابق : ٧/ ٣١
(٤) المصدر السابق : ٨/ ١٠١- ١٠٢، وانظر تفسير ابن كثير: ٧/ ٢٨

أنهما كانا يرويان إلى الصحابة والتابعين ما في كتبهم، ولكنّ الذين وضعوها هم أهل الكتاب القدماء الذين حرّفوا وبدّلوا في دينهم الكثير [١].

واتفق القاسمي مع ابنِ كثير فيما يذكره من قصص في التنزيل إذا صحّ سندها ، واطمأن لها القلب ، واتّخذ هذا المنهج في كل كتبه وفي خطبه أيضاً وعاب على من ينقل " الواهيات الموضوعات " في خطبه كخطبة يوم الأضحى وفضائل الشهور والأوقات ، حيث أعرض عمّا جاء من ذبح سيدنا إبراهيم لابنه وما قيل فيه إنه إسحاق، مما أُخذ عن أهل الكتاب ولم يصح... [٢] ، ويمكن الترخّص في روايات أهل الكتاب إذا كانت توافق ما جاء في الآيات القرآنية والسنن النبوية ، ويقبلها العقل السليم، أما ما يستحيل عقلاً فيحكم فيه بالبطلان، ويغلب على الظن كذبه، وليس مرخّصاً لنا في نقله وروايته [٣] . فقد ردّ القاسمي الروايات الإسرائيلية التي تحكي أنّ يوسف عليه السلام قد همّ بامرأة العزيز فقال: (ألصق هنا بعض المفسرين الولعين بسرد الروايات، ما تَلَقَّفُوه من أهل الكتب، ومن المتصولحين، من تلك الأقاصيصِ المختلقَةِ على يوسف عليه السلام، في همِّه، التي أُنزِّه تأليفي عن نقلها، بردّها، وكلُّها- كما قال العلامةُ أبو السعود- خرافاتٌ وأباطيلُ، تمجُّها الآذان، وتردُّها العقولُ والأذهان، ويلٌ لمن لَاكَها ولَقَّمَها، أو سمعها وصدَّقها...) [٤].

كما أنه ردّ كل ما يخالف العقل من هذه الروايات، وضَعّف سنده ،مما أورده المفسرون في تفسير قوله تعالى:﴿إرم ذات العماد ﴾[الفجر:٧] ، وكلّ الروايات التي وردت فيها لم تصح سنداً ... [٥] ، وهي من وضع الإسرائيليين وخرافاتهم **ليختبروا عقول الجهلة من الناس** . واتفق القاسمي مع ابن كثير في ردّ الروايات التي لا فائدة من ذكرها، كتحديد لون الكلب المرافق لفتية الكهف، وكل ما ورد فيه رجم بالغيب[٦] .

---

(١) انظر الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير: ص ٩٦- ٩٧

(٢) انظر محاسن التأويل: ٨ / ١٠٢ – ١٠٣

(٣) انظر محاسن التأويل: ٨/ ٤٥٥، في ردّه لما رُوي عن تفسير " قاف" بأنه جبل محيط بجميع الأرض انظر تفسير ابن كثير: ٣٦٨/٧

(٤) محاسن التأويل: ٦ / ١٧٣

(٥) انظر محاسن التأويل: ٩/ ٣٩٥

(٦) محاسن التأويل: ٧/ ١٥

و نجد هذا الموقف منه أيضاً، في عرضه لما ورد عن السلف في تفسير قصةِ النبيِّ سُليمانَ عليه السلام والخيل[1] ، فبعدما أورد كلَّ الأقوالِ نراه لم يُرَجِّح بينها واكتفى بقوله : (الذي يُتَّجَه أنّ هذه القصةَ أُشير بها إلى نبأ لديهم، لأن التنزيلَ الكريمَ مُصدِّقُ الذي بين يديه إلا أن له الهيمنةَ عليه. فما وقف فيه على حدٍّ من أنباء ما بين يديه، يُوقَفُ عنده ولا يُتجاوز. وحينئذٍ؛ فالقصةُ المعروفة عندهم هي التي أُشير إليها. لكنْ مع الهيمنةِ عليها، إذ لا تُقبلُ على علّاتها) [2].

كما أنّه أخذ بمجمل ما ورد في مصائب أيوب عليه السلام، ولم يلتفت إلى تلك التفصيلات الواردة في الإسرائيليّات؛ لأن القرآن الكريم لو علمَ فائدةً في تفصيل مصائبِ أيوبَ لأشار إليها [3].

وكان القاسمي رحمه الله يبرر لابن كثير– أستاذه في ترك هذه الروايات– إذا استدل ببعض منها ، فينقل ابن كثير آثاراً في النهي عن سبِّ " تُبّع"، واكتفى القاسمي بالإشارة إلى ذلك، و قال مبرراً لابن كثير : (**وإن لم يكن سند هذه الروايات على شرط الصحيح، إلا أن ذلك مما يتحمل التوسّع فيه، لكونه نبأً محضاً مجرداً عن حكم شرعي**)[4].

وقد انتقد القاسمي رحمه الله ابن كثير لاعتماده على روايات إسرائيلية – في سورة يس الآيات ٢٦ إلى ٢٧– في تحديد القرية التي رجّح ابن كثير أنها " أنطاكية " [5] معتمداً على أحاديث موقوفة ومقطوعة أُخذت عن أهل الكتاب ، فردّ القاسمي هذه الروايات التي اعتمدها ابن كثير في ترجيحه قائلاً: (**إنّ من محاسن التنزيل الكريم وبلاغته الخارقة، هو الإيجاز في الأنباء التي يقصها، والإشارة منها إلى روحها وسرها، حرصاً على الثمرة من أول الأمر، واقتصاراً على موضع الفائدة، وبعداً عن مَشْرب القصاص والمؤرخين؛ لأن القصدَ من قصصِه الاعتبارُ والذكرى. وما من حاجةٍ إلى تسمية تلك المبهمات كائنةً**

(١) القصة تحكي أن النبي سليمان عليه السلام قد قتل الخيل لأنها شغلته عن الصلاة
(٢) محاسن التأويل : ٨/ ١٤٤- ١٤٥
(٣) انظر محاسن التأويل: ٧ / ٢٢٣- ٢٢٤، وانظر ٥/ ٢٩
(٤) محاسن التأويل : ٨ / ٣١٣ وانظر تفسير ابن كثير: ٧ /٢٣٧- ٢٣٨
(٥) مدينة تاريخية تقع على الضفة اليسرى لنهر العاصي على بعد ٣٠ كم من شاطئ البحر المتوسط في لواء إسكندرون.

ما كانت، ثم إنّ المفسرين رحمهم الله عُنُوا بالبحث والأخذ والتلقي. فكان مَنْ سَلَفَ منهم يرون فيما يرون أن من العلم تفصيلَ مجملاتِ التنزيلِ وإبانةَ مبهماته. حتى جعلَ ذلك فنّاً برأسه وألّف فيه مؤلفات. ولا بأس في التوسّع من العلم والازدياد منه بأيِّ طريقة كانت. لا سِيَّما وقد رُفع عنا الحرج بالتحدث عن بني إسرائيل. إلا أنه يُؤاخذ مَنْ يجزمُ بتعيين مبهمٍ ما، إن كان جزمُه من غير طريقِ القواطع فإن القاطعَ، هو ما تواترَ أو صحَّ سندُه إلى المعصوم، صحةً لا مَغْمزَ فيها. وهذا مفقودٌ في الأكثر. ومنه بحثُنا المذكور. فإن تعيينَ أن البلدةَ أنطاكيةَ وتسميةَ الرسلِ، إنما رُوي موقوفاً ومنقطعاً، وفي بعض إسنادِه متهمون. ولذا قد يرد على من يقطع بذلك ما لا مَخرَج له منه. فالمفسر أحسنُ أحوالِه أن يمشي مع التنزيل، إجمالاً فيما أجملَه وتفصيلاً فيما فصّلَه، ولا يَأخذُ من إيضاح مبهماتِه إلا بما قام عليه قاطعٌ أو كان لا ينبذُه العلمُ الصحيح، وإلا فليُعْرِضْ عن تسويد وجوهِ الصحف بذلك، بل عن تشويهها)[1] .

ويرجح ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿اجعلني على خزائن الأرض﴾[يوسف:٥٥] أن المقصود بالخزائن: هي الأهراماتُ، فعلّق القاسمي على تفسيره هذا بقوله: (ولم أرَ مُسْتَنَدَه في كون الأهرامِ كانت مَجْمَع الغَلّات، ولم أقف عليه في كلام غيرِه ... وقد استقر رأيُ المتأخرين في تحقيقِ شأنِها على أنها كانت مدافنَ لملوكهم) [2]. فكأنه هنا يشير إلى أنها روايات إسرائيلية متداولة لم يصح الأخذ منها.

فالقاسمي في هذين الموضعين ينقد شخصية ابن كثير المؤرّخ الذي يراه القاسمي قد تساهل في هذه الروايات التاريخية المرويّة عن بني إسرائيل، موضّحاً المنهج الصحيح في الأخذ عنهم، وملتزماً بما أورده عن تفوقه على ابن كثير في الإضراب عن الروايات الإسرائيلية التي لا تفيد[3].

---

(١) محاسن التأويل: ٨ / ٦٠ – ٦١، انظر تفسير ابن كثير:٦ / ٥٠٩- ٥١٠

(٢) محاسن التأويل : ٦/ ١٩٧

(٣) انظر محاسن التأويل في قول القاسمي أنه قد فاق ابن كثير في الإضراب عن كثير من مرويّه وإن تأسّى به في بعض المواضع : ٧/ ٥٦١

ومما سبق نستدل على كثرة اطلاع القاسمي على كتب أهل الكتاب ومقارنتها مع ما جاء في القرآن الكريم و الأحاديث، و اعتماده بعد هذا الاطلاع على ترجيح رأيه مقارنة مع كل النصوص التي وردت، فثقافته و اطلاعه المتنوع جعل منهجه واضحاً أمام من يقرأ تفسيره وهذا الاطلاع على ثقافة أهل الكتاب قد برز في تعقّباته على العلماء، ونقده العلميّ لترجيحاتهم، فيقول الإمام البقاعي[1] : (ولعل ختام قصص بني إسرائيل بهذه القصة لما فيها للنبي من واضح الدلالة على صحة رسالته لأنها مما لا يعلمه إلا القليل من حذاق علماء بني إسرائيل) . فيعقب القاسمي على قول البقاعي هذا و ينقده بعدم اطلاعه على ما جاء في نصوصهم ، فقال : (ويرحم الله البقاعي فإنّه لم يطّلع على هذه القصة من التوراة مع أنّها مسوقة في الاصحاح السابع عشر من سفر صموئيل الأول ونصه .....)[2] ، فكان لا يترك فرصة لإظهار تمكّنه واطّلاعه على كتب بني إسرائيل إلا عبّر بها، فعقّب على ابن كثير أيضاً عندما أبطل دعوى بني إسرائيل أنهم كلّموا الله تعالى بما ورد في القرآن الكريم أنّ موسى وهو كليم الله ولم يره، فكيف يرونَه هم؟ فوافق القاسمي على إبطال ابن كثير لدعواهم هذه، مضيفاً إليها أن إبطال هذه الدعوى قد وردت في كتبهم ، في الفصل الثالث والثلاثين في سفر الخروج أنه تعالى قال لموسى : لا تقدر أن ترى وجهي لأن الإنسان لا يراني ويعيش[3]. فقد ردّ القاسمي عليهم من معتقدهم نفسه ، وهو ما ميّزه حقيقة عمّن كتب أو نقل عنهم قبله .

الموقوف على الصحابة الكرام وهو المنقول عن أهل الكتاب.

ينقل القاسمي حديثاً عن أبي هريرة قال فيه: ((أخذ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بيدي فقال: خلق الله التربة يوم السبت...الحديث))[4]، ويؤكّد أن هذا الحديث كما قال عنه

(١) البقاعي: (٨٠٩ - ٨٨٥هـ) إبراهيم بن عمر، أبو الحسن، ابن أبي بكر البقاعي، أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق. من كتبه: " نظم الدرر في تناسب الآيات والسور" و "مختصر في السيرة النبوية والثلاثة الخلفاء" . الأعلام : ٥٦/١

(٢) محاسن التأويل:١٨٤/٢

(٣) محاسن التأويل : ١/ ٣٤٠

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: ٤/ ٢١٤٩، صفات المنافقين وأحكامهم، (٢٧)

البخاري ليس مرفوعاً، إنما هو موقوف على أبي هريرة عن كعب الأحبار [1]، فاشتبه على بعض الرواة وجعلوه مرفوعاً، وفيه تعارض مع القرآن الكريم الذي نصّ على خلق السماوات والأرض في ستة أيام[2] .

(١) انظر محاسن التأويل :٥/ ٦٨

(٢) انظر شرح القاسمي على الأربعين العجلونيّة: ص ٤٣٢

المبحث الثاني: إعلالُ الحديث عند القاسمي.

يعدّ علم علل الحديث من العلوم الأساسيّة في المنهج النقدي للمحدّثين للوصول إلى الحديث الصحيح عن النبي عليه الصلاة والسلام ، فمن خلال بحثهم في رواة الحديث، وجدوا أنّ منهم (الحافظ المتقن الحفظ المتوقي لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه ،أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه ، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره. و منهم من همه حفظ متون الأحاديث، دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أُديَ إليه عنهم) [1].

المطلب الأول: مفهوم العلّة.

تميّز المحدّثون بدقّتهم في منهجهم النقدي للحديث، فلاحظوا ما يعتري الأسانيد من خلل، وهذا الخلل قد يؤدي إلى إعلال الحديث فيضعفه ، وهذه العلّة قد تكون ظاهرة وقد تكون خفيّة، ولا يكتشفها إلا المحدّث الخبير، فما تعريف العلّة عند المحدثين ؟ عرّف الإمام النووي الحديث المُعَلّ فقال : (و يسمونه المعلول و هو لحن [2]، والعلة عبارة عن سبب غامض، خفي قادح مع أنّ الظاهر السلامة منه، ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً وتُدرك بتفرد الراوي ، و بمخالفة غيره له، مع قرائن تنبّه العارف على وهم بإرسال، أو وقف، أو دخول حديث في حديث، أو غير ذلك. بحيث يغلب على ظنّه فيحكم بعدم صحة الحديث...)[3].

ثم يبيّن النووي أنّ العلّة تطلق على غير مقتضاها الذي عرّفه، ككذب الراوي، وغفلته، وسوء حفظه، وكل سبب يُضعف الحديث لأجله [4].

---

(١) قسم تحقيق كتاب التمييز للإمام مسلم من كتاب منهج النقد عند المحدثين للأعظمي: ص ١٧٠

(٢) أثبته القاسمي بلامين " المـعلَّل"، والدكتور نور الدين عتر أثبته بلام واحدة مشددة "المُـعَلّ".

(٣) متن تدريب الراوي ص ٢١٥- ٢١٦

(٤) المصدر السابق ص٢٢١

ومن طرق معرفة الحديث المعَلِّ كثرة التتبع، وجمع طرق الحديث[1] و مقارنة الروايات بعضها ببعض، و النظر في الرجال مع مراعاة خصوصية الراوي في شيخه، وتقديم كثرة الطرق على ما انفرد فيه أو الأضبط على غيره.

ولم يختلف تعريف القاسمي للحديث المعَلّ عن غيره من المتقدمين ،فجعله ضمن نوع الضعيف و قال عنه : (ويقال: المعلول. وهو ما ظاهره السلامة، اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادح)[2].

ثم بيّن أساليب كشف العلّة أيضاً فقال :(تُدركُ العلّةُ بعد جمع الطرق، والفحصِ عنها، بتفرّدِ الراوي، وبمخالفةِ غيره له، ممن هو أحفظُ أو أضبطُ أو أكثرُ عدداً، مع قرائنَ تُضَمّ إلى ذلك يهتدي الناقدُ إليها إلى اطّلاعه على تصويب إرسالٍ في الموصول، أو تصويبِ وقف في المرفوع، أو دخولِ حديثٍ في حديث، أو وهمِ واهمٍ بغير ذلك، كإبدالِ راوٍ ضعيف بثقة، بحيث غلبَ على ظنّه ما وقفَ عليه من ذلك فحكم به، أو تردّد في ذلك فوقف عن الحكم بصحة الحديث مع أنّ ظاهره السلامةُ من العلّة)[3].

وعدّد القاسمي بعد ذلك أنواعَ العلّة من حيث وجودُها فقال : (أكثرُ ما تكون العلةُ في السند وقد تكون في المتن)[4].

و وضّح بأنّ العلّة لها أنواع، من حيث ظهورها فقال: (وكما تكون خفيّة تكون ظاهرة فقد كثُر إعلال الموصول بالإرسال والمرفوع بالوقف ...)[5]. وكرّر هنا ما ذكره في طرق كشفها.

كما أنّه بيّن أنواع العلّة من حيث نتيجتها فقال :(ثم التي في السند قد تقدح في صحة المتن وقد لا تقدح)[6].

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص ٢٢٦
(٢) قواعد التحديث: ص ١٣٥
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) المصدر السابق نفسه.
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) المصدر السابق نفسه.

وأطلق ـ كغيره من العلماء المحدّثين ـ جرح الراوي بالكذب، والغفلة، والفسق، وسوء الحفظ بالعلّة أيضاً وأشار إلى إطلاق غير القادح أيضاً بالعلّة، توسّعاً في المصطلح . واختصر القاسمي في كتابه الأمثلة التي جاءت في كتب علماء المصطلح واكتفى بما وضّحه وبيّنه سابقاً.

ومن خلال ما سبق من تعريف المتقدّمين للعلّة، و المتأخرين ومنهم القاسمي، نلحظ أنّ استخدام العلماء للعلّة قد كان على معناه العام، فيدخل فيه الظهور و الخفاء، و العلّة القادحة وغير القادحة. أمّا المتأخرون فقد خصُّوا هذا المصطلح بما هو خفيّ غامض مع القدح في صحة الحديث .

و لا غروَ أن نقّاد الحديث قد أعلّوا الحديث بأسباب التضعيف في بعض الأحيان، كالجهالة وجرح الراوي، وهو من باب التوسّع في إطلاق المصطلح فالعلة عنده ظاهرةٌ وخفيةٌ، وسأبيّن معنى الحديث الضعيف الآتي.

الحديث الضعيف :

يندرج الحديث المعَلّ بعلة خفية أو غير خفية قادحة، ضمن الحديث الضعيف، فقد قسّم العلماء المتقدمون الأحاديث من حيث حجّيتها إلى صحيح وضعيف، و والضعف كان عندهم نوعان: ما لا يمنع معه العمل به ، وهو يشبه الحسن في الاصطلاح ، والضعف الواهي الذي يوجب الترك [1]، ثم اصطلحوا تقسيم الأحاديث إلى صحيح وحسن وضعيف، فالصحيح ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ أو علّة.

فإن خفّ ضبط الراوي أو تعددت طرق الحديث ولم يكن فيهم متهم بالكذب، دون شذوذ أو علّة فهو الحديث الحسن[2]. أمّا الضعيف: فهو ما لا يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن. وأنواعه كثيرة منها: الموضوع والمقلوب والشاذ والمنكر والمُعَلّ و المضطرب[3]، وقد

(١) قواعد التحديث : ص ٥٦
(٢) انظر المصدر السابق : ص ٥٦
(٣) انظر المصدر السابق : ص ٦٤.

بيّن القاسمي أنّ الحديث الضعيف فمنه ما ينجبر، ومنه ما لا ينجبر، فيبقى على حاله من الضعف. فالضعيف لكذب راويه أو فسقه لا ينجبر بتعدّد طرقه المماثلة له لقوة الضعف، بينما الحديث الذي يرويه سيء الحفظ أو المجهول وتعددت طرقه ، فهو ما ينجبر ويرتقي إلى مرتبة الحسن [1].

وقال القاسمي في تفسيره أثناءَ تضعيفٍ لحديث: (ولكنها من طرقٍ كلُّها مرسلةٌ ، ولم أرَها مسندةً من وجه صحيح، وتعدادِ طرقِها بعد ضَعفِ أصلِها لا يفيد. وهذه شبهة يعتمدها كثير من الواقفين مع الروايات يظنون أن الضعيف بكثرة طرقه يَقْوَى والحالَ أن الضعيف ضعيفٌ كيفما جاء...) [2].

المطلب الثاني : أسباب إعلالِ الحديث.

من أهمّ أسباب وقوع العلّة في الحديث " هو خطأ الراوي و وهمه". و أبحاث العلّة لا تتناول الخطأ المتعمّد من الراوي، لأنه قد سبق البحث فيه وعن أسبابه في المبحث الأول من هذا الفصل.

وإنما نشير هنا إلى الخطأ الذي يقع منه دون قصد، فالخطأ من طبيعة الإنسان، وحدّدها المحدّثون بأن لا يكثر هذا الخطأ من الراوي، لئلّا يؤديَ ذلك إلى الحكم عليه بغفلته وعدم ضبطه، ولكنّهم من شدّة حرصهم على الحديث النبوي قد تناولوا الأخطاء التي تقع من الرواة الجهابذة في الحفظ والإتقان، فدلّوا على أخطاء هؤلاء الرواة وحدّدوها في علل الحديث أيضاً، وهذا ما قال عنه الإمام أحمد بن حنبل : مالك من أثبت الناس وكان يخطئ. وأيضاً عبّر الإمام الترمذي عن وقوع كثير من الأخطاء من الرواة فقال : لم يسلم من الخطأ كبير من الأئمة مع حفظهم .

وعلى ضوء ذلك يمكن القول إن أسباب العلّةِ تدور حول ثلاثة محاور أساسيّة :

(١) انظر قواعد التحديث : ص ٦٦
(٢) محاسن التأويل:٢٦٩/٧

١- خلل في تحمّل الراوي أو أدائه ، سواء أكان هذا الخلل طارئاً أو أساسيّاً.

٢- السَّقْطُ في السند.

٣- تغيير معنى المتن.

فهذه الأسباب العامّة تندرج تحتها ما خطّه العلماء المحدثون في أسباب العلّة [١]:

سلوك الجادة، الاختلاط ،قلة الصحبة ،الرواية بالمعنى ،اختصار الحديث ، التدليس، اشتباه الاسم أو الكلمة ، التصحيف.

فنقد الراوي يدخل فيه كل من النسيان وكسل الراوي وسلوك الجادة وقلة الممارسة أو صحبة الشيخ والاختلاط والتصحيف . والسقط في السند يدخل فيه التدليس والإرسال . تغيير معنى المتن يدخل فيه الاضطراب والإدراج والتصحيف والرواية بالمعنى والاختصار...

و كلّ ذلك قد درسه المحدّثون وأعلّوا الحديث بسببه، لكن بالنظر إلى النتائج قسّموا العلة إلى قادحة و غير قادحة، فيُعمل بالحديث على علّته أو العلّة قد أثّرت بالحديث فضعُف .

والتلازم بين العلة وأسبابها وبين أنواع الحديث الضعيف هما وجهان لعملة واحدة . فعلم العلل هو الناحية التطبيقيّة لعلوم الحديث بشكل عام ، وللحديث الضعيف بشكل خاص.

ونلحظ في " محاسن التأويل " أن مؤلّفه كان يستشهد في بعض المواضع بحديث ضعيف، لكن بصيغ تدلّ على الضعف، فقد وضّح القاسمي أن العبوديّة لله وحده، فلا يُتّبع إلا قول الله تعالى ولا يدعى إلا هو ، وحذّر من الوقوع في عبادة غيره من غير إدراكٍ فاستشهد القاسمي **بالخبر**: ((الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل[٢])) [١]. هكذا أطلق القاسمي على هذا الحديث لفظ " الخبر"

(١) لمحات موجزة في أصول علل الحديث : د. نور الدين عتر ص ٥٥

(٢) مسند أحمد بن حنبل :٤٠٣/٤،(١٩٦٢٢)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ١٠/ ٣٨٤: رجال أحمد رجال الصحيح غير أبي علي.

ومصطلح الخبر عند القاسمي إشارة إلى تضعيفه ولكنه لم يبيّن سبب ضعف هذا الخبر، فوجدته يرجع إلى جهالة راويه " أبو علي "كما قال الهيثمي[٢] عن سند هذا الحديث .

وفسّر القاسمي "مسخ اليهود" الوارد في قوله تعالى: ﴿كونوا قردة خاسئين ﴾[البقرة:٦٥] بالمسخ المجازي، فمسخت قلوبهم، ولم يمسخوا قردة، وأشار إلى ورود **أثر يعدّ المسوخ إلى ثلاثة عَشَرَ**[٣]، لكن الحاصل أن من غلب عليه وصف من أوصاف الحيوانات وتمكّن في طبعه صار صورة ذاتيّة له فصارت صفته صورته كما يذكر القاسمي [٤]. ومصطلح " الأثر والخبر" يدلّ عند القاسمي في تفسيره على ضعف الحديث وعدم صحته بخلاف ما ذكره في قواعد التحديث [٥].

و ضعف السند عنده يكون على الشكل الآتي:

- **التصريح بضعف السند :**

كان القاسمي رحمه الله تعالى يخالف الكثير من المفسرين الذين يعتمدون في ترجيحهم على ما ضُعّف من الأحاديث ، ولم يترك قولهم من غير أن يصرّح على ضعف استدلالهم، فتعقّب القاسمي اختيار الرازي[٦] في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أصابتهم مصيبة﴾[النساء: ٦٢] فرجّح الرازي أنّ المراد منها قتل عمر للذين لم يرضوا بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولجؤوا إلى حكم عمر [٧].

---

(١) انظر محاسن التأويل: ١/ ٢٥١

(٢) الهيثمي: (٧٣٥ -٨٠٧ هـ) علي بن أبي بكر ، الهيثمي، أبو الحسن، حافظ ، له كتب وتخاريج في الحديث، منها " مجمع الزوائد ومنبع والفوائد " و " ترتيب الثقات لابن حبان " و "موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان" الأعلام: ٢٦٦/٤

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات : ١ / ١٨٥

(٤) انظر محاسن التأويل: ١/ ٣٥٧- ٣٥٨

(٥) انظر: قواعد التحديث: ص ٦١

(٦) الرازي: (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) محمد بن عمر، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، مفسّر للقرآن الكريم، أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، من كتبه : " مفاتيح الغيب" و " المحصول في علم الأصول" . الأعلام: ٣١٣/٦

(٧) انظر تفسير الرازي : ١٠/ ١٦٣ ، أخرج الحديث ابن أبي حاتم : ٣/ ٩٩٤ (٥٥٦٠) ضعيف لضعف ابن لهيعة راوي الحديث، انظر: تقريب التهذيب: ٢٤/١

فيُعقب القاسمي على اختيار الرازي هذا ويردُه بقوله : (واختيارُه غيرُ مختارٍ، لأن قصةَ عمرَ لم تروَ من طريق صحيح أو حسن **فهي ساقطةٌ عند المحققين**)[١]. ولعلّ القاسمي رجّح اختياره هذا لما رأى من تضعيف ابن كثير لهذا الحديث [٢].

ويلجأ القاسمي أحياناً إلى تخريج الحديث المقتبس ليحكم عليه بالقبول أو الردّ كحديث : ((آخر من يدخل الجنة من الصحابة عبد الرحمن بن عوف لكثرة ماله)) فيقول : (لم أجده بهذا اللفظ) [٣]، لكنّه أتى بلفظ آخر مع ذكر تضعيفه ، ذكره عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((أول من يدخل الجنة من أغنياء أمتي عبد الرحمن بن عوف . والذي نفس محمد بيده لن يدخلها إلا حبواً))[٤]، ثم نقل القاسمي عن السيوطي تضعيف سند هذا الحديث [٥] .

وأورد القاسمي رحمه الله أحاديث تدلّ على مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم للنساء ، في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك ﴾[الممتحنة:١٢] فابتدأها بما أخرجه البخاري : عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْتَحِنُ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِ مِنَ المؤْمِنَاتِ بِهَذِهِ الآيَةِ ، فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنَ المؤْمِنَاتِ ، قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَدْ بَايَعْتُكِ) كَلاَمًا ؛ وَلاَ وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي المبَايَعَةِ ، مَا يُبَايِعُهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ: قَدْ بَايَعْتُكِ عَلَى ذَلِكِ))[٦]، ثم أورد روايات أخرى، أنّهن كن يأخذن بيده عند المبايعة من فوق ثوب، ورواية أخرى أنه كان يغمس يده في إناء فيغمسن أيديهن فيه [٧] . فيترك القاسمي كل ما ورد في هيئة مبايعته صلى الله عليه

(١) محاسن التأويل: ٣ / ٢٠٢
(٢) انظر تفسير ابن كثير: ٢ / ٣٠٨
(٣) محاسن التأويل: ٤ / ٣٧٩
(٤) مسند البزّار: ٢ / ٣٢٩ ، (٧٠٠٣)
(٥) انظر الجامع الكبير للسيوطي في تضعيفه للحديث : ٣/ ٣١٤،(٨٨٥٦) ، انظر محاسن التأويل : ٤ / ٣٧٩
(٦) صحيح البخاري : ٢ / ٩٦٧، كتاب الشروط ، باب ما يجوز من الشروط في الإسلام (٢٥٦٤)
(٧) فتح الباري لابن حجر : ٨/ ٦٣٧

وسلم للنساء ويقول في ذلك مرجّحاً بين الروايات: (والمعوّل عليه رواية البخاري الأولى لصحتها ، **وضعف ما عداها**)[١] .

و يذكر القاسمي في فضل سورة "يس" : عن النبي صلى الله عليه وسلم ((إن لكل شيء قلباً ، و قلب القرآن يس))[٢]، فيُعلّق القاسمي على هذه الرواية : (وفي إسناده ضعف)[٣].

كذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: ((من سئل بالله فأعطى كتب له سبعون حسنة))[٤]، ويقول القاسمي بعد نقله لهذا الحديث: (رواه البيهقي بإسناد ضعيف) [٥] .

وتوسّع القاسمي كثيراً في مسألة " إتيان النساء في أدبارهنّ" و رجّح حرمة ذلك على الرغم من أنّه قال: (وقد روي في تحريم ذلك آثار كثيرة نقلها الحافظ ابن كثير في تفسيره[٦]، وابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي[٧]. وكلها معلولة) [٨].

وأيضاً يذكر ابن كثير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ويورده القاسمي: ((أكرموا عمّتكم النخلة))[٩] ولم يعلّق عليه ابن كثير أو يستدركه بحكم له كما هي عادته عند ذكر الأحاديث في تفسيره ، بينما نجد القاسمي قد دقّق في العبارة النبوية وبحث عن مخرجها، ونبّه أن الحديث **هذا قد ضعّفه السيوطي في الجامع الصغير**[١٠].

---

(١) محاسن التأويل : ٩ / ١٠٧

(٢) أخرجه الدارمي : ٢ / ٥٤٨ ، فضائل القرآن ، في فضل يس ، (٣٤١٦) ، والترمذي في سننه : ٥ / ١٦٢، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل يس (٢٨٨٧)

(٣) محاسن التأويل : ٨ / ٥١

(٤) شعب الإيمان للبيهقي : ٣ / ٢٧٧(٣٥٤٠)

(٥) محاسن التأويل : ٣ / ٩ ، ضعّفه السيوطي في الجامع الصغير انظر: ٢/ ٣٣٠

(٦) انظر تفسير ابن كثير : ١ / ٢٦٤

(٧) انظر التلخيص الحبير: ٣ / ١٨٠ - ١٨٦

(٨) محاسن التأويل : ٢ / ١٦٥

(٩) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره : ٧/ ٢٤٠٦

(١٠) انظر تفسير ابن كثير: ١٩٩/٥،ومحاسن التأويل:٤٥٦/٤، وانظرالجامع الصغير للسيوطي:٦١/٢،(٣٨٩٦) وصرّح بضعف الحديث في موضع آخر من الكتاب، ٢ / ٦٨، (٣٩٤٥)

- **التفرد والضعف** :

أشار البحث في الفصل السابق في مبحث تفرّد الرواة ، أنّ القاسمي كان يصرّح بتفرّد تخريج هذه الرواية من أصحاب المصنفات الحديثية لينبّه على ضعف السند ، ومن ذلك ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكره القاسمي في تفسيره فيقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من سمّى المدينةَ " يثربَ " فليستغفرْ اللهَ تعالى إنما هي طابة هي طابة))[١]، فتابع القاسميُّ ابنَ كثير في حكمه على هذا الحديث فقال : (تفرّد به الإمام أحمد ، وفي إسناده ضعف)[٢] .

وذكر أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((مَن مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيتِ اللَّهِ وَلَمَ يَحُجَّ ، فلا عَلَيْهِ أَن يَمُوتَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصرَانِيًّا))[٣]، فنقل القاسمي قول الترمذي في الحديث : (هذا حديث حسن[٤] غريب لا نعرفُه إلا من هذا الوجه ، وفي إسنادِه مقال)[٥].

- **ضعف السند لضعف راويه** :

ويرجع **ضعف الراوي** إلى عدة أسباب في علم الحديث منها :

١ – جهالة راوي الحديث :

أورد ابن كثير و– نقله عنه القاسمي – حديث أبي الشعراء عن أبيه ((قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا مِنَ اللَّبَّةِ وَالْحَلْقِ؟ فَقَالَ: لَوْ طُعِنَتْ فِي فَخْذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ))[٦] . وأعطى ابن كثير حكمه في هذا الحديث وقال عنه:(وهو حَديثٌ صَحِيحٌ،

---

(١) مسند أحمد : ٤/ ٢٨٥(١٨٥٤٢)

(٢) تفسير ابن كثير : ٣٤٨/٦، تفسير محاسن التأويل: ٧/ ٦٤١

(٣) أخرجه الترمذي في سننه : ٣ / ١٦٧، أبواب الحج ، باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج (٨١٢)

(٤) لم يورد الترمذي كلمة " حسن " كما نقلها القاسمي ، وإنما اكتفى بقوله : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ ، وَهِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ ، وَالحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ . انظر سنن الترمذي : ٣ / ١٦٧

(٥) محاسن التأويل : ٢/ ٤١٤

(٦) أخرجه الدارمي في سننه: ٢ / ١١٣، الأضاحي، في ذبيحة المتردي في البئر، (١٩٧٢)، سنن ابن ماجه : ٢ / ١٠٦٣، الذبائح، ذكاة الناد من البهائم، (٣١٨٤)، سنن أبي داود: ٣ / ٦٢، الضحايا، مَا جَاءَ فِى ذَبِيحَةِ الْمُتَرَدِّيَةِ ،(٢٨٢٧)، سنن الترمذي:٣/ ٢٠أبواب الصيد، في الذكاء في الحلق واللبة(١٥١٠)،سنن النسائي:٦٣/٣ ،الضحايا، ذكاة المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها، (٤٤٩٧).

وَلَكِنَّهُ محمولٌ على ما لا يَقْدِرُ على ذبحِهِ فِي الحَلقِ وَاللَّبَّةِ)[1] . لكنّ القاسمي وجد في تصحيح ابن كثير **ما يخالفُ قواعدَ علم الحديث** وأساساته التي وضعها المحدثون في نشأة هذا العلم ، فقال : (**وتصحيحُه له مع جهالة راويه المذكور– أبو العُشَرَاء –، فيه نظر. فإنّ حدَّ الصحيح كما في "التقريب" ما اتّصل إسنادُه بالعدول الضابطين من غيرِ شذوذٍ ولا علة. قال "شارحه السيوطيّ" : فخرج بقيد (العدول) ما نقله مجهول عيناً أو حالاً. أي: فليس بصحيح بل ضعيف. وفي "النخبة" أن خبر الآحاد مقبول ومردود، والثاني إما لسقط من إسناد أو طعن في راوٍ. والطعن إما لكذب أو تهمته بذلك. إلى أن قال: أو جهالته بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معيّن. فتبصّر**)[2] . فوجد القاسمي مخالفة في تصحيح ابن كثير لهذا الحديث الذي فيه راوٍ مجهول منفرد به ، فهذا حسب القواعد والأصول الحديثية – التي ساقها القاسمي مستدلاً بها – لا يُقبل .

كما أن القاسمي كان يتابع ابن كثير في عرضه لأحداث السيرة النبوية ، ففي رواية ابن كثير في الفداء الحاصل بين القبائل العربية وبين اليهود، اعتمد على محمد بن إسحاق بسنده والسّدي[3]. فقال القاسمي مُعَقّباً على ذلك : (**هذا ملخّص ما ساقه ابن كثير عن محمد بن إسحاق بسنده إلى ابن عباس. ورواه أيضا عن السدّيّ. فليُحقق تصحيح هذه القصة**)[4]. وحين نبحث وندقّق في هذه الرواية نجد أنّها قد وردت من طريقين كلاهما ضعيف ؛ في الطريق الأولى: رواها محمد بن إسحاق عن مجهول وهو " محمد بن أبي محمد " ، اتفق العلماء على جهالته وعدم معرفته ، وقد تفرّد ابن إسحاق في النقل عنه كما جاء في كتب تراجم الرجال [5].

---

(١) تفسير ابن كثير: ٣ / ٢٠ ، وانظر محاسن التأويل : ٤ / ٢٩

(٢) محاسن التأويل: ٤ / ٢٩، وانظر تقريب التهذيب لابن حجر: ٢ / ٦٥٨ قال عن الراوي : أبو العُشَرَاء، قيل: اسمه أسامة بن مالك ابن قهطم ، وقيل: عطارد، وقيل: يسار، وقيل: سنان بن برز أو بلز، وقيل: اسمه بلاز بن يسار. وهو**أعرابي مجهول** ، وانظر: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ، للسيوطي، ص ٢٧

(٣) انظر تفسير ابن كثير: ١ / ١٢٠ - ١٢١

(٤) محاسن التأويل: ١ / ٣٨٤

(٥) انظر الضعفاء للعقيلي:٨/ ١٠٦، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨ / ٨٨ باسم "محمد بن محمد"، وانظر تهذيب الكمال للمزي:٢٦ / ٣٨٢ ، تهذيب التهذيب لابن حجر:٩ / ٣٨٤، وتقريب التهذيب : ٣ / ١٣٠

أمّا الطريق الثانية فرُويت من طريق أَسْباط الهَمْداني عن السُّدِّي ، وقد تكلّم المحدثون في حفظ " أسباط" وضعّفوا أحاديثه عن السُّدي[١] . ولضعف الحديث الذي اعتمده ابن كثير في تفسيره وعدم صحة الطرق التي ساقها لروايته، ضعّف القاسمي هذه الرواية بقوله : (**فليُحقق تصحيحُ هذه القصة**)[٢] .

ولم يتردد القاسمي في ردّ أحاديث عن مجهولين أيضاً خلال ذكر سبب نزول قوله تعالى: ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾[الكهف:٢٣-٢٤]، فذكر حديثاً عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن أصحاب الكهف والروح وذي القرنين ، فقال: ((أجيبكم عنها غداً))[٣]، ولم يستثنِ فاحتبس الوحي خمسة عشر يوماً ثم نزلت الآية. فوافق تضعيف العلماء لهذه الرواية وزاد عليها بقوله : (لأنها من مرويات ابن إسحاق عن شيخ مجهول) [٤].

٢ – عدمُ ضبطِ الراوي للحديث.

و ثمّةَ دليلٌ آخر على إضافات القاسمي في الحكم على الحديث وترجيحه بين الروايات، فهو يرجّح أن هيئة التيمم الصحيح هو بضربة واحدة للوجه والكفين فلو صحّت الأحاديث التي تحدد التيمم بضربتين لوجب الأخذ بها لما فيها من زيادة، فيضعّف الدليل الذي ينصّ أن ((التيمم ضربتان ، ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين)) [٥]، ويتابع قولَ ابن كثير: إن في إسناده ضعفاً لا يثبت به الحديث[٦]، ثم يحدّد القاسمي سبب ضعف السند متعقّباً على ابن كثير فيقول: (لأن فيه علي بن ظبيان ، قال الحافظ ابن حجر: هو ضعيف، ضعّفه القطان وابن معين وغير واحد)[٧].

(١) انظر العلل لأحمد بن حنبل: ٣ /٩٤، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٢ /٣٣٢، وتاريخ الإسلام للذهبي ، ٤ / ٣٠٤، وانظر تهذيب التهذيب لابن حجر: ١ / ٣٥١

(٢) محاسن التأويل:٣٨٤/١

(٣) انظر تفسير ابن كثير: ٥ / ١٢٣ . محمد بن إسحاق عن شيخ من أهل مصر

(٤) محاسن التأويل :٧ / ٢٥

(٥) سنن الدارقطني:٢٣٣/١،كتاب الطهارة ، باب التيمم (٦٨٥)

(٦) تفسير ابن كثير :٢ /٢٨١

(٧) محاسن التأويل:١٣٨/٣ ، انظر قول ابن حجر في التلخيص الحبير: ٤٠٣/١

كذلك ردَّ على من استدل بحديث أن جبريل علّم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحي[1]، وهو حديث مرسل وصله المحدثون بطريق ابنِ لهيعة فعلّق القاسمي عليه بقوله : (وابنُ لهيعةَ يُضَعَّفُ في الحديث)[2].

المطلب الثالث: أنواع العلّة.

استخدم المحدّثون أدوات مخصّصة لاكتشاف أنواع العلة التي تقع في الحديث، وذلك من خلال [3]:

١-تتبع الطرق والروايات .

٢-النظر الدقيق في الرواة.

٣-معرفة خصائص الأسانيد والرواة والمرويات.

وتتبيّن العلّة بعد دراسة كل الروايات للحديث وتحديد مدار الحديث، والنظر في الرواة بدّقة لتمييز الراوي الذي ضبط الحديث من الذي وهم فيه، ومعرفة الرواة المدلّسين و المرسلين و المختلطين...، وقد لوحظ من المحدّثين أيضاً تعيين أسانيد هي أصح الأسانيد وأيضاً أسانيد لم يثبت منها شيء وهي في غاية الضعف، ولشدّة عنايتهم بالأسانيد ومعرفتهم بالرجال وأحوالهم قد تمكّنوا من معرفة حديث فلان من آخر عن طريق الشَّبه ويسمى الإعلال من طريق الشَّبه [4].

وتُقسم العلّة إلى أقسام منها :ما يقع في الإسناد ، ومنها ما هو مشترك بين الإسناد والمتن،

(١) انظر الحديث بلفظه السير النبوية لابن إسحاق: ١ / ٤٣
(٢) محاسن التأويل : ٤ / ٦٨
(٣) لمحات موجزة في أصول علل الحديث: ص ٧٢
(٤) المصدر السابق : ص ١٢٣

أولاً: العلل التي وقعت في الإسناد.

١ – التدليس :

التدليس عند المحدّثين قسمان هما : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ، وعرّف ابن الصلاح تدليس الإسناد: أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمع منه مُوهماً أنه سمع منه ذلك الحديث أو عاصره ولم يلقه بلفظ يوهم أنه لقيه وسمع منه. وعرّف تدليس الشيوخ بأن يروي الراوي حديثاً عن شيخ سمعه منه لكن سمّى الشيخ أو كنّاه أو نسبه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف[١].

واشترط القاسمي في الراوي المدلّس المعاصرة فقال: (بشرط معاصرته له فإن لم يكن عاصره فليست الروايةُ عنه تدليساً على المشهور) [٢]. فكأنه أدخل في التدليس أيضاً المرسل الخفي، لذا لم يفرد القاسمي تعريفاً لهذا النوع في كتابه "قواعد التحديث" ولم يُعِلَّ أي حديث بالإرسال الخفي في تفسيره . ويتفق القاسمي مع ابن الصلاح في اشتراط المعاصرة في الراوي المدلّس، ويختلف عنه في التمييز بين الإرسال الخفي والتدليس [٣] .

لكن القاسمي أورد في تفسيره سبب نزول قوله تعالى:﴿ومالكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا ﴾[النساء:٨٨] بما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده: ((أن قوماً مِنَ الْعَرَبِ أَتَوْا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْمَدِينَةَ فَأَسْلَمُوا، وَأَصَابَهُمْ وَبَاءُ بِالْمَدِينَةِ – حُمَّاهَا – فَأُرْكِسُوا، فَخَرَجُوا مِنَ الْمَدِينَةِ، فَاسْتَقْبَلَهُمْ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالُوا لَهُمْ: مَا لَكُمْ رَجَعْتُمْ؟ قَالُوا: أَصَابَنَا وَبَاءُ الْمَدِينَةِ فَقَالُوا: أَمَا لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَافَقُوا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يُنَافِقُوا، هُمْ مُسْلِمُونَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾))[٤]. ونقل القاسمي قول السيوطي فقال: (في إسناد

(١) مقدمة ابن الصلاح : انظر ص : ٧٣- ٧٤- ٧٥

(٢) انظر قواعد التحديث : ص ١٣٦ ، وانظر نزهة النظر لابن حجر قال فيه : (ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه ، والصواب التفرقة بينهما . ص ١٠٤

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٣- ٢٨٨

(٤) مسند أحمد بن حنبل : ٣١٠/٢- ٣١١ (١٦٦٧)

رواية عبد الرحمن بن عوف عند أحمد تدليس وانقطاع) [1]، واكتفى بحكم التدليس في الحديث ولكنه لم يبين سبب ذلك ، فرجعتُ إلى الكتب فوجدت أنّ سبب التدليس يرجع إلى راويه محمد بن إسحاق[2] .

والقاسمي في ترجيحه هنا لسبب النزول المُعلِّ قد طغتْ لديه هنا أدوات المفسرين على اختيار المحدّثين، لقرائن تفسيريّة أرشدته إلى الصواب في ترجيحه واختياره.

٢ – الانقطاع والإرسال:

المنقطع بمعناه العام هو كل ما لا يتصل إسناده، سواء أكان مرفوعاً أم موقوفاً أم مقطوعاً، فيندرج تحت هذا النوع كل نوع فيه سقط في الإسناد بغض النظر عن موقع هذا السقط[3]، وهذا التعريف هو الذي اختاره القاسمي رحمه الله عندما عرّفه بقوله: (ما لم يتصل إسناده ، سواء سقط منه الصحابي أو غيره)[4]؛ فأدخل فيه المرسل والمعضل، أو أيّ نوع من أنواع الانقطاع، وأشار إلى كثرة استعمال المحدثين لهذا المصطلح في رواية من هو دون التابعي عن الصحابة كمالك عن ابن عمر[5].

ثم نجده قد عرّف المرسل: (بما سقط منه الصحابي ورفعه التابعي، وصحّح إطلاق المرسل على المنقطع والمعضل) [6]، فكأنّه جعل المرسل أعمَّ من المنقطع ، ولكن من إطلاقه في المنقطع " بما لم يتصل إسناده" يُدرك منه جعل المنقطع أعمّ . وقد أطلق المحدّثون الأوائل المرسل على مطلق الانقطاع كما أشار القاسمي إلى قول ابن القطان: " إن الإرسال رواية الرجل عمن لم يسمع منه"[7]، ثم خصّصه المتأخرون بما رفعه التابعي إلى النبي عليه الصلاة والسلام .

(١) انظر قول السيوطي في لباب النقول في أسباب النزول فقد أعلّ القاسمي الحديث بقول السيوطي فيه : ص٦٤
(٢) مجمع الزوائد للهيثمي: ١١/٧
(٣) انظر منهج النقد في هذا التعريف : ص ٣٦٧
(٤) قواعد التحديث: ص ١٣٤
(٥) انظر المصدر السابق : ١٣٤
(٦) انظر المصدر السابق : ص ١٣٧
(٧) المصدر السابق

وقد استخدم القاسمي في تفسيره ألفاظاً وعبارات تشير إلى الانقطاع والإرسال وإن لم يصرّح بالمصطلح كما في الحديث الآتي .

فقد ذكر في قوله تعالى : ﴿لا تسألوا عن أشياء..﴾[المائدة: ١٠١] عدداً من الأحاديث تدلّ على سبب نزولها، منها ما رواه **أبو البَخْتَري عن علي** رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قالوا: يا رسول الله، أفي كل عام؟ فسكت، فقالوا: أفي كل عام؟ فسكت، قال: ثم قالوا: أفي كل عام؟ فقال: ((لا، ولو قلت نعمِ لوجبت)) فأنزل الله تعالى الآية [١]. ونقل القاسمي حكم الترمذي في إعلاله الحديث حيث قال فيه: (سمعت البخاري يقول : أبو البَخْتَري لم يُدرك عليّاً) [٢].

ويذكر القاسمي ما رُوي عن **أبي السفر** قال: كسر رجل من قريش سن رجل من الأنصار. فاستعدى عليه معاوية. فقال القرشيّ: إن هذا دق سني... **فقال أبو الدرداء:** سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما من مسلم يصاب بشيء من جسده، فيتصدق به، إلا رفعه الله به درجة وحط عنه بها خطيئة ...[٣] وينقل القاسمي إعلال هذه الرواية عن الترمذي فيقول: (ولا أعرف لأبي السفر سماعاً من أبي الدرداء) [٤].

وأورد في بعض المواضع التصريح بالانقطاع أو العلة ، كما في الأمثلة الآتية:

وأورد القاسمي حديثاً عن الزهريّ يقول فيه أخبرني **عروة بن الزبير أنّ الزبير** كان يحدث أنّه كان يخاصم رجلاً من الأنصار قد شهد بدراً ... الحديث [٥]، وذكر فيه القاسمي إعلال ابن كثير بقوله : (**هو منقطع بين عروة وبين أبيه الزبير فإنه لم يسمع منه.** والذي يقطع به أنه سمعه من أخيه عبد الله. فإن أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رواه كذلك في "تفسيره"[٦] . فقال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى. حدثنا ابن وهب. أخبرني الليث ويونس

(١) مسند أحمد : ١/ ٥٥٤ (٩٠٥) ، سنن الترمذي : ٣/ ١٦٩، أبواب الحج ، باب ما جاءكم فرض الحج (٨١٤)
(٢) انظر تعليق الترمذي عن الحديث في سننه: ٣/ ١٦٩، محاسن التأويل : ٤ / ٢٦٧،انظر تهذيب التهذيب في نصه لعدم إدراك أبو البختري لعلي:١١٨/١١
(٣) مسند أحمد بن حنبل :٤٤٨/٦ (٢٧٥٧٤) ، سنن الترمذي: ١٤/٤ ، أبواب الديات ، باب ما جاء في الديات (١٣٩٣)
(٤) محاسن التأويل : ٤/ ١٥٧- ١٥٨ ، وانظر قول الترمذي في سننه : ٤ / ١٤، انظر تهذيب التهذيب:١٥٤/١١
(٥) مسند أحمد بن حنبل : ٣٥/٣ (١٤١٩)
(٦) تفسير ابن أبي حاتم : ٤/ ٢٣١ (٥٥٩٥)

عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير حدثه أن عبد الله بن الزبير حدثه عن الزبير بن العوام أنه خاصم رجلاً ... الحديث)[1].

وفي قوله تعالى: ﴿قل من كان عدواً لجبريل...﴾[البقرة:٩٧] يذكر سبباً لنزولها رواه **الشّعبي** قال:نزل **عمر** الرَّوْحَاء، فرأى رجالاً يبتدرون أحجاراً يصلون إليها ...الحديث [2]، فيُحدّد القاسمي نوع العلّة في هذا الحديث فيذكر: (وفيه انقطاع ، فإنّ الشّعبي لم يُدرك زمان عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه) [3] .

واستخدم المرسل بمعناه المشهور عند المحدثين في حديث : ((كما تكونوا يُولّى عليكم))[4]، ولم يرضَ القاسمي أن يكون قوله تعالى: ﴿وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون﴾[الأنعام:١٢٩] بمعنى حديث" كما تكونوا يولى عليكم" كما ذهب إلى ذلك السيوطي[5]، فذهب القاسمي إلى تعليل الحديث بما علّل به السيوطي نفسه فقال[6]: (تخريجه إلى الديلميّ[7] في "الفردوس" عن أبي بكرة. وإلى البيهقيّ [8]عن أبي إسحاق السبيعيّ **مرسلاً**. ورمز له بالضعف.[أي السيوطي]) [9]

و كأنّ السيوطي جعله من كلام الأعمش حين سئل عن قوله تعالى: وَكَذلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً ما سمعتهم يقولون فيه؟ قال: سمعتهم يقولون: إذا فسد الناس أُمِّر عليهم شرارهم[10].

---

(١) محاسن التأويل : ٢٠٧/٣ ، انظر حكم ابن كثير فيه: ٢ /٣٠٧ ،

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره : ٣٨٢/٢

(٣) محاسن التأويل: ٣٩٧/١، وانظر حكم ابن كثير على الحديث :١/ ٢٢٨

(٤) مسند الفردوس للديلمي: ١/ ٣٣٢ (٤٩١٨)،شعب الإيمان للبيهقي: ٢٢/٦(٧٣٩١)

(٥) الإكليل في استنباط التنزيل :١٢١/١

(٦) محاسن التأويل :٥٠٣/٤

(٧) الديلمي : (٤٤٥ - ٥٠٩ هـ) شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناخسرو، أبو شجاع، الديلمي الهمذاني. مؤرخ من العلماء بالحديث . من كتبه : " مسند الفردوس" ، " رياض الانس لعقلاء الانس" . الأعلام: ٣ /١٨٣

(٨) البيهقي: (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر: من أئمة الحديث. ولد في خسروجرد (من قرى بيهق، بنيسابور) ونشأ في بيهق، ودفن فيها، من كتبه : " دلائل النبوة" ، " شعب الإيمان" ، " السنن" . الأعلام:١١٦/١

(٩) الجامع الصغير:١٦٧/٢

(١٠) الدر المنثور للسيوطي:٣٥٨/٣، انظر تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي وضّح أن أحاديث الرفع لم تصح ١٨٣/١

وأورد حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((لقد عجبت من يوسفَ وكرمِه وصبرِه، والله يغفرُ له، حين سئل عن البقراتِ العجافِ والسمانِ. ولو كنتُ مكانَه ما أخبرْتُهم حتى أشترطَ أن يخرجوني. ولقد عجبت منه حين أتاه الرسول فقال: ﴿ارْجِعْ إِلى رَبِّكَ﴾ ولو كنت مكانَه ولبثتُ في السجن ما لبثتُ، لأسرعت الإجابةَ، وبَادَرْتُهم الباب، ولما ابتغيت العذر، إنه كان لحليماً ذا أنَاة))[1]، فيُعقب القاسمي على ما نقله عن الزمخشري بقوله : (رواه عبد الرزاق[2] في مصنفه[إنما هو في تفسيره] **مرسلاً عن عكرمة**) [3].

وأعلّ القاسميّ أيضاً ما ذكره في التفسير ،عن **عبد الملك بن عمير** قال: لما بلغ أكثم بن صيفيّ مخرج النبيّ صلى الله عليه وسلم، أراد أن يأتيه. فأبى قومه أن يدعوه... الحديث [4]، فيعلّق القاسمي عليه بقوله: (**مرسلٌ ؛ إسنادُه ضعيف**) [5].

وقد **ردّ القاسمي المساواة بين المسلم والذميّ** في الدية بما أخرجه البيهقي عن **الزهري** : أنها كانت دية اليهوديّ والنصرانيّ في زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم مثل دية المسلم. وفي زمن أبي بكر وعمر وعثمان. فلما كان معاوية، أعطى أهل المقتول النصف وألقى النصف في بيت المال. قال: ثم قضى عمر بن عبد العزيز بالنصف وألقى ما كان جعل معاوية [6]. وقد **أعلّ القاسمي هذا الحديث بالإرسال** ولم يأخذ به لأن الزهري أرسله ولم يبين عمّن أخذ هذا الحديث [7].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره : ٢/ ٢١٦

(٢) عبد الرزاق الصنعاني: (١٢٦ - ٢١١ هـ) عبد الرزاق بن همام، أبو بكر الصنعاني، من حفاظ الحديث الثقات، من أهل صنعاء ، له تفسير للقرآن الكريم، من كتبه : " المصنّف" ويقال له الجامع الكبير. انظر الأعلام : ٣٥٣/٣

(٣) محاسن التأويل : ٦ / ١٩٠، وانظر قول ابن حجر في الكافي الشافِ في تخريج أحاديث الكشاف ص ٨٩:عبد الرزاق والطبري عن عكرمة "بدون إن كان لحليماً ذا أناة".

(٤)لم أجد كتاب المغازي للأموي

(٥) لباب النقول للسيوطي: ص ٦٩

(٦) سنن البيهقي الكبرى : ١٠٢/٨، الديات ، دية أهل الذمة (١٦١٣٢)

(٧) انظر محاسن التأويل: ٣ / ٢٦٩-٢٧٠

٣- منهج القاسمي في الحديث المرسَل:

الخلاف في حكم الحديث المرسل خلاف مشهور بين المحدّثين وغيرهم من الفقهاء والأصوليين، فقد انقسم العلماء إلى ثلاثة مذاهب في حجية المرسل[١] : أولها عدم حجته وجعله ضعيفاً لعدم معرفة حال الساقط من السند فقد يكون تابعياً أو صحابياً، وثانيها : حجية المرسل لأن الراوي الذي أسقطه يَعلم حالَه ويُعدلُه، فسكوته كإخباره بعدالته، واشترطوا أن يكون الراوي لا يرسل إلا عن ثقات،

ونقل من كلام الطَّحاوي[٢] أنه يحتاج لقبوله أن يكون محفوفاً بقرائنَ وليس شرطهم أن يكون الراوي لا يرسل إلا عن ثقات، واحتج أيضاً أصحاب هذا المذهب بكون عصر التابعين من العصور الذي شهد لها النبي صلى الله عليه وسلم بالخيرية فالكذب بعيد عنهم، وثالثها : هو مذهب التفصيل في المرسل الذي قبل إرسال التابعين الذي يرجح أخذه من الصحابة دون غيرهم .

ونجد القاسمي رحمه الله رجّح في كتابه بشكل صريح عدم حجية المرسل وحكم بضعفه مستدلاً بحديث الزبير بن العوام قال: " إني لأسمع الحديث استحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدى به وذلك أني أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدث به عمن أثق به أو أسمعه من الرجل أثق به قد حدث عمّن لا أثق به" وهذا كما قال ابن عبد البر[٣]، يدل على أن ذلك الزمان أي زمان الصحابة والتابعين كان يحدث فيه الثقة وغيره ونحوه .ثم يرد على الذين احتجوا بالمرسل لخيرية هذا الزمن، بأن بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون ، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم وهؤلاء إذا استحسنوا شيئاً جعلوه حديثاً، وقد رد المرسل كون رواية المبهم الذي لم يسمّ مردودة باختيار جمهور المحدّثين أو كما قال ابن كثير :يستأنس بها ،إذا كان المبهم في عصر التابعين في بعض

---

(١) انظر هذه المذاهب في الإيضاح : ص١٣٧- ١٣٨-١٣٩ ، وقواعد التحديث :ص١٣٧- ١٣٨ - ١٤٣

(٢) الطحاوي: (٢٣٩ - ٣٢١ هـ) أحمد بن محمد بن سلامة ، الطحاوي ، أبو جعفر. وهو ابن أخت المزني. ولد ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، وتوفي بالقاهرة. من كتبه : " بيان السنة" و " مشكل الآثار" و" أحكام القرآن" . الأعلام : ٢٠٦/١

(٣) ابن عبد البر: (٣٦٨ - ٤٦٣هـ) يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر ، أبو عمر، كبار حفاظ الحديث، مؤرخ ، يقال له حافظ المغرب، ولد بقرطبة ، من كتبه: " الاستيعاب" ،" التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد " ،" الانباه على قبائل الرواه" . الأعلام: ٢٤٠/٨

المواطن فقط[١]، ولكن في رأي القاسمي فإن المرسل مردود ويندرج في قسم الضعيف موافقاً للأكثرين في رأيه هذا [٢].

والقاسمي يردّ الحديث المرسل في العقائد وأصول الدين ويقبله في أصول الدين لأنها في حكم المرفوع، كما في قوله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء:٦٥] روى في سبب نزولها ما رواه الزهريّ عن **عروة قال: خاصم الزبير** رجلا في شِرَاج الحَرَّة. فقال النبيّ صلى الله عليه وسلم: ((اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك)) . فقال الأنصاريّ: يا رسول الله، أن كان ابن عمتك...الحديث))[٣] ، ثم يورد رأي ابن كثير فيقول : (هكذا رواه البخاريّ في كتاب التفسير في صحيحه من حديث معمر. وفي كتاب المساقاة من حديث ابن جريج ومعمر أيضاً[٤]. وفي كتاب الصلح من حديث شعيب بن أبي حمزة. ثلاثتهم عن الزهريّ عن عروة فذكره. **وصورته الإرسال وهو متصل في المعنى**) [٥].أمّا الحديثُ المرسل المتعلق بالعقائد فيرده القاسمي كحديث : ((لَوْ لَمْ يَقُلْ- يَعْنِي يُوسُفَ- الْكَلِمَةَ الَّتِي قَالَ، مَا لَبِثَ فِي السِّجْنِ طُولَ مَا لَبِثَ حَيْثُ يَبْتَغِي الْفَرَجَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ)) [٦] ، فيوافق على رأي ابن كثير في ردّه وتعليله له بأنّه أجاد وأفاد، فذكره فقال : (وروي أيضاً مرسلاً عن الحسن[٧] وقتادة[٨] **وهذه المرسلات هاهنا لا تقبل، لو قبل المرسل من حيث هو، في غير هذا الموطن)** [٩].

وكذلك أكّد أن العقائد تقوم وتؤسس على اليقين، فإن جاء حديث يدعو إلى خرم هذه العقائد لا يقبل على أي وجه جاء. وقد عدّ الأصوليون الخبر الذي يكون على تلك الصفة،

---

(١) انظر الباعث الحثيث : ص ٩٢

(٢) انظر قواعد التحديث : ص١٣٧إلى ١٤٣، المذاهب في حجية المرسل، ورأيه ملخصاً

(٣) صحيح البخاري:٤/ ١٦٧٤ ، التفسير ، قوله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون..)(١١٨٠)

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ٨٣٢/٢، المساقاة، باب سكر الأنهار(٢٢٣١)، ومسلم في صحيحه: ٧/ ٩٠، الفضائل، وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم (٦٢٥٨)

(٥) صحيح تفسير ابن كثير: ٢ / ٣٠٧ ، محاسن التأويل : ٣ / ٢٠٠ وقد صرّح سماعه هذا الحديث في صفحات لاحقة هذا الحديث من أخيه عبد الله بن الزبير.

(٦) تفسير ابن جرير :١١٢/١٦

(٧) الحسن: (٢١ - ١١٠ هـ) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه. ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب . الأعلام : ٢/ ٢٢٦

(٨) قتادة : (٦١ – ١١٨هـ) قتادة بن دعامة بن قتادة ، قد يدلس في الحديث. مات بواسط في الطاعون . الأعلام: ١٨٩/٥

(٩) تفسير ابن كثير: ٤/ ٣٣٥، محاسن التأويل : ١٨٥/٦

من الأخبار التي يجب القطعُ بكذبها. هذا لو فرض فيها اتصال الحديث، فما ظنك بالمراسيل؟ والخلاف الذي وقع في حجية المرسل أو عدمه فيما يتعلق بالفروع والأحكام لا في أصول الدين والعقائد [١].

٣- التعارض بين الرفع والوقف:

وهذا النوع من العلّة لا يحمل مصطلحاً معيّناً إنّما يدخل في عموم العلّة والمُـعَـلّ [٢]، وكثيراً ما صرّح القاسمي في تفسيره بوجود هذه العلّة في الأحاديث التي يذكرها، ويحدّد الرواية الراجحة من المرجوحة المعلّة ، كما كان موقفه من ذكر روايات عند ابن جرير في تفسيره للوزر الذي ألـمّ به داود عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾[ص:٢٤] فأشار القاسمي إلى روايات عند ابن جرير هي عن ابن عباس والسُّدي وعطاء والحسن وقتادة ووهب ومجاهد[٣]، وأشار إلى طريق أنس المرفوع عنده أيضاً، ثم يذكر رأي السيوطي في تعليل الطريق المرفوع: (أخرجها ابن أبي حاتم[٤] من حديث أنس مرفوعاً، وفي إسناده ابنُ لهيعةَ، وحالُه معروف، عن ابن صخر عن يزيدَ الرَّقَاشيّ وهو ضعيف. وأخرجها من حديث ابن عباس موقوفاً)[٥]. فهو طريق منفرد فيه زيادة الرفع لكنها مردودة لضعف راويها.

وكذلك رجّح الحديث الموقوف على المرفوع في حديث ابن عباس: لو أخذوا أدنى بقرة لاكتفوا بها ، ولكنّهم شددوا فشدّد عليهم [٦]، فيقول القاسمي: (إسناد صحيح عن ابن عباس...وقد رواه غير واحد عن ابن عباس ورفعه ابن جُريج)[٧]، وهي مرسلة عن ابن جريج لا تصح.

---

(١) انظر محاسن التأويل: ٢/ ٢٧٥

(٢) لمحات موجزة في أصول علل الحديث: ص ١٤٩

(٣) انظر تفسير ابن جرير عن وهب : ٢١/ ١٧٧، عن السدي : ٢١/ ١٨٢، عن عطاء والحسن وقتادة ٢١/ ١٨٤- ١٨٥

(٤) لم أجد هذه الرواية عند ابن أبي حاتم وجدتها عند ابن جرير في تفسيره : ٢١/ ١٨٧ عن أنس مرفوعاً

(٥) الإكليل : ص ٢٢١ ، محاسن التأويل:١٣٣/٨

(٦) أخرجه الطبري في تفسيره : ٢ / ٢٠٥ (١٢٤٢)

(٧) محاسن التأويل : ١ / ٣٦١، انظر ابن كثير أيضاً : ١ / ١٩٤

ويتحرّى القاسمي في الروايات المرفوعة والموقوفة أيضاً في قوله صلى الله عليه وسلم : ((الضِّرَارُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكَبَائِرِ)) [1]. فيقول القاسمي عقِب الحديث : (ورواه النسائي في سننه عن ابن عباس موقوفاً وهو الصحيح)[2] ، ولعلّ القاسمي قد رجّح الرواية الموقوفة على الرواية المرفوعة، لقول ابن أبي حاتم في تفسيره، بعد سرده للروايات المرفوعة والموقوفة بقوله : والصحيح أنه موقوف [3]، فابن أبي حاتم رواه موقوفاً أيضاً واكتفى القاسمي بالرواية الموقوفة في سنن النسائي فقط .

كذلك نبّه على ترجيح الوقف على الرفع في قول السلف : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، فيقول القاسمي بعد هذا : (**وقد رفعه ابن ماجه والصحيح أنه موقوف**)[4].

و قصة هذا الحديث مشهورة في كتب المحدثين تؤكّد إمكانيةَ خطأ الراوي الثقة، فثابت بن موسى، راوي الحديث المرفوع، دخل على شريك بعد ذكر السند، فقال شريك مقاطعاً روايته : من كثرت صلاته... وأراد بهذا القول ثابت بن موسى لصلاحه وورعه فأخطأ الراوي وظنه حديثاً فرفعه [5].

والقاسمي رحمه الله قد وافق ابن كثير في تعليله للأحاديث وتعارضها بين الوقف والرفع في كثير من المواضع ، ففي تفسير لفظة السائحين بالصائمين يذكر أن الحاكم وابن جرير قد رفعا هذا التفسير إلى النبي صلى الله عليه وسلم [6] وأنّ رواية الوقف أصح [7].

و لكنّه في بعض المواضع لم يُصِب في متابعته لحكم ابن كثير كما في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((سئل ما الكبائر ؟ فقال الشرك بالله، والإياس من روح الله، والأمن من مكر الله)) [8]، فيقول القاسمي : (الأشبه أن يكون موقوفاً) [1]، وبالرجوع إلى رواة هذا

---

(١) أخرجه ابن جرير: ٨/ ٦٦ (٨٧٨٨) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره : ٩٣٣/٣، (٥٢٠٩)
(٢) وحاسن التأويل : ٣/ ٤٨، أخرج النسائي الحديث في سننه الكبرى موقوفاً : ٣٢٠/٦، كتاب التفسير ، سورة النساء ، (١١٠٩٢)
(٣) ابن أبي حاتم في تفسيره : ٩٣٣/٣
(٤) محاسن التأويل : ٤١٢/٨، أخرجه ابن ماجه في سننه : ١/ ٤٢٢، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في قيام الليل (١٣٣٣)
(٥) مسند الشهاب للقضاعي : ١/ ٢٥٤
(٦) أخرجه الطبري: ١٤/ ٥٠٢، المستدرك : ٣/ ١٧٤
(٧) انظر تفسير ابن كثير: ٤ / ١٩٢، وانظر محاسن التأويل : ٥/ ٥٢٧
(٨) نقل ابن كثير أن البزار قد أخرجه مرفوعاً ولم أجده في مسند البزار، ونقله ابن كثير في تفسيره :٢/ ٢٧٩، أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره مرفوعاً: ٣/ ٩٣١،والطبراني في معجمه الكبير موقوفاً:٢٥٢/١٢، والبيهقي في شعب الإيمان موقوفاً : ١/ ٤٦١

الحديث فهو من رواية أبي عاصم النبيل مرفوعاً وكان ثقةً صدوقاً [٢]، روى عنه الحديث مرفوعاً راويان " أحمد بن عمرو بن أبي عاصم وهو إمام وثقة وحافظ [٣] " في تفسير ابن أبي حاتم. والآخر في مسند البزار" عبد الله بن إسحاق العطار وكان مشهوراً ثقة في الحديث"[٤].

بينما رواية الوقف هي من طريق عبد الله بن صالح[٥] ، وهو مقارنة مع الراوي " أبو عاصم النبيل" أخفّ ضبطاً لأنه تغير حفظه بآخر أيامه، وقد وقع في متونه وأسانيده الخطأ ولعلّ هذه الرواية من إحدى أخطائه ، وروى عنه بكر بن سهل[٦] في معجم الطبراني فقد ضعّفه العلماء وإن كانت له متابعة جيدة من طريق عثمان بن سعيد[٧] في شعب الإيمان، لكن مدار الطريق المرفوع أضبط و له متابعتان فهو الراجح .

ثانياَ: العلل المشتركة بين السند والمتن.

١ – المُنكَر:

أطال القاسمي رحمه الله تعالى في كلامه عن "الروح " خلال تفسيره لقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الروحْ﴾[الإسراء:٨٥] وقد بيّن هنا ما صحّ من الأحاديث وأشار إلى المنْكر منها وردّه، كما في حديث رُوي **عن السُّدّي عن أبي مالك عن ابن عباس** قال: بعثت قريش عقبة ابن أبي معيط وعبد الله بن أمية بن المغيرة إلى يهود المدينة يسألونهم عن النبي صلى الله عليه وسلم. فقالوا: إنه قد خرج فينا رجل يزعم أنه نبيّ. وليس على ديننا ولا على دينكم. قالوا: فمن تبعه؟ قالوا: سفلتُنا والضعفاءُ والعبيدُ ومن لا خيرَ فيه. وأمّا أشرافُ قومِه فلم يتبعُوه. فقالوا: إنه قد أظلّ زمان نبيٍّ يخرج، وهو على ما تصفون من أمر هذا الرجل، فأتُوه فاسألُوه

(١) محاسن التأويل: ١٦١/٥، نقل هذا القول عن ابن كثير في تفسيره : ٢ / ٢٧٩. ومن الغريب أن لا يذكر نقله عن ابن كثير هنا كما هي عادته في أغلب تفسيره.
(٢) انظر تهذيب التهذيب في قوله عن الراوي: ٤ / ٣٩٥
(٣) انظر تهذيب التهذيب : ٢٤/ ٥٥، لسان الميزان : ٧ / ٩
(٤) قال عنه البزار في مسنده مشهوراً ثقة في الحديث : ٢/ ٢٠١، وانظر توثيق ابن حجر في تقريب التهذيب : ١/ ٤٧٦
(٥)انظر تهذيب الكمال : ٩٨/١٥ إلى ١٠٧
(٦) انظر لسان الميزان : ٢/ ٥١
(٧)انظر سير أعلام النبلاء : ١٣/ ٣٢٤

عن ثلاثِ خصالٍ فأمْركم بهن. فإنْ أخبرَكم بهنَّ فهو نبيٌّ صادق. وإن لم يخبرْكم بهنَّ فهو كذّاب. سَلُوه عن الروح التي نفخ الله تعالى في آدم. فإن قال لكم: هي من الله، فقولوا: كيف يُعذِّب اللهُ في النار شيئاً هو منه؟ فسألَ جبريلَ عنها فأنزل الله الآية. يقول: هو خلقٌ من خلقِ الله ليسَ هو من الله [١]. فينقل القاسمي عن ابن القيّم في تعليله لهذه الرواية بأنه إسنادٌ لا يُحتجُ به ، لأنه من رواية السُّدِّي عن أبي مالك وفيه أشياء منكرة ، وسياقها من رواية السدي تخالف ما جاء في الصحاح والمسانيد [٢]، فالسؤال في رواية السُّدّي كان بمكة بينما في الصحاح والمسانيد يدلُّ على أن السؤالَ كان بالمدينة من اليهود مباشرةً [٣]. فقد روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بنِ مسعود قال : بينما أنا أمشي مع رسول الله في حَرَّة المدينة وهو متكئ على عَسِيبٍ فمررنا على نفرٍ من اليهود فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح ... الحديث [٤].

وهو حديث منكر عند القاسمي الذي عرّفه :(بأنه الحديث الفرد الذي لا يُعرف متنه عن غير راويه ، وكان راويْه بعيداً عن درجة الضابط)[٥]. وهذا التفرد والضعف يتطابق مع رواية السدي التي خالفت باقي الروايات الصحيحة ، والسُدّي قد تكلّم علماء الرواة في حفظه ، فكان ليّن الحديث وجاءت رواياته بمناكير[٦].

كذلك قد رجّح القاسمي رحمه الله أن إسراء النبي صلى الله عليه وسلم كان بالجسد وفي اليقظة وسرد أدلته على ذلك ، وردّ القول بأن إسراءه كان بالمنام بدليل رواية من طريق شريك بن أبي النمر : ((ثم استيقظت وأنا في المسجد الحرام))[٧] ،لأنها من رواية **شريك عن أنس فهي منكرة** من روايته [٨].

---

(١) أخرجه أبو الشيخ في تفسيره لم أتمكن من العثور عليه ، نقله ابن القيم في كتاب الروح : ١/ ١٥١

(٢) صحيح البخاري : : ١/ ٥٨، كتاب العلم، باب قوله تعالى: وَما أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا(١٢٥).

(٣) انظر محاسن التأويل : ٥٢٧/٦-٥٢٨، نقله من ابن القيم من كتاب الروح : ١/ ١٥١

(٤)أخرجه البخاري : ١/ ٥٨، كتاب العلم، باب قوله تعالى: وَما أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا(١٢٥).

(٥) قواعد التحديث: ص ١٣٤

(٦) انظر تهذيب التهذيب في ترجمته للسدي: ٣ / ٣٠٧

(٧) البخاري في صحيحه : ٣/ ١٣٠٨، المناقب،باب كان النبي صلى الله عليه و سلم تنام عيناه ولا ينام قلبه (٣٣٧٧)، مسلم في صحيحه:١/ ١٠٢، الإيمان ، باب الإسراء برسول الله، (٧٦)

(٨) انظر محاسن التأويل : ٦ /٤٥٣

وقد أشار القاسمي إلى أن طرق هذا الحديث في الصحيحين تدور على أنس بن مالك مع اختلاف أصحابه عنه ، وأصح ما جاء فيه ما رواه قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة... ورواه شريك بن أبي النمر وثابت البُناني عن أنس وفي سياق كل منهم ما ليس عند الآخر [١].

وقال الإمام ابن كثير عن تفرد شريك بهذه الرواية : فَإِنَّ شَرِيكَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَسَاءَ حِفْظُهُ ولم يضبطه[٢].

وأورد حديثاً منكراً ونبّه على نكارته وضعف راويه ، وهو ((جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن عندي امرأة من أحب الناس إليّ، وهي لا تمنع يد لامس. قال:طلقها قال: لا صبر لي عنها. قال :استمتع بها))[٣] ، وأورد القاسمي تعليل النسائي وغيره لهذا السند من طريق عبد الكريم فقال :(هذا الحديث غير ثابت. وعبد الكريم أحد رواته ضعيف الحديث ليس بالقويّ. وقال الإمام أحمد: هو حديث منكر) [٤]. ولكن هذا الحديث قد وجد له متابعات، أوردها الإمام المزي في تحفة الأشراف[٥] ولم يتفرد بها الضعيف كما نصّ على ذلك في محاسن التأويل في هذا الموضع ، ولعلّ هذا هو السبب في إيراد القاسمي لهذا الحديث بموضع آخر في تفسير قوله تعالى:﴿والمحصنات من المؤمنات﴾[المائدة:٥] مع تصحيحه له: (ورجالُ إسنادِه محتجٌّ بهم في الصحيحين) [٦].

٢- المُدْرَج :

وقد قسّم القاسمي الحديث المدرج إلى أقسام :الأول: مدرج في حديث النبي فيروي الراوي كلاماً ليس من الكلام النبوي، ويرويه عقب الحديث من غير فصل والثاني :أن يكون عند

(١) انظر محاسن التأويل : ٤٥٩/٦، نقله عن ابن حجر في فتح الباري انظر:١/ ٤٦٠
(٢) تفسير ابن كثير: ٥/ ٥
(٣) أبو داود في سننه:١/ ١٧٢، النكاح ، النهى عن تزويج من لم يلد من النساء ، (٢٠٤٩) ، النسائي في السنن الكبرى: ٣/ ٢٧٠ ، النكاح ، تحريم تزويج الزانية،(٥٣٤٠)
(٤) محاسن التأويل : ٧ / ٣٤١
(٥) انظر متابعات هذا الحديث في تحفة الأشراف :٥ / ٤٧، المزي : (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، ولد في حلب وتوفي في دمشق . من كتبه : " تهذيب الكمال في أسماء الرجال" و " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " . الأعلام : ٨/ ٢٣٦
(٦) محاسن التأويل: ٤ / ٥٥

الراوي متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما فقط. الثالث: أن يجمع الراوي الأحاديث المختلفة في الإسناد أو المتن ويرويها مجتمعة من غير تبيين [1].

ونجد القاسمي أيضاً قد أعلّ بعض الأحاديث بالإدراج، وبيّن موضع الإدراج فيها، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ..﴾[المائدة:١٠٣] فذكر عن **أبي الأَحْوَصِ** عوفِ بن مالكٍ بن نَضْلَة، عن أبيه مالك بنِ نضلة قال: أتيت النبيّ صلى الله عليه وسلم في خِلْقَانٍ من الثياب. فقال لي: هل لك من مال؟ فقلت: نعم. قال: من أيِّ المال؟ فقلت: من كلِّ المال: الإبل والغنم والخيل والرقيق قال: فإذا أتاك الله مالاً كثيراً فكثرْ عليك. ثم قال: تنتج إبلُك وافيةً آذانُها؟ قال قلت: نعم. قال: وهل تنتج الإبل إلا كذلك؟ قال: فلعلك تأخذ الموسى فتَقطعُ آذانَ طائفةٍ منها، وتقول: هذه حُرُم؟ قلت: نعم. قال: فلا تفعلْ. إنّ كلَّ ما آتاك الله لك حِلٌّ. ثم قال: ما جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلا سائِبَةٍ وَلا وَصِيلَةٍ وَلا حامٍ. **أمّا البحيرة فهي التي يجدعون آذانها فلا تنتفع امرأته ولا بناته** ولا أحد من أهل بيته بصوفها ولا أوبارها ولا أشعارها ولا ألبانها. فإذا ماتت اشتركوا فيها. وأما السائبة فهي التي يسيبون لآلهتهم يذهبون إلى آلهتهم فيسيبونها، وأما الوصيلة فالشاة تلد ستة أبطن. فإذا ولدت السباع جدعت وقطعت قرنها فيقولون: قد وصلت، فلا يذبحونها ولا تضرب ولا تمنع مهما وردت على حوض.

ولأهمية بيان المدرج في الكلام النبوي من غيره ميّز القاسمي المدرج من الحديث مما جاء مفسراً للحوادث أو الكلمات الغريبة التي تضمنته فقال متابعاً ابن كثير في رأيه عن الحديث والإدراج الذي وقع فيه : (هكذا ذكر تفسير ذلك **مدرجاً** في الحديث. وقد روي من وجه آخر عن أبي الأحوص من قوله، وهو أشبه. وقد روى هذا الحديث الإمام أحمد عن مالك بن نضلة. وليس فيه تفسير هذه)[2].

(١) انظر قواعد التحديث : ص ١٢٨

(٢) محاسن التأويل : ٤ / ٢٧٦، نقل القاسمي رأي ابن كثير : ٣/ ١٩٠

وقد رجّح بذلك كون الراوي قد جمع بين الإسنادين والمتنين بسند واحد مدرج كما في المثال السابق. بدليل رواية أحمد بن حنبل التي وردت من غير إدراج[1] ،وهذا الإدراج للتفسير والبيان لا حرج فيه ، أمّا الذي يتعمّده الراوي فهو ملحق بالكذابين كما بيّنه القاسمي[2].

وأوضح القاسمي ما بيّنه العلماء من أسماء الله تعالى التي وردت في حديث أبي هريرة مرفوعاً: ((إن لله تسعة وتسعين اسماً، من حفظها دخل الجنة، والله وتر يحب الوتر))[3]،و صرّح أن رواية الترمذي زاد فيها سوق الأسماء المعدودة ،ورجّح كون هذه الأسماء المذكورة في رواية الترمذي مدرجة في الحديث إدراجاً ، فهي على سبيل الإخبار لا الحصر فقال : (وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعانيّ عن زهير بن محمد بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك. أي أنهم جمعوها من القرآن. كما روي عن جعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبي زيد اللغوي) [4].

٣- المُضْطَرِب:

قال القاسمي : (هو الذي يُروى على أوجه مختلفةٍ متقاربة؛ والاختلافُ من راو واحد بأن رواه مرةً على وجه ومرةً على وجه آخرَ مخالفٍ له أو أَزْيَدَ من واحد بأن رواه كلٌّ من جماعة على وجهٍ مخالفٍ للآخر)[5] و جعل القاسمي" المضْطَرِب" من أقسام الضعيف، لأنه يشعر بعدم الضبط من رواته للحديث المروي، إلا إن كان الاضطراب قد وقع في السند في اسم الراوي أو نسبته وكان ثقة، فيحكم للحديث بالصحة [6] .

---

(١) مسند أحمد :٤/ ١٣٧ ، (١٧٢٧٠)
(٢) انظر قواعد التحديث : ص ١٢٨
(٣) صحيح البخاري ٥/ ٢٣٥٤ ، كتاب التوحيد ، باب لله مائة اسم غير واحد ، (٦٠٤٧) ، صحيح مسلم : ٨/ ٦٣ ،كتاب الذكر والدعاء ، باب في أسماء الله تعالى (٦٩٨٥)
(٤) محاسن التأويل :٥/ ٢٣٢، تابع ابن كثير في تفسيره برأيه عن الإدراج في الحديث : ٣ / ٤٦٥
(٥) قواعد التحديث : ص ١٣٦
(٦) انظر المصدر السابق: ص ١٣٦

وقد أعلّ القاسمي عدة أحاديث بالاضطراب في روايتها منها: ما جاء من تفسير **ابن عباس للروح**، فقال القاسمي: اضطربت الروايات عن ابن عباس في تفسير الآية أعظم اضطراب ، و جعل سبب ذلك إمّا من الرواة أو أن تكون أقوالُه اضطربت فيها [١].

وأيضاً أعلّ الروايات باضطرابها فيما ورد عن أهل الكهف فقال في أول تفسيره لسورة الكهف : (يروى عن هؤلاء الفتية روايات مضطربة ...) [٢].

وكان له منهج واضح في الروايات التي أعلّت بالاضطراب وكان موضوعها عقدي، كما ردّ قول من زعم أن **ليلة النصف من شعبان هي الليلة التي تفرق فيها أرزاق العباد** كما في ليلة القدر ، فذهب إلى عدم صحة اعتقاد ما إذا لم يبنَ على خبر صحيح أو متواتر و أدلة هذا القول ضعيفة **لاضطراب الروايات**، وضعفِ أغلبها، وكذبِ الكثير منها. ومثلها لا يصح الأخذ به في باب العقائد...ولا يجوز لنا الأخذ بالظن في عقيدة مثل هذه. وإلا كنّا من الذين "إن يتّبعون إلّا الظّنّ" [٣].

وردّ **أحاديث خروج الدّابة** لأن الإمام البخاري لم يصحّح منها شيئاً **لاضطراب متونها وضعف رجالها** وذكر أيضاً أن موضوع خروج الدابة من أمور الآخرة فهي من عالم الغيب ولا يؤخذ فيها إلا ما هو قطعي الثبوت، ثم أورد القاسمي أحاديث أخرجها الإمام مسلم [٤].

وهكذا برزت شخصية القاسمي في منهجه النقدي لروايات المفسّرين الإسرائيلية والأحاديث الموضوعة والمعلّة الواردة في كتبهم، معتمداً في نقده على دراسة الأسانيد والمتون كما اتّضح في هذا الفصل.

---

(١) انظر محاسن التأويل : ٦ / ٥٢٨

(٢) المصدر السابق : ٧ / ١٠

(٣) انظر المصدر السابق : ٩ / ٤٥٢

(٤) انظر المصدر السابق : ٥ / ٥٢٩، صحيح مسلم :٨/ ٢٠٢، الفتن وأشراط الساعة، في خروج الدجال ومكثه، (٢٩٤١)

الفصل الرابع

قَبول الحديث عند القاسمي

❖ الفصل الرابع: قبول الحديث عند القاسمي.

اشتُهرت مدرسة الحديث النبويّ بالمنهج العلميّ النقديّ للروايات والرواة، وجاءت هذه الانتقادات على شكل تعليقات، وأقوال اجتهاديّة، على الأحاديث والرواة من النقّاد. فاختصّ كل محدّث بمصطلحات تبنّاها ليعبّر عن رأيه في المرويات، وهكذا بدأ علم نقد الحديث بالظهور وتناقل المحدّثون هذه التعليقات فيما بينهم، سواء أكانت هذه التعليقات العلميّة تتعلق بالرواة والحكم عليهم، أو تتعلق بالإسناد كسلسة متصلة، أو تتعلق بالمتن وفهمه واستيعابه.

ثم صُنّفت هذه الانتقادات في كتب مستقلة تبحث في فكرة محدّدة ، ككتب تراجم الرواة، وكتب العلل و شروح الأحاديث... الخ، ثمّ تكامل بعد ذلك علم نقد الحديث النبويّ، فهو علم قد وصل إلينا بالتدرّج؛ فانتقل من جيل إلى جيل، كلّ منهم قد أضاف إلى ما قبله من علمه واستيعابه وزاد في بنائه حتى أصبح علماً مستقلّاً قائماً بذاته، له قواعده وأصوله، يُضاف إلى المكتبة الإسلاميّة كعلم مستقل متميّز [1].

وسوف يتناول هذا الفصل عن المبحثين الآتيين:

١- مفهوم قبول الحديث.

٢- شروط قبول الحديث عند القاسمي.

(١) انظر ملخصاً من كتاب اهتمام المحدّثين بنقد الحديث : ص ١١٣- ١١٤

المبحث الأول: مفهوم قَبول الحديث.

إنّ منهج القاسميّ في قبول الأحاديث يعتمد على منهج المحدّثين العلميّ، فقد بنى آراءه واجتهاداته الحديثيّة على أقوال المحدّثين المتحرّين في الأسانيد والمتون، وعلى الأصول والقواعد العلميّة، ولم يعتمد على أمور غيبيّة لا تُدرك بحجة الكشف والإلهام، فيردّ القاسمي على من يزعم تصحيح بعض الأحاديث بالكشف وأنوار القلوب، بأنّ الولاية والكرامات لا دخل لها هنا، وإنما مدار صحة الحديث على السند وعلى الحفّاظ العارفين بشأن الحديث [١] . فلم يقبل القاسميّ أن تُهدم جهود المحدّثين الذين أصّلوا علم الحديث ووضعوا أساساته ،بادّعاء خاصيّة البعض بمعرفتهم صحة الحديث أو ضعفه عن طريق الكشف والإلهام.

فالقاسميّ إذاً يعتمد منهج المحدّثين في قبول الأحاديث، و معنى القبول لغويّاً : ضدّ المردود [٢]. ويقال : قَبِلَ الخبر أي صدّقه، ورضي العمل به [٣] .

ولاشك في أنّ بعض المحدّثين اختلفت أحكامهم على بعض الأحاديث، وقد اتفقوا على قواسم مشتركة في حكمهم على الحديث الصحيح والحسن، وهم إذا أعلّوا الحديث فلا يأخذون به حتى يتقوّى عندهم بقرائن ترجّح صحته، وتوجب العمل به، والقاسميّ لا يخرج عن منهج المحدّثين في الحديث الصحيح والحسن والضعيف إذا جاء من طرق أخرى، فيتقوّى الحديث ويوجبُ العملَ به[٤]. وسوف أتحدث عن الصحيح والحسن في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : الحديث الصحيح.

الحديث الصحيح عند المحدّثين كما بيّنه القاسمي هو : (الصحيح ما اتصل سَنَدُهُ بنقل العدل الضابط عن مثله، وسَلِمَ من شذوذ وعلَّة. ونعني بالمتصل: ما لم يكن مقطوعاً، بأيّ وجه كان فخرج المنقطع والمعضَل والمرسَل، على رأيّ من لا يقبله [ومنهم القاسمي] وبالعدلِ: من لم يكن مستور العدالة، ولا

(١) انظر قواعد التحديث : ص ١٩١- ١٩٢- ١٩٣
(٢)لسان العرب : ١١/ ٥٤٠ مادة " قَبِل "
(٣) انظر الوسيط : ٢ / ٧١٢ مادة " قَبِل "
(٤)انظر في ألقاب للحديث ، والخبر المقبول عنده، قواعد التحديث : ص ١١١

مجروحاً، فخرج ما نقله مجهولٌ عيناً، أو حالاً ،أو معروفٌ بالضعف. وبالضّابط: مَن يكون حافظاً متيقِّظاً، فخرج ما نقله مُغَفَّلٌ كثير الخطأ. وبالشذوذ: ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية الناس. وبالعلّة: ما فيه أسباب خفيّة قادحة، فخرج الشاذ والمُعلَّل [١].

المطلب الثاني: الحديث الحسن .

يُقدّم القاسمي تعريف الحديث الحسن بما عرّفه الإمام الطيبي فيقول : (الحَسَنُ مُسنَدُ مَنْ قرُب من درجة الثقة، أو مرسَل ثقة [على الغالب وهو سبب تنكيره كما قال الطيبي] ورُوي كلاهما من غير وجه، و سَلِمَ من شذوذ وعلّة) [٢]. ويوضّح القاسمي سبب اختياره لتعريف الطيبي عن غيره بقوله : (وهذا الحدّ أجمع الحدود التي نُقلت في الحسن، وأضبطها. وإنما سمي حسناً لحسن الظن براويه) [٣].

ويترقّى الحديث الحسن لذاته- وهو التعريف السابق- إلى الصحيح بتعدّد طرقه، ويبيّن القاسمي ذلك أن الحسن إذا رُوي من وجه آخر ترقّى من الحسن إلى الصحيح لقوّته من الجهتين ، لأنه بالطريق الآخر المتابِع له تزول خشية سوء حفظ راويه، فيرتفع حديثه إلى الصحيح، وهو مُلحق في القوّة بالصحيح لا أنّه عينُهُ [٤] .

بينما الحسن لغيره هو ما في إسناده مستور لم يتحقق أهليتُهُ، غير مغفّل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متّهم بالكذب ، ولا يُنسب إلى مفسَّق آخر، واعتضد بمُتابع أو شاهد، فأصله ضعيف ولولا العاضد الذي يقويه لاستمر عدم الاحتجاج به [٥].

ويحدّد القاسمي قبوله للحديث الحسن لذاته والحديث الحسن لغيره في الأحكام، خشية أن تضيع، لأن أغلب الأحاديث حِسان ولم تبلغ رتبة الصحيح [٦].

---

(١)قواعد التحديث : ٨٢
(٢) الخلاصة في علوم الحديث : ص ٤٥ ، قواعد التحديث : ص ١٠٥
(٣) قواعد التحديث : ص ١٠٥
(٤) انظر المصدر السابق : ص ١٠٥
(٥) انظر المصدر السابق : ص ١٠٥
(٦) انظر المصدر السابق : ص ١١٠

أما الحديث الضعيف فيفصّل فيه القاسمي في قبوله وردّه فيرى أن الضعف الذي يرجعُ إلى كذب الراوي أو فسقِه فهذا لا يَنْجِبرُ بتعدد طرقه المتماثلة في الضعف وأمّا الضعف الذي يرجع إلى سوء الحفظ أو إرسال في السند فهذا النوع يتقوّى بتعدد طرقه ويرتقي إلى الحسن لغيره فيصير مقبولاً معمولاً به عنده[1].

وقد قَبِل القاسمي كل هذه الأنواع وصرّح بذلك في مقدمة تفسيره بقوله: (وأوردته من أحاديثه الصحاح والحسان) [2].

(١) انظر قواعد التحديث: ص ١١٢- ١١٣
(٢) محاسن التأويل : ١/ ٤

المبحث الثاني: شروط قبول الحديث عند القاسمي.

بالنظر في تفسير القاسمي وبالمقارنة مع ما قرّره من قواعد علميّة لعلوم الحديث؛ نجد أنّ القاسمي قد اكتفى بالحديث الصحيح فقط فيما يتناول مواضيع العقائد و ما يدخل ضمنها، وقد انتقد كما مرّ سابقاً كلّ من اعتمد على الضعيف فيها. وأكّد أيضاً على أنّ حديث الآحاد حجّة لازمة. أمّا بالنسبة للمواضيع الأخرى التي جاءت السنة النبويّة لتبيّنها "كأحاديث الأحكام" و" فضائل الأعمال" أو " فضائل السور" وغيرها من الأحاديث التي تناولت مواضيع مختلفة. فكيف تعامل القاسمي مع هذه الأحاديث، هل لم يقبل إلا الصحيح فيها أيضاً؟ أم أنه قد خفّ شرطه هنا كما قبلها المحدّثون.

فمن خلال البحث في" محاسن التأويل" ودراسة قواعده الحديثيّة نجد أن القاسمي قد اشترط خمسة شروط لقبول الحديث وهي :

١- أن يكون الحديث صحيحاً أو حسناً أو صحّحه العلماء أو حسّنوه.
٢- أن يكون للحديث متابعات أو شواهد تؤيد الحديث إن نزل عن درجة الصحيح.
٣- أن يتفق الحديث مع السياق القرآني.
٤- أن يتلقى العلماء الحديث بالقبول .
٥- أن يكون الحديث في "الفضائل".

المطلب الأول : الحديث الصحيح والحسن و تصحيح الحديث وتحسينه .

تحدّث القاسمي عن الحديث الصحيح في علوم الحديث، فنبّه على أنّ الحديث وقوته يعتمد على قوة رجاله لا بالنظر إلى الكتاب الذي صُنّف فيه فقط [١]. فكتب الصحاح قد جمعت ما صحّ من الأحاديث، ولكن الأصول الخمسة الصحيحين : وسنن أبي داود ،وسنن الترمذي، والنسائي، فإنّ هذه الكتب قد جمعت الكثير من الأحاديث الصحيحة ولم يفتْها إلا اليسير [٢] .

و القاسمي أيضاً اعتمد على الأحاديث الصحيحة وهذا ما ميّز كتابه عن غيره من التفاسير، فهو يرى (أنّ كلّ حديث صحّ عن رسول الله بأن رواه جامعو الصحاح، أو صحّحه من يرجع إليه في التصحيح من أئمة الحديث، فهو مما تشمله هذه الآية. أعني قوله تعالى:﴿مِمَّا قَضَيْتَ﴾[النساء:٦٥] فحينئذ يتعين على كل مؤمن بالله ورسوله الأخذ به وقبوله ظاهراً وباطناً) [٣].

لهذا أكثر القاسمي النقل من الصحيحين لهذا أو كان يذكر عَقِب كل حديث درجته عند المحدثين، ويبيّن صحة سنده. وكان يعتمد أيضاً على تصحيح العلماء للحديث، كتصحيح الإمام الحاكم والمنذري[٤] والترمذي ،أو أنه كان يقوّي الحديث بفعله واجتهاده.

وقد أشار القاسمي إلى وجود بعض آيات في القرآن الكريم أجرها أعظم لورود النصوص النبويّة التي تؤكد ذلك ، لذا نبّه القاسمي على صحة ما ورد عن رسول الله في آية الكرسي أنها أعظم آية في كتاب الله وأنها مشتملة على اسم الله الأعظم [٥]. لأن ذكر الله تعالى وتعظيمه وتمجيده أفضل من سائر الأذكار.

---

(١) انظر قواعد التحديث: ص ٨٤، نقل هذا الكلام من " القاسم بن قُطْلُوبُغا (٨٧٩هـ) " في تعليقاته على شرح النخبة لابن حجر.

(٢) انظر قواعد التحديث : ص ٨٥- ٨٦ ، هذا الكلام قد عنونه القاسمي تحت " بيان أن الصحيح لم يستوعب في مصنّف" و "بيان أن الأصول الخمسة لم يَفُتها من الصحيح إلا اليسير" وقد ذكر ثمرات من الحديث الصحيح وهي مهمّة مفيدة أظهرت شخصيته الفقهية الأصوليّة.

(٣)محاسن التأويل : ٣/ ٢١٣

(٤) المنذري : (٥٨١ - ٦٥٦ هـ) عبد العظيم بن عبد القوي ، أبو محمد المنذري ، عالم بالحديث ، من كتبه : " الترغيب والترهيب" و " التكملة لوفيات النقلة " و " مختصر صحيح مسلم" . الأعلام : ٤ / ٣٠

(٥) انظر محاسن التأويل: ٢ / ٢٣٤، وقد أشار القاسمي هنا إلى صحة حديث قد ضعّفه الترمذي ((لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامٌ، وَإِنَّ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَفِيهَا آيَةٌ هِيَ سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ، هِيَ آيَةُ الْكُرْسِيِّ.)) (٢٨٧٨) وقال الترمذي عنه في سننه : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ.وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ وَضَعَّفَهُ. ٥/ ٧

وأحياناً كان يقبل القاسمي الحديث المُـعلّ بما لا يقدح بسلامته كحديث فريعة بنت مالك قالت: خرج زوجي في طلب أعلاج له فأدركهم في طريق القدوم فقتلوه، فأتى نعيه وأنا في دار شاسعة عن دار أهلي، فأتيت النبيّ صلى الله عليه وسلم... الحديث [1]، فقبل القاسمي هذا الحديث على الرغم من إعلاله لكنه رجّح صحته، واستدل به بعدم إخراج المتوفّى عنها زوجها من منزل الزوجيّة وإكمال عدة المرأة فيه [2]. ومن خلال البحث تبيّن أن هذا الحديث قد أُعلّ بعدم ذكر الواسطة بين الزهري وبين زينب بنت كعب فتبين الانقطاع هنا ، ولكن رُوي بأسانيد مختلفة تبين الراوي الذي سقط من السند فحُكم على الحديث بالاتصال لذلك[3] وهذا ما رجّحه القاسمي أيضاً عندما قال : (أُعلّ بما لا يقدح).

أ- التصريح بدرجة صحة الحديث:

و يذكر القاسمي عقِب بعض الأحاديث **درجتها عند المحدثين** ليرجح صحتها كما في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها: ((أنه صلى الله عليه وسلم كان يسابق عائشة في العدو فسبقته يوماً وسبقها في بعض الأيام. فقال صلى الله عليه وسلم: هذه بتلك))[4] ونقل القاسمي **تصحيح العراقي** لهذا الحديث [5]. ونقل أيضاً **تصحيح أبي عبد الله المقدسي** لحديث : ((جاء رجل إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! إنك لأحب إليّ من نفسي وأحب إليّ من أهلي وأحب إليّ من ولدي...الحديث [6] ، وعلّق القاسمي عليه بقوله: (لا أرى به بأساً) [7] .

(١) مسند أحمد : ٦/ ٣٧٠ (٢٧١٣٢)، سنن النسائي الكبرى: ٦/ ٢٠٠،كتاب الطلاق ، مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها ،(٣٥٣٠)، سنن ابن ماجه:١/ ٦٥٤، كتاب الطلاق ، أين تعتد المتوفى عنها زوجها ، (٢٠٣١)

(٢) انظر محاسن التأويل: ٢/ ١٩٨

(٣) انظر شرح مشكل الآثار للطحاوي : ٩/ ٢٧٣

(٤) مسند أحمد : ٦/ ١٢٩ (٢٥٠٢٥) ، سنن النسائي الكبرى: ٥ / ٣٠٣، كتاب عشرة النساء، مسابقة الرجل لزوجته (٨٩٤٢)

(٥) انظر محاسن التأويل: ٣ / ٥٩، نقل القاسمي تصحيح العراقي من تخريج العراقي لأحاديث إحياء علوم الدين للغزالي: ٢/ ٣٠٧

(٦) نقله من تفسير ابن كثير : ٢ / ٣١١

(٧) صفة الجنة للمقدسي :١ / ٥ ، محاسن التأويل : ٣ / ٢٢٤

ونقل تصحيح ابن حجر لحديث : ((لا تزال تقبل التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها)) [١]، ويورد القاسمي عقب الحديث قول ابن حجر: (سنده جيد) [٢].

وأكثر القاسمي من نقل تصحيح ابن كثير للأحاديث فجاء موقف القاسمي منها موافقاً له في بعض المواضع ومخالفاً لرأيه في مواضع أخرى ، ومن جملة ما **وافقه على تصحيحه** قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((ما أطعمت نفسك فهو لك صدقة، وما أطعمت ولدَك فهو لك صدقة، ما أطعمت زوجك فهو لك صدقة، وما أطعمت خادمك فهو لك صدقة)) [٣] فيذكر القاسمي هنا ما قاله ابن كثير عن سند الحديث بأنه صحيح [٤].

وقد قَبِلَ القاسمي حديثاً في ذمّ بعضِ أنواع المدح التي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ويستدلّ بالحديث الذي يروى : ((أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا مُحَمَّدُ يَا سَيِّدَنَا وَابنَ سَيِّدِنَا وَخَيْرَنَا وَابنَ خَيرِنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيكُم بِتَقوَاكُم وَلَا يَستَهوِيَنَّكُم الشَّيْطَانُ أَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللَّهِ عَبدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَاللَّهِ مَا أُحِبُّ أَنْ تَرفَعُونِي فَوْقَ مَنزِلَتِي الَّتِي أَنزَلَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ))[٥]، و ذكر القاسمي أنّ هذا الحديث إسناده صحيح على شرط مسلم [٦].

ب- تعديل رواة الحديث :

وكما أن المحدّثين قد حكموا على أسانيد الأحاديث فصحّحوها وقبلوها، فقد أخذ التصحيح عندهم شكلاً آخَرَ من خلال الحكم على رواته والتأكيد على عدم وجود المجروح بينهم حتى يحكم على صحة السند بذلك ، ومنه الحديث الذي أورده القاسمي مرفوعاً : ((إنّ المؤمن إذا لقي المؤمن فسلّم

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٤/ ٩٩ (١٦٩٥٢) بلفظ : ((لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها)) وسنن الدارمي : ٣ / ١٦٣٤، كتاب السير، باب أن الهجرة لا تنقطع (٢٥٥٥) ، سنن أبي داود : ٢/ ٣١٢ ، الجهاد ، في الهجرة هل انقطعت (٢٤٨١) ، سنن النسائي : ٥ / ٢١٧ ، السير، متى تنقطع الهجرة (٨٧١١)

(٢) محاسن التأويل : ٤ / ٥٥٧ ، نقله القاسمي من ابن حجر في فتح الباري : ١١/ ١١٠

(٣) مسند أحمد : ٤ / ١٣١ (١٧٢١٨) ، سنن النسائي الكبرى : ٥ / ٣٨٢، كتاب عشرة النساء، ثواب النفقة على الذريّة (٩٢٠٤).

(٤) انظر محاسن التأويل : ٣ / ١١٣ ، انظر تفسير ابن كثير: ٢ / ٢٦٤

(٥) الموطأ ٣٣٦/٢، مسند احمد بن حنبل : ٢٠ / ٢٣ (١٢٥٥١)، سنن ابن ماجه: ٣٣٧/٥، أبواب الزهد، باب ذكر القبر والبلى، سنن النسائي الكبرى: ٦٦٥/١ كتاب الجنائز ، أرواح المؤمنين . قال ابن كثير في تفسيره: إسناد عظيم ومتن قويم ٨/ ٣٦

(٦) انظر محاسن التأويل : ٧ / ٢٠ ، نقله من كتاب " الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي" لمحمد بن عبد الهادي(٧٤٤هـ): ص ٢٨٨

عليه وأخذ بيده تناثرت خطاياهما كما يتناثر ورق الشجر))[1] ؛ و يذكر القاسمي هنا أنّ رواة هذا الحديث **ليس فيهم مجروحٌ** [2] .

ويقيّد القاسمي مطلق القرآن الكريم بما ورد من أحاديث رسول الله المصحّحة عند المحدّثين ، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا﴾[الأعراف:٢٠٤] وبيّن القاسمي هنا وجوبَ الاستماع والإنصات عند قراءة القرآن في الصلاة وغيرها ، فالمأموم لا يقرأ وراء الإمام شيئاً لورود أحاديث تؤكّد ذلك، ولكن يقرأ بفاتحة الكتاب في نفسه لحديث عبادة بن الصامت مرفوعاً ((فلا تقرؤوا بشيء من القرآن إذا جهرت به، إلا بأم القرآن))[3] ، و أوضح القاسمي صحة هذا الحديث وتقييده لمطلق القرآن لأن **رواته كلهم ثقات** [4] ... وحديث عبادة حديث خاص أو مقيّد، ولا تعارض بين عام وخاص، أو مطلق ومقيد، لابتناء الأول على الثاني. وكذا يقال في عموم الآية، وفي هذا جمع بين دلالة الكتاب، وصحيح السنة [5].

والقاسمي يشير إلى اجتماع الأئمة في سند الحديث مما يقويه كما في قوله صلى الله عليه وسلم : ((إنما نسَمَة المؤمنِ طائرٌ يعلّقُ في شجرة الجنة حتى يرجعَه الله تبارك وتعالى إلى جسده يوم يبعثُه))[6]، وقال عن الحديث: (وهو بإسناد صحيح عزيز عظيم اجتمع فيه ثلاثة من الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتَّبعة) [7]. كما أن القاسمي قد قبل الحديث لتعليق الإمام الشافعي عليه، فعند ذكر الحديث المسلسل بالتكبير في آخر سورة الضحى والذي رجّح العلماء ضعفه ، فأورد أن الشافعي سمع رجلاً يكبر هذا التكبير في الصلاة فقال أحسنت وأصبت السنة ، فتابع القاسمي رأي ابن كثير

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط : ١ / ٨٤ (٢٤٥) بزيادة لفظ " فصافحه"
(٢) انظر محاسن التأويل : ٣/ ٢٥٣ ، نقل تصحيح الحديث من المنذري في الترغيب والترهيب : ٣ / ٤٣٣
(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في سننه : ١ / ٣٠٤، الطهارة ، من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (٨٢٤)
(٤) انظر الحكم على الرواة في سنن الدارقطني: ٢ / ٩٩ (١٢١٧)
(٥) انظر محاسن التأويل : ٥/ ٢٥٠ ــ ٢٥١
(٦) مسند أحمد بن حنبل : ٢٥/ ٥٧ (١٥٧٧٨)
(٧) محاسن التأويل : ٢ / ٤٥٧

في قبول الحديث المسلسل بالتكبير وتصحيحه له لقول الشافعي: إن الرجل أصاب السنة بتكبيره هذا[١].

وقد ورد في تفسير "محاسن التأويل " عدد من الأحاديث قد اختلف موقف المحدّثين منها بين قَبول وردّ ، ولكنّ القاسمي قد رجّح عنده قَبولها ومنها :

ج – تحسين الحديث :

الحديث الحسن هو درجة وسطى بين الصحيح والضعيف، ويتقوّى الحديث إلى الحسن بوسائل خارجيّة يستعين بها المحدّث ليحكم على الحديث بالحسن، والقاسميّ تعامل مع بعض الأحاديث بهذه الصورة، ليقوّي الأحاديث التي استشهد بها، ويبقى على شرطه، باستشاده بما صحّ وحسُن من الأحاديث . فيذكر الحديث الذي أخرجه ابن ماجه في سننه عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم : ((التائب من الذنب كمن لا ذنب له)) [٢] ويذكر القاسمي أنّ سند الحديث حسن [٣] ، و من خلال البحث وجدتُ أنّ حكمه على هذا الحديث بالحسن يرجع إلى عدم تحقق سماع أبي عُبيدة بن عبد الله بن مسعود من أبيه، وهذا الحديث من روايته عن أبيه، والواسطة بين أبي عبيدة وابن مسعود لم تُذكر فالحديث ضعيف ، ولكن للحديث شواهد تقوّيه وترفعه لدرجة الحسن[٤].

ويحسّن القاسمي أيضاً الحديث الذي يُثبت أنّ قاتل العمد إذا اقتُصّ منه لا كفارة عليه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ((القتل كفارة))[٥]، و الحديث هذا كما ذكر القاسمي من رواية ابن

(١) انظر تفسير ابن كثير: ٨ / ٤١٠ ، و تفسير محاسن التأويل : ٩ / ٤١٨
(٢) سنن ابن ماجه : ٥/ ٣٢٠، باب الزهد، باب ذكر التوبة، (٤٢٥٠)
(٣) انظر محاسن التأويل: ٣/ ٥٣
(٤)انظر مجمع الزوائد : ١٠/ ٧٨، قال الهيثمي عن السند أن رجاله رجال الصحيح إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، وللحديث شواهد كما ذكر السيوطي في جمع الجوامع انظر: ١١/ ٣٩١ (١١٠٤٢) عن ابن عباس و ابن أبي سعيد الأنصاري ، وعن أنس انظر جمع الجوامع: ٣٣/ ١٣٩ (٣٥٩٢٥)
(٥) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة : ٧/ ٥٠ (٢١٥٢)

لهيعة وهو ضعيف، و بيّن القاسمي متابعاً الشوكاني في رأيه: (لكنه من حديث ابن وهْب عنه، فيكون حسناً)[1].

ويستدلّ القاسمي من قوله تعالى :﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ ﴾[النساء:١] على جواز المسألة بالله تعالى؛ لأنه تعالى لم ينكره عليهم في الآية، أما ما ورد من الأحاديث في لعن من سأل بوجه الله، فهو محمول على من جعل سؤاله لله تعالى، عرضة لعدم إجلاله. وأورد عدداً من الأحاديث التي تنهى عن السؤال بوجه الله تعالى كما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَلْعُونٌ مَنْ سُئِلَ بِوَجْهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ مَنَعَ سَائِلَهُ مَا لَمْ يُسْأَلْ هُجْرًا))[2] ثم يُعلّق القاسمي على الحديث فيقول: (قال السيوطي: إسناده حسن [3]. وقال الحافظ المنذري[4] :رجاله رجال الصحيح إلا شيخه يعني الطبراني " يحيى بن عثمان بن صالح" . وهو ثقة وفيه كلام)[5].

كما ينقل القاسمي الحديث الذي رواه محمد بن يزيد بن خُنَيْس قال: دخلنا على سفيان الثوريّ نعوده. فدخل علينا سعيد بن حسان، فقال له الثوريّ: الحديث الذي كنت حدثتنيه عن أم صالح اردده عليّ. فقال: حدثتني أم صالح عن صفية بنت شيبة، عن أم حبيبة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((كلام ابن آدم كلُّه عليه لا له. إلا ذِكْرَ الله عز وجل. أو أمرَ بمعروف أو نهيَ عن منكر))[6]. فقال سفيان: أو ما سمعت الله في كتابه يقول:﴿ لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾[النساء:١١٤] فهو هذا بعينه. أو ما سمعت الله يقول:﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفًّا لا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمنُ وَقالَ

(١) نيل الأوطار للشوكاني: ٣ / ٤٣٧، وانظر نقل الشوكاني تحسين رواية ابن وهب عن ابن لهيعة من تهذيب التهذيب لابن حجر: ٢٠/ ٣٤٧ محاسن التأويل: ٣/ ٢٨٥.

(٢) أخرجه الطبراني في كتاب الدعاء: ١/ ٥٨١

(٣) انظر الجامع الصغير: ٢ / ٢٩٦

(٤) انظر الترغيب والترهيب للمنذري: ١ / ٦٠١ ، وانظر قول الهيثمي أيضاً في مجمع الزوائد قد وثّـق الحديث إلا يحيى بن عثمان فيه بعض الضعف:٢٣٤/١٠

(٥) محاسن التأويل : ٣ / ١٠

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه : ٢ / ١٣١٥ ، الفتن ، باب كف اللسان في الفتنة ، (٣٩٧٤) بلفظ: كَلَامُ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ، إِلَّا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَذِكْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، والترمذي في السنن : ٤ / ٣٢ ، باب ما جاء في حفظ اللسان ، (٢٥٢٥)

صَواباً؟﴾[النبأ:٣٨]، فهو هذا بعينه. أو ما سمعت الله يقول في كتابه:﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:١- ٢] فهو هذا بعينه. ويذكر القاسمي متابعاً ومعقّباً على ابن كثير أنّ أقوال سفيان لم تَرد في سنن الترمذي و ابن ماجه فيقول: (قال الترمذيّ: حديث غريب لا يعرف إلا من حديث ابن خُنَيس)[١]. ولكنّ القاسمي بشخصيته الحديثيّة يُحسّن ما أشار الإمام ابن كثير على ضعفه فيقول: (**هو مقبول، كما في "التقريب" لابن حجر. فحَسُن حديثه**)[٢]. فانفراد الراوي في هذا الحديث لا يضعفه كما أشار ابن كثير إلى ذلك ، لكون الراوي من الرواة المقبولين كما ورد عند ابن حجر ، فيُعدّ حديثُه في مرتبة الحسن كما وضّح القاسمي ذلك لا في مرتبة الضعيف كما عند ابن كثير.

وتعقيب القاسمي على ابن كثير لا يعني أنه لم يتفّق معه في حكمه على الحديث بل إنّ القاسمي استعان بحكم ابن كثير على الأحاديث بشكل ملحوظ ، كما تابعه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم : ((يا عائشة! إيّاك ومحقّرات الذنوب، فإنّ لها من الله طالباً))[٣] فإن هذا الحديث انفرد في روايته سعيد بن مسلم بن بانَك[٤] وأكّد على توثيق المحدثين له " الإمام أحمد وأبو حاتم وابن معين"[٥]وأورد له طريقاً آخر[٦].

د – قبول زيادة الراوي :

يذكر القاسمي أنّ رجلاً جاء إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال: ((السلام عليكم، فردّ عليه ثم جلس. فقال النبيّ صلى الله عليه وسلم: عشر. ثم جاء آخر فقال: السلام عليكم ورحمة الله. فردّ عليه فجلس فقال: عشرون. ثم جاء آخر فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. فرد عليه فجلس

(١) انظر تفسير ابن كثير : ٢ / ٣٦٤ ، محاسن التأويل :٣ / ٣٣٥

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر : ٢ / ٥١٣ ، وانظر تهذيب التهذيب لابن حجر : ٨ / ٣٨٥ قال فيه عن الراوي :[صالحاً ، ربما أخطأ ، يجب أن يعتبر بحديثه إذا كان بيّن السماع في خبره .]

(٣) مسند أحمد بن حنبل : ٦/ ١٥١ (٢٥٢١٨)، سنن ابن ماجه : ٢/ ١٤١٧، الزهد، باب ذكر الذنوب ، سنن النسائي الكبرى : ٢/ ٢١٧ في سنن ابن ماجه والنسائي " محقرات الأعمال"

(٤) ورد في تفسير القاسمي " سعيد بن مسلم بن ماهك " وهو خطأ . انظر تقريب التهذيب : ١ / ٣٦١

(٥)انظر قول المحدثين في الراوي في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٤/ ٦٤، وتهذيب التهذيب : ١٤/ ١٤٠ قال النسائي عنه لا بأس به.

(٦)انظر تفسير ابن كثير : ٧/ ٤٥٠، وانظر محاسن التأويل: ٥٥٤/٨

فقال: ثلاثون)) [١]. وينبّه القاسمي القارئ بأنّ باب الزيادة في السَّلام، والاحتفاء بالآخر، واردة في السنة النبويّة. فيقول القاسمي: (وفي رواية لأبي داود، من رواية معاذ بن أنس رضي الله عنه زيادة على هذا. قال: ((ثم أتى آخر. فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته. فقال: أربعون. وقال: هكذا تكون الفضائل)) [٢] . ويتابع القاسمي تعليقه على هذه الزيادة : (وفيه ردّ على من زعم أنه لا يُزاد على "وبركاته" [ويقصد ابن كثير هنا] [٣] . لا يُقال رواية "ومغفرته" عند أبي داود، هي من طريق "أبي مرحوم" . واسمه "عبد الرحيم بن ميمون" عن سهل بن معاذ عن أبيه. وأبو مرحوم ضعّفه يحيى. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به؛ لأنّا نقول: قد حسّن الترمذيّ روايته عن سهل بن معاذ. وصحّحها أيضاً هو وابن خزيمة والحاكم وغيرهم. قال النسائيّ لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه) [٤]. فطبّق القاسمي هنا منهجه في تعارض الجرح والتعديل الذي اختار فيه تعديل الراوي حتى تجتمع الأقوال على ترك حديثه [٥].

هـ – قبول جهالة بعض الرواة :

بنى القاسمي رأيه في " جهالة الرواة " على آراء المحدّثين الذين سبقوه في تأصيل علم الحديث، ونجد القاسمي قد طبّق ما أورده في " قواعد التحديث" من قَبول" جهالة الصحابي" لأنّ الصحابة كلّهم عدول، فلا تضر جهالتهم في سند الحديث ، كما أنه قَبل جهالة " التابعي الكبير" كما هو رأي الإمام الشافعي في ذلك الذي قَبِل مراسيلهم مع قرائن أخرى تقوي حديثهم [٦] .

فيذكر القاسمي حديثاً، عن عبيد الله بن عبد الله، عن رجل من الأنصار ((أنه جاء بأمة سوداء. فقال: يا رسول الله، إن عليّ عتقَ رقبةٍ مؤمنةٍ. فإن كنت ترى هذه مؤمنةً أعتَقتُها. فقال لها رسول

---

(١)مسند أحمد :٤ / ٤٣٩ (١٩٩٦٢) ، سنن الدارمي : ٣ / ١٧٢٦،الاستئذان،فضل التسليم ورده (٢٦٨٢)، الترمذي: ٥٢/٥، أبواب الاستئذان والآداب، ما ذكر في فضل التسليم(٢٦٨٩) ، سنن أبي داود: ٤ / ٥١٦، الأدب، باب كيف السلام (٥١٩٧)، سنن النسائي الكبرى: ٦/ ٩١ كتاب عمل اليوم والليلة، ثواب السلام (١٠١٦٩) ، محاسن التأويل :٣/ ٢٥٣

(٢) سنن أبي داود: ٤ / ٥١٦، الأدب، باب كيف السلام؟ (٥١٩٧) ، انظر محاسن التأويل : ٣ / ٢٥٣

(٣)انظر تفسير ابن كثير الذي استدل بالروايات بعدم الزيادة في السلام : ٢ / ٣٢٦

(٤) محاسن التأويل :٣ / ٢٥٣ ، وانظر أقوال المحدّثين عن الراوي في تهذيب التهذيب : ٢١/ ٣٠٩

(٥) انظر قواعد التحديث : ص١٥٢

(٦) انظر قوله عن جهالة الصحابة في قواعد التحديث : ص٢٠٧- ٢٠٨ وعن جهالة التابعي الكبير ص ١٤٣- ١٤٤

الله صلى الله عليه وسلم: أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم. قال: أتشهدين أني رسول الله؟ قالت: نعم. قال: أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟ قالت: نعم. قال: أعْتقْها))[1] فأخذ القاسمي بهذا الحديث وقبله بقوله : (**وهذا إسناد صحيح، وجهالة الصحابيّ لا تضرّه**) [2].

وقَبل حديث المجهول أيضاً إذا كان التابعي كبيراً ، كما في حديث رواه **مولى لأبي بكر** عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ما أصرّ من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة)) [3]، والراوي مجهول هنا ولم يُذكر إلا أنه كان مولى لأبي بكر فلم يُعرف حاله في التحديث، لكن القاسمي يذكر أن جهالة مثل هذا الراوي لا تضر **لأنه تابعي كبير** ، ويكفي نسبته إلى أبي بكر ... [4].

و– قبول بعض الروايات وفي سندها انقطاع:

لا شكّ أن الرواية المنقطعة هي الرواية التي سقط من سندها راوٍ وقد حكم المحدّثون على روايات أعلّت بالانقطاع بالضعف، إلا أنّ القاسمي رحمه الله قد صرّح بانقطاع روايات في تفسيره وقَبلها واستدلّ بها، ربما لأنّ هذا الانقطاع الوارد كان مما يُحتمل في الرواية ، كما في حديث عن زيد بن أسلم أنّ رسول الله قال: ((إذا سلّم الواحد من القوم أجزأ عنهم))[5] ، فينبّه القاسمي متابعاً النووي[6] في حكمه على هذا الحديث بأنّه **مرسل صحيح الإسناد** [7].

(١) مسند أحمد : ٣ / ٤٥١ ، (١٥٧٨١)
(٢) محاسن التـأويل: ٣ / ٢٦٤
(٣) أبو داود في السنن : ٢ / ٨٤ ، باب تفريع أبواب الوتر ، باب في الاستغفار ، (١٥١٤) ، الترمذي في السنن : ٥ / ٥٥٨ ، باب في فضل التوبة والاستغفار ،(٣٥٥٩) وقال : غريب إنما نعرفه من حديث أبي نُصيرة ، وليس إسناده بالقوي.
(٤) انظر محاسن التأويل : ٢ / ٤٦٤
(٥) المراسيل لأبي داود : ١/ ٣٣٧، الطهارة ، ما جاء في الاستئذان ، (٤٩٠)
(٦) انظر حكم النووي على الحديث في الأذكار : ١ / ٣٩٥
(٧) انظر محاسن التأويل : ٣ / ٢٥٤

ورجّح القاسمي عدم وجوب التيامن في الوضوء بأدلة عنده منها قول عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: ((ما أبالي بدأت بيميني أو بشمالي إذا أكملت الوضوء)) [1]. فأورد رأي المحدّثين في سند الحديث أنّه منقطع ، ثم يتجه القاسمي إلى قَبول هذا السند لورود طرق تدلّ على معناه [2].

كما أنّه قد قَبِل مرسلَ سعيدِ بنِ المسيِّب الذي ذكر في سبب نزول قوله تعالى:﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حتى يحكّموك﴾[النساء : ٦٢] أنّها نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بَلتعة. اختصما في ماء. فقضى النبيّ صلى الله عليه وسلم أن يسقى الأعلى ثم الأسفل [3] ، فينبّه على أنّه مرسل وهو إسناد قوي مع الإرسال الذي فيه [4]، فأخذ القاسمي به لفائدة فيه وهي تسمية الأنصاري الذي جاء مُبهَماً في الروايات الأخرى [5] .

(١) سنن الدارقطني: ١/ ١٥٣، كتاب الطهارة ، باب ما روي في جواز تقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى (٢٩٣)
(٢) انظر محاسن التأويل : ٤/ ٧١ ، انظر حكم ابن حجر في التلخيص الحبير: ١/ ٢٧٩
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره : ٣ / ٩٩٤
(٤) انظر حكم ابن حجر على الحديث أيضاً وتقويته له مع إرساله في فتح الباري: ٥ / ٣٥
(٥) انظر محاسن التأويل : ٣ / ٢٠٨ ، انظر ابن كثير في تفسيره في حكمه على الحديث : ١ / ٥٢١ ، وانظر محاسن التأويل :٣ / ٢٠٩ يقول القاسمي: ولله در أصحاب الصحاح حيث أبهموا في قصة الزبير اسم خصمه سترا عليه كيلا يغض من مقامه. وهكذا ليكن الأدب. وكفانا أصلا عظيما في هذا الباب إبهام التنزيل الجليل في كثير من قصصه الكريمة. فهو ينبوع المعارف والآداب على مرور السنين والأحقاب.

المطلب الثاني : تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد.

تقويةُ الحديث في اللغة العربية مأخوذة من القوة، وهي ضدّ الضعف، وقوّى الشيء: أبدل مكان الضعف قوة، إلى أن يتَقَوّى الشيء فيكون ذا قوّة [(١)]. فتقوية الحديث عند المحدّثين من خلال دراسة مناهجهم وتحليل مصطلحاتهم ترجع إلى أمرين ؛ الأول : يُراد بها التأييد، والثاني: إزالة الضعف عن الحديث [(٢)].

والقاسمي في تفسيره استخدم المعنيين لتقوية الحديث، فتارة أكثر من ذكر الشواهد له وأراد تأييد معناه، وتارة أخرى استخدم الشواهد والمتابعات ليزيل أي صفة قد تضعف الحديث ، من ضعف في حفظ الراوي أو شذوذ .

أ – تأييد معنى الحديث:

في تفسير القاسمي لقوله تعالى :﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ، مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾[الأنعام:٣٨] أراد أن يؤكّد على شمول حشر الله تعالى لجميع المخلوقات يوم القيامة، فاستدل بقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((إن الجَمّاء لتُقَصَّ من القرناء يوم القيامة)) [(٣)]، ثمّ أتى القاسمي بطريق آخر للحديث لتقوية معناه على الضعف الذي في الحديث السابق فيأورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : ((لتُؤدُنّ الحقوقَ إلى أهلها يوم القيامة، حتى يُقادَ للشاة الجَلْحَاء، من الشاة القَرْنَاء، تَنْطَحُها [(٤)])) [(٥)].

وهذا كثير في تفسيره، وقد كان متابعاً لرأي غيره ، كما في حديث يرويه ابن كثير ويتابعه القاسمي في تضعيفه وتقويته بشواهد تؤكّد معناه، قال ابن عباس رضي الله عنهما : ((جلس ناسٌ من أصحاب

---

(١) انظر معجم الوسيط : ٢/ ٧٦٩ ، مادة " قُوَى " و " تَقَوّى"
(٢) انظر تعدد الروايات لماجد العليوي: ص ٣٣٩
(٣) مسند أحمد بن حنبل: ١ / ٧٢ عن عثمان بن عفان (٥٢٠)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: فيه الحجاج بن النصير وقد وثّق على ضعفه ٢٩١/٤
(٤) مسند أحمد بن حنبل: ٢/ ٢٣٥، صحيح مسلم: ٤/ ١٩٩٧، كتاب البر والصلة ، باب تحريم الظلم (٦٠) سنن الترمذي : ٤/ ٦١٤ ، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع ، ماجاء في شأن الحساب و القصاص (٢٤٢٠) وقال: حديث حسن صحيح ، الجلحاء: هي الجَّماء التي لا قرن لها، والقرناء: ضدها.
(٥) انظر محاسن التأويل: ٤/ ٣٦٢- ٣٦٣

رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرونَه، فخرج، حتى إذا دَنا منهم سمعَهم يتذاكرون، فسمع حديثَهم، وإذا بعضُهم يقول: عجباً إن اللهَ اتخذَّ من خلقِه خليلاً، فإبراهيمُ خليلُه. وقال آخرُ: ماذا بأعجبَ من أنَّ الله كلَّم موسى تكليماً، وقال الآخرُ: فعيسى روحُ الله وكلمتُه. وقال آخرُ: آدمُ اصطفاه الله. فخرج عليهم فسلَّم وقال: قد سمعت كلامكم وتعجُبَكم، أن إبراهيم خليلُ الله وهو كذلك، وموسى كليمُه. وعيسى روحُه وكلمتُه. وآدمُ اصطفاه الله، وهو كذلك. وكذلك محمد صلى الله عليه وسلم قال: ألا وإني حبيبُ اللهِ، ولا فخرَ. وأنا أولُ شافعٍ وأولُ مشفَّعٍ ولا فخرَ. وأنا أولُ مَن يُحرِّكُ حَلقَةَ الجنةِ فيفتحُ اللهُ لي ويُدْخِلُنِيهَا ومعيَ فقراءُ المؤمنين ولا فخرَ، وأنا أكرمُ الأولين والآخرين يومَ القيامِة ولا فخرَ))[1] . فأورد فيورد القاسمي تعليق ابن كثير على الحديث هذا مشيراً إلى ضعفه، ويقويه بالإشارة إلى شواهده التي في كتب الصحاح فيقول: (هذا حديث غريب من هذا الوجه ، ولبعضه شواهد في الصحاح وغيرها)[2]. ومن خلال البحث وجدته مخرّجاً في الصحاح من رواية أبي هريرة مختصراً : ((أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة وأوّلُ من ينشق عنه القبر وأوَّلُ شافِعٍ وأَوَّلُ مُشَفَّعٍ))[3].

ويرجّح القاسمي رأيه الفقهيّ في موضع آخر ،فينقل ما ورد عن الصحابة في فهم قوله تعالى :﴿هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزونْ﴾[التوبة:٣٥]، ففسّر أبو ذر هذه الآية بأنّ كلّ مالٍ مجموع يفضُل عن القوت، وسداد العيش، هو كنز ويذم فاعله، وهذه الآية نزلت وعيداً لمن يفعل ذلك . وجمهور الصحابة حملوا الوعيد على مانعي الزكاة واستدلوا بحديث طلحة بن عُبيد الله حيث قال: ((... هل علي غيرها؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا، إلا أن تطوَّع))[4] . ثم ذكر القاسمي

(١) أخرجه الدارمي بهذا اللفظ في سننه : ١/ ١٩٤، باب ما اعطي النبي صلى الله عليه وسلم من الفضل ،(٤٨)، والترمذي في سننه بهذا اللفظ:٥/ ٥٨٧،أبواب المناقب، في فضل النبي صلى الله عليه وسلم . وعلّق عليه الترمذي أنه حديث غريب.
(٢) تفسير ابن كثير : ٢/ ٣٧٥ ، محاسن التأويل: ٣٥٨/٣
(٣) صحيح مسلم : ٧/ ٥٩، الفضائل، باب تفضيل نبيّنا على جميع الخلائق ، (٦٠٧٩)
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه :١/ ٢٥، الإيمان ،الزكاة من الإسلام (٤٦) ، ومسلم في صحيحه: ١/ ٣١، الإيمان، بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، (١٠٩)

شاهداً ليؤكّد رأيه بمعنى الحديث السابق ، عن أبي هريرة مرفوعاً : ((إذا أَديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك))[1] وأشار إلى قبول هذا الحديث عند المحدّثين"كالترمذي والحاكم" [2].

وأكّد سَعَةَ رحمة الله تعالى وغفرانه بما ورد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((قال الله تعالى: يا ابن آدم، إنّك ما دعوتَني ورجوتَني غفرت لك على ما كان فيك ولا أُبالي. يا ابن آدم، لو بلغت ذنوبُك عَنانَ السماء ثمّ استغفرتني غفرت لك ولا أبالي. يا ابن آدم، إنك لو أتيتَني بقِرَاب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً، لأتيتك بقِرَابها مغفرة)) [3] . وعلّق عليه القاسمي بقوله : (رواه الترمذيّ وقال: حديث حسن غريب. لا نعرفه إلا من هذا الوجه) [4]. وذكر ما يؤكّده عن أبي ذرّ رضي الله عنه ولفظه: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((قال: إن الله عز وجل يقول: يا عبدي، ما عبدتَني ورجوتَني فإني غافرٌ لك على ما كان فيك. و يا عبدي، إنْ لقيتني بقراب الأرض خطيئة ما لم تشرك بي، لقيتك بقرابها مغفرة)) [5] .

ب – إزالة الضعف عن الحديث:

وتظهر براعة القاسمي الحديثيّة في اختياراته الفقهيّة أو التفسيريّة. ففي مسألة الصيد وما يُحتجّ به بقوله تعالى :﴿وما علّمتم من الجوارح ﴾[المائدة :٤] ذهب القاسمي إلى اختيار وقَبول ما ورد عن مجَالد عن الشعبيّ عن عديّ بن حاتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((ما علَّمت من كلب أو باز ثم أرسلتَه وذكرت اسم الله عليه، فكلْ ما أمسك عليك. قلت: وإنْ قتل؟ قال: وإن قتل ولم يأكلْ منه شيئاَ. فإنما أمسكَه عليك)) [6] ويذكر القاسمي تعليق البيهقي على الحديث بأن الراوي "مجالد بن سعيد" تفرّد فيه وخالف الحفّاظ [7]. وتبيّن خلال البحث أنّ الراوي "مُجَالد بن سعيد" ضعيف في

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه : ١/ ٥٧٠، الزكاة، ما أُدي زكاته ليس بكنز، (١٧٨٨)، والترمذي في سننه:٤/٣، أبواب الزكاة، ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك (٦١٨) قال عنه غريب وأشار إلى تحسينه بحديث طلحة بن عُبيد الله.
(٢) انظر محاسن التأويل: ٥/ ٤١٥- ٤١٦
(٣) سنن الترمذي:٥/ ٥٤٨، الدعوات، ماجاء في فضل التوبة والاستغفار (٣٥٤٠)
(٤) محاسن التأويل : ٣/ ١٥٩
(٥) مسند أحمد بن حنبل:٥/ ١٦٧،(٢١٥١٠)، سنن الدارمي: ٣/ ١٨٣٥،الرقاق، إذا تقرب العبد من ربه (٢٨٣٠)انظر محاسن التأويل: ١٥٩/٣
(٦) مسند أحمد بن حنبل: ٤/ ٢٥٧(١٨٢٨٤) ، وسنن أبي داود: ١/ ٤٣٣، الصيد ، اتخاذ الكلب للصيد وغيره (٢٨٥١
(٧) انظر محاسن التأويل : ٤/ ٤٧

الحديث لأنه تغيّر حفظه بآخر عمره [١]، فهذا التفرد مع الضعف والمخالفة جعل حديثَه حديثاً مُنْكَراً. ولكن القاسمي يقبل حديث الراوي هذا ، ويذكر متابعة للحديث من طريق آخر عن عيسى بن يونس عن مجالد رواها ابن جرير في تفسيره بلفظ مختلف عن عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي فقال: ((ما أمسك عليك فَكُلْ))[٢] ، وهذا الطريق عن عيسى بن يونس[٣] رجّحه القاسمي وذكره متابعةً للرواية الأولى، فأزال ما في الحديث الأول من ضعف، وأضاف أحاديث موقوفة على ابن عمر تؤكّد أن الطير المعلَّمَة تدخل في الحكم الفقهي في إباحة صيدها إذا لم تأكل منه [٤].

وفي اختياراته التفسيرية قد رجّح سبب النزول الأصح على غيره ، في تفسير قوله تعالى :﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[المائدة :١٠٧] فذكر القاسمي في سبب نزولها ما رواه الترمذي في سننه : عن ابن عباس عن تميم الداريّ في هذه الآية يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهادَةُ بَيْنِكُمْ.. إلى آخرها قال: برئ الناسُ منها غيري وغيرَ عديٍّ بن بداء، وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبلَ الإسلام، فأتيا الشام لتجارتهما، وقدم عليهما مولى لبني سهم... الحديث [٥].

ثم أورد القاسمي القصة مختصرة عن سعيد بن الجبير عن ابن عباس ، وقال عن هذه الرواية حديث حسن غريب [٦]. ثم يأتي القاسمي برواية البخاري[٧] التي تعتبر أصحَّ ما ورد في سبب النزول هنا، فيُزيل بإيراده ما في الروايات السابقة من ضعف بذكْرِها [٨].

---

(١) انظر تقريب التهذيب : ٥٢٠/٢ ، وتهذيب الكمال : ٢٧/ ٢١٩

(٢) أخرجه ابن جرير في التفسير: ٩/ ٥٥٠(١١١٥٦)

(٣) انظر عيسى بن يونس السبيعي في تهذيب الكمال للمزي : ٢٣/ ٦٢ وثّقه العلماء بأفضل عبارات التوثيق، وهذا ما يرجح أنه تحمّل حديث مجالد قبل اختلاطه في آخر عمره.

(٤) انظر محاسن التأويل : ٤/ ٤٨

(٥) سنن الترمذي: ٢٥٨/٥،التفسير ، ومن سورة المائدة،(٣٠٥٩) قال الترمذي: هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح . وأبو النضر الذى روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندي محمد بن السائب الكلبى يكنى أبا النضر ، وقد تركه أهل العلم بالحديث ، وهو صاحب التفسير، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: محمد بن سائب الكلبى يكنى أبا النضر ولا نعرف لسالم أبى النضر المدينى رواية عن أبى صالح مولى أم هانئ وقد روى عن ابن عباس شيء من هذا على الاختصار من غير هذا الوجه.

(٦) سنن الترمذي : ٥/ ٢٥٩، التفسير ، ومن سورة المائدة (٣٠٦٠)

(٧) انظر صحيح البخاري: ٣/ ١٠٢٢، كتاب الوصايا، باب قوله تعالى(يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت...)(٢٦٢٨).

(٨) انظر محاسن التأويل: ٤/ ٢٨٥

وقد يتابع القاسمي ابن كثير في إزالة الضعف أيضاً ويقبل حديث الراوي الضعيف بوجود متابعات له ،ففي حديث ابن عمر رضي الله عنهما ((أنّ رجلا قال: يا رسول الله ما يوجب الحج؟ قال: الزاد والراحلة))[1] فيذكر القاسمي أن في إسناده راوٍ اسمه إبراهيم بن يزيد الخوزي وفيه مقال، ثم يقول القاسمي عقِب تحديد الراوي الضعيف في السند : (قال ابن كثير[2]: لكن قد تابعه غيره) [3].

وأيضاً تابعه في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾[الأنعام:١٢٥] فسُئل النبي عليه الصلاة والسلام: ((كيف يُشرحُ صدرُه؟ قال: نور يُقذفُ فيه فيَنشرحَ له ويَنفسِحُ. قالوا: فهل لذلك من أمارةٍ يُعرف بها؟ قال: الإنابةُ إلى دار الخلود، والتجافي عن دار الغرور، والاستعدادُ للموت قبلَ لقاءِ الموت))[4]. فيوافق القاسمي كلام ابن كثير عن الحديث هذا فيقول مزيلاً لشائبة الضعف فيه : (وللحديث طرق مرسلة ومتصلة يشدّ بعضها بعضاً) [5].

ويذكر القاسمي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿فلا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم﴾[النساء:٦٥] ما رواه ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: اختصم رجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى بينهما. فقال المقضيّ عليه: ردنا إلى عمر بن الخطاب. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم. انطلقا إليه... الحديث [6]، ثم يذكر أنه أثر غريب مرسل وابن لهيعة ضعيف، ولكن القاسمي هنا قد اختار ترجيح قبول هذه الرواية على ضعفها، فيقول متابعاً ابن حجر: (...وهذا الإسناد وإن كان ضعيفاً، تقوّى بطريق مجاهد)[7]، فأزال الضعف عن الحديث بالمتابعة التي

(١) سنن ابن ماجه: ٩٦٧/٢،المناسك،ما يوجب الحج ، (٢٨٩٦)، سنن الترمذي:٣/ ١٦٨،الحج، ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة،(٨١٣)
(٢) تفسير ابن كثير: ٧١/٢
(٣) محاسن التأويل : ٢ / ٣٦٤
(٤) أخرجه الطبري في تفسيره : ١٠٠/١٢
(٥) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٠١ ، محاسن التأويل : ٤/ ٤٩٧
(٦) ابن أبي حاتم في تفسيره: ٩٩٤/٣
(٧) فتح الباري لابن حجر ٣٧/٥ ، محاسن التأويل :٢٠٤/٣

وردت[1]، وذهب إلى إمكان تعدد الخصومة التي كانت سبباً للنزول ، فتشمل رواية الزبير وخصمه، واليهودي والمنافق [2].

المطلب الثالث: اتفاق الحديث مع السياق القرآني:

" السياق " في اللغة العربيّة : من سياق الكلام أيْ تتابعُه وأسلوبُه الذي يجري عليه[3]، ومن المجاز يُقال يسوقُ الحديثَ أحسن سياق و" إليك يساق الحديث " وهذا الكلام مساقة إلى كذا وجئتك بالحديث على سوقِه : على سرده [4] . فالسياق يعني: (تتابعَ المفرداتِ والجملِ والتراكيبِ المترابطةِ لأداء المعنى. ويكون السياق القرآنيُّ: تتابعَ المفردات والجمل والتراكيب القرآنية المترابطة لأداء المعنى)[5].

إنّ للسياق القرآني أثراً كبيراً في نقد بعض الروايات الحديثيّة ، و ترجيح وتضعيف سبب نزول على آخر [6]، و كان القاسمي رحمه الله تعالى مهتماً "كمفسر للقرآن الكريم " بمعاني الآيات ، وترابطِها مع بعضِها ومع ما ورد من روايات مأثورة ، ليخرج تفسيرَه تفسيراً مرتبطاً مع السنة النبويّة في فهم المراد من الآيات . وهذا ما جعل القاسمي يجمع بين نظرة المحدّث تارة والمفسّر أخرى أن يَقبل بعض الروايات التي اختلف المفسرون في إيرادها على الرغم من أن أهل الحديث قد ضعّفوها. وإيضاحاً لما سبق أورد المثال الآتي:

رجّح القاسمي رحمه الله في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا...﴾[النساء: ٨٨] روايةً فيها علّة، مقدّماً هذه الرواية على ما ورد في الصحيحين [7]، ويعلّل

(١) رواية مجاهد أخرجها ابن ابي حاتم في تفسيره: ٩٩٤/٣، وهي التي تنص أن سبب النزول كان بين اليهودي والمنافق ، وهذه الرواية جاءت كما قال ابن حجر متابعة لطريق ابن لهيعة.

(٢) انظر محاسن التأويل:٣/ ٢٠٤

(٣) معجم الوسيط : ٤٦٥/١

(٤) أساس البلاغة للزمخشري: ١/ ٤٥٦

(٥) السياق القرآني وأثره في التفسير لعبد الرحمن المطيري: ص٧١

(٦) انظر المصدر السابق: ص ١٠٠- ١٠١

(٧) أورد القاسمي أولاً ما أخرجه الشيخان بلفظ : عن زيد بن ثابت رضي الله عنه (فما لكم في المنافقين فئتين) . رجع ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم من أحد وكان الناس فيهم فرقتين فريق يقول اقتلهم وفريق يقول لا فنزلت (فما لكم في المنافقين فئتين) وقال (إنها طيبة تنفي الخبث كما تنفي النار خبث الفضة). صحيح البخاري:١٦٧٦/٤،(٤٣١٣) و مسلم في صحيحه : ١٢١/٨(٧٢٠٨)

ذلك بأن اختياره هذا أقرب لنظم الآية [1]، فيختار القاسمي ما رُوي عن عبد الرحمنِ بن عوفٍ أن قوماً من العربِ أتَوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فأسلموا وأصابهم وباءُ المدينة وحُمَّاها. فأُركسوا، فخرجوا من المدينة، فاستقبلهم نفرٌ من أصحابه، يعني النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فقالوا لهم: ما لكم رجَعْتُم؟ قالوا: أصابنا وباءَ المدينة. فقالوا: أَمَا لكم في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوةٌ حسنةٌ؟ فقال بعضهم: نافقوا، وقال بعضهم: لم ينافقوا، فأنزل الله: ﴿فَما لَكُمْ فِي الْمُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ...﴾[2].

ويبيّن القاسمي أنّ ترجيحه هذا كان بعد تدبّر الآيات وسبْرِها ، وأن هذه الرواية وإنْ أُعلّت بالتدليس والانقطاع فإن ذلك (لا يقدحُ في إصابتِها كبدِ الحقيقة، لأنها وجدت فيها قرينةٌ تُلحقُها بالمقبول وهو موافقتُها لألفاظ الآية بلا تكلفٍ) [3].

ويرجّح أيضاً سبب نزول آخر في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾[الأحقاف:١٩] فقد رُوي أنها نزلت في ابنٍ لأبي بكر الصديق "عبدِ الرحمن" قال لأبويه- وهما أبو بكرٍ وأمُّ رومان، وكانا قد أسلما وأبى هو أن يُسْلِم، فكانا يأمرانه بالإسلام، فكان يَرُدُّ عليهما ويكذبهما ويقول: فأين فلان، وأين فلان؟ يعني مشايخ قريش ممن قد مات، فأسلم بعدُ، فحسُن إسلامه- فنزلت توبتُه في هذه الآية [4]. لكنّ القاسمي يُرجّح ما أَخرجه البخاريُّ ... دَخَلَ بيت عائشة فلم يَقدروا [على عبد الرحمن بن أبي بكر]، فقال مروان: إنّ هذا الذي أنزل الله فيه ﴿والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني﴾[الأحقاف:١٧] . فقالت عائشة من وراء الحجاب: ما أَنزل الله فينا شيئاً من القرآن إلا أنّ اللهَ أَنزل عُذْري [5]. ويذكر السبب الذي رجّح فيه هذه الرواية على غيرها بأنّها **أصح إسناداً وأولى بالقبول** ويؤيدُه سياقُ الآيات فالآية:﴿الذين حقّ عليهم

(١) انظر محاسن التأويل: ٢٥٩/٣

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٢٤/ ٤٩٧

(٣) محاسن التأويل : ٣/ ٢٦٠ ، وانظر ص ٢٥٨-٢٥٩

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن السُدّي : ٢/ ١٥٧، انظر محاسن التأويل: ٣٤٢/٨-٣٤٣- ٣٤٤

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه : ١٨٢٧/٤، التفسير ، سورة الأحقاف، (٤٥٥٠)

القول﴾[الأحقاف:١٨] هم المخلدون في النار ، وعبدُ الرحمنِ بن أبي بكر كان من أفاضلِ المسلمين، والوعيد في الآية إنما هو للمصرِّين عليه الذين لم يُقلعوا لكثرة ما وردَ في العفو والمغفرة [١].

وقدّم القاسمي أيضاً الروايات التي تناسب السياق القرآني في قوله :﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب ﴾[الشرح:٧-٨] فاختار في أول تفسيره لهذه السورة أنها مدنيّة [٢]، وعند شرحه للمراد من الآيات يقول : (والأظهر عندي، اعتماداً على ما صحّحناه من أنّ الآية مدنية، وأنها من أواخر ما نزل، أنْ يكون معنى قوله تعالى:﴿فَإذا فَرَغْتَ فَانْصَبْ﴾ أي: فرغت من مقارعة المشركين، وظفرت بأمنيتك منهم، بمجيء نصر الله والفتح، فانْصب في العبادة والتسبيح والاستغفار) [٣]. وقد قدّم على باقي الروايات ما رواه ابن جرير في تفسيره فيذكر القاسمي الرواية التي رجّحها في تفسير الآية ثم علّل سبب قبوله لها. فيقول : (عن ابن زيدٍ عن أبيه قال: فإذا فرغت من الجهاد، جهادِ العرب وانقطعَ جهادُهم، فانصب لعبادة الله وإليه فارغب. وهو ظاهر. نعم لفظ الآية عام فيما أثرناه جميعَه. إلا أنّ السياق والنظائر- وهو أهم ما يرجع إليه- يؤيدُ ما قاله ابن زيد واعتمدناه) [٤].

المطلب الرابع : تلقي العلماء الحديث بالقبول .

أولاً: مفهوم " تلقي الحديث بالقبول" عند العلماء .

تنوّعت أساليب المحدّثين في نقد الحديث ، والتلقي بالقبول هو أحدُ هذه الأساليب التي بها وضّح بعض الفقهاء والأصوليين والمحدّثين سبب أخذهم للحديث والعمل به . فهل اعتمد القاسمي على هذا المنهج خلال نقده للأحاديث في تفسيره؟ أم أنه اعتمد على ما صحّ فقط من الأحاديث التي تلقوها بالقبول.

(١) انظر محاسن التأويل : ٨/ ٣٤٣
(٢) انظر المصدر السابق: ٩ / ٤٢٤
(٣) المصدر السابق: ٩/ ٤٢٧
(٤) المصدر السابق: ٩/ ٤٢٨

بدايةً نعني **بالتلقي** لغويّاً بالأخذ، يقال تلقى فلان الشيء منه أي أخذه، ويقال تلقى العلم عن فلان [١]. **والقَبول** هو : الرضا بالشيء وميل النفس إليه [٢].

ولم يتحدّد هذا المفهوم خلال تأصيل قواعد علم الحديث إلا أنّ هذا المصطلح قد لُوحظ من تعليقات المحدّثين والفقهاء أيضاً، فيقول الإمام الصنعاني[٣] في توضيح الأفكار: (اعلم أن معنى تلقي الأمة للحديث بالقبول هو أن تكون الأمة بين عامل بالحديث و متأوّل له) [٤].

ووافق القاسمي على تعريف الصنعاني المذكور آنفاً ، فعرّفه بقوله: بأنه الحديث الذي اختلفوا فيه بين آخذ به ومؤول له ، وهو يفيد العلم [٥].

وقد كثُر كلام العلماء عن "التلقي بالقبول" في حديثهم عن الصحيحين ، ونقل القاسمي كلامهم عن ذلك . فقال أبو إسحاق الإسفراييني[٦]: (الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها ...فَمَنْ خالف حكمُه خبراً منها ،وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضْنا حكمَه لأنّ هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول)[٧]. وذكر النووي وعزا هذا الكلام للأكثرين والمحققين فقال : (إنّ صحة الحديث لا توجب القطع به في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة... وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما، من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما؛ فلا يُعمل به حتى يُنظر فيه، ويوجد فيه شروط الصحيح . ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام

---

(١) انظر المعجم الوسيط : ٢/ ٨٣٦

(٢) انظر المصدر السابق:٢/ ٧١٣

(٣) الصنعاني : (١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ) محمد بن إسماعيل الصنعاني ، أبو إبراهيم المعروف بالأمير، يلقب "المؤيد بالله" ، ونشأ وتوفي بصنعاء. من كتبه (توضيح الافكار، شرح تنقيح الانظار" ، " سبل السلام، شرح بلوغ المرام من أدلة الاحكام لابن حجر العسقلاني" . الأعلام : ٣٨/٦

(٤) توضيح الأفكار للصنعاني: ١/ ٩٤، وانظر في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية بحث بعنوان مفهوم " تلقي الأمة الحديث بالقبول" في النقد الحديثي :ص ٢٤٦

(٥) انظر المسح على الجوربين : ص ٤٠

(٦) أبو إسحاق الإسفراييني : (٤١٨ه) إبراهيم بن محمد ، أبو إسحاق ، عالم الفقه والأصول ، كان يلقب بركن الدين ، نشأ في أسفرايين ، من كتبه : " الجامع" في أصول الدين ، كان ثقة في الحديث مات في نيسابور . الأعلام : ٦١/١

(٧) قواعد التحديث : ص ٨٧

النبي)[1]. كأنّ الإمام النووي ينتقد بكلامه هذا على من تلقى الخبر بالقبول من غير النظر في سنده، لأنه منهج بعيد عن منهج المحدّثين الذين دقّقوا في الأسانيد أولاً ،والمتون كذلك، وقبلوا ما صحّ منهما فقط [2].

وذكر القاسمي قول الحافظ ابن حجر أيضاً في تلقي العلماء للصحيحين بالقبول بقوله : (وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول وهذا التلقي وحدَه أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر إلا أنّ هذا مُختَصٌ بما لم يَنقدْه أحدٌ من الحفاظ...)[3]. وهذا بعض من كلام العلماء في استخدامهم لهذا المصطلح، وهو عام في أحاديث الصحيحين، أما في غير الصحيحين فعرّفه بعض الباحثين بأنه: (اطمئنان القلب وسكون النفس لدى أهل العلم للأخذ بالحديث والتسليم به عملاً أو تأويلاً) [4].

وقد أشار القاسمي إلى تلقي العلماء الحديث بالقبول وذكر شروطاً له في كتابه " المسح على الجوربين" فقال: (حديث الجوربين قد تلقاه بالقبول أبو حنيفةَ، والشافعيُّ، وأحمدُ بنُ حنبل، وإسحاقُ، وداودُ الظاهري، وابن حزم ، وهؤلاء كلُّهم أئمةُ الفقه والاجتهاد، وجميعهُم احتجَّ به في الفقه المدوَّن عنه. وقد عُرف في فنّ مصطلح الحديث أنّ الحديث يحكم له بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإنْ لم يكن له إسناد صحيح)[5] .

ويبدو أن تلقي الأمة الحديث بالقبول يعني صحة معناه، وهذا مصطلح استخدمه أهلُ الأصول والفقه أم المحدثون فيدرسون نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم من خلال صحة السند والمتن. ويؤكد ذلك ما نقلَه القاسمي عن الإمام الشافعي أنه أرسل إلى أحمد بن حنبل قال له : (إذا

---

(١) انظر متن تدريب الراوي: ص ١٠٣عزاه النووي للمحققين والأكثرين، انظر شرح النووي لصحيح مسلم : ١/ ٥٠ لخّصه القاسمي في قواعد التحديث :ص ٨٨، واختار القاسمي أن صحة الحديث توجب القطع به، كما هو رأي ابن الصلاح ، لأنه أشار إلى رأي العلماء في آخر الفقرة الذين وافقوا ابن الصلاح في اختياره كابن كثير والسيوطي انظر ص ٨٩

(٢) انظر قواعد التحديث كلام قطلوبغا : ص ٨٢ قال : قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا.

(٣) نزهة النظر لابن حجر : ص ٦٠ ، قواعد التحديث : ص ٨٩

(٤) مفهوم " تلقي الأمة الحديث بالقبول" في النقد الحديثي للباحث محمد مختار ضرار المفتي: ص ٢٤٨، ذكر الباحث أن العلماء قد استخدموا حدّ الاطمئنان والسكون ، مثل الخلّال نقل حديثاً عن يحيى بن أبي طالب وقال عنه: تلقوه بالقبول والسرور ، وكما عرّف طاهر الجزائري الصحيح لغيره بما (اتصل سنده على وجه تسكن إليه النفس). انظر السنة للخلال: ١/ ٢٣٢، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري : ص ٧٣

(٥) المسح على الجوربين للقاسمي : ص ٣٧-٣٨

صحَّ عندَكم حديثٌ فأعلموا به لنأخذَ به ونتركَ كلَّ قولٍ قلناه قبلَ ذلك أو قالَه غيرُنا فإنكم أحفظُ للحديث ونحن أعلمُ به)[1]. فأهل الحديث هم أهل هذا العلم فلا يُقبل كلام غيرِهم فيه[2]. فإن لم يَظفَر أهل الحديث بما ثَبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، يُؤخذ بما اشتهر عليه العمل عند الفقهاء لشدّة تعاملهم مع الوقائع والمستجدات [3].

لكنّ القاسمي يقيّد تلقي الحديث بالقبول بضوابطٍ علميّة وهذا سأبحثه فيما يأتي.

ثانياً: شروط تلقي الحديثِ بالقبول عند القاسمي.

و اشترط القاسمي شروطاً لتلقي الحديث بالقبول وهي [4]:

١- أنْ يوافق الحديث عمل الصحابة الكرام .

٢- أن يوافق آية من كتاب الله تعالى . يقول القاسمي بعد أن رجّح أن القدمين الواجب فيهما المسح دون الغسل : (ومما يدلّ على أن واجبهما المسح، تشريع المسح على الخفين والجوربين. ولاسند له إلا هذه الآية ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾(المائدة:٦) فإن كل سنة أصلها في كتاب الله، منطوقاً أو مفهوماً، فاعرف ذلك واحتفظ به) [5].

٣- أن يوافق قاعدة وأصلاً من أصول الدين والمعرفة.

٤- أن يوافق مشروعاً موافقة تصحح الشبهة بينهما.

---

(١) قواعد التحديث : ص ٩٣

(٢) انظر: تدريب الراوي: ص ٤٧

(٣) مفهوم " تلقي الأمة الحديث بالقبول" في النقد الحديثي: ص ٢٥٨

(٤) ذكر القاسمي هذه الشروط في كتاب المسح على الجوربين : ص ٤٠، وانظر قواعد التحديث ص ٨٢

(٥) محاسن التأويل : ٤ / ٧٤

٥- أن لا يكون في سنده كذاب[١]. هذا الشرط الذي أضافه القاسمي كأنّه جاء به ليقيد فكرة عدم النظر في سند الحديث المتلقى بالقبول، وكأنّه شعر بمغالطة من قَبل الحديث من غير النظر في سنده [٢].

ثالثاً: أنواع تلقي الحديث بالقبول عند العلماء.

وللحديث المتلقى بالقبول أنواعٌ عند العلماء منها [٣]:

١- تلقي متن الخبر بالقبول لشيوعه وشهرته .

٢- تلقي سند الخبر بالقبول وإن لم يكن من الأسانيد الأصح أو سلسة الذهب أو الصحيحة التي حدّدها المحدثون.

٣- الحديث المتلقى بالقبول على عمومه وهذا هو الأصل في التلقي حيث يؤخذ بالحديث ظاهراً أو نصاً لا يخصص ولا يؤول .

٤- تلقي الحديث بالقبول على خصوصه.

٥- تلقي الحديث بالقبول في غير مسائل العمل، فيعبر العلماء عن تلقيهم الخبر بالقبول و الاعتقاد .

٦-تلقي الحديث بالقبول والعمل به، وهو من أقوى دواعي التلقي بالقبول، وهو كثير عند الترمذي حين ينص على أنّ العمل على الحديث عند أهل العلم يقتضي قوة أصله وإنْ ضعف هذا الطريق ، وقول الإمام مالك بن أنس : السنة عندنا دلالة على عمل أهل المدينة .

---

(١) انظر قواعد التحديث : ص ٨٢، في نقله لكلام ابن الحصار : قد يعلم الفقيه صحة الحديث ، إذا لم يكن في سنده كذاب ... ثم ذكر باقي الشروط المذكورة آنفاً.

(٢) انظر المصدر السابق: ص ٨٨، وقد صحّح القاسمي حديث المسح على الجوربين سنداً وصحّحه من قرائن خارجيّة وهي الشروط التي ذكرتها في البحث. وهذا يدلّ على أنه لم يقبل تلقي العلماء للحديث بالقبول من غير النظر إلى السند والحكم عليه.

(٣) انظر هذه الأنواع ملخّصة من بحث "مفهوم تلقي العلماء الحديث بالقبول " في النقد الحديثي : ص ٢٥٠من مجلة جامعة الشارقة .

رابعاً : تلقي الحديث بالقبول في" محاسن التأويل ".

ويمكن تقسيم الأحاديث التي وردت في تفسير القاسمي وأقرّ بتلقي العلماء لها بالقبول إلى ثلاثة أقسام:

الأول : تلقي الحديث بالقبول والعمل به .

الثاني: تلقي الحديث بالقبول من غير العمل به.

الثالث: تلقي الحديث بالقبول اعتقاداً.

وأبدأ بالقسم الأول :

الأول : تلقي الحديث بالقبول والعمل به:

لم يذكر القاسمي لهذا النوع إلا حديثاً واحداً وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((رُفِعَ القلمُ عن ثلاثةٍ: عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبيّ حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ)) [1] ، وتابع القاسمي في هذا الحديث رأي ابنِ تيميةَ فقال : (وهذا الحديث قد رواه أهل السنن من حديث عائشةَ رضي الله عنها، واتفق أهل المعرفة على تلقيه بالقبول)[2].وعلى هذا الحديث قد بنى الفقهاء أحكامهم التي تتعلق بالصبي المميز والمجنون ، فقبلوا من الصبي المميز ما لا يُقبل من المجنون وفي الموضوع نقاشات علميّة طويلة بين الفقهاء .

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بتقديم وتأخير : ٦/ ١٠٠(٢٤٧٣٨)، سنن الدارمي:٢/ ٢٢٥، الحدود، باب رفع القلم عن ثلاثة (٢٢٩٦)، سنن ابن ماجه: ٢/ ٦٥٨،كتاب الطلاق ،طلاق المعتوه والصغير والنائم ، (٢٠٤١) ،سنن أبي داود:١٣٩/٤، الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًّا(٤٣٩٨)، سنن الترمذي:٣٢/٤،الحدود،ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد (١٤٢٣)،النسائي الكبرى: ٦/ ١٥٦،الطلاق ،ما لا يقع طلاقه من الأزواج(٣٤٣٢) ،قال الترمذي عن الحديث : والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم. وقد أعل الترمذي الطريق الذي أخرجه.حكم السيوطي في الجامع الصغير على الحديث بالصحة. انظر: ٤٣٤/١

(٢) محاسن التأويل : ٦ / ٤٣

الثاني: تلقي الحديثِ بالقبول من غير العمل به:

في تفسير قوله تعالى : ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إنّ قرآن الفجر كان مشهوداً﴾[الإسراء:٧٨] يغير القاسمي المنهج الذي اتبعه في تفسيره كله ، فهو تفسير مختصر ، قد ابتعدَ فيه مؤلفه عن الأقوال الفقهية قدر الإمكان ، إلا أنّه في هذه الآية قد أطال في شرحها وبيّن الآراءَ الفقهيّة فيها واستدلالات الفقهاء بها، فأورد القاسمي حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((صلى النبيّ صلى الله عليه وسلم بالمدينة سبعاً وثمانياً: الظهر والعصر، والمغرب والعشاء)) [١] . ورواية أخرى عن ابن عباس : ((صلى الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، من غير خوف ولا سفر)) [٢].

فنجد القاسمي هنا خلال تفصيله لأوقات الصلوات قد رجّح عدم الجمع مطلقاً بين صلاة العصر والظهر ، والمغرب والعشاء إلا بعذر، من سفر، أو مطر، وذلك سنةِ صلاة النبي عليه الصلاة والسلام في الوقت الخاص به [٣] ، ودعم قوله بما قاله ابنُ كثير : (قد بيّنت السنةُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تواتراً من أفعاله وأقواله، تفاصيل هذه الأوقات على ما عليه أهل الإسلام اليوم، مما تلقوه خلفاً عن سلف، وقرناً بعد قرن، كما هو مقرر في مواضعه) [٤] . فبيّن القاسمي أن من جوّز الجمع مستنده هذه الآية والأحاديث الواردة عن ابن عباس ، وحدّد الأحاديث بعدم اتّخاذ هذا الجمع عادة أولاً، وثانياً أن الكثير من الرواة حملوا ذلك على ليلة مطيرة [٥]. على الرغم من أنّ تأويل النص بليلة مطيرة يخالف باقي الروايات التي نفت المطر أيضاً ، ويؤيد ذلك قول ابن عباس أراد أن لا يحرج أمته[٦]، كما أنّ تعجّب راوي الحديث عن ابن عباس " عبد الله بن شقيق" تؤيد عدم جمعه لأي عذر سواء أكان مطراً أو سفراً أو مرضاً [٧] . فمع صحّة هذه الأحاديث وتقبل العلماء لها ، إلا أنّ

(١) صحيح البخاري : ١/ ٢٠١، مواقيت الصلاة، باب تأخير الظهرإلى العصر (٥١٨) ، صحيح مسلم : : ١/ ٤٩١، الصلاة ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر (٧٠٥)
(٢) صحيح مسلم : ١/ ٤٩٠، الصلاة ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر (٧٠٥)
(٣) انظر محاسن التأويل : ٥٠٣/٦
(٤) تفسير ابن كثير : ٥/ ٩٣، محاسن التأويل : ٦/ ٥٠٣
(٥) انظر محاسن التأويل : ٦ / ٥٠٣ ـ ٥٠٤
(٦) انظر صحيح مسلم : ١/ ٤٩٠، الصلاة ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر (٧٠٥)
(٧) المصدر السابق : قال عبدالله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء فأتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته

القاسمي رحمه الله لم يعمل بها وإنما أوّلها . كما أنّ الإمام الترمذي صرّح على أنّ جميع الأحاديث في سننه معمول بها، وبه أخذ بعض أهل العلم عدا حديثين، و هذا الحديث من إحداهما [١].

الثالث: تلقي الحديث بالقبول اعتقاداً .

وهذا القسم في تفسيره كثير بالمقارنة مع الأقسام السابقة ،مثال عليه: عندما دافع القاسمي على من أنكر بعض الأحاديث المقطوعة، وإن لم يرجّحه في اختياره لكنه لم ينكره وصحّحه بقبول العلماء له. كما في تفسيره قوله تعالى: ﴿ عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً ﴾[الإسراء:٧٩] يورد عن الليث عن مجاهد قولاً في تفسير معنى هذه الآية: المقام المحمود أي أنه يجلسه معه على عرشه [٢]. وقد اختار القاسمي ما هو مشهور في تفسير هذه الآية أنه مقام الشفاعة [٣] ، فالقاسمي مع ترجيحه غير قول مجاهد في معنى المقام المحمود إلا أنه لم يردَّ قولَ مجاهدٍ أو ينكرْه، بل إنه ردّ على تشنيع الواحدي لقول مجاهد، وقال القاسمي خلال ردّه على الواحدي : (وليته اطّلع على ما كتبه "ابن جرير" حتى يمسك من جماح يَراعه ويبصر الأدب مع السلف مع المخارج العلمية لهم) [٤]. ثم أضاف القاسمي ما كتبه ابن جرير حيث قال: (وأولى القولين بالصواب، ما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه مقام الشفاعة– ثم قال– وهذا وإن كان هو الصحيح في القول، في تأويل المقام المحمود، لما ذكرنا من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين. فإن ما قاله مجاهد من أن الله يقعد محمدا صلى الله عليه وسلم على عرشه، قوله غير مدفوع صحته. لا من جهة خبر ولا نظر. وذلك لأنه لا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه، ولا عن التابعين، بإحالة ذلك....) [٥]، وقد استعان بقول أحمد بن حنبل الذي سمع بتفسير مجاهد فقال: **هذا قد تلقته العلماء بالقبول** [٦]، وقد دافع القاسمي عن قول مجاهد بكلامه وردّ به على الواحدي، فيقول: (أما

---

(١) انظر سنن الترمذي : ٦/ ٢٣٠

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره : ١٧/ ٥٢٩ ، انظر محاسن التأويل: ٦/ ٥١٠.

(٣) انظر محاسن التأويل: ٦/ ٥١٠

(٤) محاسن التأويل: ٦/ ٥١١

(٥) تفسير الطبري : ١٧/ ٥٣١ ، محاسن التأويل: ٦/ ٥١١

(٦) نقل كلام أحمد بن حنبل من كتاب الذهبي " العلو " ص ١٧٠ لكنه قال في آخر كلامه : كيف آل الغلوّ بهذا المحدّث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر؟ وهذا مشكل منه ، انظر محاسن التأويل : ٦/ ٥١٣

جوابُ إيراده **الأولُ**، فإن مجاهداً لم يفسر مادة البعث وحدها بالإجلاس. وإنما فسر بعثَه المقام المحمود بما ذكر. وعن **الثاني**: بأن المقام هو المنزلةُ والقدرةُ والرفعة، معروف ذلك في اللغة. وعن **الثالث**: بدفع اللازم المذكور، لأنه كما اتفق على أن له ذاتاً لا تماثلُها الذواتُ فكذلك كلُّ ما يوصفُ به مما ورد في الكتاب والآثار، فإنه لا يماثلُ الصفات. ولا يجوز قياسُ الخالق على المخلوق. وعن **الرابع**: بأنه مكابرةٌ، إذ كلُّ أحدٍ يعرف- في الشاهد- لو أن ملكاً استدعى جماعة للحضور لديه، ورفع أفضلَهم على عرشه، أن المرفوعَ ذو مقام يفوقُ به الكل. وعن **الخامس**: بأنه من وادٍ آخرَ غيرِ ما نحن فيه، إذ لا بعث لإصلاح المهمات في الآخرة، وإنما معنى الآية: إنه يرفعك مقاماً محموداً، وذلك يصدق على ما قالَه مجاهدٌ وما قال الأكثرُ. فتأمّل وأنصف) [1].

ويستغرب من القاسمي دفاعه عن المعنى الذي قدّمه مجاهد، فهو لم يروَ مرفوعاً من وجه، والقاسمي رحمه الله خلال تصنيفه للموقوف والضعيف قد أدرجهما في نوع الضعيف إن حملا معنى غير مقبول، والقاسمي أيضاً قد صرّح أن الوضع قد كثُر على الصحابي ابن عباس رضي الله عنهما ، ومجاهد أيضاً، والمعنى المروي عن مجاهد مخالف لما جاءت به النصوص الصريحة بأنه مقام الشفاعة وهو مارجّحه القاسمي كذلك، وهذا الموقف منه يناقض ما دعا إليه القاسمي في قَبول المعقول من المعاني، ويخالف جرأته المعهودة منه في التعقّب على العلماء ، وخصوصاً أنّ الموضوع هذا عقائديّ ، وهو الذي كان له وقفة واضحة وصريحة في قَبول أو الدفاع عن النصوص المأثورة التي تتناول الجانب العقدي لم يقبل أو يورد في تفسيره إلا ما صحّ منها وجاء معقولاً، فكيف بالدفاع عنها؟

---

(١) محاسن التأويل : ٦/ ٥١٢- ٥١٣ ، وانظر إيرادات الواحدي التي ردّ بها قول مجاهد قد نقلها الرازي في تفسيره : ٢١/ ٣٨٨ ، وفي محاسن التأويل: نقلها القاسمي أيضاً ورد عليها -كما بيّن البحث- قال الواحدي: (**الأول**: أن البعث ضد الإجلاس، يقال بعثت النازل والقاعد فانبعث ويقال: بعث الله الميت، أي أقامه من قبره. فتفسير البعث بالإجلاس تفسير للضد بالضد وهو فاسد. **الثاني**: أنه تعالى قال: مَقاماً مَحْمُوداً ولم يقل مقعدا. والمقام موضع القيام لا موضع القعود. **الثالث**: لو كان تعالى جالسا على العرش، بحيث يجلس عنده محمد عليه الصلاة والسلام لكان محدودا متناهيا. ومن كان كذلك فهو محدث. **الرابع**: يقال: إن جلوسه مع الله على العرش ليس فيه كثير إعزاز، لأن هؤلاء الجهال والحمقى يقولون (في كل أهل الجنة) : إنّهم يزورون الله تعالى وإنهم يجلسون معه وإنه تعالى يسألهم عن أحوالهم التي كانوا عليها في الدنيا، وإذا كانت هذه الحالة حاصلة عندهم لكل المؤمنين، لم يكن لتخصيص محمد صلى الله عليه وسلم بها مزيد شرف ورتبة. **الخامس**: أنه إذا قيل: السلطان بعث فلانا، فهم منه أنه أرسله إلى قوم لإصلاح مهماتهم. ولا يفهم منه أنه أجلسه مع نفسه. فثبت أن هذا القول كلام رذل سقط، لا يميل إليه إلا إنسان قليل العقل عديم الدين) . ٦/ ٥١٠- ٥١١

ومثال آخر لتصحيحه الحديثَ بالقبول، ما يُذكرُ بين علي بن الحسين بن واقد وبين الطبيب النصراني الذي قال له: ليس في كتابكم من علم الطب شيءٌ، والعلم علمان: علمُ الأبدان، وعلم الأديان. فقال له: قد جمع الله الطبَ كلَّه في نصف آية من كتابه. قال: وما هي؟ قال: قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا ﴾ [الأعراف :٣١] ، فقال النصراني: ولا يؤثرُ من رسولكم شيءٌ في الطب، فقال: قد جمع رسولُنا صلّى الله عليه وسلّم الطبَ في ألفاظ يسيرة. قال: وما هي؟ قال قوله: ((المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء، وأعط كلَّ بدن ما عودتَه)) [(١)] . فقال النصراني: ما ترك كتابكم ولا نبيّكم لجالينوس طبّاً [(٢)]. وقد أَعلّ القاسمي الحديث الذي ورد في القصة لأن للمحدّثين كلاماً في ثبوته وأتى القاسمي بحديث بمعنى شبيه بالحديث الذي أعلّه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((المعدة حوض البدن، والعروقُ إليها واردةٌ، فإذا صحت المعدةُ، صدرتْ العروقُ بالصحة، وإذا فسدت المعدةُ، صدرت العروق بالسُقْمِ [(٣)].

ثمّ يعلّق القاسمي على هذه الحكاية وما وردّ فيها من حديث نبوي، فيقول : (إنْ صحّت هذه الحكاية، فصواب جواب النصرانيّ في سؤاله الثاني بالتفنيد والفرية، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أثر عنه من بدائع الطب وأصناف العلاج، ما لم يؤثر عن نبيّ قط. وللمحدّثين، في عهد السلف، منه قسم كبير في جوامعهم ومسانيدهم. وأما أعلام المتأخرين فقد اضطرّهم وفرة ما روي في ذلك إلى تدوينه في أسفار مطوّلة ومختصرة بعنوان "الطب النبوي")[(٤)].

فتقبّل القاسمي بشكل عام ما وردّ عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديثه التي تتناول موضوع " الطب" على الرغم من أنّ المحدثين قد وجدوا فيها من الأحاديث الضعيفة والتي لا أصل لها الكثير[(٥)].

---

(١) الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة:١/ ١٧ قال السيوطي: لا أصل له وهو من كلام الأطباء. وانظر تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي : ٤٥٩/١، أتى بأحاديث بنفس المعنى كلها ضعيفة جداً، أو موضوعة لا أصل لها.

(٢) محاسن التأويل : ٥/ ٤٥

(٣) شعب الإيمان : ٥/ ٦٦ (٥٧٩٦)، قال البيهقي: مرفوع إسناده ضعيف

(٤) محاسن التأويل: ٥/ ٤٥

(٥) انظر المنار المنيف لابن قيّم: عن أحاديث الباذنجان حكم عليها بالوضع لتكذيب الحس لها : ص٥١ ، والهريسة ص ٦٤، وأكل السمك : ص٦٤، وقد وجدت بحث على موقع الكتروني بعنوان " مدى الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الشؤون الطبية والعلاجية" للدكتور محمد سليمان الأشقر، فيه تقسيم مهم للأحاديث النبويّة في الطب .

ويؤكد القاسمي أن بعض الأحاديث تلقتها أئمة الحديث والفقه بالقبول ، كالحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ((ستكون فتنة ، قلت وما المخرج منها يا رسول الله ؟... الحديث)) [1] ، فنصّ على رواية هذا الحديث سيدنا علي بن أبي طالب ثم نبّه على أن هذا الحديث له رواية أخرى عن معاذ بن جبل [2] ؛ ثم أورد رواية من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنهم عند ابن الأثير [3] ، وعلّق القاسمي عليه بقوله: (فهو مع شهرته في شرط أهل الحديث متلقى بالقبول عند علماء الأصول)[4].

المطلب الخامس: قبول أحاديث " فضائل الأعمال " الضعيفة .

أولاً: معنى أحاديث فضائل الأعمال.

أحاديث فضائل الأعمال : هي الأحاديث التي لا تتضمن حلالاً ولا حراماً، وإنما هي في الترغيب بالأعمال والترهيب منها.

ثانياً: مذاهب المحدّثين في الأخذ بالضعيف .

فقد وقف العلماء من الأحاديث الضعيفة على ثلاثة مذاهب [5] :

الأول : لا يُعمل به مطلقاً ، لا في الأحكام ولا في الفضائل، والظاهر أنه مذهب الإمامين " البخاري ومسلم ".

الثاني :يُعمل به مطلقاً ، عُزي ذلك إلى أبي داود وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال.

الثالث: يُعمل به في الفضائل ، وهو المعتمد عند الأئمة كما أكّد عليه القاسمي واختاره.

---

(١) سنن الترمذي : ٤ / ٢٤٥ ، أبواب فضائل القرآن ، باب ما جاء في فضل القرآن ، (٣٠٧٠) قال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات ، وإسناده مجهول .

(٢) انظر : جامع الأحاديث ، السيوطي ، ١٠ / ٩٨ عن علي بن أبي طالب و معاذ بن جبل .

(٣)جامع الأصول ، لابن الأثير ، ٨ / ٤٦١ . لم أجده فيه رواية " عمر بن الخطاب " وإنما وجدت له رواية هذا الحديث عن " عبد الله بن عمر"

(٤) محاسن التأويل : ٢ / ٢٨١

(٥) انظر: قواعد التحديث : ص ١١٦- ١١٧

إلا أنني قد وجدت تناقضاً منه في اختياره للعمل بالضعيف في فضائل الأعمال بين قواعد التحديث و كتابه" نقد النصائح الكافية". حيث قال فيه: (وذهب الشيخان والظاهرية إلى عدم الأخذ به في شيء ما، لافي الفضائل ولا غيرها، استبراءً للدين من أن يشرع فيه أمر لم يثبت ، ولم يصح، فنقول على الشرع ما ليس منه. وهذا ما ينشرح له الصدر لأن الأصل براءة الذمّة وما سكت الشرع عنه فهو عفو منه) [1]. إلا أنني رجحت اختياره لقبول الضعيف في فضائل الأعمال، نظراً لقبوله له في محاسن التأويل، فيؤكّد تطبيقه العملي لهذا الاختيار منه.

ثالثاً : شروط قبول الضعيف .

بيّن القاسمي إلى عدم قَبول الأحاديث الضعيفة بمطلقها ، وإنما يجب أن تتوفر فيها شروطٌ ليؤخذ بها وهي [2]:

١- أن تكون هذه الأحاديث في الفضائل. اختاره ابن الصلاح والنووي.

٢- أن يكون غير شديد الضعف .(كمن انفرد بالحديث من الكذابين- والمتهمين بالكذب – ومن كثر خطؤه في الحديث) نقل العلائي الاتفاق بين العلماء على هذا الشرط .

٣- أن يندرج تحت أصل معمول به .

٤- أن يُعمل به على سبيل الاحتياط ، لا الثبوت .

ونبّه القاسمي على الإشكال الذي طرحه الإمام الدوّاني[3] في الحديث الضعيف وقبوله في المستحبات والمكروهات فيه إثبات به لحكم شرعي ، و قد قرّر العلماء أن الحديث الضعيف لا يثبت به حكم شرعي ، وهذا إشكال قد وافقه القاسمي عليه بشدّة ،ودافع عنه وردّ على من اعترض على كلام الدوّاني – وهو الشهاب الخفاجي – وأكّد على أنّ كلام الدوّاني لا غبار عليه ، فالقاسمي يرى أنّ

(١) نقد النصائح الكافية: ص ٢٤

(٢)انظر قواعد التحديث : ص ١١٩

(٣) الدوّاني: (٨٣٠ - ٩١٨ هـ) محمد بن أسعد الدواني ، جلال الدين، قاض وباحث ويعد من الفلاسفة، ولد في " دوان" ، توفي في فاس . من كتبه : " تعريف العلم" ، " كاشف الاسرار عن معاني طوالع الانوار للبيضاوي". الأعلام : ٣٢/٦

الحديث الضعيف يُقبل فقط إنْ اجتمعت فيه هذه الشروط ، ولا يثبت به حكماً وإنما الاحتياط بالعمل به [1].

رابعاً : أحاديث فضائل الأعمال الضعيفة في " محاسن التأويل".

لم يتشدّد القاسمي في إيراده أحاديث فضائل الأعمال، ولم يفصّلْ في عللها وضعفها كعادته في بعض الأحاديث الضعيفة ، وإنما اكتفى بالإشارة إلى قبولها ، فأورد قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((من جلس في مجلس، فكثر فيه لَغَطُه، فقال قبل أن يقوم من مجلسه: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا اللهُ، أستغفرك وأتوب إليك.. الحديث)) [2].عقّب القاسمي على هذا الحديث بقوله: (وقد أفرد الحافظ ابنُ كثير[3] لهذا الحديثِ جزءاً على حِدَة، ذكر فيه طرقَه وألفاظَه وعلله، فرحمه الله. ولا يخفى أنّ لفظ الآية يصدق بالمواضع المذكورة كلِّها، وتدلّ الأحاديث المذكورة على الأخذ بعمومها، فإنّ السّنةَ بيانٌ للكتاب الكريم) [4]. فقد قبل هذا الحديثَ مع ما فيه من علل لكون هذا الحديثُ انطبق عليه أحدُ الشروط ، وهو أنْ يكون له أصل معمول به ؛ وهو قوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الطور : ٤٨].

وقد أكثر القاسمي من قبول الأحاديث في "مسألة السلام على الآخرين" وفصّل وأطال في ذكر الروايات هنا على خلاف عادته من الاختصار . فيذكر القاسميّ رواية غالب القطان عن رجل قال: حدثني أبي عن جدي قال: ((بعثني أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ائتِه فأقرئْه السلام. فأتيته فقلت: إن أبي يقرئُك السلام. فقال: عليك وعلى أبيك السلام)) [5].

---

(١) انظر قواعد التحديث : ص ١٢١- ١٢٢- ١٢٣- ١٢٤

(٢) أحمد بن حنبل في المسند: ٢/ ٤٩٤(١٠٤٢٠)،الترمذي في سننه: ٥/ ٤٩٤، أبواب الدعوات، باب ما يقول الرجل إذا قام من مجلسه ، (٣٤٣٣) قال عنه: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. النسائي في سننه الكبرى :٦ / ١٠٥ ، عمل اليوم والليلة ، ما يقول إذا جلس في مجلس كثر فيه لغطه (١٠٢٣٠)

(٣) انظر تفسير ابن كثير : ٧ / ٤٠٨- ٤٠٩

(٤) محاسن التأويل : ٨ / ٥١٠

(٥)أحمد في المسند : ٥/ ٣٦٦ (٢٣١٥٣)، أبو داود في السنن: ٤/ ٥٢٨،الآداب، باب في الرجل يقول فلان يُقرئك السلام،(٥٢٣٣)، النسائي في السنن الكبرى :٦/ ١٠١، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا قيل له إنّ فلانا يقرأ عليك السلام (١٠٢٠٥)

تابع القاسمي رأي النووي في تصحيحه للحديث ،وقبوله ،فيقول : (هذا وإنْ كان رواية عن مجهول، فأحاديث الفضائل يُتسامح فيها عند أهل العلم. فيستفاد منه الرد على المبلِّغ كالمسلِّم) [١] .

وفي قوله تعالى :﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾[المائدة:٨٣] ينبّه القاسمي إلى مشروعية الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن ، ويستدلّ بالخبر المقبول عنده وهو : ((ابكوا فإن لم تجدوا بكاءً فتباكَوا))[٢] ، ثم يورد كلام المنذري[٣] في تصحيحه للحديث : (رواه الحاكم مرفوعاً وصحّحه، والمراد إشراب القلب والخوف المهابة لله تعالى) [٤].

من خلال ما سبق يتبين أنّ القاسمي رحمه الله قد بنى قواعد قبوله للأحاديث، على منهج المحدّثين المتقدّمين وشروطهم، وظهرت في مواضع متعددة-كما بيّن البحث- تصحيح القاسمي للأحاديث وقبولها، ولم يكتف بمتابعة العلماء فقط في هذا الميدان.

كما أنه ظهر من خلال الأمثلة السابقة التكامل بين القاسمي المحدّث وبين القاسمي كمفسّر؛ فيرجح ويقبل ما يراه متّفقاً مع سياق الآيات وإن أُعلّ ، وهو في هذا المعنى قد طبّق ما ذُكر في كتابه "قواعد التحديث" بأنّ الصحة أنْ يَشْتَرط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صحّ، أو حسن، غير مقلوب، ولا شاذ، ولا ضعيف؛ إلا مع بيان حاله فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح في الكتاب [٥].

(١)الأذكار للنووي : ١/ ٢٤٧، محاسن التأويل : ٣ / ٢٥٥
(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك : ٤/ ٦٢٢
(٣) انظر الترغيب والترهيب : ٤ /١١٥
(٤) محاسن التأويل : ٤ / ٢٣٦ ، بحثت ولم أجده مرفوعاً عند الحاكم
(٥) قواعد التحديث : ص ٢٤٨

الفصل الخامس

دراية متن الحديث عند القاسمي

❖ الفصل الخامس : دِرايَة متن الحديث عند القاسمي.

معنى كلمة " **الدراية** " لغويّاً، من دَرَى الشيء، دَرْياً ودِرْياً؛ دِرَايَةً: عَلِمَهُ .أَتى هَذَا الأَمْرَ مِنْ غَيْرِ دِرْيَة أو دَرْيَة : أَي مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ[١].

"المتن" لغويّاً، مَتْنُ كُلِّ شَيْءٍ: أي مَا ظَهَرَ مِنْهُ. والجمع مُتُون [٢]. ومتنُ الأرض: ما ارتفع وصلب منها، ومتنُ الكتابِ: الأصلُ الذي يُشرح وتُضاف إليه الحواشي[٣] . و المتنُ في مصطلح الحديث: هو ما انتهى إليه السَّندُ من الكلام [٤].

اختلف المحدّثون في تحديد معنى علم رواية الحديث ودرايته، وكأنّه من خلال تعريفهم لهما أرادوا بشمول علم الدراية لحال السند من قبولٍ وردٍّ . وتطبيقهم لمصطلحات الحديث بشكل عملي على كل حديث[٥]. وقد عُرّف علم الدراية أيضاً: بأنه العلم الذي يبحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها، مَبنيّاً على قواعد اللغة العربية، وضوابط الشريعة [٦] .

و اخترت تقسيم هذا الفصل المبني على دراية المتن أي فهمه وما يُستنتج منه ، ليتناسب هذا التقسيم مع تقسيم القاسمي لكتابه" قواعد التحديث" الذي جعلَه قسمين: **القسم الأول** يدرس المصطلحات الحديثيّة وتأصيلها ، و**القسم الثاني** الذي سمّاه بفقه الحديث. فيدرس هذا الفصل العلوم التي تشرح المتن وتفصّله [٧].

---

(١) انظر لسان العرب : ١٤/ ٢٥٤

(٢) لسان العرب : انظر ١٣/ ٣٩٩

(٣) انظر الوسيط: ٢ / ٨٥٣

(٤) منهج النقد: ص ٣٣

(٥) انظر منهج النقد: ص ٣٠- ٣١- ٣٢ ، عرّف الدكتور نور الدين عتر علم رواية الحديث : بانه علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأفعاله ، وتقريراته، وصفاته، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها . أو غير النبي عليه الصلاة والسلام من الصحابة والتابعين. وانظر ص: ٣٤ في ذكر الفرق بين علم الرواية والدراية.

(٦) انظر علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية، لحسين شواط : ص ٦

(٧) انظر منهج النقد : ص ٣٢١، وضممت العلوم التي ضمّها الدكتور نورالدين عتر في دراية متن الحديث.

لذا سأقسم هذا الفصل إلى ستة مباحث، لتمييز منهج القاسمي في علوم المتن، و تسليط الضوء على مدى تعمّقه في النصوص وفهمها. فسيكون الفصل على الشكل الآتي :

المبحث الأول : غريب الحديث.

المبحث الثاني: أسباب النزول.

المبحث الثالث: ناسخ الحديث ومَنسُوخه.

المبحث الرابع: مُختلِف الحديث ومُشكِله.

المبحث الخامس: مُحكَم الحديث.

المبحث الأول: غريب الحديث.

اعتنَى المحدثون بالمتون كعنايتهم بالسّند، ولكون السند الحديثيّ هو الوسيلة الوحيدة للتوصّل إلى المتن الصحيح، فكان لابد من الاهتمام المبدئيّ به. وقد تنوّعت أشكال اهتمامهم بالمتون، فمنهم من ألّف في شروح الأحاديث، ككتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ومنهم من عكف على التصنيف في موضوع واحد كأحاديث الأحكام أو الفضائل والأذكار، ومنهم من استخرج الكلمات الغريبة من متون الأحاديث النبويّة؛ فخرجت مصنّفات كثيرة بهذا ككتاب "غريب الحديث" للهَرَوي (٤٠١هـ) [١]، و"الفائق في غريب الحديث" للزمخشري(٥٣٨هـ)، و" النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير(٦٠٦هـ).

و معنى علم غريب الحديث كما عرّفه الإمام ابن الصلاح: **ما وقع في متون الأحاديث من ألفاظ غامضة، فلم يُفهم معناها لقلة استعمالها** [٢] .

ولم يقتصر اهتمام القاسمي على الرواية وتصحيح الحديث، أو تضعيفه له، والتكلّم في رواة السند. وإنّما كان متعمّقاً في النصّ النبويّ وفهمه، فقدّمه التقديم الذي يتوافق و آيات القرآن الكريم. ولم يُعرِّف القاسمي هذا العلم في كتابه " قواعد التحديث" ولكنّه أشار إليه في كلامه عن الحديث المدرَج أنّ بعض الرواة " كالزهري" قد يُدرجون بعض كلامهم في الحديث لتفسير كلمة غريبة، وهو مما لا يُمنع من صحة الحديث إذا وُضّح أنّه من شرح الرواة وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم [٣].

المطلب الأول : توضيح الألفاظ الغريبة في الحديث.

والقاسمي وإنْ لم يُعَرّف هذا العلم في تأصيل الحديث، لكنّه تبحّر في الأحاديث النبويّة في تفسيره ووعَاها، فشرح كلماتها ووضّح معانيها ، و طبّق ذلك خلال عرضه لبعض الأحاديث في تفسيره،

---

(١) الهروي: (٤٠١هـ) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن ، أبو عبيد الهروي، من أهل هراة في خراسان ، له كتاب في غريب القرآن وغريب الحديث. الأعلام ٢١٠/١

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ص ٢٧٢

(٣) انظر قواعد التحديث : ص ١٢٨

ومنها الحديث الذي أورده عن ابن كثير الذي يروي فيه: ((أَنْ رَجُلًا نَزَلَ الْحَرَّةَ وَمَعَهُ أَهْلُهُ وولده، فقال له رجل: إن ناقتي ضَلَّتْ، فَإِنْ وَجَدْتَهَا فَأَمْسِكْهَا، فَوَجَدَهَا وَلَمْ يَجِدْ صاحبها، فمرضت، فقالت له امْرَأَتُهُ: انْحَرْهَا فَأَبَى، **فَنَفَقَتْ** فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: اسلخها حتى تقدد شحمها ولحمها فنأكله، قال: لا حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ ... الحديث))[1] ، فيُعقّب القاسمي على هذا الحديث ببيان مفرداته:(**وقوله: " فنفقت" . أي ماتت. من باب نَصَرَ وفَرِحَ**)[2]. فقد شرح معنى "نفقت" ثم ضبط عين الفعل في الماضي والمضارع ، من باب نصر ينصُر ، أو فرح يفرَح . وهنا يظهر القاسمي عالماً باللغة نحوها وصرفها فيبين معاني مفردات الحديث ويبين الكلمات صرفيّاً.

وأورد في فضل سورة آل عمران حديثاً قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم : ((يُؤتى بالقرآنِ يومَ القيامة وأهلِه الذين كانوا يعملون به، تَقْدُمُهُ سورةُ البقرةِ وآلُ عمرانَ. وضرب لهما رسول الله صلّى الله عليه وسلم ثلاثةَ أمثالٍ، ما نسيتُهنّ بعد، قال: كأنهما غمامتان أو ظُلّتان سوداوان، بينهما **شَرْقٌ**... الحديث))[3] ، ويوضح القاسمي بعض الكلمات الغريبة في الحديث وهي كلمة " **شَرْق**" فيقول: (**أي ضياء ونور**) [4].

ويورد القاسمي في فضل الإنفاق والصدقة حديثاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ((كان أبو طلحةَ أكثرَ الأنصارِ بالمدينةِ مالاً من نخلٍ، وكان أحبُّ أموالِه إليه **بَيْرَحاءَ**، وكانت مستقبلةَ المسجدِ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلُها ويشربُ من ماء فيها طيّبٍ . قال أنسٌ: فلما أنزلت هذه الآية﴿ لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ (آل عمران : ٩٢) قام أبو طلحةَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسولَ اللهِ، إن اللهَ تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإنّ أحبَّ أموالي إليّ **بَيْرَحاءُ**، وإنها صدقةٌ لله عز وجل أرجو برَّها وذُخْرَها عند الله. فضعْها يا رسولَ الله حيثُ أراكَ اللهُ. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **بخٍ بخٍ**. ذلك مالٌ

(١) سنن أبي داود: ٣ / ٣٥٨، أطعمة ، باب في المضطر إلى الميتة،(٣٨١٦)،انظر تفسير ابن كثير: ٣ / ٢٧، حديث حسن ، انظر: الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين ٢٢٨/٤

(٢) محاسن التأويل : ٤ / ٤٣، المعجم الوسيط: ٢ / ٩٤٢(مادة نفق)

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: ٢/ ١٩٧، صلاة المسافرين ، فضل قراءة القرآن الكريم وسورة البقرة، (١٩١٢)

(٤) محاسن التأويل : ٢/ ٥٤٣، وانظر غريب الحديث لابن الجوزي في شرح هذه الكلمة: ١/ ٥٣٤

رابحٌ... الحديث)) [1]. فيعقّب القاسمي على الحديث بشرح مفرداته الغريبة وبضبطها فيقول: (و**بيرحا** روى بكسر الباء وفتحها وفتح الراء وضمها والمد والقصر، وهو اسم **حديقة بالمدينة** [2]، وفي الفائق[3]: إنها فَيْعَلى من **البَرَاح**: وهو **الأرض الظاهرة**. **وبخ بخ**: كلمةُ استحسان ومدح كررت للتأكيد، **ورابح** بالموحَدَة أي ذو **ربح**، وبالمثناة التحتية[أي الرواية الأخرى التي وردت "رايح"] أي **يروح عليك نفعه وثوابه**) [4].

وكان القاسمي رحمه الله يستبعد التكلّف في شرح الألفاظ، ففي بيان المراد من اللون الأبيض في قوله تعالى: ﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ﴾[البقرة:١٨٧] فيُورد رأياً يُفسّر الأحمر بالأبيض .كما في قوله صلى الله عليه وسلم : ((بُعثت إلى **الأحمرِ** والأسودِ))[5] فيقول القاسمي رحمه الله تعالى : (وقال ثَمَّر: سموا الأبيض أحمرَ تطيُّراً بالأبرص، حكاه عن أبي عمرو بن العلاء. ويظهر أنّه لا حاجةَ إلى هذا، فإنّ طلوع الفجر يصحبه حمرةٌ. وفي "القاموس" [6] الفجر ضوءُ الصباح، وهو حمرة الشمس في سواد الليل . فافهم) [7]. ودلّ القاسمي على الخطأ بقوله " فافهم " وهذا منهجه في محاسن التأويل للتنبيه على الأخطاء من الآخرين واستبعادها .

ويبيّن اللفظ الغريب أيضاً في الحديث الذي يروي ((أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم مرَّ بأبي موسى الأشعريِّ وهو يقرأ فقال له : مررت بك البارحةَ وأنت تقرأُ فجعلت أستمعُ لقراءتك. فقال:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه :٢/ ٥٣٠، الزكاة، الزكاة على الأقارب،(١٣٩٢)، ومسلم في صحيحه: ٢/ ٦٩٣، الزكاة، فضل النفقة والصدقة،(٩٩٨)

(٢) نقل القاسمي كلامه هذا من كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ١/ ١١٤

(٣) انظر الفائق في غريب الحديث للزمخشري: ١/ ٩٣ ضبطها الزمخشري هكذا " بَيْرَحى"

(٤) محاسن التأويل : ٢ / ٤٠٠

(٥) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند : ٣/ ٣٠٤، والدارمي في السنن: ٣/ ١٦٠٣، السير، الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا (٢٥١٠) وهو جزء من حديث((أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي...))، رجاله رجال الصحيح. انظر: مجمع الزوائد:٣/٨

(٦) انظر قاموس المحيط للفيروز آبادي: ص ٥٨٤

(٧) محاسن التأويل : ٢ /٨٤

لو علمت أنك تستمعُ **لحبَّرته لك تحبيراً**))[1] ؛ فيعلّق القاسمي بقوله: (**أي لحسّنته لك تحسيناً**)[2].

و في الأمثلة السابقة قد بيّن القاسمي معنى اللفظ الغريب في الحديث بصنعه من غير نَقل عن غيره، كما هي عادته في كتابه ، إلا أنه في المثال الآتي قد نقل عن ابن القيم، فينقل القاسمي عنه حديثاً يقول النبي صلى الله عليه وسلم : ((إن أرواحَ الشهداءِ في طيرٍ خُضْرٍ **تَعْلُق** من ثمر الجنة)) [3]، فيتابع القاسمي كلام ابن القيم هنا فقال: (وتعلُق بضم اللام أي: **تأكل العلقة**)[4]. وعند البحث وجدت أن معنى " تَعْلُق" أَي تتَناوَل بأَفواهها، يُقَالُ: عَلَقَتْ تَعْلُق عُلوقاً [5].

وأيضاً تابع القاسمي رأيَ ابنِ القيمِ في شرحه لغريب الحديث ، فيذكر القاسمي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((**أَلِظُّوا** بياذا الجلال والإكرام)) [6] فيقول: (**أي تعلّقوا بها، والزموها، وداوموا عليها**)[7].

وتابع أيضاً شرح أبي داود خلال روايته للحديث الذي ((سُئل النبي صلى الله عليه وسلم فيه ما حقُّ زوجةِ أحدِنا عليه؟ قال النبي عليه الصلاة والسلام : أن تطعمَها إذا طعِمتَ. وتكسوَها إذا اكتسيت. ولا تضربِ الوجه، **ولا تقبحْ**، ولا تهجرْ إلا في البيت)) [8] . فيذكر القاسمي عقِبَ الحديثِ قولَ أبي داودَ: (معنى لا تقبح : **لا تقلْ قبَّحَك الله**) [9].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك بهذا اللفظ : ٣/ ٥٢٩ ، (٥٩٦٦) قال عنه: هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وفي مجمع الزوائد:٢٥٦/٩ورجاله على شرط
الصحيح غير خالد بن نافع الاشعري ووثقه ابن حبان وضعفه جماعة.
(٢) محاسن التأويل : ١/ ٤٧٩ ، وانظر غريب الحديث لان الجوزي:١/ ١٨٧ يقول : وقول أبي موسى لحبَّرْتها لَكَ تَحْبِيراً: أي حَسَّنْتُها وصُنْتها.
(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند : ٦/ ٣٨٦ ، (٢٧٢١٠)، والترمذي في السنن : ٤/ ١٧٦،أبواب فضائل الجهاد، ما جاء في ثواب الشهداء،(١٦٤١) قال: هذا حديث حسن صحيح.
(٤) كتاب الروح لابن قيم : ص ٥٢، محاسن التأويل: ١/ ٤٤٠
(٥) انظر لسان العرب : ١٠/ ٢٦٣
(٦)المسند لأحمد بن حنبل: ٤/ ١٧٧(١٧٦٣٢)، سنن الترمذي:٥٣٩/٥، الدعوات ، ما جاء في عقد التسبيح باليد(٣٥٢٤)،سنن النسائي الكبرى:٤٠٩/٤، ذكر أسماء الله تعالى ، ذو الجلال والإكرام ، (٧٧١٦)
(٧) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن قيم: ص ٩، محاسن التأويل: ٢/ ٧٣،وانظر شرح الكلمة في غريب الحديث للهروي:١٩٥/٢
(٨) مسند أحمد بن حنبل: ٤/ ٤٤٦ ، (٢٠٠٢٥)، سنن أبي داود: ٢٠١/٢، كتاب النكاح، باب في حق المرأة على زوجها ،(٢١٤٢)، سنن النسائي الكبرى:٣٦٣/٥، كتاب عشرة النساء، حق المرأة على زوجها ، (٩١٥١). حديث حسن، انظر: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين ١٧٦/٢
(٩) محاسن التأويل : ٢/ ٢٧٦

المطلب الثاني: مقارنة بين الروايات في لفظ غريب.

وقد نلحظ شدّة تعلّق القاسمي في توضيح المعاني النبويّة في الأحاديث من خلال مقارنته للألفاظ الغريبة في روايات متعددة لاستخراج المعنى المناسب للكلمة وضبط مفردات الحديث ، وذلك في قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من كانت له امرأتان، فمَالَ إلى إحداهما، جاء يوم القيامة وأحدُ **شِدْقَيه ساقطٌ**))[١]،فنبّه القاسمي على مخالفة ابنِ كثيرٍ لكتب السنن في روايته "شدقيه ساقط" ثم أورد القاسمي الحديثَ عند أصحاب السنن بلفظ آخرَ فقال: (**كذا رأيته في –ابن كثير– شدقَيه، بشين معجمة ثم دال. ورواية أصحاب السنن المنقولة: وشقّه" بمعجمة ثم قاف" ساقط. وفي رواية: مائل**)[٢].

ويورد القاسمي حديثاً عن عبدِ الله بنِ سَلام قال : ((رأيت رؤيا على عهد محمدٍ رسولِ الله صلّى الله عليه وسلّم رأيتُ كأني في روضةٍ خضراءَ وسَطُها عمودُ حديدٍ، أسفلُه في الأرض، وأعلاه في السماء. في أعلاهُ عروةٌ. فقيل لي: اصعدْ عليه. فقلت: لا أستطيع. **فجاءني مُنْصِفٌ (أي وصيفٌ) فرفع ثيابي من خلفي، فقال: اصعد فصعدت**...الحديث [٣] هنا نلحظ أن القاسمي قد جمع بين روايتين الأولى فيها لفظ " منصف" والثانية فيها " وصيف " فدمجهما في رواية واحدة لشرح لفظ "منصف"[٤]. والمنْصِف في اللغة : رجل خمّر رأسَه بعِمامة[٥] ، والوصيف: الخادم[٦].

---

(١)أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده : ٢ / ٢٩٥ (٧٩٢٣)و ابن ماجه في سننه : ٣ / ١٤٣، بَابُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ ، أبواب النكاح ، (١٩٦٩) بهذا اللفظ . وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي . انظر المستدرك: ٢٠٣/٢

(٢) محاسن التأويل : ٣ / ٣٦٨

(٣) أخرج البخاري في الصحيح بلفظ " منصف": ٣/ ١٣٨٧، فضائل الصحابة، باب مناقب عبد الله بن سلام، (٣٦٠٢)، وأخرج البخاري في الصحيح لفظ" وصيف": ٦/ ٢٥٧٣، التعبير، باب التعليق بالعروة (٦٦١٢)، أخرجه مسلم في صحيحه: ٧/ ١٦٠،فضائل الصحابة، فضائل عبد الله بن سلام ، (٦٥٣٦)

(٤) انظر محاسن التأويل : ٢/ ٢٣٦

(٥) معجم الوسيط: ٢/ ٩٢٦

(٦) تاج العروس : ٩/ ٣٢٤

المطلب الثالث: شرح معنى الحديث .

يشرح القاسمي رحمه الله معنى الحديث إذا كان الحديث قصيراً ،كما في قوله صلى الله عليه وسلم: ((الذي تفوته صلاةُ العصر فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه)) [1] فيشرح معنى هذا الحديث فيقول: (أي: نقص وسلب أهله وماله فبقي فرداً، فاقدهما. والمعنى: ليكن حَذَرُه من فَوتِ صلاةِ العصر، كحذره من ذهابِ أهلِه ومالِه) [2].

كما أنّه يشرح ويقدم المعنى في قوله صلى الله عليه وسلم : ((أَرواحُهُم في جَوفِ طَيرٍ خُضْرٍ))[3] فيذكر القاسمي شرحاً لهذا الحديث فيقول: (أي يخلق لأرواحهم، بعد ما فارقت أبدانَهم، هياكلَ تلك الهيئة، تتعلق بها وتكون خلَفاً عن أبدانهم، فيتوسّلون بها إلى نيل ما يشتهون من اللذات الحسية)[4].

(١) صحيح البخاري: ١/ ٢٠٣،كتاب مواقيت الصلاة ، باب إثم من فاته العصر، (٥٢٧)، صحيح مسلم: ٢/ ١١١، المساجد، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر(١٤٤٨)
(٢) محاسن التأويل : ٢/ ٢٠٦
(٣) صحيح مسلم : ٦/ ٣٨، الإمارة ، في بيان أن أرواح الشهداء في الجنة وأنهم أحياء عند ربهم، (٤٩٩٣)
(٤) محاسن التأويل : ١/ ٤٨٥

المبحث الثاني: أسباب النزول .

إنّ علم أسباب النزول من العلوم المهمّة في تفسير القرآن الكريم، وقد صبّ العلماء من محدثين ومفسرين وأصوليين أيضاً اهتمامهم في هذا العلم لكونه علماً يتعلق بكلام الله عز وجل وخطابه للبشرية إلى يوم الدين ، وبه تُعرف أحكام الله تعالى وما يتعلق بها من تخصيص أو تقييد . ولأبدأ أولاً ببيان معنى علم أسباب النزول ثم لأتحدث عن أهميته والحكمة منه .

المطلب الأول: تمهيد لعلم أسباب النزول.

معنى سبب النزول : يُعرف بأنه ما نزلت الآية أو الآيات تتحدث عنه، أيام وقوعه . وهو بهذا القيد قد أخرج الآيات التي تخبر عن وقائع ماضية [١].

وليس كل ما ورد من الآيات في القرآن الكريم قد نزل لسبب ما ، ولا بدّ أن نعرف أنّ معرفة أسباب النزول هي من إحدى الأدوات العلميّة التي يجب على المفسّر أن يكون ملمّاً بها، مطلعاً عليها ، له القدرة على فهم هذه النصوص وربطها مع آيات القرآن الكريم، لأنّ هذه الأسباب تساعد على فهم المعنى المراد من النص القرآني، كما قال ابن تيمية: (معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ، فإنّ العلم بالسبب يُورث العلم بالمُسبَّب) [٢].

كما أنّ معرفة السبب الذي أُنزل لأجله الآية، يساعد على فهم الحكمة الإلهية في تشريع الأحكام، كما أنّ معرفة سبب النزول ترفع الإشكال عن ظاهر النص. كما حدث مع مروان بن حكم وابن عباس رضي الله عنه [٣]. ويستطيع الفقيه بعد أن يتعرّف على العلّة التي وراء الحكم، ومعرفته للحكمة من التشريع في روايات أسباب النزول ، أن يتوصّل إلى علّة الحكم فيعمّمها على وقائع أخرى شبيهة.

---

(١) انظر علوم القرآن للدكتور نور الدين عتر: ص ٤٦

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية : ص١٦

(٣) عندما سمع مروان قوله تعالى : (لا تحسبن الذين يفرحون)(آل عمران:١٨٨) وقال لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يُحمد لنعذبن أجمعون ، فبيّن له ابن عباس أن الآية أنزلت في أهل الكتاب حين سألهم عن شيء فكتموه إيّاه وأخبروه بغيره.

وروايات أسباب النزول لها أهميّةٌ عند المحدثين أيضاً، فقد عدّوها وإن كانت موقوفة على الصحابة الكرام في حكم الأحاديث المرفوعة إلى النبي عليه الصلاة والسلام، أمّا إذا كانت من رواية التابعين فلها حكمُ الرفعِ وإن كانت في الأصل مرسلة.

وقد أثار اختلاف الرواياتِ في أسباب النزول مشكلات علميّة لدى المفسرين؛ إذ تنصّ هذا الروايات المختلفة على أنها نزلت في هذه الآية الواحدة ثم تنوّعت عندهم أسبابُ النزول واختلفت في الآية الواحدة، وهنا تباينت مناهجُ المفسرين بين جمعٍ لهذه الروايات المختلفة أو ترجيحٍ لرواية على أخرى.

ويرجع اختلاف روايات سبب النزول وتعدّدها إلى :

١-ضَعف الرواة : فيكون راوي الحديث غير ضابط للحديث، فيخطئ في روايته فيُسبب ضعفه هذا اختلافاً مع روايات غيره، فالرواية الصحيحة أولى بالقبول. وهذا منهج المحدثين في تعاملهم مع النصوص، لكنّ المفسّر قد يرجّح الرواية الأضعف لقرائن لديه تقوّي الرواية الضعيفة.

٢-تعددِ الأسباب والمُـنَزّل واحد : وذلك بأن يقع عدّة وقائع في أزمنة متقاربة ، فتنزل الآية لأجلها جميعاً .

٣- تعددِ نزول النص لتعدد الأسباب [١].

وسيتضح موقف القاسمي من روايات أسباب النزول واختلافها في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: موقف القاسمي من روايات أسباب النزول .

تعدّ مقدمة القاسمي التي استفتح بها تفسيره، بحثاً مهماً في علوم القرآن وقد عنونه بقوله" تمهيد خطير في مصطلح التفسير" [١] . وقد ذكر في هذه المقدمة قواعد و مسائل مهمة تُعين المفسّر على شرح كتاب الله تعالى ، وتمكّنه من الاطّلاع على بعض أسرار القرآن الكريم ودقائقه.

(١) انظر ملخصاً علوم القرآن للدكتور نور الدين عتر: ص ٥٠- ٥١، والقاسمي رحمه الله لم يختر هذا السبب لتعدد الروايات المختلفة في أسباب النزول وسيأتي موقفه في ذلك. وأعتقد- حسب علمي – أن فكرة تعدد الأسباب و تعدد النزول هي حلول قدّمها بعض المفسرين لرفع إشكالية تعدد روايات النزول واختلافها وليست سبباً في اختلافها.

ومن العلوم التي ذكرها في هذه المقدمة ، والتي يجب أن يطّلع عليها المفسّر هي معرفة سبب النزول ، ونقل فيها عن ابن تيمية ، ونقل فيها أيضاً عن الزركشي في "البرهان" وعن الشاطبي[٢] في "الموافقات"[٣].

وفي الحقيقة ما فصّله القاسمي رحمه الله في مقدمته هذه من علوم، ومن علم أسباب النزول خاصة، يوضّح اتجاهه الذي اعتمده في كتابه كلِّه، وهو اتجاه يُعنى بتطبيق التفسير وما يشملُه من علوم على المجتمع، وتوجيه الأمة حسب توجيهات القرآن الكريم والسنة النبوية، لعلاج مشكلاتِ المجتمع في مختلف المجالات [٤].

ومنها المتعلقة بأسباب النزول وطريقةِ الجمع بين الروايات المتعددة للآية الواحدة، فحارب القاسمي الجمود الفكري فيما يتعلق بهذه المسألة ، وحفّز الناسَ على قراءة آيات القرآن الكريم والسنة النبويّة، بأسلوب متجدِّد ، إذ خرج القاسمي من موقفه في روايات أسباب النزول من جميع الإشكالات التي قد يتحدث عنها من ألّف في هذا المجال .

وحدّد القاسمي في مقدمته تحت عنوان " قاعدة في معرفة أسباب النزول" أهمية هذا العلم للمفسّر ، في إعانته على فهم المراد من الآيات ، وفي هذه القاعدة عيّن القاسمي موقفه اتجاه تعدد الروايات المختلفة للآية الواحدة .

---

(١) انظر محاسن التأويل: ١٨/١- ١٩، خطير في اللغة العربية تعني: (خَطُرَ، خَطَراً، خُطوراً، خُطورةً: عَظُمَ وارتفع قدرُه فهو خطير) معجم الوسيط : ص ٢٥٢

(٢) الشاطبي: (٥٣٨ - ٥٩٠ هـ) القاسمي بن فيره بن خلف ، أبو محمد الشاطبي، كان ضريراً، ولد بشاطبة " الأندلس" ، وتوفي في مصر. من كتبه " حرز الأماني" . الأعلام : ٥/ ١٨٠

(٣) انظر القاسمي ومنهجه في التفسير ، د. محمد بكر إسماعيل : ص٢٣

(٤) انظر في تحديد اتجاه القاسمي كتاب " اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر" للرومي: ص١٨٢، وأعني بالاتجاه: هو الهدف الذي يتجه إليه المفسرون ويضعونه نصب أعينهم وهم يكتبون، والمنهج السبيل الذي يؤدي إلى الهدف المرسوم أو المسلك الذي يتبعه المفسر في بيان المعاني، واستنباطها من الألفاظ، وربط بعضها ببعض، وما ذكر فيها من آثارتبعاً لفكر المفسّر واتجاهه. فاختلفت مناهج المفسرين وإن اتفق بعضهم في الاتجاه، انظر في تحديد اتجاه القاسمي كتاب " اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر": ص ٢٢، و القاسمي ومنهجه في التفسير، محمد بكر إسماعيل، ص ٣٧

وشغل هذا الموقف من القاسمي كلّ تفكيره، حتى إنّه خلال مقابلته لمحمد عبده في مصر سأله عنه، واستغرب القاسمي من موقف بعض المفسرين من تكرار نزول الآية [١]. حتى استقرّ رأي القاسمي في هذه الروايات وأكّد (أنّ الصحابة والتابعين كثيراً ما كانوا يقولون: نزلت الآية في كذا وكذا، وكان غرضهم تصوير ما صدقت عليه الآية، وذكر بعض الحوادث التي تشملها الآية بعمومها، سواء تقدمت القصة أو تأخرت، إسرائيليّاً كان ذلك أو جاهليّاً أو إسلاميّاً، استوعبت جميع قيود الآية أو بعضها) [٢].

فتوصّل القاسمي أنّ روايات أسباب النزول وقصصها المتعدّدة ، فيها اجتهاد وسعة ، وهو خير حلّ لما اختلف في سبب النزول [٣]. وأكّد ذلك في تفسيره فقال: (سبب النزول مما يدخله الاجتهاد وألّا يعوّل إلا على ما صحّ سنده. وما نَزل عنه وارتقى عن درجة الضعف يتفقّه فيه) [٤].

وبهذا الموقف أخرج القاسمي الكثير من الروايات الدائرة في أسباب النزول ، وقد يكون هذا المبرّر الوحيد في عدم ذكره لأسباب نزول بعض الآيات، وإن كانت قد رويت عند الشيخين. وتأثّر القاسمي هنا بسؤاله المباشر عن الموضوع " لمحمد عبده" الذي هو بالنتيجة كان متأثراً بما قرّره ابن تيمية أولاً في المسألة [٥].

---

(١) انظر كتاب جمال الدين القاسمي وعصره، لظافر القاسمي، ص ١٥٦. وفصّل محمد عبده ما تشابه للمفسرين بين حادثة النزول التي هي السبب المبدئي للنزول ، وبين حادثة الواقعة التي هي شبيهة للأولى فقرؤوا عندها الآية.

(٢) محاسن التأويل: ١/ ٣٩، ظنّ محقق الطبعة التي أعتمدها أن هذا كلام القاسمي ، ولكني وجدته تكملة لكلام الدهلوي في الفوز الكبير في أصول التفسير ص ١٧٦، وأعتقد أن المحقق قد اشتبه عليه الأمر من جملة " تحقق عند الفقير" وهي عادة القاسمي في بعض الأحيان لبيان رأيه، ولكن الدهلوي قد استخدمها أيضاً.

(٣) انظر محاسن التأويل: ١/ ٣٩

(٤) المصدر السابق: ٢/ ١٢٤

(٥) انظر في نقل القاسمي عن ابن تيمية ، محاسن التأويل: ١/ ٣٤- ٣٥ ، نقل عن ابن تيمية من كتاب مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية:ص١٦

ويتّضح موقف القاسمي من أسباب النزول من خلال النقاط الآتية:

أولاً: الحفاظ على السياق القرآني .

ثانياً: عدم ذكر سبب نزول الآية إذا كان النص مفهوماً.

ثالثاً: تعميمُ الرواياتِ المتعددة على معنى النص القرآني .

رابعاً: إمكانيةُ تعدد أسباب النزول إذا كان الفاصلُ الزمنيُّ بين الحوادث قريباً.

خامساً: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

ولتتضح هذه الأفكار لابدّ من تناولها بالشرح مع ذكر الأمثلة المناسبة لها ، وأبدأ بـ :

أولاً– الحفاظ على السياق القرآني.

من خلال ترجيح الرواية التي تناسب الآيات ، وإن كانت هذه الرواية هي الأضعف بين الروايات، كما في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[التحريم: ١]، فالروايات الصحيحة التي رواها الشيخان "البخاري ومسلم " تُبين أنّ النبي حرّم على نفسه شرب العسل [(١)]، بينما القاسمي يرجّح الرواية التي رواها ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس قال: كانت حفصة وعائشة متحابتين، وكانتا زوجتي النبيّ صلى الله عليه وسلم، فذهبت حفصة إلى أبيها، فتحدثت عنده، فأرسل النبيّ صلى الله عليه وسلم إلى جاريته، فظلّت معه في بيت حفصة، وكان اليوم الذي يأتي فيه عائشة، فرجعت حفصة، فوجدتها في بيتها، فجعلت تنتظر خروجها، وغارت غيرة شديدة، فأخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريته، ودخلت حفصة، فقالت: قد رأيت من كان عندك، والله لقد سؤتني، فقال النبيّ صلى الله عليه وسلم: والله لأرضينك،

(١) انظر صحيح البخاري:٤/ ١٨٦٤، كتاب التفسير، سورة الطلاق،(٤٦٢٨)، صحيح مسلم: ٢/ ١١٠٠،كتاب الطلاق ، باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينوِ الطلاق ، (١٤٧٤)

فإني مسرّ إليك سرّاً فاحفظيه... الحديث [1]، ورواية تحريم الجارية هذه رجّحها القاسمي على رواية شرب العسل المذكورة في الصحيحين في سبب النزول لموافقتها لسياق القرآني الكريم وذلك لعدة أسباب فقال: (منها أنّ مثله يبتغي به مرضاة الضرّات، ويهتم به لهنّ. ومنها أنّ روايات شرب العسل لا تدلّ على أنّه حرّمه ابتغاء مرضاتهنّ، بل فيه أنّه حلف لا يشربه أنفةً من ريحه. ثم رغب إلى عائشة ألّا تحدث صاحبته به شفقة عليها. إلا أن يكنّ عاتبنه في ذلك، ولم يحتمل لطف مزاجه الكريم ذلك، فحرّمه. ولكن ليس في الرواية ما يُشعر به. وما زاد على ذلك فمن اجتهاد الرواة. ومنها: أن الاهتمام بإنزال سورة على حدة، لتقريع أزواجه صلى الله عليه وسلم وتأديبهنّ في المظاهرة عليه، وإيعادهنّ على الإصرار على ذلك، بالاستبدال بهنّ، وإعلامهنّ برفعة مقامه، وأنّ ظُهَرَاءَهُ مولاه وجبريل والملائكة والمؤمنون، كلّ ذلك يدلّ على أنّ أمراً عظيماً دفعهنّ إلى تحريمه ما حرّم، وما هو إلا الغيرة من مثل ما رُوي في شأن الجارية، فإنّ الأزواج يَحْرِصْنَ أشدَّ الحرصِ على ما يقطع وصلَة الضُرَّة الضعيفة ويبترها من عضو الزوجية) [2]. لكنّه لم يقصد بترجيحه هذا أن يَردّ الروايات الصحيحة التي وردت، ولكن القاسمي اجتهد هنا ، فسبب النزول مما يدخله الاجتهاد[3]. فجعل رواية الشيخين تدخل في القصة بعمومها عنده ، فكأن النبي صلى الله عليه وسلم كان حرّم شرب العسل ثم أخبر الرواة أنّ مثله فُرضت فيه التحلّة فلا مانع من العود إلى شربه . على عادة السلف في قولهم نزلت في كذا وهو ما بيّنه في مقدمة كتابه[4].

وأيضاً قد رجّح الرواية الضعيفة في نزول قوله تعالى: ﴿ومالكم في المنافقين فئتين ﴾[النساء:٨٨]على ما ورد عند الشيخين[5]، والرواية التي اختارها رواها عبد الرحمن بن عوف أنّ قوماً من العرب أتوا رسول الله بالمدينة فأسلموا وأصابهم وباء المدينة وحماها، فأركسوا فخرجوا من المدينة... الحديث [6]،

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٤٧٨/٢٣ ، قال ابن عبد الهادي في تنقيح التعليق : هذا إسناد مشهور وإن كان في بعض رواته كلام.انظر:٤٦/٥

(٢) محاسن التأويل: ٩/ ١٧١، والجارية هي مارية القبطية كما نصّ على ذلك خلال استدلالاته الفقهية انظر: ١٧٤/٩

(٣) انظر المصدر السابق في قوله أن سبب النزول يُجتهد فيه : ٢/ ١٢٥

(٤) انظر المصدر السابق : ٩ / ١٧١

(٥) صحيح البخاري: ١٦٧٦/٤، كتاب التفسير، سورة النساء،(٤٣١٣)، صحيح مسلم:٢/ ١٠٠٦، الحج، باب المدينة تنفي شرارها (١٣٨٤)

(٦) مسند أحمد : ٢/ ٣١٠- ٣١١(١٦٦٧)

فيوضّح القاسمي أنّ هذه الرواية أُعلت بالتدليس والانقطاع ولكن لا يقدح ذلك في إصابتها الحقيقة ، بقرينة تلحقها بالقبول وهي موافقتها لألفاظ القرآن الكريم . وبهذا أيضاً لم يردّ ما ورد عند الشيخين وإنما هو باب اجتهاد فيه سعة كما أوضح، فألحق روايتهما بما يشمله العموم، لا أنّ ما وقع هو السبب الأساسي للنزول [١] .

و في موضع آخر يردّ القاسمي الرواية الضعيفة ليس فقط لعدم صحتها وإنما لعدم موافقتها لسياق الآيات وترابطها ، ففي سبب نزول قوله تعالى :﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾[النساء: ٧٧] يبين القاسمي عدم صحة ما أُورد في سبب نزول هذه الآية على جماعة من الصحابة المهاجرين[٢] ويقول : (عندي أنّ هذه الآية كسوابقها نزلت في المنافقين، تقريعاً لهم وتحذيراً للمخلصين، من شاكلتهم. والقول بنزولها في بعض المؤمنين لا يصح لوجوه: **منها**- أنّ في إسنادها عن ابن عباس من ليس على شرط الصحيح. و**منها**- أنّ طلبهم للجهاد وهم في مكة، مع قلّة العدد والعدة، ومالأة العدوّ عليهم من كل جانب؛ في غاية البعد. و**منها**- **أنّ السياق في المنافقين: وقد ابْتُدِئَ الكلامُ في شأنهم...والسياق اشتملَ على أمور تدلّ على أنها مختصةٌ بالمنافقين)**[٣].

ومثال آخر يرجّح فيه القاسمي رحمه الله أنّ سبب نزول قوله تعالى: ﴿فمن لم يحكم بما أنزل الله﴾[المائدة:٤٤] هو قتل يهودي لآخر [٤]، وقوّى أن سبب النزول قضية القصاص لمناسبتها للآية التي تليها:﴿وكتبنا عليهم فيها أنّ النفس بالنفس ﴾[المائدة:٤٥]، وأمّا ما قيل عن نزول الآية في اليهوديّينِ[٥] اللذينِ زنيا فهي مما تشملُه الآية [٦] .

---

(١) انظر محاسن التأويل: ٣/ ٢٦٠

(٢) أخرج النسائي في سننه الكبرى : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَأَصْحَابًا لَهُ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي عِزٍّ وَنَحْنُ مُشْرِكُونَ، فَلَمَّا آمَنَّا صِرْنَا أَذِلَّةً، فَقَالَ: «إِنِّي أُمِرْتُ بِالْعَفْوِ، فَلَا تُقَاتِلُوا» فَلَمَّا حَوَّلَنَا اللَّهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَمَرَنَا بِالْقِتَالِ، فَكَفُّوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الآية. ٦/ ٢ ، كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد(٣٠٨٦)

(٣) محاسن التأويل: ٢٣٣/٣

(٤) أخرجه أبو داود:٢٥١/٤، الديات ، باب النفس بالنفس(٤٤٩٤)

(٥) سنن أبي داود ٢/ ٥٦٠- ٥٦١، كتاب الحدود، باب رجم اليهوديين (٤٤٥٠) فيه رجل مجهول ، انظر: نصب الراية ٣/ ٣٢٦- ٣٢٧ ، وانظر ابن كثير في تفسيره: ٢/ ٦٢، انظر محاسن التأويل:١٥٢/٤

(٦) انظر محاسن التأويل:١٥٠/٤- ١٥١-١٥٢

وأشار القاسمي إلى سبب نزول يوافق الآيات في قوله تعالى :﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾[الأحزاب : ٥٧] فيبين أن رواية ابن عباس أنها نزلت في الذين طعنوا على النبي صلى الله عليه وسلم حين اتخذ صفية بنت حيي [١] . هذه الرواية تدخل في عموم الآية وليست هي السبب الأولي في النزول ، ويقول : (بل لو قيل إنها عُني بها من خاض في مسألة زينب[بعد أن طلقها زيدُ بنُ حارثةَ رضي الله عنه وتزوجها النبي عليه الصلاة والسلام]، لكان أقرب، لتقارب الآيات في الباب الواحد، وتناسقها كسلسلة واحدة، في تلك المسألة التي كانت المقصود الأعظم من السورة بتمامها. كما لا يخفى على من تدبرها. وبالجملة، فاللفظ عامّ في كل ما يصاب به صلّى الله عليه وسلّم من أنواع المكروه...) [٢].

ثانياً- عدم ذكر سبب نزول الآية إذا كان النصُ مفهوماً .

من ثمرات علم أسباب النزول أنه يعين على فهم الآية، فيتم الربط بين الآية وسببها، فتدرس على ضوئها وتفهم الأحكام والمفردات من خلالها. وقد أدرك القاسمي أنّ بعض الآيات لا حاجة لذكر سببها لأنها واضحة المعاني لا إشكال فيها . وقد كان مختصراً في تفسيره بشكل عام لذا لم يذكر بعضاً من أسباب النزول، كما في قوله تعالى:﴿ولله المشرق والمغرب فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[البقرة:١١٥] بينما نجد بعض المفسرين كابن جرير قد تحدث عن سبب نزول هذه الآية مع ذكر الاختلاف في سبب نزولها، فيُروى أنّ اليهود قالوا ما ولّاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فأنزل الله عز وجل هذه الآية[٣] ، وهناك سبب آخر يقول أنّ الصحابة الكرام استشكل عليهم في طريق السفر تحديد القبلة فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله هذه الآية [٤] .

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ٢٢/ ٤٥
(٢) محاسن التأويل:٧ / ٦٩٧-٦٩٨
(٣) انظر تفسير ابن جرير الطبري : ٢/ ٥٢٩
(٤) انظر المصدر السابق : ٢/ ٥٣١

ثالثاً– تعميم الروايات المتعددة على معنى النص القرآني.

دون أن تكون هذه الروايات هي السبب المبدئي في النزول . وهذا الذي قرّره القاسمي قد أخرجه من إشكالات قد يقع فيها المفسرون خلال تعاملهم مع النصوص ، وهنا في هذا التعميم قد كثُرت تعليقات القاسمي بلفظه من غير نقل عن غيره على إدخال كل ما تشمله الآية في أسباب النزول ، أو التنبيه وتحديد الروايات التي تدخل في فهم الصحابة للآية فقالوا نزلت في كذا، وليست هي السبب المبدئي في النزول . و استدلّ القاسمي على ذلك بسورة الصف وسبب نزولها ، وقال بعد ذكره للروايات جميعها أنّها مما تشمله الآية ، ثم حدّد رواية تبين فيها فعل الصحابة رضي الله عنهم وتعاملهم مع روايات أسباب النزول. فأورد عن عبد الله بن سلام قال : تذاكرنا أيُّكم يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسأله: أيّ الأعمال أحب إلى الله؟ فلم يقم منّا أحد، فأَرسل إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فجمعنا، فقرأ علينا هذه السورة– يعني سورة الصف– كلّها[1]. ولفظ ابن أبي حاتم عن عبد الله بن سلام[2] ... **ونزلت فيهم هذه السورة**– الصف– قال عبد الله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كلّها، ثم يختم القاسمي فعله بفائدة مهمّة استنتجها من الروايات ؛ليستدلّ بها على صحة موقفه من الروايات المتعددة فقال: (وفي رواية ابن أبي حاتم هذه فائدة جليلة: وهي أنّ قول الصحابي نزلت هذه السورة، بمعنى قُرئت في الحادثة، كما بيّنته الرواية قبله. والروايات يُفسّر بعضها بعضاً. وقد نبّهنا على ذلك مراراً) [3].

وكما بيّن البحث سابقاً أن موقف القاسمي قد أخرج إشكالاتِ تعدد أسباب النزول بما يأتي:

أ – أخرج مالا يدخل في سبب النزول :

ينقل القاسمي في سبب نزول قوله تعالى:﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء... ﴾[البقرة:٢٨٤] ويذكر هنا سبب نزول الآية عن ابن عباس أنها نزلت في كتمان

(١) مسند أحمد بن حنبل: ٥/ ٤٥٢ (٢٣٨٣٩) قال المحقق شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح
(٢) تفسير ابن أبي حاتم: ١٠/ ٣٣٥٣
(٣) محاسن التأويل: ٩/ ١١٤

الشهادة وإقامتها [1]، ثم يقول القاسمي عن ذلك : (إنّ ما جاء من أن الآية هالت من هالت من الصحابة فإنما جاءه من عمومها ومن قوله ﴿يُحاسِبْكُمْ ﴾[البقرة:٢٨٤] إذ حمله على حساب المؤاخذة، فأمّا عمومها فنظمها ظاهر فيه. إلا أنّها **تتناول الشهادة وكتمانها أولاً وبالذات**. وغيرها ثانياً وبالعَرض. وأمّا حمل الحساب على المؤاخذة والانتقام فإن كان عرفيّاً أو لغويّاً فالإخفاء حينئذٍ مراد به: إخفاء متّفق على حظره. كنفاق وريب في الدين. ولا إشكال في الآية... أسلفنا في المقدمة وفي غير موضع، أن قولهم: نزلت في كذا قد يُراد أنّ كذا مما يشمله لفظ الآية لعمومها له ولغيره. وهكذا هنا. فالآية وإن كان سياقها في الشهادة وكتمانها، إلا أنها تتناول غيرها بعمومها. ولذلك دخل فيها الوسوسة وتُوهم ما تُوهم. وقوله في الرواية: فأنزل الله تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَها ﴾[البقرة:٢٨٦] لا يُتَوهّم التراخي بين ما دخل قلوبهم وبين نزولها. بل المراد: كما أسلفنا في سبب النزول، أن لفظ ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ ﴾ الذي نزل معها مبين ألّا حرج في مثل الوسوسة ونحوها. فافهم فإنه نفيس جداً. وبه يزاح عنك ما يبحث فيه الكثيرون في هذه الآية ويرونه من المعضلات)[2].وبهذا التمييز من القاسمي نلحظ دقّة تفقهه في روايات أسباب النزول، ولولا تمكّنه من منهج المحدّثين واجتهاداتهم في الجمع بين الروايات؛ لما استطاع أن يخرج بموقف واضح متّسق مع بعضه في أسباب النزول.

(١) أخرجه ابن جرير: ٦/ ١٠٣

(٢) محاسن التأويل ٢/ ٢٨٣- ٢٨٤

ب- حلّ إشكالات في تحديد الآيات المكيّة والمدنيّة.

و بموقف القاسمي من الروايات المتعددة في سبب النزول قد حلّ التعارض الذي وقع فيه من حدّد أن السورة مدنيّة واستثنى منها آية وجعلها مكيّة ، أو العكس . كما في تحديد سورة " يس" هل هي مكية أم مدنية؟ فيقرر القاسمي أن سورة "يس" هي مكيّة بجميع آياتها .

وردّ الرأي الذي استثنى قوله تعالى:﴿إنا نحن نحي الموتى ونكتب ما قدّموا... ﴾[يس:١٢] بأنها مدنيّة بدليل سبب نزول هذا: كانت بنو سلمة في ناحية المدينة. فأرادوا النقلة إلى قرب المسجد فنزلت هذه الآية [١] ، فيعقّب القاسمي على ذلك بقوله: (ولا حاجة لدعوى الاستثناء فيها[في سورة يس] وفي نظائرها. لأن ذلك مبنيّ على أنّ المراد بالنزول أن الواقعة كانت سبباً لنزولها، مع أنّ النزول في الآثار يشمل ذلك، وكل ما تصدق عليه الآية، كما بيناه مراراً. لا سيما في المقدمة. يؤيده أنّه جاء في هذه الرواية أنه صلّى الله عليه وسلّم قرأ لهم هذه الآية. كما في رواية الصحيحين[٢]. وهكذا يقال فيما روي أنّ آية ﴿وَإِذا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ [يس: ٤٧] من هذه السورة نزلت في المنافقين. فإنّ المراد ما ذكرناه. ولم يهتد لهذا التحقيق أرباب الحواشي هنا، فاحفظه) [٣].

ومثال آخر تعقّب فيه القاسمي على ابن كثير ،عندما أورد عن عائشة رضي الله عنها قولها: كنت أجعل لرسول الله صلى الله عليه وسلم حصيراً يُصلي عليه من الليل، فتسامع به الناس فاجتمعوا، فخرج كالمغضب- وكان بهم رحيماً- فخشي أنْ يُكتب عليهم قيام الليل، فقال: ((يا أيها الناس، اكلفوا من الأعمال ما تطيقون، فإنه الله لا يملّ من الثواب، حتى تملّوا من العمل، وخير الأعمال ما دمتم عليه. ونزل القرآن. ﴿يا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[المزمل:١-٢]))[٤] . ويذكر القاسمي ما قاله ابن كثير ونفاه أن في سياق هذا الحديث ما يُفهم أن نزول هذه السورة في المدينة وإنما هي

(١) سنن الترمذي: ٥/ ٣٦٣، أبواب تفسير القرآن، ومن سورة يس، (٣٢٢٦) قال عنه: هذا حديث حسن غريب

(٢) صحيح البخاري: ٢/ ٦٦٦، أبواب فضائل المدينة، باب كراهية النبي صلى الله عليه و سلم أن تعرى المدينة ،(١٧٨٨)صحيح مسلم:١٣١/٢، كتاب المساجد، فضل كثرة الخطا إلى المساجد،(١٥٥٢)

(٣) محاسن التأويل: ٨/ ٥١

(٤) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ٢٣ / ٦٧٨، إسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة، انظر: قول الحافظ ابن حجر في فتح الباري:١٠٢/١

مكّية، فتعقّبه القاسمي وجعل هذه الرواية دليلاً على أن مراد السلف بقولهم: " نزلت الآية" إنما يُراد به الاستشهاد على قضية تنطبق عليها [1] .

ج- حلُّ إشكالاتٍ تتعلقُ بالحقيقة والمجاز في الآية.

قال الله تعالى :﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾[الحجرات:٩] وقد روي أن هذه الآية نزلت في طائفتين من الأوس والخزرج اقتتلتا في بعض ما تنازعتا فيه بالنعال والأيدي، لا بالسيوف. فذُكر ذلك لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فأتاهم فحجز بينهم وأصلح. وتدل هذه الرواية على أنّ **القتال** الذي نزلت فيه كان **حقيقيّاً**. وورد سبب نزول يدلّ على أنّ القتال أُريد به **المجاز**، وهو **الخصومة** فيُروى أنّه كانت تكون الخصومة بين الحيين، فيدعوهم إلى الحكم، فيأبون أنْ يجيبوا، فأنزل الله ﴿وَإِنْ طائِفَتانِ إلى قوله فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ﴾. فيُعلّق القاسمي على هاتين الروايتين بقوله : (ولا يخفى أنّ المادة قد تحمل على حقيقتها ومجازها فتتسع لهما)[2].

رابعاً- إمكانية تعددِ أسبابِ النزول إذا كان الفاصلُ الزمني بين الحوادث قريباً.

لم يرفض القاسمي رحمه الله فكرة تعدد السبب والنازل من الآيات واحد، إذا كان الفاصل الزمني قريب. وهذا لا يُستغرب من مجتمع تكثر فيه الوقائع المتشابهة التي تحتاج إلى ضبط بقانون واحد يجمعها، فينزل فيها القرآن الكريم جميعاً ليبين حكمها [3]. وهذا ما وافق عليه القاسمي في تفسيره في جمع عدد من الروايات في نزول قوله تعالى: ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطَّوَّف بهما ﴾[البقرة:١٥٨] وذكر عدداً من الروايات في سبب نزول هذه الآية، تدور حول ترك بعضهم للسعي بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى هذه الآية. فيقول القاسمي

(١) محاسن التأويل: ٢٥٧/٩- ٢٥٨، وانظر تفسير ابن كثير : ٨/ ٢٦٥
(٢) محاسن التأويل : ٨ / ٤٢٨- ٤٢٩
(٣) انظر إتقان البرهان في علوم القرآن لفضل عباس: ص ٢٨٤

عن هذه الروايات: (وقد استُفيد من مجموع هذه الروايات أنّه تحرّج طوائف من السعي بين الصفا والمروة لأسباب متعددة **فنزلت في الكلّ**) [1].

وفي مثال آخر يدلّ على إمكان تعدّد السبب لنزول الآية، ما أورده القاسمي في تعدّد الأسئلة التي حدثت في المجتمع المدني كالسؤال عن الناقة الضالة، ومنها السؤال عن هوية أبي السائل، ومنها السؤال عن العاقِبة. فأنزل الله عز وجل قوله تعالى: ﴿ولا تسألوا عن أشياء إنْ تبدَ لكم تسؤكم﴾[المائدة:١٠١] فتابع القاسمي رأي ابن حجر في الجمع بين هذه الروايات : (والحاصل أنّها نزلت بسبب كثرة المسائل. إمّا على سبيل الاستهزاء أو الامتحان، وإمّا على سبيل التعنّت عن الشيء الذي لو لم يُسأل عنه لكان على الإباحة)[2].

أما ما ورد من قصص متعددة في سبب نزول قوله تعالى :﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[النساء:٦٥] منها أنّ الزبير بن العوّام وحاطب بن أبي بلتعة قد اختلفا على ماء ، ورواية أخرى تُخبر أنّ رجلاً من المنافقين قد اختلف مع رجل يهودي، فدعا اليهوديّ المنافق إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم، لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة. ودعا المنافق اليهوديّ إلى حكامهم، لأنه علم أنهم يأخذونها. فأنزل الله هذه الآيات. ثم يذكر القاسمي أنه لا يضر الاختلاف هنا **لإمكان التعدد... ولا مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت في أثناء ذلك فيتناولها عموم الآية**[3].

خامساً– العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب :

هذه الجملة من القواعد التي قرّرها علماء أصول الفقه، وقرّرها علماء التفسير أيضاً، وطبّقوها على آيات القرآن الكريم. فقد نزلت الشريعة الإسلامية على الناس عامة . فلا يختصّ شخص معيّن بحكم دون غيره. وقد دخل العلماء في نقاش علميّ بين من جعل الآيات خاصة بمن نزلت فيهم ولا يشتمل غيرهم بها، وبين من تمسك بقاعدة العموم في الآيات وإن نزلت خاصة في بعض الأشخاص.

---

(١) محاسن التأويل: ٢/ ٧

(٢) فتح الباري لابن حجر: ٨ / ٢٨٢، محاسن التأويل: ٤/ ٢٦٧

(٣) انظر محاسن التأويل: ٣/٢٠٩- ٢١٠- ٢١١

كما في قوله تعالى:﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾[الليل:١٧] فذهب بعض العلماء " الزركشي والسيوطي" أنّ هذه الآية خاصّة بأبي بكر الصديق رضي الله عنه ولا تتجاوز غيره[١]. بينما نجد القاسمي رحمه الله قد أقرّه على نزول هذه الآية في أبي بكر الصديق لكن يدخل جميع الناس في عمومها فيقول: (ولا شك أنه داخل فيها وأولى الأمة بعمومها. فإن اللفظ لفظ العموم)[٢].

وأيضاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾[النساء:٥٨] فإنّ هذه الآية قد نزلت في شأن عثمان بن طلحة. ولكنّ القاسمي أكّد على أنّ الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فجميع الأمانات مردودة إلى أربابها ، الأبرار منهم والفجّار [٣] .

ومما سبق يتبين موقف القاسمي من روايات أسباب النزول ، وهو موقف ثابت منه اعتمده من أوّل تفسيره إلى نهايته لا يحيد عنه . وخرج بموقفه من إشكالات قد وقع فيها من قال بتكرار نزول الآية، أو تخصيص النص على من نزل عليه إلى غير ذلك . وقد خرج بتعميم الروايات المتعددة لسبب النزول من النزاعات والاختلافات في تحديد سبب النزول . و إن رجّح فيها لا يُرجّح إلا لقوّة القرينة التي لديه. وبالتالي هو لا يردّ الرواية الأخرى، بل يجعلها ضمن الأسباب التي شملتها الآية. فهو يعلم أنّ كتاب الله تعالى هو كتاب هداية ومنهج حياة فترك المسائل التي يكثر فيها الاختلافات .

وقد كثُر تعليق القاسمي بقوله في هذا المجال بخلاف غيره ، لقوّته في علم الحديث وتمكّنه منه، بالإضافة إلى نظرته وتدبّره كمفسّر لآيات القرآن الكريم. فظهر مَزْجاً للعلْمَين معاً بطريقة تُبعد التضارب ، والتعارض بين النصوص ، وتُحقق الفائدة المرجوّة من علم أسباب النزول.

(١) انظر إتقان البرهان : ص ٣٥٠
(٢) محاسن التأويل:٤١٧/٩
(٣) انظر محاسن التأويل: ٣/ ١٨٤

المبحث الثالث: ناسخُ الحديثِ ومنسوخُه.

كان للقاسمي موقف ومنهج في تعامله مع النصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية، فنراه قد استعان ببعض الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة في إثبات النسخ أو عدمه. و سأستعين في هذا المبحث على ما استخدمه القاسمي من أحاديث في هذا الموضوع لأبيّن منهجه فيه، على الرغم من التداخل الكبير هنا بين النصوص القرآنية والأحاديث .

المطلب الأول : موقف القاسمي من النسخ.

نرى تأثر القاسمي بشخصيات مختلفة في تفسيره، فهو يأخذ من كل مؤلف وكاتب ما يراه مقنعاً من وجهة نظر القاسمي، فهو تارة يتأثّر وينقل من كلام علماء الصوفية "كالمهايمي"[١] و" القاشاني"[٢] وتارة ينقل ويقنع بما عند المعتزلة "كالزمخشري ومحمد بن بحر الأصبهاني"[٣] وهذا ما حاول القاسمي التنبيه عليه ، أنّ الأفكار هي ما يهمّ ويؤثر في الشخصيات، بغض النظر عن تصنيفاتها، وانتماءاتها. لأن هذه التقسيمات قد جلبت على الأمة التمزّق والتشتت. وهو لم يوافقهم على مذاهبهم بالتأكيد لكنّه على الرغم من ذلك لم يوجّه لهم مطلقاً كلمة عنيفة وإنما وضّح الحق بالدليل.

وهذا التقبّل منه للآراء المختلفة عنه و مذاهبها، نراه واضحاً في تمهيده للنسخ. فاستعان برأي "**محمد بن بحر**" على أنه ليس في القرآن آية منسوخة . وهو يخرج كل ما قالوا أنه منسوخ على وجه من التخصيص أو التأويل. وبيّن رأي الجمهور المعاكس للرأي السابق، بأن نسخ القرآن للقرآن موجود . فلا مانع من نسخ حكم آية مع بقائها في الكتاب يتعبّد بتلاوتها [٤].

---

(١) المهايمي: (٧٧٦ - ٨٣٥ هـ) علي بن أحمد بن علي المهائمي الهندي، أبو الحسن، علاء الدين، المعروف بالمخدوم، مفسر، مولده ووفاته في مهائم، من كتبه " تبصير الرحمن وتيسير المنان ببعض ما يشير إلى إعجاز القرآن" ، " أدلة التوحيد" . الأعلام : ٢٥٧/٤

(٢) القاشاني: (٧٣٠هـ) عبد الرزاق بن أحمد الكاشاني أو القاشاني ، مفسر ، من كتبه: " كشف الوجوه الغر" ، " لطائف الأعلام في إشارات أهل الأفهام" ، " شرح منازل السائرين" . الأعلام: ٣٥٠/٣

(٣) محمد بن بحر: (٢٥٤ - ٣٢٢ هـ) محمد بن بحر الأصفهاني ، أبو مسلم، من أهل أصفهان ، معتزلي ، له تفسير للقرآن الكريم ، من كتبه : الناسخ والمنسوخ . الأعلام : ٦/ ٥٠

(٤) انظر محاسن التأويل: ١/ ٣٩

وقد نقل القاسمي في قاعدة النسخ ؛ من ابن القيم والدهلوي[1] و الشاطبي ، وبيّن رأيهم وكلامهم في النسخ الذي تبنّاه القاسمي في تفسيره كله.

ويحدّد عنهم معنى النسخ ، وينبّه على اختلاف المصطلحات بين المتقدّمين والمتأخرين في هذا المجال؛

فالنسخ عند **المتقدّمين**: هو بيان المراد بغير اللفظ ، بل بأمر خارج عنه ، حتى أنهم يسمّون الاستثناء والصفة والشرط نسخاً . فأحياناً يقصدون به إزالة بعض الأوصاف من الآية بآية أخرى و بالحديث، أو بانتهاء مدة العمل بالحكم ، أو بصرف الكلام عن المعنى المتبادر إلى غير المتبادر ، أو تخصيص عام، أو بيان الفارق بين النصوص . ولهذا قد كثر النسخ بهذا المعنى .

وقد نقل القاسمي حُكمَ النسخ عند الشاطبي في اصطلاح **المتأخرين**: أن الأمر المتقدم غير المراد في التكليف ، وإنما المراد ما جيء به آخراً . فالأول غيرُ معمول به ، والثاني معمول به [2].

ويقتصر النسخ على آيات الأحكام وأمّا آيات العقائد والفضائل والأخبار فلا نسخ فيها.

وخلال تفسير القاسمي لقوله تعالى:﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾[الرعد:٣٩] نبّه على معنى مهم جداً في **الابتعاد عن مفهوم النسخ** ، بالأخص جعله الآية السابقة في معنى واحد مع قوله تعالى :﴿ما ننسخ من آية أو ننسها .. ﴾[البقرة:١٠٦] [3] ، ثم قال بعد ذلك : (أنّ هذه الآية، لو تمعّن فيها القارئ، لعلم أنها في معنى غير ما يتوهمون. وذلك أنهم كانوا يقترحون على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوائل البعثة، أن يأتي بآية كآية موسى وعيسى. توهماً أنّ ذلك هو أقصى ما يدلّ على نبوة النبيّ في كلّ زمان ومكان. فأعلمهم الله تعالى أنّ دور تلك الآيات الحسّيّة انقضى دورها وذهب عصرها، وقد استعدّ البشر للتنبّه إلى الآية العقلية وهي آية الاعتبار والتبصّر. وإنّ تلك الآيات مُحيت كما مُحي عصرها. وقد أثبت تعالى غيرها ممّا هو أجلى وأوضح وأدلّ على الدعوة. وهو

(١) الدهلوي: (١١١٠ - ١١٧٦ هـ) أحمد بن عبد الرحيم ، الدهلوي الهندي، أبو عبد العزيز ، الملقب شاه ولي الله. فقيه حنفي، من أهل دهلي بالهند . من كتبه : " الفوز الكبير في أصول التفسير " ألفه بالفارسية، وترجم بعد وفاته إلى العربية. الأعلام : ١/ ١٤٩

(٢) انظر محاسن التأويل : ١/ ٤٠- ٤١

(٣) أخرج ابن جرير في تفسيره: ١٦/ ٤٨٥ عن قتادة في كون الآيتين بمعنى واحد.

قوله تعالى قبلها:﴿ وَما كانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتابٌ ﴾) [1]. وهو كذلك قد فسّر قوله تعالى:﴿ما ننسخ من آية أو نُنسها .. ﴾[البقرة: ١٠٦] حصر النسخ والتبديل لآيات التوراة بآيات القرآن، ونبّه على اختلاف المصطلحات بين المتقدمين والمتأخرين [2].

وقد أشار إلى رأيه في **منع نسخ القرآن بالسنة** أيضاً ، من قوله تعالى :﴿ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾[يونس:١٥] وقال القاسمي إشارة منه في ترجيح هذا الرأي: (استدلّ به من منع نسخ القرآن بالسنة) [3].

هذا ما قرّره القاسمي في كلامه عن النسخ في تفسيره . فهو ممن لا يتوسّعون بالنسخ ، ويُخرج الكثير من النصوص من دائرة النسخ. بينما نجده في " قواعد التحديث" قد اكتفى بالنقل عن ابن حجر في تعريفه للنسخ، وبما يُعرف النسخ. فعرّفه بأنه: رفع تعلّق حكم شرعي ، بدليل شرعي متأخر عنه. و معرفة النسخ تكون بعدة أمور منها : ما ورد بالنص عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومنها: ما جزم الصحابي بأنه متأخر، ومنها: ما يُعرف بالتاريخ [4]. وكلامه عن النسخ هنا لا يتجاوز عشرة سطور. وهذا مستغرب منه. فكيف يكون له هذا الموقف الواضح في تفسيره عن النسخ ولا يتوسّع فيه ويبيّنه في باقي مؤلفاته، وأخصّ بالذكر الكتاب الذي يقرر قواعد علوم الحديث وأصولها. فالأحرى به أن يبين موقفه عن النسخ وكلامه فيه ،خلال تنظيره لأصول الحديث.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن موقف القاسمي في النسخ ، وابتعاده عنه ما أمكّنه . قد رجّحه البحث من خلال تطبيقات القاسمي على النصوص القرآنية والأحاديث وتعامله معها. أمّا بالنسبة إلى تأصيله لعلم الحديث، وفي مقدمة تفسيره أيضاً، لم نجد موقفه واضحاً جداً مقارنة مع موقفه العملي هنا.

---

(١) محاسن التأويل: ٦/ ٢٩٦- ٢٩٧

(٢) انظر المصدر السابق: ١/ ٤١٤

(٣) المصدر السابق : ٦/ ١٣، هذا كلام الإمام السيوطي من كتابه " الإكليل في استنباط التنزيل " ص : ١٤٧

(٤) انظر قواعد التحديث : ص ٣٢٦- ٣٢٧

المطلب الثاني : منهج القاسمي في عرض الناسخ والمنسوخ.

ولأن القاسمي فقيه أصوليّ، فقد ظهرت براعته عندما طبّق شروط النسخ على أقوال المفسرين المكثرين من القول بالنسخ. فلو ذكر أحد المفسرين قولاً بنسخ آية ، فإنه ينظر هل انطبقت عليها شروط النسخ أم لا ؟ فيخرجها من المنسوخ بهذا التطبيق الدقيق [1]. و المثال الآتي يوضّح مدى تعمّقه في فهم النسخ وشروطه، وردّه لما لا ينطبق عليه هذا المعنى. فينقل القاسمي عن ابن كثير أحاديث استدلّ بها ابن كثير في أنّها ناسخة لقوله تعالى: ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آباءَهُمْ فَإِخْوانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾[الأحزاب :٥] فيذكر القاسمي قول ابن كثير وأدلته أولاً: (هذا الأمر ناسخ لما كان في ابتداء الإسلام، من جواز ادّعاء الأبناء الأجانب وهم الأدعياء. فأمر تبارك وتعالى بردّ نسبهم إلى آبائهم في الحقيقة. وأنّ هذا هو العدل والقسط والبر. روى البخاري[2] عن ابن عمر قال: إنّ زيد بن حارثة رضي الله عنه، مولى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ما كنا ندعوه إلا "زيد بن محمد" حتى نزل القرآن ﴿ادْعُوهُمْ لِآبائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب:٥])[3].

ثم يعقّب القاسمي عليه ويردّ قوله بنسخ هذه الآية من خلال تطبيقه لشروط النسخ فيقول: (وفي ذهابه إلى أن الأمر في الآية ناسخ نظر. لأنّ الناسخ لا بدّ أن يَرفع خطاباً متقدماً. وأمّا ما لا خطاب فيه سابقاً ، بل ورد حكماً مبتدأ رفع البراءة الأصلية. فلا يسمّى نسخاً اصطلاحاً...) [4].

(١) منهج القاسمي في التفسير للبطاوي: ص ١٥٩
(٢) صحيح البخاري:٤/ ١٧٩٥، التفسير، سورة الأحزاب ،(٤٥٠٤)، صحيح مسلم:٧/ ١٣٠، فضائل الصحابة، فضائل زيد بن حارثة، (٦٤١٥)
(٣) تفسير ابن كثير:٦/ ٣٣٧، محاسن التأويل: ٧/ ٦٣٣
(٤) محاسن التأويل: ٧/ ٦٣٤

وقد سار القاسمي على منهج واحد في عرض قضية النسخ في تفسيره :

أولاً: نفي النسخ بترجيحه.

ثانياً: نفي النسخ بأحاديث موقوفة ومقطوعة.

ثالثاً: نفي النسخ لأن القول بالنسخ لا برهان عليه.

رابعاً: القول بالنسخ إذا تعذّر الجمع.

وفي العناوين الآتية ، سأبين فيه كلام القاسمي رحمه الله في كل فكرة مع التدليل عليها.

أولاً: نفي النسخ بترجيحه:

قد وضّح القاسمي كما بيّن البحث سابقاً اختلاف مصطلح النسخ بين المتقدمين والمتأخرين؛ ولم يترك القاسمي موضعاً في تفسيره لإثبات أنّ الآيات محكَمة غير مَنسوخة إلا وبيّنه. فأحياناً كان يبيّن أن الأحاديث الموقوفة و المقطوعة التي نصّ فيها السلف على النسخ غير صحيحة السند ، كما في قوله تعالى:﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ ﴾[الأنفال :٧٥] فيذكر القاسمي الحديث الموقوف فيقول : (عن ابنِ عباس قال : كان الرجلُ يحالف الرجلَ، ليس بينهما نسبٌ، فيرث أحدُهما من الآخرِ، فنسخ ذلك آيةَ الأنفال فقال:﴿ وَأُولُوا الْأَرْحامِ ... ﴾[1] **إلا أنّ في إسناده من فيه مقال)** [2]. فينبّه القاسمي أن الحديث الموقوف لم يَصُحَ عن ابن عباس ، ودعم رأيه برأي المفسرين الذين لم يَرَوا النسخَ لهذه الآية أيضاً، وجعلوه تكثيراً للنسخ من غير حاجة ولا ضرورة [3].

ومثال آخر على عدم صحة سند الأحاديث التي تنصّ على النسخ ، في قوله تعالى :﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ ﴾[النساء:٨] فنبّه القاسمي أنّ هذه الآية محكمة غير منسوخة ، ومن ذكر من

(١) أخرجه أبو داود في السنن: ٢/ ١٨، كتاب الفرائض، باب نسخ ميراث العَقد بميراث الرَّحِم، (٢٩٢١)

(٢) محاسن التأويل : ٦/ ٣٤٨

(٣) انظر المصدر السابق. والقاسمي أراد أن يقوي عدم النسخ في هذه الآية ، ولكن نراه رجّح قولاً آخراً سأبينه في القول بالنسخ عند تعذر الجمع، وهو آخر ما يلجأ إليه القاسمي في لقبول النسخ.

المفسرين أنها منسوخة بآية الميراث قد اعتمد على **أحاديث موقوفة ومقطوعة هي من الضعف بمكان**. واتهم من رجّح نسخ هذه الآية أنه ابتعد عن فهم سرّ الآية ، وهي تقسيم المال الكثير أمام من حُرم من المال وهو ذو رحم. فهي تندب أمراً إكراماً للنفس الإنسانية، ولصونها من الحرمان [١].

وبعقّب القاسمي رحمه الله على ما أورده ابن كثير من حديث أبي بن كعب في سورة الأحزاب : ((لقد رأيتها وإنها تعادل سورة البقرة. ولقد قرأنا فيها " الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم")) [٢]. فيذكر القاسمي قول ابن كثير ثم يعقّب عليه: (وقال ابن كثير: وهو يقتضي أنه قد كان فيها قرآن ثم نسخ لفظه وحكمه أيضاً [٣]. قلت [أي القاسمي]: كان يصحّ هذا الاقتضاء، لو كان هذا الأثر صحيحاً. أما ولم يخرجه أرباب الصحاح، **فهو من الضعف بمكان**)[٤].

ووجد البحث أيضاً انتقاد القاسمي لمن لم يُدرك مفهوم النسخ عند المتقدمين . كما في قوله تعالى: ﴿وآتوا حقّه يوم حصاده ﴾[الأنعام: ١٤١]. فيشير القاسمي للأحاديث الموقوفة على ابن عباس والمقطوعة التي تنصّ أنّ الحق المذكور في الآية قد نسخ بآية الزكاة [٥] ، وقد نقل أيضاً في هذه الآية تعليق ابن كثير على الأحاديث الواردة في نسخها ، وبيّن ابن كثير –ونقله القاسمي– أنّ في تسمية النسخ في هذه الأحاديث نظر، لأنه كان شيئاً واجباً ثم فسّره الشرع وبيّن مقدار المُخرَج وكميته [٦].

فعقّب على ابن كثير هنا وقال : (ولا نظر. لما عرفت في المقدمة من تسمية مثل ذلك نسخاً عند السلف) [٧] . وقد بيّن القاسمي بنصوص مرفوعة وموقوفة تقييد هذه الأحاديث لمطلق الآية، وهو ما قصده السلف هنا من مصطلح النسخ .

---

(١) انظر محاسن التأويل: ٣/ ٣٥

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد بن حنبل في مسنده: ٥/ ١٣٢ (٢١٢٤٥) قال المحقق شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف ، سنن النسائي الكبرى: ٢٧١/٤، كتاب الرجم، نسخ الجلد عن الثيب (٧١٥٠) كلاهما عن أبي بن كعب.

(٣) تفسير ابن كثير: ٦/ ٣٣٥

(٤) محاسن التأويل : ٧/ ٦٣١

(٥) انظر الأحاديث في تفسير الطبري : ١٢/ ١٦٨، انظر تفسير محاسن التأويل: ٤/ ٥١٩

(٦) انظر تفسير ابن كثير : ٢/ ١٨٦، ومحاسن التأويل: ٤/ ٥١٩

(٧) محاسن التأويل: ٤/ ٥١٩

وفي قوله تعالى: ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ﴾[المجادلة: ١٣] يذكر القاسمي في تنبيهه على هذه الآية ، أنّ من ادعّى نسخها قد اعتمد على روايات موقوفة ومقطوعة تنصّ على نسخها ، وهي ما رُوي عن **علي رضي الله عنه** : أن في كتاب الله عز وجل لآية ما عمل بها أحد قبلي، ولا يعمل بها أحد بعدي يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا ناجَيْتُمُ ... إلخ قال: فُرضت، ثم نُسخت [١].

وعن **مجاهد** أيضاً قال: نهوا عن مناجاة النبيّ صلى الله عليه وسلم حتى يتصدقوا، فلم يناجه إلا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، قدم ديناراً فتصدّق به، ثم أنزلت الرخصة في ذلك [٢].

وعن **قتادة** أنها منسوخة، ما كانت إلا ساعة من نهار. وعنه أيضاً قال: سأل الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحفوه بالمسألة فوعظهم الله بهذه الآية، وكان الرجل تكون له الحاجة الى نبي الله صلى الله عليه وسلم فلا يستطيع أن يقضيها حتى يقدم بين يديه صدقة، فاشتد ذلك عليهم، فأنزل الله الرخصة بعد ذلك ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[المجادلة: ١٢] [٣].

وعن **الحسن وعكرمة** قالا: إِذا ناجَيْتُمُ الرَّسُولَ ... الآية، نسختها التي بعدها أَأَشْفَقْتُمْ ... الآية[٤].

ثم يعلّق القاسمي على هذه الأحاديث بقوله : (هذه الآثار وأمثالها هي مستند مدعي النسخ، وقوفاً مع ظاهرها. وقد أسلفنا في مقدمة التفسير، ومواضع أخرى، أنّ النسخ في كلام السلف أعمّ منه باصطلاح الخلف، كما أن المراد من سبب النزول أعمّ مما يتبادر إليه الفهم. ومنه قول قتادة هنا: فأنزل الله الرخصة بعد ذلك. فإن مراده إبانة أنّ الأمر ليس بعزيمة في الآية الثانية، لا أنّ نزولها كان متراخياً عن الأولى، فإنّ ذلك مستحيل على رونق نظمها الكريم. والأصل في الآي المقررة لحكم ما، هو اتصال جملها، وانتظام عقدها، إذ به يكمل سحر بلاغتها، وبديع بيانها وتمام فقهها) [٥].

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره : ٢٣/ ٢٤٨
(٢) أخرجه ابن جرير في الموضع نفسه.
(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٢٣/ ٢٤٨- ٢٤٩
(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره : ٢٣/ ٢٥٠
(٥) محاسن التأويل: ٩/ ٦٦

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤] وخلال شرح هذه الآية يذكر القاسمي أنّ الأحاديث الموقوفة والمقطوعة على موقفين منها ؛ **فالموقف الأول**: يقول أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] ، قالوا:[وهم ابن عباس وقتادة و الضحاك والسدي] فلم يبقَ لأحد من المشركين عهد ولا ذمة بعد براءة، وانسلاخ الأشهر الحرم [(١)].

و**الموقف الثاني** من هذه الأحاديث الموقوفة والمقطوعة[وهم ابن عمر وعطاء والحسن وعمر بن عبد العزيز]، أنّ الآية محكمة ليست منسوخة، وأنه لا يجوز قتل الأسير، وإنما له المن أو الفداء [(٢)].

فيرجح القاسمي بين هذه الأقوال بأنها محكمة مع تفويض الأمر للإمام ، وأن لا تعارض بين الأحاديث المذكورة لعلمه من آيات أخر ولا سيما أنّ مرجع الأمر إلى المصلحة ، ولا تعارض أيضاً بسبب تغاير اصطلاح السلف والأصوليين في النسخ ، ويقوّي اختياره بما اختاره أيضاً ابن جرير في كون الآية محكمة غير منسوخة [(٣)] .

ثانياً: نفيُ النسخِ بأحاديثَ موقوفةٍ ومقطوعة.

يعتمد القاسمي على الأحاديثِ الموقوفة والمقطوعة من كلام السلف الكرام في نفي دعوى النسخ في بعض المواضع، ويفتش ويبيّن قوة سند هذه الأحاديث، فعند تفسير قوله تعالى:﴿ لِكَ أَدْنى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهادَةِ عَلى وَجْهِها أَوْ يَخافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمانٌ بَعْدَ أَيْمانِهِمْ ﴾[المائدة:١٠٨] وقد ادّعي أنّ هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿ممن ترضون من الشهداء ﴾[البقرة:٢٨٢] وذكر القاسمي حول ذلك : (النسخ لا يثبت بالاحتمال، وأنّ الجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما. وبأنّ سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن. حتى صحّ عن ابن عباس وعائشة وعمرو بن شرحبيل وجمع من السلف، أنّ

(١) انظر تفسير الطبري: ١٤/ ٩٨، في رواية هذه الأقوال. وانظر محاسن التأويل: ٨/ ٣٦٤

(٢) انظر تفسير الطبري: ١٤/ ١٤٠. وانظر محاسن التأويل: ٨/ ٣٦٤

(٣) انظر محاسن التأويل: ٨/ ٣٦٤، انظر أيضاً في ترك القاسمي للنسخ، والتنبيه على اختلاف المصطلح بين المتقدمين والمتأخرين في : (٥/٢٧٥- ٢٧٦) ،(٤/ ٤٩٣)

سورة المائدة محكَمة. وعن ابن عباس أنّ الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحد من المسلمين، فإنْ اتّهما استحلفا. أخرجه الطبريّ بإسناد رجاله ثقات[1]. وأنكر أحمد على من قال: إنّ هذه الآية منسوخة. وصحّ عن أبي موسى الأشعريّ أنه عمل بذلك بعد النبيّ صلى الله عليه وسلم)[2]. فكل هؤلاء الصحابة صرّحوا بعدم نسخ آية من آيات سورة المائدة، و ليس قولهم هو الدليل فقط بل عملهم بها أيضاً. وهذا ما يؤكد أنها ليست منسوخة كما اختار القاسمي.

وفي القول بنسخ آية ﴿قم الليل إلا قليلاً ﴾[المزمل:٢] أن هذا الوجوب منسوخ بقوله تعالى في آخر السورة: ﴿فتاب عليكم ﴾[المزمل:٢٠] . فيرجّح القاسمي أيضاً عدم النسخ في هذه الآية بما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ... حتى كان الرجل يربط الحبل ويتعلّق، فمكثوا بذلك ثمانية أشهر، فرأى الله ما يبتغون من رضوانه فرحمهم، فردهم إلى الفريضة، وترك قيام الليل [3]. فقال القاسمي بعد ترجيحه لعدم النسخ : (من ذهب إلى أنّ الأمر محكم وأنّه للندب، يرى أنّ آخر السورة تعليم لهم الرفق بأنفسهم، لأنّه تاب عليهم باليُسر، ورفع عنهم الآصار. وفيه ما يدلّ على عنايتهم بالمندوب، وحرصهم عليه، حتى أفضى الحال إلى الرفق بهم فيه. ويدلّ عليه أثر عائشة في ربطهم الحبل للتعلّق به، استعانة على قراءة القرآن، وكثرة تلاوته) [4]. فتفقّه القاسمي بالحديث الموقوف على عائشة رضي الله عنها هو ما أعانه على اختياره بعدم النسخ. وهو تميّز في ترجيحاته ساعده بذلك شدّة فهمه لنصوص السنة والمراد منها.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى﴾[النساء:٨] يرجّح القاسمي عدم نسخ هذه الآية بما ورد من أحاديث موقوفة على الصحابة الكرام تنصّ على نفي نسخها ، فقال : (وقد روى البخاري عن ابن عباس، في الآية قال: هي محكمة وليست بمنسوخة. وفي لفظ عنه: هي قائمة يُعمل

(١) بحثت ولم أجده في تفسير ابن جرير الطبري
(٢) محاسن التأويل: ٤/ ٢٨٩ ، نقله القاسمي من كتاب فتح الباري : ٥/ ١١٥
(٣) أخرجه ابن جرير في التفسير: ٢٩/ ١٢٥
(٤) محاسن التأويل: ٢٥٨/٩

بها [١]. وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين، في هذه الآية: أنها واجبة على أهل الميراث ما طابت به أنفسهم. وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أنّ عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر قسم ميراث أبيه عبد الرحمن، وعائشة حية. فلم يدع في الدار مسكيناً ولا ذا قرابة إلّا أعطاه من ميراث أبيه. وتلا: ﴿وَإِذا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبى ﴾[النساء:٨] [٢]. وأخرج سعيد بن منصور[٣] عن يحيى بن يعمر قال[٤]: ثلاث آيات مدنيات محكمات ضيّعهن كثير من الناس منها : ﴿وَإِذا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾)[٥].

وأيضاً في قوله تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعائِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الْحَرامَ ﴾[المائدة:٢] ذهب جمهور الفقهاء أن هذه الآية نُسخت بقوله تعالى: ﴿فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾[التوبة: ٥] ولكنّ القاسمي رحمه الله يرى أنّها محكمة، بدلالة أحاديث مرفوعة وموقوفة منها حديث أبو بكرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع: ((إنّ الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض. السنة اثنا عشر شهراً. منها أربعة حرم ...الحديث))[٦]. فيقول القاسمي–متابعاً ابن كثير– حول ذلك: (وهذا يدلّ على استمرار تحريمها إلى آخر وقت. كما هو مذهب طائفة من السلف) [٧].

ورد في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[البقرة:١٨٤] عدة أقوال نقلها القاسمي رحمه الله في هذه الآية. فالأحاديث الصحيحة عن الصحابة الكرام[٨] تؤكد أن الصيام قد تدرّج في تشريعه . فمن اشتدّ عليه الصوم وأراد أن يفطر ثم يفتدي فهو جائز في بدء تشريع الصوم ،

---

(١) أخرجه البخاري:٣/١٠١٤، كتاب الوصايا، بال قوله تعالى:(وإذا حضر القسمة أولوا القربى...)(النساء:٨) بلفظ (إن ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ولا والله ما نسخت...) (٢٦٠٨)

(٢) بحثت ولم أجده في مصنف عبد الرزاق ، وجدته في كتاب المحلى لابن حزم: ٤/ ١٨١

(٣) سعيد بن منصور(٢٢٧هـ) : سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخرساني، ويقال الطّالقانيّ، قال ابن يونس: مات بمكّة. تاريخ الإسلام:١٦/ ١٨٦

(٤) التفسير من سنن سعيد بن المنصور:٣/ ١١٦٩

(٥) محاسن التأويل: ٣ / ٣٤

(٦)صحيح البخاري:٣/ ١١٦٨، كتاب بدء الخلق، ما جاء في سبع أرضين،(٣٠٢٥)، صحيح مسلم: ٥/ ١٠٧، القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء،(٤٤٧٧)

(٧) محاسن التأويل: ١١/٤

(٨)صحيح البخاري: ١٦٣٨/٤، التفسير ، سورة البقرة، (٤٢٣٧)، صحيح مسلم:٣/ ١٥٤، الصيام، باب بيان نسخ (وعلى الذين يطيقونه)، (٢٧٤١)

ثم نُسخ هذا الحكم بقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾[البقرة:١٨٥] ثم عرض القاسمي حديث ابن عباس في الآية: ليست بمنسوخة، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كلّ يوم مسكيناً [١]. ولم يُرجّح القاسمي بين هذه الأحاديث ولكنه بقي على رأيه في عدم النسخ وإن اضطره ذلك إلى تأويل آخر للآية والأحاديث يخالف فيه من سبقه. فيقول القاسمي أن معنى "منسوخ" في الروايات أن ما يُتوهم من إباحة الفطر ثم الفداء هو منسوخ بالآية التي تليها؛ بمعنى أنه مدفوع فيتعيّن الصوم على كل من شهده فلو ثبت أنهم فهموا الترخيص في الإفطار، والفدية، وأفطروا لكان ذلك بمثابة من اجتهد فأخطأ ثم رُدّ إلى الصواب ، ولا يُعوّل إلا على الصيام. وبه تبقى الآية على إحكامها [٢].

وبأقوال السلف الصالح استعان القاسمي بنفي النسخ عن الآيات، وقوّى رأيه بها وحجّته.

ثالثاً: نفي النسخ لأن القولَ بالنسخ لا برهانَ عليه.

في قوله تعالى:﴿ أَوْ آخَرانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾[المائدة:١٠٦] دلالة على صحّة شهادة الذميّ على المسلم عموماً. وعن الحسن وابن أبي ليلى والأوزاعيّ: أنّها صحيحة ثابتة...و قيل أنّ شهادة الذميين قد نُسخت. و رجّح القاسمي عدم نسخ عموم هذه الآيات بهذه الأحاديث المقطوعة ثم قال: (لم يأتِ من ادّعى النسخ بحجةٍ تصلح لذكرها، وتستدعي التعرّض لدفعها) [٣].

و ردّ القاسمي دعوى نسخ حكم الخلع ، بالحديث الصحيح المَروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه:((اقبل الحديقة ، وطلقها))[٤]؛ ثم قال : (والنسخ لا يُصار إليه بالرأي. وقد كثُر في

(١) صحيح البخاري: ١٦٣٧/٤، التفسير، سورة البقرة، (٤٢٣٥)

(٢) انظر سوانح القاسمي في كتاب القاسمي وعصره لابنه ظافر: ص ٢٦٧، وفسّر القاسمي الآية بمعنى أن من أفطر عمداً وهو يطيق الصيام فعليه الفدية. ويتناسق هذا التفسير مع تفسير الآية التي قبلها (فمن كان منكم مريضاً..) فهي تتحدث عمّن لا قدرة له على الصيام وأفطر وتبيّن أحكامه وقوله:(وعلى الذين يطيقونه) تتحدث على من أفطر عمداً وحكمه. فلا نسخ هنا عنده وأوّل الأحاديث الموقوفة التي تقول بالنسخ.

(٣) محاسن التأويل: ٢٨٨/٤

(٤) صحيح البخاري: ٥/ ٢٠٢١، الطلاق ، باب الخلع وكيفية الطلاق ،(٤٩٧٢)

المتأخرين دعوى النسخ في الآيات هكذا بلا استناد قويّ. بل لما يتراءى ظاهراً بلا إمعان. فتثبّت هذا) [1].

وفي ذكر الاختلافات الفقهية التي وردت في تحديد مقدار السرقة التي تُقطع بها اليد ، يذكر القاسمي رحمه الله بعضاً من انتقادات الجمهور على ما تمسّك به الظاهرية من حديث أبي هريرة: ((يَسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده)) [2] أحدها: أنه منسوخ بحديث عائشة رضي الله عنها ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً)) [3]. وقال القاسمي عن ذلك : (وفي هذا نظر لأنه لا بد من بيان التاريخ) [4]. فنبّه على شرط مهم من شروط النسخ التي يجب أن تتوفر في الناسخ حتى يُقال أن النص منسوخ . فالقاسمي يطبّق شروط النسخ على الفقهاء أيضاً، ولا يقبل بالقول في النسخ تسرّعاً من غير برهان كإثبات التاريخ في المثال السابق.

رابعاً: القول بالنسخ إذا تعذّرَ الجمعُ.

إذا وردت أدلّة صحيحة تُعطي أحكاماً متباينة في الموضوع الواحد ولا يمكن الجمع بين هذه الأدلة بأي وجه، فإن القاسمي رحمه الله لا يرى حرجاً من القول بالنسخ ، وهو قليل في تفسيره. قد وُجِد في موضعين في محاسن التأويل :

أحدُهما: أن قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوالِدانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾[النساء: ٣٣] أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وألوا الأرحام ﴾[الأنفال: ٧٥] وقد وردت نصوص في السنة تدلّ على النسخ فقال القاسمي حول ذلك : (على ما ذكر، تكون الآية محكمة في صدر الإسلام، منسوخة بعده. وثمّة وجه آخر فيها. وهو أنّها ناسخة لميراث الحليف بتأويل

(١) محاسن التأويل: ٣/ ٦٣- ٦٤

(٢) صحيح البخاري: ٦/ ٢٤٨٩، الحدود ، باب لعن السارق إذا لم يسم(٦٤٠١)، صحيح مسلم: ٥/ ١١٣، الحدود، باب حد السرقة ونصابها(٤٥٠٣)

(٣) صحيح البخاري: ٦/ ٢٤٩٢، الحدود، باب قول الله تعالى :(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)(المائدة:٣٨) (٦٤٠٧)، صحيح مسلم ١١٢/٥ ،الحدود، باب حد السرقة ونصابها (٤٤٩٢)

(٤) محاسن التأويل: ٤/ ١٣٦

آخر. وهو ما رواه البخاريّ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: وَلِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ ورثة وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمانُكُمْ. كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجريّ الأنصاريّ دون ذوي رحمه، للأخوّة التي آخى النبيّ صلى الله عليه وسلم بينهم. فلما نزلت ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ ﴾[النساء:٣٣] نُسخت. ثم قال: وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمانُكُمْ. من النصر والرفادة والنصيحة. وقد ذهب الميراث ويوصى له...) [١].

ثانِيهما: في قوله تعالى:﴿هذا ما كنزتم لأنفسكم ﴾[التوبة:٣٥] ، فقد بيّن القاسمي ورجّح أن هذه الآية منسوخة بوجوب الزكاة ، وقد وردت الكثير من الأحاديث تدلّ على ذلك أيضاً، ويذكر القاسمي أنّ هذا يشعر بالوعيد على الاكتناز. ويُشعر أيضاً بأنّ فرض الزكاة كان في السنة التاسعة من الهجرة، وجزم به ابن الأثير في "تاريخه" : وقوّاه بعضهم بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطوّلة، ففيها لما أُنزلت آية الصدقة بعث النبيّ صلّى الله عليه وسلّم عاملاً فقال: ما هذه إلا جزية أو أخت الجزية [٢]. والجزية إنما وجبت في التاسعة. فيعقّب القاسمي على ضعف هذا الحديث في إثبات تاريخ الزكاة فقال: (هذا الحديث ضعّفوه. والأقوى منه كون هذه السورة التي فيها هذه الآية نزلت في السنة التاسعة كما قدمنا. فإذا نسخت بالزكاة كانت الزكاة في تلك السنة أو بعدها قطعاً) [٣]. فهو لم ينفِ النسخ هنا بل وافق عليه، وأضاف تحديد تاريخ الناسخ .

(١) محاسن التأويل:٣/ ٩٩
(٢) انظر فتح الباري : ٣/ ٢٦٦ قال عن الحديث: ضعيف لا يحتج به
(٣) محاسن التأويل : ٥/ ٤١٧

المبحث الرابع : مُختلِف الحديث ومُشكلِه.

علم مُختلِف الحديث ومُشكلِه هو علم يُركّز على اهتمام المحدّثين واعتنائهم بمعاني المتون النبويّة ، التي وجدوا فيها تباين واختلاف في المعنى .

فمختلِف الحديث يعني: أن يوجد حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيُجمع بينهما، أو يُرجّح أحدهما [1] . وقد جعل الدكتور نور الدين عتر مختلف الحديث ومشكل الحديث بمعنى واحد وعرّفه بقوله : (هو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلاً ، أو تعارض مع نصّ شرعي آخر)[2].

فلم يفرّق بعض العلماء بين " مختلف الحديث ومشكل الحديث" بل جعلوهما مترادفين في معناهما، وعلى ذلك سار القاسمي في عدم التفريق بينهما، و بعض الباحثين وجدوا فروقاً بين في هذين المصطلحين –وعليه سيكون تقسيم هذا المبحث– وسأذكر بعضاً من هذه الفروق منها:

مختلفُ الحديثِ: يكون التعارضُ فيه بين حديثين أو أكثر، حصراً لا يتعداه إلى أدلة أخرى. بينما مشكلُ الحديث: جعلوا حدودَ التعارضِ فيه أعمّ ، فقد يكون التعارضُ الظاهري بين آيةٍ وحديث ، أو حديثٍ وآخرَ، أو تناقضِ الحديثِ مع العقل أو تناقضٍ بين حديثٍ وإجماعٍ أو قياسٍ[3].

وعليه سأقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: مختلِف الحديث، و المطلب الثاني: مشكِل الحديث.

(١) الخلاصة في علوم الحديث للطيبي : ص ٦٥ ، وانظر أيضاً في تعريفه إلى الباعث الحثيث لابن كثير: ص ١٦٩- ١٧٠

(٢) منهج النقد في علوم الحديث : ص٣٣٧

(٣) انظر مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء لأسامة الخياط : ص ٣٣

المطلب الأول: مُخْتَلِف الحديث.

هو من الاختلاف والتخالف ويعني: " اخْتَلَف الشيئين" أي لم يتفقا ولم يتساويا، و"تخَالَف الشيئين" أي تضادَّا [١] .

أمّا في المعنى الاصطلاحي: فلا بدّ من التنبيه أنّهم اختلفوا في ضبط هذه الكلمة ، فمنهم من ضبطها بكسر اللام " مختلِف الحديث " على وزن اسم فاعل ، فيكون معناه الاصطلاحي: الحديث الذي عارضه حديث آخر مثله [٢]. أمّا من ضبطه بفتح اللام " مختلَف الحديث" هو على وزن اسم مفعول، كأنّه يقصد به علم الاختلاف بشكل عام : وهو معرفة سنن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعارضها مثلها فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما ، وهما في الصحة والسقم سيّان [٣].

معنى مختلف الحديث عند القاسمي.

إنّ القاسمي رحمه الله لم يفرد لمختلف الحديث تعريفاً خاصّاً به ، واكتفى بالنقل الطويل عن الإمام الشافعي في هذا الموضوع، و يعدّ الإمام الشافعي[٤] أوّل من لاحظ هذا النوع من الحديث ، وأوّل من شرح آلية التعامل مع هذه النصوص [٥] .

ولكنْ القاسمي لم يُعلّق ولم يختار تعريفاً لهذا النوع، إنّما اكتفى بذكر أمثلة من كتاب الرسالة، واكتفى بطريقة الشافعي في الجمع بين الأدلة والترجيح. وبعد عرض القاسمي لكلام الشافعي هنا ، أفرد عنواناً يَدخل ضمن الكلام عن مختلف الحديث ، وهو "الترجيح" وطريقته ، فعنْوَن القاسمي الكلام بقوله : (فَذْلَكَةُ وجوه الترجيح بين ما ظاهره التعارض) [٦]. فهو بهذا العنوان قد لخّص أدوات الترجيح

---

(١) انظر معجم الوسيط :ص ٢٦٠ ، مادة " خلف"

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص ١٦

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم : ص ٢٨٤

(٤) الشافعي: (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) محمد بن إدريس ، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة. ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، مات في القاهرة وقبره معروف فيها . من كتبه: كتاب " الأم " في الفقه، وله " المسند" في الحديث، و " اختلاف الحديث" . الأعلام: ٢٦/٦

(٥) انظر في قواعد التحديث: ص ٣١٨- ٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣ قد نقل القاسمي بهذه الصفحات عن الإمام الشافعي من الرسالة في أصول الفقه : ص ٢٨٢

(٦) قواعد التحديث: ص ٣٢٣، معنى " فَذْلَكَة" : مجمل ما فصّل وخلاصته ، وهي كلمة محدثة في اللغة . انظر معجم الوسيط : ص ٦٧٨

المستخدمة في هذا العلم ، وقدحكم على التعارض بين النصوص بالتعارض الظاهري فقط ، لاستحالة التعارض الحقيقي في الشرع.

وقد بيّن القاسمي أن الترجيح يعتبر فيه أربعة أمور : وهي الإسناد – والمتن – والمدلول- وأمر خارج عمّا سبق [1]. فهل طبّق القاسمي رحمه الله أساسيات الترجيح هذه في تفسيره؟ أم أنه اكتفى بالجانب النظري فيها ؟

ونلحظ أن القاسمي رحمه الله في تعامله مع النصوص المختلفة؛ كان يلجئ إلى طريقتين: **الجمع** بين النصوص أو **الترجيح**. وسيتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية.

أولاً: الجمعُ بين النصوصِ ورفعُ الاختلافِ والتعارض.

من خلال البحث في تفسير القاسمي نجده كثيراً ما جمع بين النصوص المختلفة ظاهرياً بطريقته أو بنقل عن غيره، فهو مُدركٌ لأهمية هذا العلم، و ولأهمية توضيحه للناس ، لكي تُمحى أي شبهة اختلاف قد تؤدي إلى سوء الفهم[2]. أو قد يحل فكرة الاختلاف من أساساها –كما فعل في روايات أسباب النزول المختلفة- من خلال طريقته التي وضّحها البحث وسار عليها القاسمي من بداية تفسيره حتى نهاية كتابه.

وسيعرض البحث هنا أمثلة استقلّ القاسمي برفع تعارضها، أو كان معقّباً فيها على غيره من العلماء، للتنبيه على تمكّنه من هذا العلم وبراعته فيه.

اختلف في أحاديث سعي النبي عليه الصلاة والسلام بين الصفا والمروة هل كان سعيه مشياً على الأقدام أم كان على راحلته ؟ فيذكر القاسمي رحمه الله الأدلة التي وردت في سعيه. فيروي عن جابر رضي الله عنه : ((أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم لمّا دنا من الصفا قرأ:﴿إنّ الصفا والمروة من شعائر

(١) انظر قواعد التحديث: ص٣٢٣

(٢) انظر محاسن التأول: ٧/ ٦٨٩، فجمع بين روايات الحجاب ، قال مما يدل على مدى اهتمامه: (وإنما نقلنا الجمع بين الروايتين، مع أن الأمسّ به شرح الصحيح، لما اتفق من نقل كثير من المفسرين إحدى الروايتين ونقل آخرين الثانية، مما يوقع الواقف في شبهة الاختلاف، فآثرنا توسيع الكلام لتحقيق المقام).

الله ﴿[البقرة:١٥٨] ثمّ نزل إلى المروة حتى إذا نصبت قدماه في بطن الوادي، حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا)) [١].

فظاهر هذا الحديث يدلّ أن سعيه بينهما كان مشياً وليس على راحلة .

ولكن قد رُويت أحاديث صحيحة أيضاً تدلّ أن سعي النبي عليه الصلاة والسلام كان على راحلته ، ولم يرد فيها المشي . مما ذكره القاسمي حديث جابر يقول فيه: ((طاف النبيّ صلّى الله عليه وسلّم في حجة الوداع **على راحلته بالبيت،** وبين الصفا والمروة، ليراه الناس، وليشرف وليسألوه، فإن الناس غشوه)) [٢] .

ثم أورد القاسمي هنا قول ابن حزم في محاولته للجمع بين النصوص فقال : (لا تعارض بينهما، لأن الراكب إذا انصبّ به بعيره فقد انصبّ كلّه وانصبّت قدماه أيضاً مع سائر جسده)[٣] . فعقّب القاسمي رحمه الله على جمع ابن حزم بقوله: (**وعندي– في الجمع بينهما– وجه آخر أحسن من هذا وهو: أنه سعى ماشياً أوّلاً، ثمّ أتمّ سعيه راكباً، وقد جاء ذلك مصرّحاً به**)[٤]. ثم أتى القاسمي بالدليل المَروي في صحيح مسلم على جمعه هذا . فعن أبي الطفيل قال: قلت لابن عباس: أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكباً، أسنّة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنّة! قال: صدقوا وكذبوا ، قال: قلت: ما قولك صدقوا وكذبوا؟ قال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كثر عليه الناس. يقولون: هذا محمد! حتى خرج عليه العواتق من البيوت، قال: وكان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لا يضرب الناس بين يديه، فلمّا كثر عليه ركب. والمشي والسعي أفضل [٥].

هذا ما جمعه القاسمي رحمه الله بين الروايات المتعارضة ظاهريّاً بفعله من غير نقل، معقّباً على ابن حزم. وأيضاً عقّب على—ابن كثير– لسرده بعض الروايات عن السلف من غير جمع وتوفيق. فعند

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه وهوجزء من حديث طويل: ٤/ ٣٩، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم (٣٠٠٩)
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: ٢/ ٩٢٧، كتاب الحج، باب جواز الطواف على البعير وغيره، (١٢٧٣)
(٣) حجة الوداع لابن حزم : ص ١٥٧، محاسن التأويل: ٢/ ٩
(٤) محاسن التأويل: ٢/ ٩
(٥) صحيح مسلم:٤/ ٦٤، الحج، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، (٣١١٤) ، محاسن التأويل:٩/٢

تفسيره لقوله تعالى:﴿ السائحونْ ﴾[التوبة:١١٢]، فُسّرت هذه الآية–ونقلها القاسمي عن ابن كثير– بعدّة أحاديث موقوفة ومقطوعة منها: أنّ ما ذُكر من السياحة في القرآن فهو الصيام ، وأيضاً فُسّرت للدلالة على المهاجرين، أو المتنقلون لطلب العلم ، أو لتدل على الجهاد، واختار ابن كثير أنهم الصائمون، وساق بعد ذلك ((أن رجلاً قال: يا رسول الله، ائذن لي في السياحة. فقال النبيّ صلى الله عليه وسلّم: سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله)) [(١)]. فيقول القاسمي معقّباً: (**لو أَخذ هذا الحديث تفسيراً للآية لالتقى مع كل ما روي عن السلف فيها، لأن الجهاد في سبيل الله، كما يُطلق على قتال المشركين، يُطلق على كل ما فيه مجاهدة للنفس في عبادته تعالى، ومنه الهجرة والصوم، والسفر للتفقّه في الدين أو للاعتبار، بل ذلك هو الجهاد الأكبر. هذا على إرادة التوفيق بين المأثورات**)[(٢)]. ومما سبق من الأمثلة نلحظ شدّة اهتمام القاسمي بالجمع بين الروايات التي ظاهرها التعارض ، فكان رحمه الله لا يرضَ بجمع غيره إذا بدا له طريقة أفضل للجمع ، فيصرّح بها ويذكرها.

ومثال آخر على جمعه بين الروايات من غير تعقيب على العلماء، ما يُروى عن التماثل بين دية المعاهد–حربياً أو كتابياً– والمسلم. فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((أن النبيّ صلى الله عليه وسلم وَدَى العامريين اللذين قتلهما عمرو بن أمية الضمريّ، وكان لهما عهد من النبيّ صلى الله عليه وسلم لم يشعر به عمرو، بدية المسلمين))[(٣)]. فهذا النص يدلّ على التساوي بين دية المعاهدين ودية المسلمين، وقد رُوي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنها النصف من قوله : ((عقل الكافر نصف دية المسلم))[(٤)] .

---

(١) سنن أبي داود: ٣١٤/٢ ، كتاب الجهاد، باب فِى النَّهْيِ عَنِ السِّيَاحَةِ ، (٢٤٨٨) ، حديث صحيح انظر :الجامع الصغير للسيوطي: ١٩٢/١

(٢) محاسن التأويل: ٥ / ٥٢٧

(٣) سنن الترمذي: ٤/ ٢٠، أبواب الديات، (١٤٠٤) بدون ذكر " عمرو بن أمية" . قال الترمذي : حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. والراوي ضعيف أبو سعيد البَقّال.

(٤) أحمد في المسند: ٢/ ١٨٠(٦٦٩٢)، سنن الترمذي: ٤/ ٢٥،الديات ، ما جاء في دية الكفار، سنن النسائي الكبرى:٤/ ٢٣٥،القسامة، كم دية الكافر؟(٧٠١٠) ، انظر محاسن التأويل: ٣/ ٢٦٩، قال السيوطي في الجامع الصغير: حسن . انظر: ٤٠٣/١

وهذا يخالف ما سبقه من التساوي في الدية، فيجع القاسمي بين هذه الروايات فيقول : (**وعندي لا تنافي بين هذه الروايات المذكورة. لأن الظاهر أن الفرض في دية الكافر إنما هو النصف. ولا حرج في الزيادة عليه، إلى أن يبلغ دية المسلم تبرعاً وتفضلاً. وبه يحصل الجمع بين الروايات...**)[1] . ونلحظ من طريقة جمع القاسمي أنه جمع فيه وعي تامّ بالهدي النبويّ، وحكمته صلى الله عليه وسلم، وطريقته في التعامل مع الإحسان والتفضّل. وهذا ما طبّقه القاسمي في روايات الديّات، وفي روايات أخرى كالمثال الآتي.

وردت في يمين اللغو عدة أحاديث عن الصحابة الكرام تختلف في بيان هيئة هذا اليمين الذي لا مؤاخذة من الله تعالى عليه ولا كفارة فيه. قالت عائشة رضي الله عنها : أنزلت هذه الآية ﴿لا يؤاخذكم الله في اللغو في أيمانكم ﴾[البقرة:٢٢٥] في قول الرجل: لا والله، وبلى والله [2]. وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إنما اللغو في المزاحة والهزل وهو قول الرجل: لا والله! وبلى والله! فذاك لا كفّارة فيه، إنما الكفارة فيما عقد عليه قلبه أن يفعله ثم لا يفعله[3].

ثم أورد القاسمي رحمه الله تفاسير أخرى منهم تختلف عمّا فسّرته السيدة عائشة، مثل: أن يحلف على الشيء يظنّه، ثم يظهر خلافه. ويروى: أن يحلف وهو غضبان [4]. فيجمع القاسمي بين هذه النصوص بقوله:(**وقد ظهر– للفقير– أن لا تنافي بين هذه الروايات. لأنّ كل ما لا عقد للقلب معه من الأيمان فهو لغو بأي صورة كانت وحالة وقعت. فكل ما روي في تفسير الآية فهو مما يشمله اللغو**)[5].

(١) محاسن التأويل: ٣/ ٢٧٠
(٢) صحيح البخاري: ٦/ ٢٤٥٤، كتاب الأيمان والنذور، باب (لا يؤاخذكم الله في اللغو في أيمانكم) (البقرة:٢٢٥)
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٢/ ٤٠٨
(٤) أخرجها ابن أبي حاتم في تفسيره : ٢/ ٤٠٨، انظر محاسن التأويل: ٢/ ١٧١
(٥) محاسن التأويل: ٢/ ١٧١

مما سبق يتضح مدى تمكّن القاسمي في الجمع بين الروايات ، ونفي التعارض عنها، ومدى اهتمامه بهذا العلم وتوضيحه للناس، فقد أكثر من النقل عن غيره أيضاً في نفي التعارض بين النصوص ولم يختصر ذلك في تفسيره وإنما أظهره وأكّد عليه بأقواله أيضاً.

ثانياً: الترجيح بين الروايات المتعارضة ظاهرياً.

استخدم القاسمي الترجيح في عدة مواضع من تفسيره، منها ما ورد من أحاديث في صوم المسافر، فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمن سأله عن الصوم في السفر؟ : ((إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر))[1] . فهذه الرواية تدلّ على تخيير المسلم بين الصوم والإفطار إذا كان مسافراً، بيْد أنّ الرواية الآتية تنفي هذا التخيير. فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه : كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في سفر، فرأى زحاماً، ورجل قد ظُلّل عليه، فقال: ما هذا؟ فقالوا: صائم، فقال: ((ليس من البرّ الصوم في السفر)) [2] . وهنا نجد ترجيح القاسمي بتخصيص هذا النص للحديث المتقدم، فيجوز صيام المسافر إذا أطاقه لا ضرر، و أما إذا شقّ عليه الصوم فيُكره . ويقول القاسمي حول هذه النصوص : (**فلا ينافي هذا ما تقدم، كما لا يردّ أنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، لأن السياق والقرائن تدلّ على تخصيصه بمن شقّ عليه الصوم. وما تقدم، في غيره**) [3]. ونجد القاسمي في ترجيحه هذا قد استخدم أدوات الترجيح باعتبار المتن التي ذكرها في " قواعد التحديث" قال : (**يُقدّم الخاص على العام ... ويقدم ما كان فيه الإيماء إلى علة الحكم على مالم يكن كذلك لأنّ دلالة المعلّل أوضح من دلالة غير المعلّل...**)[4]. وباعتبار المدلول قد قدم ما كان حكمه أخف على ما كان حكمه أغلظ [5]. لذا جاء هنا نهي النبي صلى

(١) صحيح البخاري:٢/ ٦٨٦، الصوم ، باب الصوم في السفر، (١٨٤١)، صحيح مسلم : ٣/ ١٤٤، الصيام ، التخيير في الصوم ، (٢٦٨١)
(٢) صحيح البخاري: ٢/ ٦٨٧، الصوم ، باب قول النبي لمن ضلل عليه واشتد الحر..، (١٨٤٤) صحيح مسلم : ٣/ ١٤٢، الصيام، جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر (٢٦٦٨)
(٣) محاسن التأويل: ٢/ ٥٩
(٤) قواعد التحديث : ص ٣٢٥
(٥) انظر المصدر السابق

الله عليه وسلم للصحابي المسافر على الصوم، لما في صومه من تهلكة لنفسه، وقد رفع الله تعالى المشقة والحرج عنه في الشريعة الإسلاميّة.

ويرجح القاسمي أيضاً بين النصوص العَقدِيّة ، منها ما ورد من أحاديث تدلّ على إسراء النبي عليه الصلاة والسلام بجسده، وأحاديث أخرى تبين أنّ إسراءه كان مناماً .

ومن الأحاديث التي تدل على أن الإسراء كان بجسد النبي صلى الله عليه وسلم ، عن أم هانئ: ما أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو في بيتي تلك الليلة. صلّى العشاء الآخرة ونام بيننا. فلما كان قبيل الفجر أهبّنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما صلى الصبح وصلينا قال: يا أمّ هانئ! لقد صليت معكم العشاء الآخرة، كما رأيت بهذا الوادي، ثم جئت بيت المقدس فصلّيت فيه. ثم صلّيت الغداة معكم الآن كما ترون [1]. وهذا النص يدلّ على أنّ الإسراء بجسمه.

و من الأحاديث التي تدلّ أنّ إسراء النبي عليه الصلاة والسلام كان في منامه، قوله: (استيقظت وأنا في المسجد الحرام) وقول عائشة رضي الله عنها: ما فقدت جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقوله (بينما أنا نائم) . وتابع القاسمي هنا في ترجيحه رأي ابن القيم في المسألة أنّ إسراء النبي عليه الصلاة والسلام كان بروحه وليس نائماً ، ونبّه على الفرق بين إثبات الإسراء بالنوم وإثباته بالروح ، واستدلّ على ذلك برواية السيدة عائشة رضي الله عنها : إنّما كان الإسراء بروحه ولم يفقد جسده . وهذا الأمر أعظم مما يراه النائم . والذي يدلّ على ترجيح القاسمي هنا أنّه إسراء بالروح وليس مناماً ولا جسداً- حسب رأيي- أنه عقّب كلام ابن القيم هذا بنقل عن السعدي[2] في " حواشي البيضاوي" الذي نبّه أنّ الإسراء أو المعراج بالروح في اليقظة هو خارق للعادة [3]. و أشار أيضاً أنّ إسراء بالروح قد يحتمله اللفظ المأثور في روايات التي تدل على النوم [4].

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ١٧/ ٣٣١

(٢) السعدي: (٩٤٥هـ) سعد الله بن عيسى بن أمير خان، الشهير بسعدي جلبي، سعدي أفندي ، من علماء الروم ، منشأه ووفاته في الأستانة. من كتبه : " الفوائد البهية " حاشية على تفسير البيضاوي . الأعلام : ٣/ ٨٩

(٣) انظر حاشية الشهاب عبى تفسير البيضاوي: ٥/٦ ، انظر محاسن التأويل: ٦/ ٤٥٤

(٤) انظر محاسن التأويل : ٦ / ٤٥٥

ولعلّ القاسمي قد رجّح هذا الرأي لأن رواية السيدة عائشة تصرّح أنّ الإسراء كان في الروح ولم يُفقد الجسد [1] . وهي رضي الله عنها من أقرب الصحابة إليه مطّلعة على جميع حالاته صلى الله عليه وسلم، وقد جاءت روايتها صريحة بعدم فقدان جسده.

ويقدّم القاسمي أيضاً ترجيحه في موضوع الحجاب الذي فُرض على نساء النبي عليه الصلاة والسلام. فأورد أولاً رأي القاضي عياض بأنّ الحجاب هو لشخوصهنّ وهو مما اختصصنّ به ، واستدلّ القاضي عياض بما ورد أن حفصة لما توفي عمر سترها النساء عن أن يُرى شخصُها. وأنّ زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها يستر شخصها [2].

لكنّ رأي القاسمي يختلف عنه ، فيرى أنّ الحجاب هو حجاب للأبدان وليس للأشخاص بدليل: وقد كنّ بعد النبيّ صلّى الله عليه وسلّم يحجُّجن ويطفن. وكان الصحابة ومن بعدهم يسمعون منهنّ الحديث، وهنّ مستترات الأبدان لا الأشخاص. وقد تقدّم في الحج قول ابن جريج لعطاء، لما ذكر له طواف عائشة: أقبل الحجاب أو بعده؟ قال: قد أدركت ذلك بعد الحجاب. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجت سودة بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها. وكانت امرأة جسيمة، لا تخفى على من يعرفها. فرآها عمر بن الخطاب. فقال: يا سودة! أما والله، ما تخفين علينا. فانظري كيف تخرجين. قالت: فانكفأت راجعة، ورسول الله صلّى الله عليه وسلّم في بيتي، وإنه ليتعشى وفي يده عرق، فدخلت فقالت: يا رسول الله، إني خرجت لبعض حاجتي، فقال لي عمر: كذا وكذا. قالت: فأوحى الله إليه ثم رفع عنه، وإنّ العرق في يده ما وضعه، فقال: ((إنه قد أذن لكنّ أن تخرجنّ لحاجتكن))[3]. وذهب بعضهم أنّ فرض الحجاب قد وقع مرتين ، فتابع القاسمي رأي ابن حجر في أن الحجاب قد وقع مرة واحدة ، فيذكر : (**والحاصل أن عمر رضي الله عنه وقع في قلبه نفرة من اطلاع الأجانب على الحريم النبويّ، حتى صرّح بقوله له عليه الصلاة والسلام: احجب**

(١) انظر قواعد التحديث: ص ٣٢٦، الترجيح بأمور خارجة ، الفقرة الثالثة: يُقدم ما فيه التصريح على مالم يكن كذلك .
(٢) نقله ابن حجر في فتح الباري انظر: ٨/ ٣٠٢ ، نقله القاسمي عن ابن حجر: انظر محاسن التأويل:٧/ ٦٩٠
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ٤/ ١٨٠٠، التفسير، سورة الأحزاب (٤٥١٧) ومسلم في صحيحه: ٧/ ٦، كتاب السلام ، باب إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان (٥٧٩٦)

نساءك، وأكّد ذلك إلى أن نزلت آية الحجاب. ثم قصد بعد ذلك أن لا يُبدين أشخاصهنّ أصلاً، ولو كنّ مستترات، فبالغ في ذلك فمنع منه، وأذن لهن في الخروج لحاجتهن، دفعاً للمشقة، ورفعاً للحرج) [1].

وقد تساوت واختلفت أيضاً الأدلة التي تبيح وتحرّم إتيان النساء في أدبارهنّ؛ ولكن القاسمي رحمه الله تعالى يقدّم ويرجّح ما هو أقرب إلى الإحتياط [2]، فيختار تحريم ذلك [3] لما في إتيانهن في الدّبر من أذى وتابع رأي ابن القيم وترجيحه في هذه المسألة [4].

مما سبق نلاحظ أن القاسمي في الترجيح اعتمد على غيره فيه خلافاً لطريقته في جمع الروايات التي تميّز بها.

المطلب الثاني: مُشْكِل الحديث.

المُشْكِل في اللغة العربية: من " الإشكال " الأمرُ يُوجبُ التِبَاسَاً في الفهم، و" اسْتَشْكَل " الأمر: الْتَبَسَ و أورد عليه إشكالاً . "فالمُشْكِل" : هو المُلتبِسُ [5].

و مُشكِل الحديث في الاصطلاح يعني: (أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأسانيد مقبولة، يُوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة) [6].

وُجد الاهتمام بهذا النوع من الحديث قديماً، منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم ؛ فكانوا رضوان الله عليهم يوضحون المعاني الحقيقة الصحيحة التي يجب أن تُفهم من الحديث ، كما فعلت السيدة عائشة مع عدد من الصحابة قد سمعت أنهم رضوان الله عليهم قد طبّقوا النصوص على غير المراد

(١) فتح الباري لابن حجر: ٣٠٣/٨، محاسن التأويل : ٧/ ٦٩٠

(٢) انظر قواعد التحديث: ص ٣٢٥، الترجيح باعتبار المدلول

(٣) انظر محاسن التأويل :٢/ ١٦١- ١٦٢ - ١٦٣- ١٦٤- ١٦٥- ١٦٦- ١٦٧- ١٦٨- ١٦٩

(٤) انظر زاد المعاد لابن القيم : ٤ / ٢٥٧

(٥) معجم الوسيط: ص ٥١٠ - ٥١١

(٦) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين لأسامة خياط: ص ٣٢، وقد رجّح بعض الباحثين عدم تسمية هذا النوع بالمشكل الحديث؛ لأن هذا المصطلح مع تقييده "بالالتباس الظاهري" بأن حقيقة النص أنه مُلْتَبِس، وهو مما لا تجوز نسبته للشرع، ومن الأدب معه صلى الله عليه وسلم ألا يستشكل قوله، بل تستشكل الآراء بقوله، لذا تسميته "استشكال الحديث" يكون دقيقاً أكثر. انظر دراسة نقدية في علم مشكل الحديث لإبراهيم العسعس: ص ٥٢- ٥٣

منها ، بسبب الالتباس في فهمها على بعضهم فوضّحته وبيّنته رضي الله عنها، أو عندما قارنت بعض الأحاديث، ووجدتها تتعارض مع القرآن الكريم، فصحّحت فهم الأحاديث وتوافقها مع القرآن الكريم. وكلما بُعدت الفترة الزمنية عن النبراس النبوي كلما زاد استشكال الأحاديث والالتباس فيها ، فأُلّف عدد من المصنّفات تضم الأحاديث التي تتعارض مع آيات القرآن الكريم والقواعد الشرعية ظاهراً، فتوضحها وتبين الصواب فيها . من هذه الكتب المؤلّفة: " اختلاف الحديث" للشافعي و "تأويل مختلف الحديث " لابن قتيبة[١] ، " تهذيب الآثار " لابن جرير الطبري ، " تهذيب مشكل الآثار" لأبي جعفر الطحاوي، " مشكل الحديث" لابن فورك[٢].

وبالنظر إلى رأي القاسمي في هذا النوع من الحديث، نجده لم يُفرد له تعريفاً خاصّاً به في كتابه "قواعد التحديث"، وقد يرجع ذلك إلى عدم تحديد المصطلح في عصره، أو عدم التمييز بينه وبين علم مختلِف الحديث. إلا أن القاسمي رحمه الله في تفسيره، نجده قد انتقد بعضاً من الأحاديث من جهة متنها، بسبب تعارضها مع القرآن الكريم، أو قواعد الشرع. فأنكر معاني هذه الأحاديث صراحة ، وإن رويت من طريق صحيح. أمّا الأحاديث التي لم تروَ من طريق صحيح ، فلا يتكلّف في الجواب عنها ، لأن الباطل يكفي في ردّه كونه باطلاً [٣]. وقد كرّر القاسمي رأيه هذا في تفسيره وأشار فيه إلى كتابه " قواعد التحديث " [٤].

وبالأمثلة التالية سيبين البحث تمييز القاسمي العمليّ بين مختلِف الحديث ومشكلِه، وموقف القاسمي من هذه الأحاديث.

---

(١) ابن قتيبة: (٢١٣ - ٢٧٦ هـ) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، أبو محمد ، ولد ببغداد وسكن الكوفة، وتوفي في بغداد ، من كتبه : " تأويل مختلف الحديث" ، " أدب الكاتب" ، " عيون الأخبار" . الأعلام : ٤/ ١٣٧

(٢) ابن فورك: (٤٠٦هـ) محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني ، أبو بكر، من كتبه : " مشكل الحديث وغريبه" ، " رسالة في علم التوحيد" . الأعلام : ٨٣/٦

(٣) انظر قواعد التحديث: ص ١٢٥

(٤) انظر محاسن التأويل: ٤/ ٣٧٤- ٣٧٥، قال: (القاعدة المقررة أن البحث في الأثر فرع ثبوته، وإلا فالباطل يكفي في رده كونه باطلاً. وقد أوضحت ذلك في كتابي " قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث")

موقف القاسمي من مُشكِل الحديث.

كان القاسمي عندما يُواجه بعض النصوص التي فيها تعارض مع آيات القرآن الكريم ، إمّا أن يوفّق بينهما، ويجمع بين هذه النصوص بأسلوبه أو بنقل غيره، أو يكتفي بالإشارة إلى وجود تعارض بينهما من غير أن يحلّه، أو قد يجد هذا النص يوّلد معاني مشكلة مع القرآن الكريم وقواعد الشرع ، فيرده من جهة متنه ولا يقبل به.

أولاً: رفع الإشكال بالجمع بين الآية والحديث:

في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنَّ عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام:٥٨] ينقل القاسمي عن ابن كثير ما استُشكل توافقه بين هذه الآية والحديث : عن عائشة أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يا رسول الله، هل أتى عليك يوم كان أشدَّ من يوم أحد؟ فقال: لقد لقيت من قومك، وكان أشدُّ ما لقيتُ منهم يومَ العقبة، إذ عَرضت نفسي على ابنِ عبدِ يَاليلَ بن عبد كلال، فلم يجبني إلى ما أردت، فانطلقت وأنا مهموم على وجهي، فلم أستفق إلا بقرن الثعالب، فرفعت رأسي، فإذا أنا بسحابة قد أظلتني. فنظرت فإذا فيها جبريل، فناداني فقال: إن الله عز وجل قد سمع قول قومك لك، وما ردوا عليك، وقد بعث إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم، قال فناداني ملك الجبال، وسلّم عليّ، ثم قال: يا محمد، إن الله قد سمع قول قومك لك. وأنا ملك الجبال. وقد بعثني ربك إليك لتأمرني بأمرك. فما شئت؟ إن شئت أن أطبق عليهم الأخشبين، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً)) [(١)] . فيجمع بين الآية وما ثبت في الصحيحين: (**أنّ هذه الآية دلّت على أنّه لو كان إليه وقوع العذاب الذي يطلبونه، حال طلبهم له، لأوقعه بهم. وأمّا الحديث فليس فيه**

(١) صحيح البخاري: ٣/ ١١٨٠، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين ،(٣٠٥٩)، صحيح مسلم: ٥/ ١٨١، كتاب الجهاد والسير، باب ما لقى النبي صلى الله عليه وسلم من أذى (٤٧٥٤)

أنّهم سألوه وقوع العذاب بهم، بل عرض عليه ملك الجبال، أنه إن شاء أطبق عليهم الأخشبين، وهما جبلا مكة، يكتنفانها جنوباً وشمالاً، فلهذا استأنى بهم، وسأل الرفق لهم)[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾ [الروم:٥٢] ينقل القاسمي ما ورد عن العلماء في التوفيق بين الآية وما ثبت من الأحاديث أنّ السيدة عائشة رضي الله عنها قد استدلت بهذه الآية على توهيم عبد الله بن عمر في رواية مخاطبة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم القتلى الذين ألقوا في قليب بدر، بعد ثلاثة أيام، ومعاتبته إياهم وتقريعه لهم. حتى قال له عمر: يا رسول الله، ما تخاطب من قوم قد جيّفوا؟ فقال: ((والذي نفسي بيده، ما أنتم بأسمع لما أقول، منهم)) . ولكن لا يجيبون. وتأوّلته السيدة عائشة على أنه قال: إنهم الآن يعلمون أن ما كنت أقول لهم حق [2]. وقال قتادة: أحياهم الله له حتى سمعوا مقالته، تقريعاً وتوبيخاً ونقمةً [3]. وقد ذهب ابن كثير إلى تصحيح رواية ابن عمر لِمَا لها من شواهد [4]، ويقول القاسمي معلِّقاً على ذلك: (أكثر مشايخنا على أنّ الميت لا يسمع استدلالاً بهذه الآية ونحوها. ولذا لم يقولوا: بتلقين القبر. وقالوا: لو حلف لا يكلم فلاناً، فكلمه ميتاً لا يحنث. وأورد عليهم قوله صلّى الله عليه وسلّم في أهل القليب :((ما أنتم بأسمع منهم)). وأجيب تارة بأنه روي عن عائشة رضي الله عنهما أنها أنكرته. وأخرى بأنه من خصوصياته صلّى الله عليه وسلّم معجزة له. أو أنه تمثيل... وأورد عليه من أنّ الميت يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا [5]. إلا أن يخصّ بأول الوضع في القبر، مقدمة للسؤال، جمعاً بينه وبين ما في القرآن) [6].

و طرح ابن كثير تساؤلاً مهماً ونقله القاسمي عنه خلال تفسيره لقوله تعالى :﴿ قالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلىٰ أمرهم لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِداً ﴾ [الكهف:٢١] فقال ابن كثير: (حكي في القائلين ذلك قولان

(١) تفسير ابن كثير: ٢/ ١٣٩، محاسن التأويل: ٤/ ٣٨٦- ٣٨٧

(٢) صحيح البخاري: ١/ ٤٦٢، الجنائز، ما جاء في عذاب القبر، (١٣٠٥) ، صحيح مسلم : ٣/ ٤٤، الجنائز، الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٢١٩٧)

(٣) انظر تفسير ابن كثير : ٣/ ٥٥٣، و محاسن التأويل: ٧/ ٦٠٥

(٤) انظر تفسير ابن كثير: ٦/ ٢٩١، صحح رواية ابن عمر وذكر شواهداً لها منها : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا "ما من أحد يمر بقبر أخيه المسلم، كان يعرفه في الدنيا، فيسلم عليه، إلا رد الله عليه روحه، حتى يرد عليه السلام"

(٥) صحيح البخاري : ١/ ٤٤٨، الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال (١٢٧٣)، صحيح مسلم : ٨/ ١٦١، الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت (٧٣٩٥)

(٦) نقله القاسمي من حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ٧/ ١٢٧ ، محاسن التأويل: ٧/ ٦٠٦

أحدهما: أنهم المسلمون منهم و**الثاني**: أنهم المشركون. والظاهر أنهم هم أصحاب النفوذ. ولكن هل هم محمودون أم لا؟ فيه نظر. لأن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: ((لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد))[1] يحذّر ما فعلوا)[2] . ولم يتقبل القاسمي رحمه الله تعالى موقف ابن كثير في رأيه، خاصة أنّه دَعَم رأيه بحديث صحيح، يدلّ صراحة على تأنيب ولعن من يتخذ القبور مساجد كما فعلوا. فيقول في محاولة استدراك وشرح للحديث المذكور وموقف ابن كثير منه: (**وعجيب من تردده في كونهم غير محمودين، مع إيراده الحديث الصحيح بعده، المسجل بلعن فاعل ذلك. وهو أعظم ما عنون به على الغضب الإلهي والمقت الرباني. والسبب في ذلك أن البناء على قبر النبيّ والوليّ مدعاة للإقبال عليه والتضرع إليه. ففيه فتح لباب الشرك وتوسّل إليه بأقرب وسيلة. وهل أصل عبادة الأصنام إلا ذلك؟**) [3].

وقد نبّه القاسمي على ما وقع من التباس في فهم قوله تعالى:﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾[الأنعام:١٦٤] مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((الميت يعذّب ببكاء أهله عليه))[4]

وبيّن المراد بذلك أنّه يُعذّب بالبكاء عليه إذا أوصاهم به قبل موته [5].

ثانياً: رفع الإشكال بالجمع بين حديث وحقيقة تاريخية:

بما أنّ الإشكال في فهم الأحاديث لا يقتصر على تعارض معناه الظاهريّ بينه وبين آيات القران الكريم، فمشكِل الحديث أعمّ من ذلك . فقد يستشكل فهم الحديث لتعارضه مع حقيقة تاريخيّة أيضاً، وقد أشار القاسمي رحمه الله تعالى إلى هذه الأحاديث و تعارضها مع الحقائق التاريخية ، و جمع بينهما، إما بنقله عن غيره أو بأسلوبه وطريقته.

---

(١)أخرجه البخاري في صحيحه:١٦٨/١، أبواب المساجد، باب الصلاة في البيعة،(٤٢٥)،ومسلم في صحيحه:٢/ ٦٧، كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد،(١٢١٥)

(٢) تفسير ابن كثير: ٥ / ١٣٣ ، وانظر تفسير محاسن التأويل: ٧ / ١٨ – ١٩

(٣) محاسن التأويل: ٧ / ١٨–١٩

(٤) صحيح البخاري: ١/ ٤٣٢، الجنائز، قول النبي عليه الصلاة والسلام: ((يعذب الميت ببعض بكاء أهله)) (١٢٢٦)، صحيح مسلم: ٣/ ٤١، الجنائز ، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه (٢١٨١)

(٥) انظر محاسن التأويل: ٣٧٨/٤

ففي حديث رسول الله الذي سأله فيه أبو ذر رضي الله عنه : ((أي مسجد وضع في الأرض أوّل؟ قال: المسجد الحرام، قلت: ثم أيّ؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: كم كان بينهما؟ قال: أربعون سنة، ثم أينما أدركتك الصلاة بعد فصلّه. فإن الفضل فيه)) [(١)].

و نبّه القاسمي أنه قد أشكل هذا الحديث على من لم يَعرف المراد به، فمعلوم أنّ سليمان بن داود الذي بنى المسجد الأقصى. وبينه وبين إبراهيم أكثر من ألف عام. ولكن لا بد من التمييز هنا أن سليمان عليه السلام إنما كان له من المسجد الأقصى تجديده لا تأسيسه، والذي أسّسه هو يعقوب بن إسحاق عليه السلام ، بعد بناء إبراهيم عليه السلام بهذا المقدار [(٢)].

ولم يكتفِ القاسمي بالنقل عن غيره في حلّ إشكال حديث مع حقيقة تاريخية، بل قدّم بعض الحلول باجتهاده في رفع الإشكالات، فأَورد أن أكثر العلماء فسّروا لفظ " غدوت" بأصلها في قوله تعالى:﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[آل عمران:١٢١] وهو الخروج غدوة أي: بكرة. ثم استشكلوا أنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى أحد بعد صلاة الجمعة كما اتفقت عليه كلمة أهل السير، فكيف المطابقة؟ فيقول القاسمي حول هذا : (... وكان يخطر لي أن الأقرب **جعل" الغدوّ" بمعنى الخروج غير مقيّد بالبكرة، وكثيراً ما يستعمل كذلك.** ثم رأيت في "فتح البيان" ما استظهرته فحمدت الله على الموافقة...)[(٣)].

ثالثاً : يشير إلى إشكال من غير حلّ.

يشير القاسمي في بعض المواضع من تفسيره إلى وقوع مخالفة بين الآية والحديث، ولا يجَمع بينهما أو يَحلّ هذا الإشكال، ليؤكد على ضعف سند الحديث الذي أدّى إلى معنى في المتن غير مقبول لمخالفته لآية في القرآن الكريم.

---

(١) صحيح البخاري :٣/ ١٢٣١، كتاب الأنبياء ، باب (يزفون) (الصافات ٩٤) النسلان في المشي، (٣١٨٦)، صحيح مسلم: ١/ ٣٧٠، كتاب المساجد و مواضع الصلاة، (٥٢٠)

(٢) انظر محاسن التأويل: ٢/ ٤٠٤ نقل القاسمي حل الإشكال هذا من ابن القيم انظر زاد المعاد لابن قيم: ١/ ٥٠

(٣) محاسن التأويل : ٢/ ٤٥٠، وانظر في فتح البيان لمحمد صديق خان (١٣٠٧هـ) قال: (وعبر عن الخروج بالغدوّ الذي هو الخروج غدوة مع كونه صلى الله عليه وسلم خرج بعد صلاة الجمعة، لأنه قد يعبر بالغدوة والرواح عن الخروج والدخول من غير اعتبار أصل معناهما، كما يقال (أضحى) وإن لم يكن في وقت الضحى) ٢/ ٣٢٣

كما نبّه القاسمي إلى ما أُشكل في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((اختلاف أمتي رحمة))[1] فهو مخالف لنصوص الآيات والأحاديث، كقوله تعالى:﴿ وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴾[هود:١١٨-١١٩] و قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تختلفوا فتختلف قلوبكم)) [2]. فصرّح القاسمي في هذا الحديث ، بأنه حديث غير صحيح ومخالف للنصوص القطعية أيضاً والباطل يكفي ردّه كما هو منهجه .ولم يترك القاسمي فرصة لمنهجه الإصلاحي الذي يدعو إليه، فيؤكّد على الاتفاق الذي هو خير من الخلاف، وهو أمر مقطوع به [3] .

رابعاً : إشكالٌ في الحديث يؤدي إلى ردّه.

عُنيَ المحدثون بالمتون كعنايتهم بالسّند، ولكون السند الحديثيّ هو الوسيلة الوحيدة للتوصّل إلى المتن الصحيح ،فكان لابد من الاهتمام المبدئيّ به ، ثم ليصبّوا اهتمامهم عند الحكم على الحديث على الإسناد والمتن معاً من غير تمييز، فالسّند شرط لصحة المتن، و المتن هو المشروط، وبينهما هذا التلازم بين الشرط ومشروطه للحكم على الحديث بالصحة والقبول . وكان القاسمي رحمه الله من العلماء الذين اهتموا بالمتن كاهتمامهم بالسند ، وأخذ اهتمامه هذا من قاعدة المحدّثين التي تقول صحة السند لا تعني صحة المتن . فكان يُناقش ويحلّل الأحاديث التي وردتْ في الصحاح أيضاً عملاً وتطبيقاً لهذه القاعدة . ففي حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم ،كان القاسمي ممن ينفون ذلك نفياً قاطعاً ، واستدلّ القاسميّ بأنّ هذا الحديث متروك لما يَلزمُ من هذا القولِ صدقُ قولِ الكفرة بأنّ النبي صلى الله عليه وسلم مسحور، وهو مخالف لنص قرآني حيث كذّبهم الله تعالى في ذلك، و هذه الرواية تخالف قوله تعالى: ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ [المائدة :٦٧]، وقوله: ﴿ ولا يُفلح الساحر حيثُ أتى ﴾ [طه : ٦٩] ، ولأن تجويزه يفضي إلى القدح بالنبوّة والتشكيك فيها، فيقول القاسمي بعد ذكره لأدلته هذه من أقوال العلماء في رد هذه الرواية :(**ولا غرابةَ في أن لا يُقبلَ هذا الخبرُ لما**

(١) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى : ص ١٦٢ بلفظ ((اختلاف أصحابي لكم رحمة))
(٢) صحيح مسلم : ١/ ٣٢٣، كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها (٤٣٢)
(٣) انظر محاسن التأويل: ٢/ ٤٢٧

بُرهنَ عليه، وإن كان مخرَّجاً في الصحاح[1]. وذلك لأنه ليسَ كلُّ مُخَرَّجٍ فيها سالماً من النقد، سنداً أو معنىً. كما يعرفُه الراسخون. على أنّ المناقشة في خبر الآحاد معروفةٌ من عهد الصحابة)[2]. وهو بهذه النظرة الشاملة منه للسند والمتن معاً، قد ميّز تفسيره علميّاً عن باقي التفاسير، وأثبت سَيره الصحيح على منهج المحدّثين المتقدّمين، الذين أكّدوا على أن الاعتناء بالمتن ومعانيه، لايقلُ أهميةً عن الاعتناء بالسند والتحقيق فيه.

بينما أثبت أكثر العلماء أنّ سحر النبي صلى الله عليه وسلم قد وقع حقيقة بدليل الأحاديث الصحيحة سنداً، وردّوا على نفي سحر النبي صلى الله عليه وسلم بأن (ما زعموا من دخول الضرر في الشرع بإثباته ، فليس كذلك ،لأنّ السحر إنّما يُعمل في أبدانهم وهم بشر يجوز عليهم من العلل والأمراض ما يجوز على غيرهم ، وليس تأثير السحر في أبدانهم بأكثر من القتل ، وتأثير السم، وعوارض الأسقام فيهم ، وقد قتل زكريا وابنه ، وسم نبينا صلى الله عليه وسلم بخيبر. فأما أمر الدين، فإنهم معصومون فيما بعثهم الله جل ذكره ، وأرصدهم له ، وهو جل ذكره حافظ لدينه ، وحارس لوحيه أن يلحقه فساد أو تبديل) [3] .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/ ٢١٧٥، كتاب الطب ، باب السحر (٥٤٣٣)

(٢) محاسن التأويل: ٩ / ٥١٦

(٣) شرح السنة للبغوي: ١٨٨/١٢

المبحث الخامس: مُحْكَم الحديث.

إنّ للسنة النبويّة مكانة عظيمة في الدين الإسلامي، فهي المصدر الثاني في التشريع . فالقرآن الكريم يعرض المبادئ والقواعد الكليّة في أحكامه وتوجيهاته، تاركاً مهمّة تفصيلها لرسوله صلى الله عليه وسلم، الذي لا ينطق عن الهوى، فكان الرسول صلى الله عليه وسلم كما وصفته زوجتُه عائشةُ رضي الله عنها "كان خُلُقُهُ القرآنَ"، فكان هو المظهر الحقيقيَّ للقرآن الكريم وهذه مهمّة النبيّ أن يبيّن للناس ما نزل إليهم، وبيانُه تشريعٌ ملزمٌ للمسلمين. لذا كانت دراسةُ السنة النبوية مهمّةً في فهم القرآن الكريم، ومعرفة الأحكام التفصيلية، والتوجيهات والمبادئ العامّة .

ودراسة محكَم الحديث الذي ورد في تفسير القاسمي مهمّة ، لأنها تسلِّط الضوء على مكانة السّنة النبوية في هذا التفسير ؛ و تبين في أيّ المجالات استعان القاسمي في تفسيره عليها. وفي بداية الدراسة سأبيّن معنى الحديث المحكم لغة واصطلاحاً ثم أوضح كيفيّة استعانة القاسمي بها.

المحكم في اللغة العربية من " احْتَكَم" الأمر أو الشيء أي: تَوَثَّق وصار مُحْكَماً ، و من " المُـحْكَم" وهو: المُـتْقَن ، ومنه ما يطلقه علماء الجرح والتعديل على الراوي بأنه مُحكم الحديث أو غير محكم الحديث أي غير متقن للحديث وغير حافظ له [(١)] . ومنه قوله تعالى: ﴿منه آيات محكمات هنّ أمّ الكتاب وأخر متشابهات ﴾[آل عمران:٧] فهو الظاهر الذي لا شبهة فيه ولا يحتاج إلى تأويل [(٢)] .

وكما أنّ في القرآن الكريم يوجد "آيات محكمة" واضحة الدلالة لا تحتاج إلى تأويل، أيضاً في علوم الحديث قد سمّى المحدّثون نوعاً ب " مُحْكَم الحديث " وهو الذي عرفّه الإمام الحاكم : (الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه) [(٣)] . وتوافق تعريف الإمام ابن حجر مع هذا التعريف [(٤)].

(١) انظر لسان المحدثين لخلف سلامة :٤/ ٥٢١ جاء فيه: (ليس بمحكم الحديث : عبارة تضعيفٍ لمن وُصف بها من الرواة)
(٢) انظر معجم الوسيط : ص ١٩٧ مادة " حكم" ، المحكم في آيات القرآن الكريم تارة يقابل "المتشابه" وتارة يقابل " المنسوخ" فيقولون الآية محكمة غير منسوخة ، انظر تفصيل المسألة في محاسن التأويل: ٢/ ٢٥٦
(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ١٩٥ ، انظر منهج النقد في علوم الحديث : ص ٣٤١
(٤) انظر نزهة النظر لابن حجر: ص ٢٧٦ جاء فيه : (المقبول: إِنْ سَلِمَ مِنَ المعارضة فهو المُحْكَمَ).

ولم يذكر القاسمي تعريفاً لهذا النوع في كتابه " قواعد التحديث" ، وبما أنّ هذا النوع هو الأقوى في الاستدلال ، لذا أكثر القاسمي من استخدامه له ، وتحرّى الصحيح منه . ويُستخدم المفسِّر السنة النبوية أو محكم الحديث إمّا ليدل على تأكيد معنى الآية، أو ليبين مجمل ، أو يقيد مطلق، أو يخصّص عام ، فالسنة النبوية تأتي إما مؤكدة أو مبيّنة.

وسيبين البحث – على وجه الإجمال لا الحصر– المجالات التي استعان القاسمي فيها بمحكم الحديث، وسيكون على الشكل الآتي:

المطلب الأول: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل الفقهية.

المطلب الثاني: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل الحديثيّة.

المطلب الثالث: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل التفسيرية.

المطلب الرابع: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل اللغوية.

المطلب الأول : استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل الفقهية.

لم يجعل القاسمي رحمه الله تفسيره ساحة للنقاشات العلميّة الفقهيّة[1] ، وإنما اكتفى بعرض الأحكام الفقهيّة المستمدة من آيات القرآن الكريم، ولكن قد تطرق إلى بعض المسائل المختلف فيها، وألقى الضوء عليها وأطال فيها ، بحيث لو اكتفى القارئ بما أورده القاسمي فيها من أقوال مع أدلّته، وتعقيب العلماء عليها ؛ لأغناه وكفاه. ولم يقتصر على المذاهب الأربعة خلال عرض بعض أحكامه، فقد يبطل استدلالات المذاهب الأخرى كالشيعة والظاهرية خلال سوقه للأدلة والأحكام المستمدة منها، وينقد ما جاء منهم أو يوافقهم، ولا يتحرّج من نقله عنهم بإنصاف.

وبما أنّ القاسمي محدّث وفقيه، فقد ظهرت قدرته على التمييز بين الأدلة الصحيحة من غيرها، واعتماده على الدليل الصحيح لا على ما قيل في المسألة. وهذا المزج بين العِلْمَين لديه ،جعله ينبّه على أن الحكم في بعض المسائل لا يعتمد على نصّ يضبطه، وأثار تنبيه القراء لهذا الأمر. وأورد خطورة التقليد انطلاقاً من هذا المبدأ .

وما يهمّني خلال استدلالاته الفقهيّة هنا مدى اعتماد القاسمي على الحديث المحكم، وماذا استنتج من الأحاديث أحكاماً فقهيّة ؟

ومثال على ذلك ما استدلّ به من الأحاديث الصحيحة على جواز الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً ، ويدلّ عليه ما رُوي عن عبد الله بن أبي أوفى، وكان من أصحاب الشجرة قال: ((كان النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إذا أتاه قوم بصدقة قال: اللهم صلّ عليهم، فأتاه أبي بصدقته فقال: اللهم

(١) انظر محاسن التأويل: ٤ / ٧٨، يقول بعد أن أورد بعضاً من نقاشات العلماء الفقهية: (تأمل جدلهم).

صلّ على آل أبي أوفى))[1] . واستدلّ أيضاً بالحديث الذي يروي أن امرأة قالت: ((يا رسول الله، صلّ علي وعلى زوجي، فقال: صلى الله عليك وعلى زوجك)) [2].

ويقول القاسمي حول ذلك: (**وبهذين الحديثين يردّ على من زعم أن المراد بـ ﴿صَلِّ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة:٣] الصلاة على الموتى**) [3] . ويبيّن القاسمي بعد عرضه للحديثين أن من قال بعدم جواز استقلال الصلاة على أحد؛ لم يعتمد على دليل صحيح مُحكَم عن النبي عليه الصلاة والسلام، وهي مسألة تتناول تخصيص سيدنا علي بن أبي طالب والحسن والحسين رضي الله عنهم ،بالصلاة والسلام. ولكنّه ينبّه على فائدة فقهيّة مهمّة استنتجها من تعمّقه وفهمه للأحاديث السابقة فقال : (**إنّ المنع من ذلك أدبيّ لا شرعيّ، لأنّه صار في العرف، دعاء خاصاً به صلى الله عليه وسلّم، وشعاراً له، كالعلم بالغلبة، فغيره لا يُطلق عليه، إلا تبعية له، أدباً لفظيّاً**)[4]. وقال أيضاً في موضع آخر معقّباً على من منع إطلاق " الصلاة على أحد غير النبي " لأنه لم يرد فيه إذنٌ خاصٌ من النبي عليه الصلاة والسلام؛ أجاب القاسمي عن ذلك : (**قد يقال: كفى في المرويّ المأثور المتقدم إذناً. والاستدلال بأن ذلك من حقه فيه مصادرة على المطلوب. على أنّ المرجّح أنّ الأصّل الإباحة حتى يرد الحظر. ولا حظر هنا... ومن رأى المرويّ في هذا الباب، علم أنّ الأمر أوسع من أن يُحرّج فيه. على أنّ هذه المسألة من فروع تخصيص العرف، وفيه بحث في الأصول**) [5]. هذا الفهم العميق للنصوص النبويّة واستنتاجه المنصف ، يثبت أن القاسمي مع الدليل الصحيح ودلالته المباشرة من غير أن يتحرّج من التصريح برأيه، وفي الجانب الآخر نبّه إلى أن الشخصيّة المحمديّة لها آداب خاصّة يجب الالتزام بها.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢/ ٥٤٤، الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة (١٤٢٦)، ومسلم في صحيحه:١٢١/٣، الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته (٢٥٤٤)

(٢) أخرجه أحمد في حديث طويل : ٣ / ٣٩٧،(١٥٣١٦)، أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في السنن: ٥٦٣/١،الوتر، باب الصلاة على غير النبي،(١٥٣٥)، والنسائي في السنن الكبرى:٩/ ١٦٢، عمل اليوم والليلة، باب ١٤١، (١٠١٨٤). قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح عدا نبيح العنزي وهو ثقة . ٢٤٣/٤

(٣) محاسن التأويل : ٥/ ٥١١

(٤) المصدر السابق

(٥) محاسن التأويل : ٧ / ٦٩٦، عقّب القاسمي هنا في كلامه هذا على ابن حجر.

وبنظرة القاسمي العميقة هذه، للنصوص النبويّة، نراه قد يستخلص الحكمة التشريعيّة من الأحكام. فاستخلّص الحكمة من تحريم الكلاب الضارّة، وارتأى إلى أنّ النصوص النبويّة قد تدرّجت في الأحكام التي تتعلّق بالكلاب. فيورد عن جابر رضي الله عنه قال: ((أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب. حتى أن المرأة تقدم من البادية بكلبها فتقتله، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها وقال: عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين فإنه شيطان)) [١] . وعن ابن عمر: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب، إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية)) [٢] .

فقال القاسمي بعد أن أورد هذه الأحاديث : (**وظاهر هذه الأحاديث، أنه صلى الله عليه وسلم كان أمر بقتلها كلّها. ثم رخّص في استبقائها. إلّا الأسود فإنه مستحق القتل**)[٣] .

وقد استدلّ القاسمي بالأحاديث المحكمة الصحيحة التي وردت في عدّ الكبائر ، ومنها: ما رُوي عنه صلى الله عليه وسلم أنّه قال: ((ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: الإشراك بالله وعقوق الوالدين. وجلس وكان متكئا فقال: ألا وقول الزور "ثلاثاً")) [٤].

وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: ((اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا: وما هن؟ يا رسول الله! قال: الإشراك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات))[٥] .

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده: ٣/ ٣٣٣ (١٤٦١٥)، صحيح مسلم: ٣٦/٥ (٤٠٢٥)

(٢) أخرجه أحمد في مسنده مع زيادة في آخره: ٨/٢،(٤٥٤٩)،سنن الدارمي: ٢/ ١٢٧٤، كتاب الصيد ، في اقتناء كلب الصيد والماشية، (٢٠٤٧)سنن ابن ماجه:٤ / ٣٦٤، أبواب الصيد ، باب النهي عن اقتناء الكلب ،(٣٢٠٥) سنن الترمذي: ٤/ ٧٩، أبواب الأحكام والفوائد ، باب ما جاء من أمسك كلباً (١٤٨٨) قال : حديث حسن، وسنن النسائي من غير زيادة في آخره:٧/ ١٨٤،كتاب الصيد والذبائح، الأمر بقتل الكلاب (٤٢٧٨)

(٣) محاسن التأويل : ٤ / ٤٦

(٤) صحيح البخاري: ٢/ ٩٣٩، الشهادات، ما قيل في شهادة الزور(٢٥١١)،و صحيح مسلم" بزيادة قتل النفس": ٦٤/١، الإيمان، بيان الكبائر، (٢٧٠) محاسن التأويل: ٩٢/٣

(٥) صحيح البخاري: ٣/ ١٠١٧، الوصايا، باب قول الله تعالى (إن الذين يأكلون أموال اليتامى)(النساء:١٠) (٢٦١٥)وصحيح مسلم:١/ ٦٤، الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (٢٧٢) ،محاسن التأويل : ٣/ ٩٣

و ما ورد عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه قال: ((سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الذنب عند الله أكبر؟ قال: أن تجعل لله ندّا وهو خلقك قلت: ثم أي؟ قال: ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك. قلت: ثم أي؟ قال: أن تزاني بحليلة جارك))[1] .

ثم يقول القاسمي بعد ما أورده من أحاديث محكمة تدل صراحة على الكبائر: (**وعندي أن الصواب هو الوقوف في تعدادها على ما صحّت به الأحاديث. فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مبيّن لكتاب الله عز وجل، أمين على تأويله. والمرجع في بيان كتاب الله تعالى إلى السنة الصحيحة. كما أنّ المرجع في تعريف الكبيرة إلى العدّ دون ضبطها بحدّ. كما تكلّفه جماعة من الفقهاء، وطالت المناقشة بينهم في تلك الحدود. وإن منها ما ليس جامعاً. ومنها ما ليس مانعاً. فكلّه مما لا حاجة إليه بعد ورود صحاح الأخبار في بيان ذلك**)[2] . فلم يعدّ القاسمي غير هذه الكبائر ، فهو يكتفي بالحديث المحكم الصحيح الذي يدلّ عليها مباشرة دون غيره، واعتبر نقاشات العلماء في تعداد الكبائر بأحاديث غير محكمة مما لا داعي له، لوجود ما يغني من المحكم.

وكان رحمه الله يأتي بمحكم الحديث معقّباً على ما استدلّ به المفسرون من أحاديث فيها علّة، فيورد القاسمي استدلالاتهم بالأحاديث تلك، ثم ينبّه على ما ورد من محكمها الذي هو أولى بالاستدلال.

كما فعل عند الأحاديث التي تدلّ على إباحة المستثنى من ﴿حُرمت عليكم الميتة والدم﴾[المائدة:٣] فيقول القاسمي عَقِب ما أشار إليه من استدلال المفسرين بأحاديث معلّة : (**أقوى مما ذكر في الحجة، حديث ابن أبي أوفي قال: ((غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد))**[3]. **وحديث جابر**[4]: ((**إن البحر ألقى حوتاً ميتاً فأكل منه الجيش. فلما قدموا**

(١) صحيح البخاري: ٤/ ١٦٢٦،التفسير ، سورة البقرة،(٤٢٠٧)، صحيح مسلم:٦٣/١،الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب(٢٦٧) ، محاسن التأويل : ٣ / ٩٣

(٢) محاسن التأويل: ٣ / ٩٣

(٣) صحيح البخاري: ٥/ ٢٠٩٣، الذبائح والصيد ، أكل الجراد،(٥١٧٦)، صحيح مسلم: ٦/ ٧٠، الصيد و الذبائح، أكل الجراد (٥١٥٧)

(٤) صحيح البخاري:٤ /١٥٨٦، المغازي، باب غزوة سيف البحر،(٤١٠٤) صحيح مسلم:٦/ ٦١،الصيد والذبائح، إباحة ميتات البحر (٥١٠٩)

قالوا للنبيّ صلى الله عليه وسلم. فقال: كلوا رزقاً أخرج الله لكم. أطعمونا منه إن كان معكم. فأتاه بعضهم بشيء)))[1].

و يرجّح القاسمي من الأحاديث المحكمة حكماً يخالف ما اتفق عليه الجمهور، في نقاشهم لغسل الرجلين أو مسحهما. فيذكر القاسمي الآراء في هذا الحكم مع الأدلة المناسبة ومنها: ما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل الرجلين في وضوئه . ومنها أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل قدميه ثم قال : ((هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به)) [2] ، وجاءت بعض الأحاديث لتدلّ على أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قد مسح رجليه [3] ، فيقول القاسمي مرجّحاً هنا: (**ولا يخفى أن ظاهر الآية صريح في أن واجبهما المسح. كما قال ابن عباس وغيره. وإيثار غسلهما في المأثور عنه صلى الله عليه وسلم، إنما هو للتزيّد في الفرض والتوسّع فيه حسب عادته صلى الله عليه وسلم، فإنه سنّ في كلّ فرض سناً تدعمه وتقويه. في الصلاة والزكاة والصوم والحج. وكذا في الطهارات كما لا يخفى، ومما يدلّ على أن واجبهما المسح، تشريع المسح على الخفين والجوربين. ولا سند له إلا هذه الآية. فإن كل سنة أصلها في كتاب الله، منطوقاً أو مفهوماً. فاعرف ذلك واحتفظ به**) [4].وهو استنتاج مهم، قد نبّه فيه على ضرورة التمييز بين ما هو فرض وما هو سنّة عن النبي عليه الصلاة والسلام. فوضع الأحكام موضعها الصحيح بطريقة تتماشى مع النصوص ككّل.

ويشير القاسمي إلى مسألة اللّواط وحدّه عند الفقهاء. وأنكر إجماع الصحابة على قتل من يفعل اللواط. فقال حول ذلك : (**وجليّ أنّ عقوبات القتل أعظم الحدود، فلا يؤخذ فيها إلا بالقواطع من كتاب أو سنة متواترة أو إجماع أو حديث صحيح السند والمتن، قطعيّ الدلالة. ولذا كان**

---

(١) محاسن التأويل: ٤/ ١٧

(٢) سنن البيهقي الصغرى بغير هذا اللفظ: ١/ ٣٩، الطهارة، كيفية الوضوء، (٩٤) ، بحثت ولم أجد حديثاً بهذا اللفظ مع غسل قدميه صلى الله عليه وسلم.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ١٠/ ٧٥ بلفظ: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سُبَاطة قوم، فتوضأ ومسح على قدميه. (١١٥٢٩)

(٤) محاسن التأويل: ٤/ ٧٩ ، وقد بيّن القاسمي حكمه في المسألة مفصّلاً أكثر في كتابه " المسح على الجوربين "

على الحاكم بذل جهده في ذلك استبراء لدينه) [1]. وفي قوله هذا تصريح منه على مدى اعتماده بمحكم الحديث، ومدى تفقهه بالأحاديث ليستخلّص منها الحكم المناسب على كلّ مسألة فقهية كما بيّنت الأمثلة السابقة .

المطلب الثاني : استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل الحديثيّة.

قد تناول البحث بشكله الكامل اعتماد القاسمي على الأحاديث واستدلالاته به ومقارنته للروايات والحكم عليها أيضاً، وسيُعنى المطلب هذا بمحكم الحديث عند القاسمي، فهي الأحاديث الصحيحة الدالة على المعنى مباشرة. ولأن القاسمي رحمه الله **قد أكثر من توجيهه لمعنى الحديث بمعنى أنّه يغير فهم الحديث ويوجهه إلى المعنى الصحيح المراد منه،** وهذا المعنى في توجيه الحديث هو المراد في هذا المطلب، فيميزه عن المطالب الأخرى. والأمثلة الآتية تدلّ على كثرة توجيهه للمعاني التي تستنبط من محكم الحديث .

قال تعالى:﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾[البقرة:٢٣٨] يذكر القاسمي عقِب هذه الآية الأحاديث الصحيحة المحكمة التي استدلّ العلماء بها بتفسير "الصلاة الوسطى" المعنيّة في الآية، عن عليّ رضي الله عنه أن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: ((ملأ الله قلوبهم وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس)) [2]. وفي رواية: ((شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر))[3]. ولكنّ القاسمي يوجّه معنى الأحاديث المحكمة هنا، ولا يوافق على أنّها تفسّر الآية. يقول حول ذلك: (**لم يرد الحديث مورد تفسير الآية حتى يعيّنها. وإنما فيه الإخبار عن كونها وسطى، وهو كذلك لأنها متوسطة وفضلى من الصلوات)**[4]. وتابع القاسمي في توجيهه للأحاديث فقال: (...احتمال قوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ بعد قوله

(١) محاسن التأويل: ٤/ ٧٩

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح: ٣/ ١٠٧١،الجهاد والسير، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة،(٢٧٧٣)، صحيح مسلم:٢/ ١١١، المساجد، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر (١٤٥١) انظر محاسن التأويل :٢/ ٢٠٥

(٣) صحيح مسلم: ٢/ ١١٢، المساجد، الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر،(١٤٥٧) محاسن التأويل : ٢/ ٢٠٥

(٤) محاسن التأويل : ٢/ ٢٠٧

﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ ﴾ لأن يكون إرشاداً وأمراً بالمحافظة على أداء الصلاة أداءً متوسطاً. لا طويلاً مملّاً ولا قصيراً مخلّاً. أي: **والصلاة المتوسطة بين الطول والقصر. ويؤيّده الأحاديث المروية عنه صلّى الله عليه وسلّم في ذلك، قولاً وفعلاً**... ثم سنح لي احتمال وجه آخر: وهو أن يكون قوله:﴿ وَالصَّلاةِ الْوُسْطى ﴾ أُريد به توصيف الصلاة المأمور بالمحافظة عليها بأنها فضلى، أي: ذات فضل عظيم عند الله. فالوسطى بمعنى الفضلى من قولهم للأفضل: الأوسط. وتوسيط "الواو" بين الصفة والموصوف مما حقّقه الزمخشريّ واستدلّ له بكثير من الآيات. وفي سوق الصفة بهذا الأسلوب، من الاعتناء بالموصوف ما لا يخفى... ولعلّ هذا الوجه هو ملحظ من قال: **هي الصلوات الخمس، وهو معاذ بن جبل رضي الله عنه،** فكأنّه أشار إلى أنّ المعطوف عين المعطوف عليه. إلّا أنّه أتى بجملة تفيد التوصيف) [(١)].

وقوي للقاسمي هذا الرأي أكثر بسبب النزول المحكم الصريح، الذي يُعطي المعنى الذي توجّه إليه فيورد عن زيد بن أرقم: ((إنّا كنّا لنتكلم في الصلاة على عهد النبيّ صلّى الله عليه وسلم. يكلّم أحدنا صاحبه بحاجته. حتى نزلت ﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطى وَقُومُوا لِلَّهِ قانِتِينَ ﴾ فأمرنا بالسكوت)) [(٢)].

و يعتمد القاسمي على الأحاديث الصحيحة المحكمة في أغلب تفسيره، وقد يختلف فهمه للحديث النبوي ومناسبته للفكرة المراد توضيحها عن غيره ، من هنا وجّه القاسمي دقّة بعض الأحاديث إلى المعنى الأقرب والملائم للتفسير حسب رأيه .

ومن المهم تسليط الضوء على ما وجّهه القاسمي من حديث النبي صلى الله عليه وسلم : ((إن الله قد أعطى كلّ ذي حق حقه، فلا وصية لوارث))[(٣)] . فبعض العلماء "كالمالكية والشافعية " ذهب إلى أنّ ذوي الأرحام لا يرثون إذا لم يكن للميت وارث من العصبات أو أصحاب الفروض، فتذهب

---

(١) محاسن التأويل: ٢/ ٢٠٨

(٢) صحيح البخاري: ١/ ٤٠٢، الصلاة ، باب ما ينهى من الكلام في الصلاة (١١٤٢) ، صحيح مسلم : ٢/ ٧١،المساجد، تحريم الكلام في الصلاة (١٢٣١) وانظر محاسن التأويل: ٢/ ٢٠٨ - ٢٠٩

(٣) أخرجه أبو داود في السنن:٣ / ١١٤، الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث (٢٨٧٠)، حسن الإسناد. انظر: التلخيص الحبير: ٢٠٢/٣

تركة الميت إلى بيت مال المسلمين ، ويُصرف في مصالحهم ، وقالوا لو كان ذا حق لكان ذا فرض في كتاب الله تعالى مسمّى ، فلمّا لم يكن كذلك لم يكن وارثاً [1] .

ثم يوضّح القاسمي هذا الحديث ويوجهه إلى المعنى المراد منه فقال: (ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال، إذ لا يلزم من ثبوت الحق تعيين الفرض. على أن معنى الحديث، أعطى كل ذي حق حقه مفصّلاً ومجملاً، وقد أعطاهم حق الأولويّة العامّة، ووكّل بيان ما يفهم من إجمال الإرث بعمومها لاستنباط الراسخين وفهمهم على قاعدة عمومات التنزيل) [2].

المطلب الثالث : استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل التفسيريّة.

فالأحاديث المحكمة منها مؤكدة لما جاء به القرآن الكريم، ومنها مبيّنة له، فتفصّل المجمل، وتخصص العام... وقد استعمل القاسمي هذا النوع في تفسيره لأن السنة النبويّة هي أولى من يفسّر كلام الله عز وجل ، والمراد منه ، والصحابة الكرام قد عاصروا نزول آياته ، فهم أدْرى الناس بمعانيه.

لهذا لا يسع البحث حصر هذه الأحاديث الكثيرة التي استدلّ بها القاسمي هنا ، وسأستدل ببعض منها .

من الاستدلالات **بالحديث المحكم لتأكيد** ما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى :﴿ لَٰكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴾[آل عمران: ١٩٨] يورد القاسمي هنا عدداً من الأحاديث المحكمة التي تؤكد معنى الآية في أنّ عاقبة المؤمنين المتقين جنات تجري من تحتها الأنهار، فعن عمر بن الخطاب قال: ((جئت رسول الله صلّى الله عليه وسلم، فإذا هو في مشربة، وإنه لعلى حصير ما بينه وبينه شيء، وتحت رأسه وسادة من أدم حشوها ليف، وعند رجليه قرظ مصبور، وعند رأسه أهب معلقة، فرأيت أثر الحصير

(١) انظر محاسن التأويل : ٥/ ٣٤٨- ٣٤٩،وفي أقوال العلماء ومذاهبهم في المسألة بالتفصيل انظر فقه الأحوال الشخصية في الميراث والوصية لهاني طعيمات : ص ١١٦- ١١٧

(٢) محاسن التأويل : ٥ / ٣٤٩، أورد القاسمي هنا مقالة طويلة مهمّة في هذه المسألة .

في جنبه، فبكيت. فقال: ما يبكيك؟ قلت: يا رسول الله، إن كسرى وقيصر فيما هم فيه، وأنت رسول الله! فقال: أما ترضى أن تكون لهم الدنيا، ولنا الآخرة؟))[1].

ومن المعاني المحكمة الصحيحة التي جاءت تؤكد في معناها لما في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ فيذكر القاسمي قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها أو يشرب الشربة فيحمده عليها)) [2]، وفي حديث آخر: ((الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر))[3].

أمّا ما ورد من **السنة المبيّنة** للآيات القرآنية في تفسيره، تبيين السنة لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[البقرة:١٨٦].

فبيّنت السنة النبوية مجمل القرآن الكريم، بتفصيل كيفية الدعاء، وأوقاته، وآدابه...الخ ، ومما أورده القاسمي في هذا البيان: النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: ((ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن اللهَ لا يقبلُ دعاءَ من قلبٍ غافلٍ لاهٍ))[4] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : ((أيُّها الناسُ، إنّ الله طيّبٌ لا يقبلُ إلّا طيباً. وإنّ الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ...ثم ذكر: الرجل يطيل السفر أشعثَ أغبرَ يمدُّ يدَه إلى السماء: يا ربِّ يا ربِّ، ومطعمُه حرامٌ ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغُذِّي بالحرام. فأنّى يُستجابُ لذلك..)) [5]. عن أبي موسى الأشعري قال: رفع الناس أصواتهم بالدعاء، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ((أيها الناسُ، ارْبَعُوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائباً. إن الذي تدعون سميعٌ قريبٌ))[6].

---

(١) صحيح البخاري: ٤ / ١٨٦٦، التفسير ، سورة الطلاق ،(٤٦٢٩)، صحيح مسلم جزء من حديث طويل :٤/ ١٩٠،الطلاق، في الإيلاء واعتزال النساء (٣٧٦٥) انظر محاسن التأويل: ٢/ ٥٣٦- ٥٣٧

(٢) صحيح مسلم : ٨ / ٨٧، كتاب الذكر والدعاء والتوبة ، باب استحباب حمد الله ، (٧١٠٨)

(٣)أورده البخاري في صحيحه تعليقاً: ٥/ ٢٠٧٨، الأطعمة ، باب الطاعم الشاكر، انظر محاسن التأويل : ٢ / ٢٨-٢٩

(٤) أخرجه أحمد في المسند بنحوه: ٢/ ١٧٧ (٦٦٥٥)، سنن الترمذي: ٥ / ٥١٧، أبواب الدعوات (٣٤٧٩) قال عن الحديث : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. سمعت العنبري يقول: اكتبوا عن عبد الله بن معاوية الجمحي فإنه ثقة.

(٥) أخره مسلم في صحيحه: ٣ / ٨٥، الزكاة ، قبول الصدقة من الكسب الطيب (٢٣٩٣)

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: ٣ / ١٠٩١، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره في رفع الصوت في التكبير(٢٨٣٠)، صحيح مسلم: ٨/ ٧٣، الذكر والدعاء والتوبة، باب استحباب خفض الصوت بالذكر (٧٠٣٧)

وقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ((إنّ اللهَ يحبُّ الملحِّين في الدعاء))[1] .وقوله صلى الله عليه وسلم : ((لا يَزالُ يُستجابُ للعبدِ ما لم يَدعُ بإثم أو قطيعةِ رحمٍ ما لم يستعجلْ، قيل: يا رسولَ الله، ما الاستعجالُ؟ قال: يقول: قد دعوتُ وقد دعوت فلم أرَ يَستجيبُ لي. فَيَسْتَحْسِرُ عند ذاك ويَدَعُ الدعاءَ))[2].

وقال صلى الله عليه وسلم : ((دعوةُ ذِي النونِ إذ دعا وهو في بطن الحوتِ: لا إله إلّا أنتَ سبحانَك إني كنت من الظالمين. فإنه لم يدعُ بها رجلٌ مسلمٌ، في شيءٍ قطْ، إلّا استجابَ اللهُ له))[3].

وعن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: ((للصائم عند إفطارِهِ دعوةٌ مستجابة))[4] .

وللقاسمي ترجيحات مهمّة في اعتماده على محكم الحديث الذي يبيّن ويعيّن المقصود من الآية، مثال على ذلك قوله تعالى: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾[التوبة:١٠٨] فبعض العلماء" منهم الرازي" عيّن الطهارة بهذه الآية بالتطهّر من الذنوب والمعاصي ، وليس المراد الطهارة من النجاسات بإسباغ الوضوء [5]. فيعقّب القاسمي على العلماء بهذا التعيين فيقول : (**لا تسلم دعوى التعيّن، فإن اللفظ يتناول الطهارتين الباطنة والظاهرة. بل الثانية**)[6]. فرجّح القاسمي الطهارة من النجاسات على غيرها لورود محكم الحديث الذي يبين ويحدّد طهارتهم، فيذكر أن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال لأهل قباء: ((قد أثنى الله عليكم في الطَّهور، فماذا تصنعون؟ فقالوا: نستنجي بالماء))[7].

---

(١) أخرجه الطبراني في الدعاء : ١/ ٢٨ (٢٠)، ضعيف جداً لضعف راويه وتفرده . انظر: التلخيص الحبير:٣٠٢/٢

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : ٨/ ٨٧ ، الذكر والدعاء والتوبة، بيان أنه يستجاب للداعي مالم يعجل (٧١١٢)

(٣) أخرجه أحمد في المسند بزيادة في أوله : ١/ ١٧٠، (١٤٦٢) ، سنن الترمذي: ٥/ ٥٢٩، أبواب الدعوات (٣٥٠٥)، سنن النسائي الكبرى:١٦٨/٦، عمل اليوم والليلة، ذكر دعوة ذي النون (١٠٤٩٢)

(٤) سنن ابن ماجه : ١/ ٥٥٧، الصيام ، في الصائم لا ترد دعوته (١٧٥٣)

(٥) انظر تفسير الرازي : ١٦ / ٢٠١

(٦) محاسن التأويل : ٥/ ٥٢٤

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه بزيادة في وسطه وآخره:١/ ١٢٧، الطهارة ، باب الاستنجاء بالماء (٣٥٥) ، انظر محاسن التأويل : ٥ / ٥٢٤

المطلب الرابع: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل اللغويّة.

يمتاز تفسير القاسمي في اهتمامه بالجانب اللغويّ في القرآن الكريم، متأثّراً بالإمام الزمخشري في تفسيره. لذا قد اجتهد القاسمي لغويّاً في تفسيره ؛ وكان لاجتهاده هذا أثرٌ واضحٌ فيه، وإن من أسباب ذلك منهجه في التجديد والإصلاح الذي سار عليه [1]، ولكنه لم يكن ليجتهد في آرائه اللغوية بعيداً عن لغة العرب المستخدمة في زمن نزول القرآن الكريم، فحدّ شخصيته اللغويّة هذه باعتماده على محكم الحديث في بيان دلالة الألفاظ القرآنية ، واستخداماتها عند العرب الذي أنزل القرآن بلغتهم.

يقول القاسمي حول منهجه مع فهم الألفاظ القرآنية : (إنّ الذي يفتح باب الإشكالات هو التعمّق في الألفاظ. والتنطُّع في شرحها وتوليد معاني ولوازم لها، والتوسّع في وجوهها توسعاً يُميت رونق التركيب ونصاعة بلاغته...)[2]. لذا قد اجتهد القاسمي في كثير من المواضع في استدلالاته اللغويّة بمحكم الحديث لبيان دلالة الألفاظ في عصر النبي صلى الله عليه وسلم . من ذلك ما بيّنه القاسمي من لفظ " غلام " الذي أنكر سيدنا موسى عليه السلام قتله في سورة الكهف، فرجّح القاسمي أن الغلام **لم يقصد بها هنا الصغير** الذي لم يبلغ وعقّب على العلماء هنا باستدلاله بالحديث المحكم فقال : (مفاد الآية، أنّ إنكار موسى لقتل الغلام لكونه جناية بغير موجب. ولذا قال "بغير نفس" **لا لكونه صغيراً لم يبلغ الحنث**. لأن الآية لا تفيده. وقد يكون كبيراً. فقد قال اللغويّون: الغلام الطارّ الشارب، أو من حين يولد إلى أن يشبّ، والكهل أيضاً. ومن الأخير قول موسى في قصة الإسراء عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: ((**أبكي لأن غلاما بعث بعدي**)) [3]. نعم ربما يُشعر بصغره حديث البخاريّ: وجد غلماناً يلعبون فأخذ غلاماً فذبحه قال موسى: أقتلت نفساً لم تعمل

(١) انظر اجتهادات القاسمي في التفسير اللغوي للقرآن الكريم من خلال تفسيره " محاسن التأويل" للدكتور ماهر الأومري، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مجلد ١١، عدد ٤، ص ١٨١

(٢) محاسن التأويل : ٧ / ٢٢٨

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: وهو جزء من حديث طويل: ٣/ ١٤١٠، كتاب فضائل الصحابة، باب المعراج (٣٦٧٤)

بالحنث. ولكن لا نصّ فيه، فتأمل) [1]. هذا ما استدلّ عليه القاسمي بأنّ لفظ الغلام لا يتعلق بالصغير فقط بل إن معنى" الكهل" قد أطلقت عليه السنة النبوية غلاماً كما هو واضح من المثال.

واعتمد على الحديث أيضاً في بيان لفظ " **عن يد** " في قوله تعالى :﴿حتى يعطوا الجزية **عن يد** وهم صاغرون ﴾[التوبة:٢٩] ، وذكر هنا عدداً من المعاني ولكنّه كأنه رجّح معنى **عن يد : أي الجماعة،** لاجتهاده في بيان معناها واستعانته بالحديث الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: ((**وهمْ يَدٌ على من سواهم**))[2]، **أي مجتمعون** على أعدائهم، يُعاون بعضهم بعضاً، وهي بهذا المعنى يد المعطي وليست يد الآخذ [3].

ويردّ القاسمي أيضاً الدعوى بأن مقام المحبة أصفى من الخلّة، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : ((...ألا وإني حبيب الله ولا فخر...الحديث))[4] يقول القاسمي حول ذلك ويردّ هذا الزعم: (**لا يدل على أنّ درجة المحبة أرفع؛ لأنّه لم يورد للتفاضل بينهما، وإنما سيقت هذه الجملة مع ما بعدها للتعريف بقدره الجسيم، وفضله العظيم، وبيان خصائصه التي لم تجتمع قبل في مخلوق**) [5].

فظهرت براعة القاسمي اللغويّة في تفسيره أيضاً، بضبطها بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديثَ محكمةٍ .

---

(١) محاسن التأويل : ٧ / ٦٠- ٦١

(٢) أخرجه أحمد في مسنده وهو جزء من حديث طويل عن علي بن أبي طالب: ١/ ١١٩(٩٥٩) ، سنن ابن ماجه: ٢ / ٨٩٥، الديات، المسلمون تتكافأ دماؤهم (٢٦٨٣)، سنن أبي داود: ٣/ ٣٤،الجهاد، باب في السرية ترد على أهل العسكر (٢٧٥٣)، سنن النسائي الكبرى:٤/ ٢١٨، القسامة، القود بين الأحرار والمماليك (٦٩٣٧) جميعهم عن علي رضي الله عنه. إسناده حسن. انظر نصب الراية: ٢١٩/١

(٣) انظر محاسن التأويل : ٥/ ٣٩١، وجدت القاسمي أيضاً يرجح المعنى المجازي في الألفاظ وهذا يخالف القاعدة التي قررها في المقدمة أنه لا مجاز في القرآن ، ومن بعض المجاز الذي قال به ، في قوله تعالى: (كونوا قردة)(البقرة:٦٥) قال: (أي صاغرين مطرودين مبعدين من الخير، أذلاء...) ودعم رأيه بقول مجاهد : مسخت قلوبهم ولم يمسخوا قردة ، انظر محاسن التأويل: ١ / ٣٢٣، وأيضاً في تفسير يأجوج ومأجوج قال:(علم لكل أمة كثيرة العدد مختلطة من أجناس شتى) عند تفسيره لقوله تعالى:(إذا فتحت يأجوج ومأجوج)(الأنبياء:٩٦)
محاسن التأويل٧/ ٢٢٣وغيرها من المواضع .

(٤) أخرجه الدارمي في السنن: ١/ ١٩٤، ما أعطي النبي من الفضل (٤٨)، الترمذي في سننه: ٥/ ٥٨٧، أبواب المناقب (٣٦١٦) وقال: غريب

(٥) محاسن التأويل : ٣ / ٣٥٨

الخاتمة: نتائج البحث وتوصياته

تناول هذا البحث الأحاديث الواردة في " محاسن التأويل" ، فاخترت نماذجَ منها لتكون محلاً للدراسة والتخريج والتحليل، فكان منها الصحيح والحسن ، ومنها المرفوع والموقوف والمقطوع، وشملت دراستي الأحاديث الضعيفة و المعلّة ثم تحديد نوع العلّة فيها، ثم توضيح منهج القاسمي في قبول الأحاديث. ودرست آراء العلماء ورأي القاسمي فيها، وبحثت في إضافاته وسلّطت الضوء عليها، وشمل البحث فهم القاسمي للمأثور، وكيفية عرضه واستخدامه له، وتحدثت عن حدود استعانته بتفسير ابن كثير. كما أوضح البحث محاربة القاسمي لبعض الظواهر الشائعة في عصره وقد نُسبت إلى السنة النبوية وهي ليست منها برأيه، وحدّ من ظاهرة التعصّب والتقليد والتكفير ، مستنداً في ذلك إلى منهج المتقدمين . وقد بدا القاسمي في تفسيره محدّثاً عالماً بأصول الحديث، كما تميّز باطّلاعه الواسع على علومه ، كما بدا ذلك في فصول هذا البحث ومطالبه . وقد خلُص البحث إلى النتائج الآتية:

١. تأثير البيئة الاجتماعية والبيئة السياسية في أسلوب القاسمي في تأليفه وكتابته؛ فكان ذا أسلوب جمعيّ واضح، وهذا الأسلوب أدى إلى إغناء مؤلفاته بنقول لم يتعصّب فيها القاسمي، ولم يتحرّج من أخذ المفيد من كل مذهب، فأدت نقوله عن العلماء الآخرين إلى تنوّع عناوين كتابه " قواعد التحديث" ؛ وتبقى هناك بعض المصطلحات الحديثيّة لم تشملها عناوينه، ويبدو أنه أراد الاقتصار على القواعد الأساسيّة في علم الحديث.
٢. تأثير البيئة وما شاع فيها من جهل وتعصّب في اتجاهه الإصلاحي، فكان يبتعد في تفسيره عن تجريح الرواة ، ويدعو إلى الأخذ برواية المبتدعة بشروط المحدّثين، وإلى عدم ترك الرواية عن الراوي الضعيف حتى يتفق العلماء على ترك روايته، حرصاً منه على توحيد الأمة الإسلامية والابتعاد عن التضليل والتكفير.
٣. أثّر القاسمي في بيئته العلميّة من خلال إحيائه للتأليف في مصطلح الحديث في دمشق خاصة.

٤. تجديده في علم الحديث يتمثّل في حسن عرضه لموضوعات كتابه، بالإضافة إلى بثّ روحه الإصلاحيّة فيه، أمّا ما يُقال في تجديده لأنواع الحديث فلم يكن تجديداً بالمعنى الدّقيق لكلمة التجديد الذي يُعنى بإتيان ما لم يأتِ به غيره، وإنما عَمَد إلى إحياء آراء المحدّثين "كالطيبي" فقد تابع القاسمي تقسيم أنواع الحديث كما قسمها من قبله الطيبي. وبشكل عام لم يكن تجديده متأثراً فيه بالحضارة الغربية وإنما كان يحرص على إصلاح الفساد العلمي في مجتمعه، وإظهار الحق المغيّب عن الناس، وذلك من خلال العودة إلى منهج العلماء المتقدمين وصفائهم وبعدهم عن التعصّب.

٥. غياب بعض المصطلحات الحديثيّة في كتابه" قواعد التحديث" ويرجع ذلك إلى اهتمامه بالجانب الإصلاحي في كتابه على الجانب الاصطلاحي العلمي.

٦. لم يسع القاسمي إلى التميّز بالاختلاف في آرائه النظرية عن غيره من العلماء في كتابه، فتابع فيه رأي ابن حجر على العموم عدا تقسيمه لأنواع الحديث أخذ بتقسيم "الطيبي" له.

٧. تباين ملحوظ بين الجانب النظري لآرائه الحديثيّة والجانب التطبيقي في تفسيره.

٨. تعليق القاسمي على كلام المحدثين في "قواعد التحديث" مقارنةً مع ما ورد في تفسيره من تعقبات وانتقادات علميّة على المحدثين بشكل خاص وعلى العلماء بشكل عام ؛ يثبت أنه لم يكن مجرّد ناقلٍ وجامعٍ لأقوال غيره.

٩. التزامه بالحديث الصحيح و الحسن ، ولم يورد الحديث الضعيف أو المعلّ إلا بصيغة التمريض أو تحت مصطلح " الأثر أو الخبر".

١٠.تضعيفه لحديث قد صحّحه غيره و تصحيحه لحديث قد ضعّفه غيره معتمداً على أقوال المحدّثين وأدواتهم في نقد الأحاديث يدلّ على رسوخه و تمكّنه من علم رواية الحديث شأنه في ذلك شأن المحدثين المدقّقين في العلم.

١١.تفوّقه على غيره من المفسّرين في ترك الإسرائيليات والأحاديث الموضوعة المخالفة للنصوص الشرعيّة ، واعتماده على منهج واضح فيها؛ فإن أورد شيئاً منها إنما يورده للتنبيه على وضعه، أو منبّهاً على وصفه أنه من الإسرائيليات ورأى فائدة في ذكرها.

١٢. انفتاح القاسمي على الحضارات المختلفة في عصره ترك أثراً فيه لوحظ في تفسيره، من خلال استطراده في النقل من نصوص أهل الكتاب، فأوردها القاسمي لأنها تغني تفسيره وتتوافق مع القرآن والسنة.

١٣. خلوّ تفسيره من المهاترات الفكريّة والنزاعات المذهبيّة خلال استنباط الأحكام من الأحاديث. وذهب مع رأي أكثر العلماء في قبول الأحاديث أو تركها.

١٤. عرضه للرأي الآخر المخالف لرأيه ، فلا يجد في ذلك حرجاً إن اختلف وجهات النظر، وفي جانب آخر نجده ناقداً قويّاً إن ظهر على الرأي الآخر الخطأ الجلي أو المناقضة لأصول الحديث، بأسلوب علميّ لا يتعرض فيه للأشخاص وإنما يبطل الرأي بالحجة والدليل.

١٥. تعقباته الحديثية على ابن كثير وغيره زادت من القيمة العلميّة لتفسيره.

١٦. جمعه بين علم الرواية والدراية في تفسيره وقد ظهرت براعته في علم الدراية بصورة أكبر، فقد تبحّر في فهم المتون وشرحها ، واستطاع أن يحلّ إشكالات في اختلافها أيضاً.

١٦. اختلف موقفه من الناسخ والمنسوخ عند السلف؛ فقد ابتعد عن القول بالنسخ، وبيّن أن قول الصحابي أو التابعي بالنسخ لا يعني بالضرورة المعنى الأصولي، وهذا الفهم للنسخ قد ظهر في تفسيره ولم يظهر في " قواعد التحديث".

١٧. غلبة الطابع الإصلاحي عند القاسمي في الجرح والتعديل وفي محاربة الوضع في الأحاديث وفي الروايات الإسرائيلية والنزاعات الفقهيّة وفي دعوته إلى ترك التقليد والتركيز على فهم النصوص و التفكّر في الآراء.

ولا شك في أن ما توصّل إليه البحث من نتائج يكشف عن شخصية القاسمي الحديثيّة ، وفكره النيّر، ورسالته الإصلاحية، وإعمال فكره في فهم الآثار. فكان من العلماء الذين جمعوا بين علم التفسير و الحديث فترك بصمةً في العلْمين.

وهذه الشخصية جديرة بالاهتمام من قِبل الباحثين والمؤلفين ليكون لطلاب العلم نموذجاً يُحتذى به ، في قراءة النصوص قراءة واعية بعيدة عن الأهواء والتعصّب . لذا **يوصي البحث** بالآتي:

١- العمل على طبع مؤلفاته التي لم تطبع حتى الآن مثل " شمس الجمال على المنتخب كنز العمال" و " المسند الأحمد على مسند الإمام أحمد".

٢- دراسة الوسطيّة في فكره وسلوكه، ومحاربته للغلوّ والنزاعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ...﴾	البقرة	١٤٣	١١٧
﴿ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ...﴾	البقرة	٢١٤	١٤٩
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ ﴾	البقرة	٢٤٣	١٨٣
﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ...﴾	البقرة	٦٥	١٩٦
﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ﴾	البقرة	٩٧	٢٠٦
﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ ...﴾	البقرة	١٨٧	٢٥٨
﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ...﴾	البقرة	١١٥	٢٦٩
﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾	البقرة	٢٨٤	٢٧٠-٢٧١
﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾	البقرة	٢٨٦	٢٧١
﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾	البقرة	١٥٨	٢٧٣-٢٩٢
﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ منها﴾	البقرة	١٠٦	٢٧٧
﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾	البقرة	٢٨٢	٢٨٣
﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾	البقرة	١٨٤	٢٨٥
﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾	البقرة	١٨٥	٢٨٦
﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾	البقرة	٢٢٥	٢٩٤
﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ ﴾	البقرة	٢٣٨	٣١٣
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾	البقرة	١٧٢	٣١٦
﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾	البقرة	١٨٦	٣١٦
﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ﴾	آل عمران	١٠٥	١٧٤
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾	آل عمران	٩٧	٢٠٥

﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾	آل عمران	٩٢	٢٥٧
﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	آل عمران	١٢١	٣٠٣
﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾	آل عمران	٧	٣٠٦
﴿ لٰكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ﴾	آل عمران	١٩٨	٣١٥
﴿أم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا﴾	النساء	٦٠	٦٣
﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾	النساء	٣٣	٢٨٧
﴿ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾	النساء	١١	٩٠
﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾	النساء	٤٣	٩٢
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ﴾	النساء	٦٥	٢٠٩-٢٢٣-٢٣٧-٢٧٤
﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾	النساء	٨٦	١٢٧
﴿ وَ لَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾	النساء	١١٩	١٤٥
﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾	النساء	١١٧	١٤٥
﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾	النساء	٩٤	١٥١
﴿ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾	النساء	٦١	١٦٦
﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾	النساء	١٦٤	١٧٩
﴿ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾	النساء	٦٢	١٩٦-٢٣٢
﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾	النساء	٨٨	٢٠٣-٢٣٨-٢٦٧
﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم﴾	النساء	١٥	٣٣
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	النساء	١	٢٢٨
﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ ﴾	النساء	١١٤	٢٢٨
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ ﴾	النساء	٧٧	٢٦٨
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾	النساء	٥٨	٦٤-٢٧٥

﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ ﴾	النساء	٨	٢٨٠-٢٨٤
﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾	النساء	٣٣	٧٤- ٢٨٨
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾	المائدة	٣	٣١١
﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾	المائدة	٦	٢٤٣
﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ﴾	المائدة	١٠١	٢٠٥-٢٧٤
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾	المائدة	٥	٢١٤
﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ﴾	المائدة	١٠٣	٢١٥
﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾	المائدة	٤	٢٣٥
﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾	المائدة	١٠٧	٢٣٦
﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ﴾	المائدة	٨٣	٢٥٣
﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴾	المائدة	٤٤	٢٦٨
﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	المائدة	٤٥	٢٦٨
﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا﴾	المائدة	١٠٨	٢٨٣
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ ﴾	المائدة	٢	٢٨٥
﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾	المائدة	١٠٦	٢٨٦
﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾	المائدة	٦٧	٣٠٤
﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ ﴾	الأنعام	١٢٩	٢٠٦
﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ﴾	الأنعام	٣٨	٢٣٣
﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾	الأنعام	١٢٥	٢٣٧
﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾	الأنعام	١٤١	٢٨١
﴿ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾	الأنعام	٥٨	٣٠٠
﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	الأنعام	١٦٤	٣٠٢

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا﴾	الأعراف	٢٠٤	٢٢٦
﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾	الأعراف	٣١	٢٤٩
﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾	الأنفال	٧٥	٢٨٠– ٢٨٧
﴿ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ﴾	التوبة	٣٥	٢٣٤–٢٨٨
﴿ فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾	التوبة	٥	٢٨٣–٢٨٥
﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ﴾	التوبة	١١٢	٢٩٣
﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾	التوبة	١٠٨	٣١٧
﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ﴾	التوبة	٢٩	٣١٩
﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾	التوبة	١٠٠	١٠٠
﴿ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ﴾	يونس	١٥	٢٧٨
﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾	هود	١١٨–١١٩	١٧٤–٣٠٤
﴿ وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم﴾	يوسف	٥٩	١٨٥
﴿قال سوف أستغفر لكم ربي﴾	يوسف	٩٨	١٨٥
﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾	يوسف	٥٥	١٨٨
﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾	الرعد	٣٩	٢٧٧
﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾	الإسراء	٤٤	١٦١
﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾	الإسراء	٨٥	٢١٢
﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾	الإسراء	٧٨	٢٤٦
﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾	الإسراء	٧٩	١٢٢–٢٤٧
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ﴾	الكهف	٢٣–٢٤	٢٠١
﴿ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ﴾	الكهف	٢١	٣٠١
﴿ والباقيات الصالحات﴾	الكهف	٤٦	١١٨

﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾	مريم	٥٧	١٨٢
﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى﴾	طه	٥٦	١٦٦
﴿ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾	طه	٦٩	٣٠٤
﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾	الأنبياء	١٠٤	١٧٥
﴿ فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾	الروم	٥٢	٣٠١
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ﴾	الأحزاب	٥٧	٢٦٩
﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ﴾	الأحزاب	٥	٢٧٩
﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا﴾	يس	١٢	٢٧٢
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾	يس	٤٧	٢٧٢
﴿و ظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ﴾	ص	٢٤	٢١٠
﴿ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾	الشورى	٢٣	١٣١-٨٧
﴿يومَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾	الدخان	١٠	١١٩
﴿ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾	الأحقاف	١٩	٢٣٩
﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ﴾	الأحقاف	١٨	٢٤٠
﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ﴾	الأحقاف	١٧	٢٣٩
﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾	محمد	٤	٢٨٣
﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾	الفتح	٢٤	٩٦
﴿ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾	الفتح	٢٩	٩٨
﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾	الحجرات	٢	١٢١-٩٤
﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾	الحجرات	٦	١٠٥
﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾	الحجرات	٩	٢٧٣
﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾	الحجرات	١٣	١٧٠

﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾	الطور	٤٨	٢٥٢
﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ﴾	الحديد	١٠	١٠٣
﴿أَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ﴾	المجادلة	١٣	٢٨٢
﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	المجادلة	١٢	٢٨٢
﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾	الحشر	٧	١٤٥
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾	الممتحنة	١٢	١٩٧
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾	التحريم	١	١٤٦-٢٦٦
﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	المزمل	١-٢	٢٧٢
﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾	المزمل	٢٠	٢٨٤
﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾	النبأ	٣٨	٢٢٩
﴿ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾	الفجر	٧	١٨٦
﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾	الليل	١٧	٢٧٥
﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب ﴾	الشرح	٧-٨	٢٤٠
﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾	العصر	١-٢	٢٢٩
﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾	الفيل	٣	٩٤

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

طرف الحديث	رقم الصفحة
- أبا بكر جمع الصحابة فسألهم.....	١٥٧
- ابكوا فإن لم تجدوا بكاء.....	٢٥٣
- أبكي لأن غلاماً ...	٣١٨
- أتيت النبي في خلقان من الثياب...	٢١٥
- اجتنبوا السبع الموبقات...	٣١٠
- احتبس علينا رسول الله..	١٦٢
- أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة...	٢٩٢
- اختلاف أمتي رحمة...	١٧٤- ٣٠٤
- اختصم رجلان إلى النبي...	٢٣٧
- آخر من يدخل الجنة من الصحابة...	١٣٧-١٩٧
- ادرؤوا الحدود بالشبهات.....	٣٨
- ادعو الله وأنتم موقنون بالإجابة...	٣١٦
- إذا أديت زكاة مالك...	٢٣٥
- إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي...	١٧٨
- إذا سلم الواحد من ...	٢٣١

- إذا ناجيتم الرسول، نسختها التي بعدها... ٢٨٢
- أرواحهم في جوف طير... ٢٦١
- اعتمرت مع النبي من المدينة إلى مكة... ١٧٦
- اقبل الحديقة وطلقها... ٢٨٦
- أكرموا عمتكم النخلة... ١٩٨
- ألا أنبئكم بأكبر الكبائر... ٣١٠
- ألا وإني حبيب الله... ٣١٩
- التائب من الذنب كمن... ٢٢٧
- التيمم ضربتان... ٢٠١
- الذي تفوته صلاة العصر... ٢٦١
- السلام عليكم فرد عليه... ٢٢٩
- الشرك في هذه الأمة ... ١٩٥
- الضّرار في الوصية من الكبائر... ٢١١
- الطاعم الشاكر بمنزلة... ٣١٦
- ألظوا بياذا الجلال ... ٢٥٩
- القتل كفارة... ٢٢٧
- المعدة بيت الداء... ٢٤٩
- المعدة حوض البدن... ٢٤٩

- المؤمن من أمنه الناس... ١٤٧
- الميّت يعذّب ببكاء ... ٣٠٢
- أمرنا رسول الله بقتل الكلاب... ٣١٠
- إن آدم نزل من الجنة ومعه... ١٧٧
- إن أرواح الشهداء في طير... ٢٥٩
- إن الإسلام بدأ غريباً ... ١٣٦
- إن الأنبياء مائة ألف... ١٧٩
- إن البحر ألقى حوتاً ميتاً ... ٣١١- ٣١٢
- إن الجماء لتقصّ... ٢٣٣
- إن الزبير بن العوام وحاطب ... ٢٧٤
- إن الزبير كان يحدث أنه كان... ٢٠٥
- إن الزمان قد استدار... ٢٨٥
- إن الله أنزل أربع بركات... ١٧٧
- إن الله قد أعطى كل ذي حق... ٣١٤
- إن الله ليرضى عن العبد ... ٣١٦
- إن الله يحب الملحّين في الدعاء... ٣١٧
- إن شئت فصم... ٢٩٥

- إن المؤمن إذا لقي المؤمن... ٢٢٥
- إن النبي كان يسابق عائشة في العدو... ٢٢٤
- إن النبي لم يكن بطن من قريش إلا كان له... ١٣١
- إن النبي لما دنا من الصفا... ٢٩١- ٢٩٢
- إن النبي مرّ بأبي موسى... ٢٥٨
- إن النبي وَدَى العامريين... ٢٩٣
- أن امرأة سرقت في عهد رسول الله... ١٤٨
- أنّ امرأة قرأت جميع القرآن... ١٤٥
- إن امرأة كانت تستعير الحلي للناس... ١٤٨
- أن تطعمها إذا طعمت ... ٢٥٩
- إن جبريل علّم النبي الوضوء... ٢٠٢
- أنّ رجلاً سأل النبي عن إتيان النساء... ١٠٦
- إن رجلاً من المنافقين قد اختلف... ٢٧٤
- إن رجلاً نزل الحرّة... ٢٥٧
- أنّ رسول الله سُئل ما السبيل؟... ١٤٤
- إن رسول الله كان يمتحن... ١٩٧
- إن زيداً ما كنا ندعوه إلا... ٢٧٩

- إن في كتاب الله لآية... ٢٨٢
- إن قوماً من العرب أتوا... ٢٠٣-٢٣٩-٢٦٧
- إن لكل شيء قلباً... ١٩٨
- إن لله تسعاً وتسعين اسماً... ٢١٦
- إن نوحاً لكثرة نواحه... ١٨٢
- إن يأجوج ومأجوج أمة... ١٧٦
- أن يحلف وهو غضبان ... ٢٩٤
- إن يوسف أبقى رهينة... ١٨٤- ١٨٥
- أنا سيد ولد آدم يوم القيامة... ٢٣٤
- إنا كذباً عليّ ليس ككذب على... ١٦٦
- إنّا كنّا لنتكلم في الصلاة... ٣١٤
- إنكم تقرؤون {من بعد وصية} وإن رسول الله... ٩٠
- إنما نسمة المؤمن طائر... ٢٢٦
- أنه دخل عند حفصة وشرب... ١٤٦
- أنه سئل عن أصحاب الكهف... ٢٠١
- أنه يجلسه معه على عرشه.... ٢٤٧

- أنها كانت ديّة اليهودي والنصراني... ٢٠٧
- أنها نزلت في الذين طعنوا... ٢٦٩
- أنهنّ كنّ يأخذن بيده عند المبايعة... ١٣١
- أول ما يقضى بين الناس... ١٥٠
- أول من يدخل الجنة... ١٣٨-١٩٧
- أي الذنب عند الله أكبر... ٣١١
- أي مسجد وضع في الأرض... ٣٠٣
- إياكم والتمادح... ١٤٧
- ائته فأقرئه السلام... ١٠٦-٢٥٢
- أيّما رجل نكح امرأة فلا يحل... ١٣٢
- أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟... ٦٥
- أيها الناس اربعوا على أنفسكم ... ٣١٦
- أيها الناس إن الله طيب... ٣١٦
- بعث قريش عقبة... ٢١٢
- بعثت إلى الأحمر والأسود... ٢٥٨
- بعثني رسول الله إلى قومي... ٦٥
- بعثوا أربعين رجلاً منهم... ٩٧

- بينما أنا أمشي مع رسول الله... ٢١٣
- تذاكرنا أيكم يأتي رسول الله... ٢٧٠
- تقطع يد السارق... ٢٨٧
- توضأ فغسل قدميه... ٣١٢
- ثم ا استيقظت وأنا في المسجد .. ٢١٣- ٢٩٦
- ثلاث أحبهنّ لنفسي ولإخواني... ٦٣
- ثلاث آيات مدنيات... ٢٨٥
- جاء بأمة سوداء... ١٠٣-٢٣٠
- جاء رجل إلى النبي فقال: السلام عليكم... ١٢٦
- جاء رجل إلى رسول الله فقال: إن عندي... ٢١٤
- جلس ناس من أصحاب رسول الله... ٢٣٣
- جئت رسول الله فإذا هو في مشربة... ٣١٥
- حتى كان الرجل يربط... ٢٨٤
- حدّثوا عن بني إسرائيل... ١٦٥-١٦٧-١٨٠
- خاصم الزبير رجلاً في ... ٢٠٦-٢٠٩
- خرجت سودة بعدما ضرب الحجاب... ٢٩٧
- خلق الله التربة يوم السبت... ١١٨- ١٨٩

- دعوة ذي النون إذا دعا... ٣١٧
- دعوها فإنها منتنة... ١٧٠
- دفنت ابناً لي... ٦٦
- رأيت رؤيا على عهد رسول الله... ٢٦٠
- زيّنوا أعيادكم بالتكبير... ١٣٢
- سأل الناس رسول الله حتى أحفوه... ٢٨٢
- ستكون فتنة قلت وما المخرج... ١٦٣-٢٥٠
- سمعت أبو هريرة يقرأ: {إنّ الله يأمركم... ٦٤
- سئل ما الكبائر؟... ٢١١
- شكونا إلى رسول الله وهو... ١٤٩
- شيبتني هود... ١٤٩
- صلّى الظهر والعصر جميعاً... ٢٤٦
- صلّى النبي بالمدينة سبعاً... ٢٤٦
- طاف النبي في حجة الوداع ... ٢٩٢
- عقل الكافر نصف... ٢٩٣
- غزا الناس في زمن معاوية ... ٦٧
- غزونا مع رسول الله سبع غزوات... ١١٨- ٣١١

- غزونا مع رسول الله قبل نجد... ١٦٣
- فغلبتها عيناها فنامت فلم تستيقظ... ٧٢
- فلا تقرؤوا بشيء من القرآن إذا... ٢٢٦
- فيّ والله وفي أوس بن صامت أنزل الله ... ٦٧
- قال أنس يوم أحد حين أرجف بقتل رسول الله ... ٦٦
- قام أبو طلحة إلى رسول الله... ٢٥٧
- قد أثنى الله عليكم ... ٣١٧
- قدمت على رسول الله فدعاني إلى الإسلام... ٦٦
- قضى النبي أن يسقى... ٢٣٢
- قضى أن الخراج بالضمان... ٩٥
- كان أبو برزة الأسلمي كاهناً يقضي بين اليهود... ٦٣
- كان أبو طلحة أكثر الأنصار... ٢٥٧
- كان الرجل يحالف الرجل... ٢٨٠
- كان المهاجرون لما قدموا المدينة... ٢٨٨
- كان النبي إذا أتاه قوم بصدقة... ٣٠٨
- كان أهل بيت منا يقال لهم... ٧٠

- كان رسول الله يشرب عسلاً... ١٤٦- ٢٦٦
- كان فيما أخذ علينا... ١٠٤
- كان يغمس يده في إناء... ١٩٧
- كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع ... ١٤٨
- كانت امرأة مخزومية تستعير متاعاً على... ١٤٨
- كانت بنو سلمة في ناحية المدينة... ٢٧٢
- كانت حفصة وعائشة متحابتين... ٢٦٦
- كبّر حتى تختم مع خاتمة ... ٨٤- ٨٥
- كره رسول الله المسائل وعابها... ٧٣
- كلام ابن آدم كله عليه ... ٢٢٨
- كما تكونوا يولّى عليكم... ٢٠٦
- كنت أجعل لرسول الله حصيراً ... ٢٧٢
- كنت في سرية من سرايا رسول الله... ٨٩
- لا تختلفوا فتختلف ... ٣٠٤
- لا تزال تقبل التوبة... ٢٢٥
- لا حلف في الإسلام... ٧٣
- لا وصية لوارث... ١٥٨

- لا يدخل أحد منكم الجنة بعمله... ١٣٧
- لا يزال المؤمن مُعنِقاً صالحاً... ١٥١
- لا يزال يستجاب للعبد... ٣١٧
- لتؤدن الحقوق إلى أهل... ٢٣٣
- لزوال الدنيا أهون... ١٥١
- لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا من... ٣٠٢
- لقد رأيتها وإنها تعادل... ٢٨١
- لقد عجبت من يوسف وكرمه... ٢٠٧
- للصائم عند إفطاره... ٣١٧
- لما أمر إبراهيم بالمناسك عرض له الشيطان... ١٢٠
- لما كان من أمر عقدي ما كان... ٩١
- لو اجتمع أهل السماوات والأرض... ١٥١
- لو أن أهل السماء والأرض اشتركوا... ١٥١
- لو لم يقل الكلمة التي قال... ٢٠٩
- ليس من البرّ... ٢٩٥
- ليست بمنسوخة هو الشيخ... ٢٨٦
- ما أسرّ أحد سريرة... ٨٥

- ما أسري رسول الله إلا وهو... ٢٩٦
- ما أصرّ من استغفر... ١٠٥-٢٣١
- ما أطعمت نفسك فهو صدقة... ٢٢٥
- ما أمسك عليك فكُل... ٢٣٦
- ما أنزل الله فينا شيئاً... ٢٣٩
- ما علّمت من كلب أو باز... ٢٣٥
- ما فقدت جسد رسول الله... ٢٩٦
- ما كانت إلا ساعة من نهار... ٢٨٢
- ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول:... ١١٦
- ما من مسلم يصاب بشيء من جسده... ٢٠٥
- ما من مسلم ولا مسلمة يُصاب بمصيبة... ١١٧
- ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب... ١١٧
- مشى حتى أتى المروة... ١٥٢
- ملأ الله قلوبهم وبيوتهم ناراً... ٣١٣
- ملعون من سأل بوجه الله... ٢٢٨
- من انتسب إلى تسعة آباء كفار... ٧١
- من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر... ١٣٧

- من جلس في مجلس... ٢٥٢
- من حدّث بحديث يرى... ١٧٢
- من سئل بالله فأعطى... ١٩٨
- من سمّى المدينة يثرب... ١٩٩
- من صلّى علي في كتاب... ١٧٥
- من كانت له امرأتان... ٢٦٠
- من كثرت صلاته في الليل... ٢١١
- من كذب علي متعمداً... ١٧٣
- من ملك زاداً وراحلة... ١٩٩
- من يرد الله به خيراً... ١٤٧
- نزل عمر الرّوحاء... ٢٠٦
- نزلت في الرجل يقول : لا والله... ٢٩٤
- نزلت في طائفتين من الأوس والخزرج... ٢٧٣
- نهوا عن مناجاة النبي... ٢٨٢
- نور يقذف فيه... ٢٣٧
- هل عليَّ غيرها؟... ٢٣٤

- هي محكمة وليست بمنسوخة... ٢٨٤
- وجد غلماناً يلعبون... ٣١٨- ٣١٩
- وضع القلم عن ثلاثة... ٢٤٥
- وهم يد على من سواهم... ٣١٩
- يا ابن آدم إنك ما دعوتني... ٢٣٥
- يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة... ٨٦
- يا رسول الله أفي كل عام؟... ٢٠٥
- يا رسول الله أما تكون الذكاة ... ١٩٩
- يا رسول الله إنك لأحب... ٢٢٤
- يا رسول الله ائذن لي بالسياحة... ٢٩٣
- يا رسول الله شبت... ١٤٩
- يا رسول الله صلِّ علي وعلى زوجي... ٣٠٩
- يا رسول الله ما تخاطب من قوم ... ٣٠١
- يا رسول الله ما يوجب الحج؟... ١٤٣- ٢٣٧
- يا رسول الله من هؤلاء الذين أمر الله بمودتهم... ٨٧
- يا رسول الله هل أتى عليك يوماً أشد من أحد... ٣٠٠
- يا عائشة إيّاك ومحقّرات الذنوب ... ١٣٢-٢٢٩

- يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام... ١٢٦
- يا عبدي ما عبدتني ورجوتني ... ٢٣٥
- يا محمد أتانا رسولك... ١٦٤
- يا محمد يا سيدنا... ٢٢٥
- يحشر المرء مع من أحب... ١٥٨
- يخرج من النار قوم... ١٥٠
- يدخل الفقراء الجنة... ١٣٧
- يدعى نوح يوم القيامة فيقول... ١١٧
- يسرق البيضة... ٢٨٧
- يؤتى بالقرآن يوم القيامة... ٢٥٧

فهرس تراجم الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحة
- ابن أبي حاتم : (٢٤٠- ٣٣٧هـ) عبد الرحمن محمد أبي حاتم الرازي	٦٤
- ابن إسحاق: (١٥١هـ) محمد بن إسحاق بن يسار	٩٦
- ابن الأثير: (٥٥٥ - ٦٣٠ هـ) علي بن محمد الجزري	٦٨
- ابن الجوزي: (٥٠٨ - ٥٩٧ هـ) عبد الرحمن بن علي الجوزي البغدادي	٨٦
- ابن الصلاح: (٥٧٧ - ٦٤٣ هـ) عثمان بن عبد الرحمن	٤٣
- ابن النحوي: (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ) عمر بن علي أبو حفص ابن النحوي	١٧٧
- ابن تيمية: (٦٦١- ٧٢٨هـ) أحمد بن عبد الحليم	٣٢-١٣٤
- ابن حبان: (٣٥٤هـ) محمد بن حبان	١٧٩
- ابن حجر: (٧٧٣- ٨٥٢هـ) أحمد بن علي العسقلاني	١١٠
- ابن حزم : (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ) علي بن أحمد	٦٩
- ابن خلدون: (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ) عبد الرحمن بن محمد	١٧٠
- ابن طولون: (٨٨٠ - ٩٥٣ هـ) محمد بن علي، ابن طولون	١٦٠
- ابن عبد البر: (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر	٢٠٨
- ابن عدي: (٢٧٧ - ٣٦٥ هـ) عبد الله بن عدي الجرجاني	٨٨

اسم العلم	رقم الصفحة
– ابن عربي: (٥٦٠ – ٦٣٨ هـ) محمد بن علي	٣٢
– ابن عساكر: (٤٩٩ – ٥٧١ هـ) علي بن الحسن	٦٧
– ابن عقيل: (١٢٧٩ – ١٣٥٠ هـ) محمد بن عقيل	٤٠
– ابن فورك: (٤٠٦هـ) محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني	٢٩٩
– ابن قتيبة: (٢١٣ – ٢٧٦ هـ) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٢٩٩
– ابن قيم الجوزية: (٦٩١ – ٧٥١ هـ) محمد بن أبي بكر الدمشقي	٣٢
– ابن ماجه : (٢٠٩ – ٢٧٣ هـ) محمد بن يزيد القزويني	١٣٧
– ابن مردويه: (٣٢٣ – ٤١٠ هـ) أحمد بن موسى بن مردوية الأصبهاني	١٦٣
– ابن منده : (٣٠١هـ) محمد بن يحيى بن منده	٧٢
– ابن هشام : (٢١٣هـ) عبد الملك بن هشام ، أبو محمد	١٧٨
– أبو إسحاق الإسفراييني : (٤١٨هـ) إبراهيم بن محمد	٢٤١
– أبو حاتم: (١٩٥ – ٢٧٧ هـ) محمد بن إدريس	٨٥
– أبو ذر الخشني: (٦٠٤هـ) مصعب بن محمد بن مسعود الخشني	٧٠
– أبو زرعة: (٢٠٠ – ٢٦٤ هـ) عبيد الله بن عبد الكريم	٨٨
– أحمد بن حنبل: (١٦٤ – ٢٤١ هـ) أحمد بن محمد بن حنبل	٨٨

اسم العلم	رقم الصفحة
– الأعرج: (١١٧هـ) عبد الرحمن بن هرمز	١١٩
– الإمام أبو حنيفة : (٨٠ – ١٥٠ هـ) النعمان بن ثابت	١١٥
– الامام الغزالي: (٤٥٠ – ٥٠٥ هـ) محمد بن محمد بن محمد الغزالي	٢٧
– البخاري: (١٩٤ – ٢٥٦ هـ) محمد بن إسماعيل البخاري	٦٢
– البزار: (٢٩٢هـ) أحمد بن عمرو	١٠٦
– البزي: (٧٠ – ٢٤٣ هـ) أحمد بن محمد بن عبد الله البزي	٨٥
– البقاعي: (٨٠٩ – ٨٨٥ هـ) إبراهيم بن عمر	١٨٩
– البيهقي: (٣٨٤ – ٤٥٨ هـ) أحمد بن الحسين بن علي	٢٠٦
– الترمذي: (٢٠٩ – ٢٧٩ هـ) محمد بن عيسى بن سورة الترمذي	٦٥
– الجزائري: (١٢٦٨–١٣٣٨هـ) طاهر بن صالح الجزائري	٢٠
– الحاكم النيسابوري: (٣٢١ – ٤٠٥ هـ) محمد بن عبد الله النيسابوري	٨٦
– الحسن: (٢١ – ١١٠ هـ) الحسن بن يسار البصري	٢٠٩
– الخطيب البغدادي: (٣٩٢ – ٤٦٣ هـ) أحمد بن علي	١٠٠
– الدارقطني: (٣٠٦ – ٣٨٥ هـ) علي بن عمر بن أحمد	٧١
– الدهلوي: (١١١٠ – ١١٧٦ هـ) أحمد بن عبد الرحيم ، الدهلوي الهندي	٢٧٧

اسم العلم **رقم الصفحة**

- الدوّاني: (٨٣٠ – ٩١٨ هـ) محمد بن أسعد الدواني ٢٥١

- الديلمي : (٤٤٥ – ٥٠٩ هـ) شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناخسرو ٢٠٦

- الذهبي: (٦٧٣– ٧٤٨هـ) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ٨١

- الرازي: (٥٤٤ – ٦٠٦ هـ) محمد بن عمر ١٩٦

- الراغب الأصفهاني: (٥٠٢هـ) الحسين بن محمد ١١٧

- الرامهرمزي: (٣٦٠هـ) الحسن بن عبد الرحمن ٤٢

- الزبيدي: (١١٤٥ – ١٢٠٥ هـ) محمد بن محمد الزبيدي ١٥٩

- الزبير بن بكار : (١٧٢ — ٢٥٦هـ) الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي ٦٨

- الزركشي: (٧٤٥ – ٧٩٤ هـ) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ١١٥

- الزمخشري: (٤٦٧ – ٥٣٨ هـ) محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري ١٧٨

- الزهري: (٥٨ – ١٢٤ هـ) محمد بن مسلم ١١٢

- السخاوي: (٨٣١– ٩٠٢هـ) محمد بن عبد الرحمن ١٢٨

- السدي: (١٢٨ هـ) إسماعيل بن عبد الرحمن السدي ١٥٢

- السعدي: (٩٤٥هـ) سعد الله بن عيسى بن أمير خان... ٢٩٦

- السيوطي: (٨٤٩ – ٩١١ هـ) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٢٦

- الشاطبي: (٥٣٨ – ٥٩٠ هـ) القاسمي بن فيره بن خلف ٢٦٤

اسم العلم	رقم الصفحة
– الشافعي: (١٥٠ – ٢٠٤ هـ) محمد بن إدريس	٢٩٠
– الشعبي: (١٩ – ١٠٣ هـ) عامر بن شراحبيل	٩١
– الشوكاني: (١١٧٣ – ١٢٥٠ هـ) محمد بن علي الشوكاني	٧٣
– الصنعاني : (١٠٩٩ – ١١٨٢ هـ) محمد بن إسماعيل الصنعاني	٢٤١
– الطبراني : (٢٦٠ – ٣٦٠ هـ) سليمان بن أحمد	١٣٧
– الطحاوي: (٢٣٩ – ٣٢١ هـ) أحمد بن محمد بن سلامة	٢٠٨
– الطوسي: (٥٩٧ – ٦٧٢ هـ) محمد بن محمد	٣٢
– الطيبي: (٧٤٣هـ) الحسين بن محمد	١١٢
– العجلوني: (١٠٨٧ – ١١٦٢ هـ) : إسماعيل بن محمد العجلوني	٤٤
– العراقي: (٧٢٥ – ٨٠٦ هـ) عبد الرحيم بن الحسين	٧٦
– العقيلي: (٣٢٢هـ) محمد بن عمرو العقيلي	٨٥
– القاسمي: (١٤٠٤هـ) ظافر جمال الدين	١٧
– القاشاني: (٧٣٠هـ) عبد الرزاق بن أحمد الكاشاني أو القاشاني	٢٧٦
– القاضي عياض: (٤٧٦ – ٥٤٤ هـ) عياض بن موسى بن عياض	٧٨
– الكتّاني: (١٢٧٤ – ١٣٤٥ هـ) محمد بن جعفر الكتّاني	١٥٤
– الكتاني: (١٣٠٥– ١٣٨٢) عبد الحي الكتاني	٤٦

اسم العلم **رقم الصفحة**

- المازري: (٤٥٣ – ٥٣٦ هـ) محمد بن علي بن عمر ١٠٢

- الماوردي: (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) علي بن محمد ١١٩

- المزي : (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ٢١٤

- المنذري : (٥٨١ - ٦٥٦ هـ) عبد العظيم بن عبد القوي ٢٢٣

- المهايمي: (٧٧٦ - ٨٣٥ هـ) علي بن أحمد بن علي المهائمي الهندي ٢٧٦

- النووي (٦٣١ – ٦٧٦هـ) يحي بن شرف ٦٢

- الهروي: (٤٠١هـ) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن ٢٥٦

- الهيثمي: (٧٣٥ - ٨٠٧ هـ) علي بن أبي بكر ١٩٦

- الواحدي : (٤٦٨هـ) علي بن أحمد بن محمد ١٢٢

- بهجة بيطار: (١٣١١ - ١٣٩٦ هـ) محمد بهجة بن محمد بهاء الدين البيطار ٣٤

- جمال الدين الأفغاني: (١٢٥٤ - ١٣١٥ هـ) محمد بن صفدر الحسيني ٣٦

- ذكوان بن ثعلبة: ذكوان بن ثعلبة بن بهتة ٧٣

- سعيد بن منصور: سعيد بن منصور بن شعبة ٢٨٥

- سفيان الثوري: (٩٧- ١٦١هـ) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ٨٦

- صلاح الدين القاسمي: (١٣٠٥ - ١٣٣٤ هـ) صلاح الدين بن محمد سعيد القاسمي ٢٠

- عبد الرحمن الدِّيبع: (٨٦٦ - ٩٤٤ هـ) عبد الرحمن بن علي الزبيدي ١٦٠

اسم العلم **رقم الصفحة**

- عبد الرزاق الصنعاني: (١٢٦ - ٢١١ هـ) عبد الرزاق بن همام ٢٠٧
- عبد الله الغماري (١٣٢٨ - ١٤١٣ هـ) عبد الله بن محمد الغماري ٥٣
- عبد الله بن سلام: (٤٣هـ) عبد الله بن سلام بن الحارث ١٧٠
- عطاء: (٢٧ - ١١٤ هـ) عطاء بن أسلم بن صفوان ١٨٣
- قتادة : (٦١ - ١١٨ هـ) قتادة بن دعامة بن قتادة ٢٠٩
- كعب الأحبار: (٣٥هـ) كعب بن ماتع ١٧٠
- مجاهد بن جبر: (٢١ - ١٠٤ هـ) مجاهد بن جبر ٩٥
- محب الدين الخطيب: (١٣٠٣ - ١٣٨٩ هـ) محب الدين بن أبي الفتح محمد بن عبد القادر بن صالح الخطيب ٢٠
- محمد بن بحر: (٢٥٤ - ٣٢٢ هـ) محمد بن بحر الأصفهاني ٢٧٦
- محمد كرد علي: (١٢٩٣ - ١٣٧٢ هـ) محمد بن عبد الرزاق كرد علي ٣٤
- محمد رشيد رضا: (١٩٣٥م) محمد رشيد بن علي رضا ٢٥
- مسلم: (٢٠٤ — ٢٦١هـ): مسلم بن الحجاج ٦٢
- مصطفى الزرقا (١٣٢٢- ١٤٢٠هـ) مصطفى بن أحمد بن محمد الزرقا ٥٦
- مصعب الزبيري: (١٥٦ - ٢٣٦ هـ) مصعب بن عبد الله ٦٨
- وَهْب: (٣٤ - ١١٤ هـ) وهب بن منبه ١٧٠

اسم العلم	رقم الصفحة
- يحيى بن سلام: (١٢٤ - ٢٠٠ هـ) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة	١٣١
- يحيى بن معين: (١٥٨ - ٢٣٣ هـ) يحيى بن معين بن عون	٩٢
- سليم العطار: (١٢٣٧- ١٣٠٧هـ)	٢٦
- لطفي الحفار: (١٣٨٧- ١٩٦٨م)	٣١
- شكيب أرسلان: (١٣٦٦- ١٩٤٦م)	٣١
- بكري العطار: (١٢٥٠ -١٣٢١هـ)	٢٦
- محمد الخاني: (١٢٧٩ -١٨٦٢م)	٢٧
- محمد عبده: (١٢٦٦ -١٣٢٣هـ)	٢٩
- عبد الرزاق بن حسن البيطار: (١٣٣٥هـ)	٣١
- عائشة بنت يوسف الباعوني: (٩٢٢هـ)	٣٩
- عبد الحكيم الأفغاني: (١٢٥١- ١٣٢٦هـ)	٤٢
- بدر الدين الحسني: (١٢٦٧ -١٣٥٤هـ)	٤٢
- مصطفى السباعي: (١٣٣٣- ١٣٨٤هـ)	٤٣
- صبحي الصالح: (١٣٤٥- ١٤٠٧هـ)	٤٣
- نور الدين عتر: (١٩٣٧م)	٤٣

المصادر والمراجع

١. اتجاهات التفسير في العصر الراهن، عبد المجيد المحتسب، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، الأردن، الثالثة، ١٩٨٢م.

٢. اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد بن عبد الرحمن الرومي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.

٣. إتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس ، دار الفرقان، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٤. الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة، محمد بن عبد الله الزركشي(٧٩٤هـ) تح : رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي ، مصر ، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٥. اجتهادات القاسمي في التفسير اللغوي للقرآن الكريم من خلال تفسيره "محاسن التأويل" للدكتور ماهر الأومري ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، كلية الإمام الأعظم، العراق، نينوى.

٦. الأجوبة المرضية على ما أورده الكمال بن الهمام على المستدلين بثبوت سنة المغرب القبلية، محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، مطبعة روضة الشام، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٧. الأخبار والموفقيات، الزبير بن بكار (٢٥٦هـ) عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

٨. اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكَشّي، محمد بن الحسن الطوسي(٤٦٠هـ) تح: جواد القيّومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٩. الأذكار، يحي بن شرف النووي (٦٧٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م ، د.تح
١٠. أساس البلاغة ، محمود بن عمرو المعروف بالزمخشري (٥٣٨هـ) تح : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١١. أسباب تعدد الروايات في متون الحديث الشريف ، لشرف القضاة وأمين القضاة ، جامعة الأردنية ، كلية الشريعة ، دار الفرقان، ١٩٩٩م
١٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (٤٦٣هـ). الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ، لبنان ،، ١٤١٢هـ .
١٣. أُسد الغابة في معرفة الصحابة. علي بن محمد المعروف بابن الأثير (٦٣٠هـ)، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان .
١٤. الإسرائيليات و الموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد أبو شهبة (١٤٠٣هـ)، مكتبة السنة مصر القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨ هـ.
١٥. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م
١٦. أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام ، عمر رضا كحّالة (١٤٠٨هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، د.ط
١٧. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزِّرِكلي الدمشقي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م، وتتمة الأعلام، محمد خير رمضان، الطبعة الثانية ،دار الحزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ.
١٨. أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين العاملي(١٣٧١هـ)تح: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ، لبنان، ١٩٨٣م.

١٩. الإقتراح في بيان الاصطلاح ، محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، دار المشاريع، الطبعة الأولى،٢٠٠٦م.
٢٠. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ) الطبعة السابعة، دار عالم الكتب، ١٩٩٩م د.تح
٢١. الإكليل في استنباط التنزيل، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) تح: سيف الدين عبد القادر الكاتب ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨١، د.ط
٢٢. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا (٤٧٥هـ)،دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان
٢٣. الإمام القاسمي ومنهجه في محاسن التأويل، عبد الحميد البطاوي، جامعة الأزهر، القاهرة.
٢٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٢٥. أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ
٢٦. الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، د. مصطفى سعيد الخن و د. بديع السيد اللحّام، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٤م.
٢٧. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير(٧٧٤هـ) تح: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة

الأولى. وطبعة أخرى: شرح أحمد شاكر، تعليق ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي المعروف بابن الملقّن (٨٠٤هـ) تح : مصطفى أبو الغيظ، عبد الله بن سلمان، ياسر بن كمال، دار الهجرة ، الرياض ، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

٢٩. بدع التفاسير، عبد الله محمد الصديق الغماري، مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.

٣٠. البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، دار المعرفة بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.

٣١. تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام ، محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م. د.تح

٣٢. تاريخ الجهمية والمعتزلة ، محمد جمال الدين القاسمي(١٣٣٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٣٣. تاريخ الطبري أو تاريخ الرسل والملوك ، محمد بن جرير المعروف بأبي جعفر الطبري (٣١٠هـ)، دار التراث ، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ. د.تح

٣٤. التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تح: هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت ، لبنان. د.ط

٣٥. تاريخ بغداد، أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ.

٣٦. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ) تح: علي شيري ، دار الفكر ،بيروت– لبنان، ١٩٩٥م. د.ط

٣٧. تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، محمد بن البشير بن الظافر(١٣٢٨هـ) نشرها مؤلفها في مجلة التمدن الإسلامي، سوريا، دمشق ، رئيس تحريرها: أحمد مظهر العظمة.

٣٨. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد بن عبد الرحمن المعروف بالمباركفوري (١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان،د.ط ، د.تح

٣٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ) ، قدمه: د . أحمد معبد عبدالكريم ، حققه وعلق عليه : طارق بن عوض الله بن محمد ، دار العاصمة السعودية، الرياض ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م

٤٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر المعروف بجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الحديث ، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م، د.ط، د.تح

٤١. تذكرة الموضوعات، طاهر الفَتَني (٩٨٦هـ)، المنيرية، الطبعة الأولى، ١٣٤٣هـ. دتح

٤٢. تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، محمد جميل الشطي، دار اليقظة العربية، دمشق، سوريا، ١٩٤٨م، د.ط

٤٣. ترتيب الأمالي الخميسية ، محمد بن أحمد العبشمي (٦١٠هـ) تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٤٤. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ) تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٥. تعدد روايات الحديث النبوي وأثره ،ماجد العليوي، جامعة دمشق ، أطروحة دكتوراة.

٤٦. تعقّبات ابن كثير على المحدثين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم، آمنة عوّاد ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٦م.

٤٧. تغليق التعليق ، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تح:سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان – الأردن الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ.

٤٨. تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن عمر بن كثير(٧٧٤هـ) تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ.

٤٩. تفسير القرآن العظيم ،عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تح: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا ، د.ط.

٥٠. التفسير والمفَسِّرون " أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث"، فضل حسن عباس ، دار النفائس ، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

٥١. التفسير والمفسرون في العصر الحديث ، عبد القادر محمد صالح ، دار المعرفة، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٣م.

٥٢. تقريب التهذيب، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)، الطبعة الثانيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ،١٩٩٥م.

٥٣. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ، محي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)تح : محمد عثمان الخشت ، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٥٤. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، عبد الرحيم بن الحسين العراقي(٨٠٦هـ) تح: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

٥٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، د.تح

٥٦. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن العراق الكناني (٩٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.

٥٧. تهذيب التهذيب ، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ) الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف، الهند،١٣٢٦هـ.

٥٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن الزكي المزّي (٧٤٢هـ) ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، د.ط ، د.تح

٥٩. توجيه النظر إلى أصول الأثر ، طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي (١٣٣٨هـ)، المطبعة الجمالية، مصر، الطبعة الأولى، ١٩١٠م، وطبعة أخرى تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٦٠. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل المعروف بالصنعاني (١١٨٢هـ) تح : صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٦١. الثقات ، محمد بن حبان (٣٥٤هـ) تح : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م.

٦٢. جامع الأحاديث ، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) جمع وترتيب عباس أحمد صقر، أحمد عبد الجواد، دار الفكر، د.ط

٦٣. جامع الأصول في أحاديث الرسول، المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ) تح: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٩٦٩م. د.ط

٦٤. جامع البيان في تأويل القرآن أو تفسير الطبري أو تفسير ابن جرير ، محمد بن جرير المعروف بأبي جعفر الطبري (٣١٠هـ)تح: أحمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٦٥. الجامع الصحيح المختصر ، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.

٦٦. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي ، إبراهيم عطوة ، شركة مكتبة، و مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥م.

٦٧. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) ، دار الفكر، بيروت، لبنان ، د.ط ، د.تح

٦٨. الجرح والتعديل ، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، دار المعارف، الهند، الطبعة الأولى ، ١٩٥٣م.

٦٩. جمال الدين القاسمي وعصره، ظافر جمال الدين القاسمي(١٩٨٤م) ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥م

٧٠. جمال الدين القاسمي، نزار أباظة، دار القلم ، دمشق ، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٧١. جمهرة أنساب العرب، علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري (٤٥٦هـ) الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٧٢. جهود علماء الشام في التفسير منذ القرن الرابع عشر، أحمد بشير قباوة، جامعة القاهرة، دار العلوم، رسالة ماجستير، ٢٠٠٤م.

٧٣. جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر بحث للدكتور بديع اللحام على موقع نسيم الشام.

٧٤. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزيّة (٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.تح

٧٥. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي أو عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (١٠٦٩هـ) دار الصادر، بيروت، لبنان. د.ط ، د.تح

٧٦. حجة الوداع علي بن أحمد المعروف بابن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦هـ)تح: أبو صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدوليّة، الرياض ، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٧٧. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله المعروف بأبي نعيم الأصبهاني(٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي ، لبنان، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ، د.تح

٧٨. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بيطار(١٣٣٥هـ) تحقيق تنسيق وعلق عليه حفيده محمد بهجة بيطار ، دار الصادر بيروت من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط الثانية ١٩٩٣م

٧٩. خطط الشام، محمد كرد علي (١٩٥٣م) مكتبة النوري، دمشق ، سوريا، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

٨٠. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحسن بن يونس المطهَّر (٧٢٦هـ) تح: جواد القيّومي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الرابعة، ١٤٣١هـ.

٨١. الخلاصة في معرفة الحديث ، حسين بن محمد المعروف بشرف الدين الطيبي (٧٤٣هـ) تح: أبو عاصم الشَّوامي الأثري، الروّاد – المكتبة الإسلامية، مصر ، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٨٢. الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، للسيوطي (٩١١هـ) ، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.تح

٨٣. دراسة الأسانيد ، عبد العزيز العثيم، عطا الله بن عبد الغفّار بن فيض، أصول السلف ، السعودية ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٨٤. دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، إبراهيم عسعس ، المكتب الإسلامي، د.ط

٨٥. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) تح: محمد بن لطفي الصباغ ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، د.ط

٨٦. الدرس الحديثي المعاصر، لمجموعة مؤلفين، تحرير أحمد الجابري، الطبعة الأولى، مركز النماء للبحوث والدراسات ، بيروت، لبنان، ٢٠١٧م.

٨٧. الدعاء، سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) تح : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٨٨. دلائل التوحيد ، محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، الفيحاء، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٠٨م.

٨٩. الرجال ، أحمد بن الحسين المعروف بابن الغضائري (٤١١هـ) تح: محمد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٠. رجال النجاشي أو فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، أحمد بن علي النجاشي (٤٥٠هـ) مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة السادسة، ١٤١٨هـ. د.تح

٩١. الرسالة ، محمد بن إدريس المعروف بالشافعي (٢٠٤هـ) تح : أحمد شاكر ، مكتبة الحلبي، مصر ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٤٠.

٩٢. الروح، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزيّة (٧٥١هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.

٩٣. زاد المعاد في هدي خير العباد ، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزيّة (٧٥١هـ) تح: شعيب الأرنؤوط ، عبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة، مكتب المنار الإسلامية، بيروت، لبنان ، الطبعة الثامنة، ١٩٨٥م.

٩٤. السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، مصطفى السباعي (١٣٨٤هـ) دار العروبة، مصر ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦١م.

سنن ابن ماجه ، تح: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد- محمد قره بلي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٩٥. سنن ابن ماجَهْ ، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ) تح : محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي، ١٩٥٢م. بالإضافة إلى طبعة أخرى تح: شعيب

الأرنؤوط–عادل مرشد – محمد قره بلي، دار الرسالة العالميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٩٦. سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ) تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٢م. د.ط

٩٧. سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) تح: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، د.ط .

٩٨. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) تح: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٩٩. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين المعروف بالبيهقي (٤٥٨هـ) دائرة المعارف، الهند، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ، د.تح

١٠٠. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النَّسائي (٣٠٣هـ) تح: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

١٠١. سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني (٢٢٧هـ) تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المطبعة السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

١٠٢. السياق القرآني وأثره في التفسير ، عبد الرحمن المطيري، جامعة أم القرى، ٢٠٠٨م.

١٠٣. سير أعلام النبلاء محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ)تح: حسان عبد المنان ، بيت الأفكار الدوليّة، د.ط

١٠٤. شرح السنة ، الحسين بن مسعود البغوي (١١٢٢هـ) تح: شعيب الأرناؤوط- محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

١٠٥. شرح السيرة النبوية " رواية ابن هشام" ، أبو ذر بن محمد بن مسعود الخُشَني(٦٠٤هـ)، استخرجه وصححه: بولس برونله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠٦. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح أو الكاشف عن حقائق السنن، الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ) تح: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار، السعودية مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٠٧. شرح النُّخبة نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تح : د. نورالدين عتر، مكتبة البشرى ، باكستان، ٢٠١١م.

١٠٨. شرح لقطة العجلان للزركشي، محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، مطبعة مدرسة والدة العباس الأول ، الطبعة الأولى، ١٩٠٨م.

١٠٩. شرف الأسباط، محمد جمال الدين القاسمي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٣١هـ.

١١٠. شعب الإيمان ، أحمد بن الحسين المعروف بالبيهقي(٤٥٨هـ) تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض ، السعودية، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م.

١١١. شيخ الشام جمال الدين القاسمي، محمود مهدي استانبولي ، الطبعة الأولى ، المكتب الاسلامي ، دمشق، بيروت ،١٩٨٥م

١١٢. الشيخ محمد جمال الدين القاسمي وجهوده الحديثيّة، محمد أنس سرميني ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠م.

١١٣. صفة الجنة ، محمد بن عبد الواحد المقدسي(٦٤٣هـ) تح : صبري بن سلامة شاهين، دار بلنسية، الرياض ، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١١٤. الضعفاء الكبير محمد بن عمرو العُقيلي (٣٢٢هـ) ،دار الصميعي، الرياض، السعودية ، ٢٠٠٠م. د.ط، د.تح .

١١٥. طبقات أعيان الشيعة، آغا بزرك الطهراني(١٣٨٩هـ) إحياء التراث العربي، د.ط ، د.تح

١١٦. الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد (١٦٨هـ) تح: إحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، لبنان، ١٩٦٨م. د.ط

١١٧. عجالة المبتدي وفضالة المنتهي ،محمد بن أبي عثمان الحازمي (٥٨٤هـ) تح: عبد الله كنون ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٧٣م. د.ط

١١٨. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (٥٩٧هـ) تح : إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.

١١٩. العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م. د.تح

١٢٠. علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية، سيرة المصطلح وحدُّه ومفهومه، د. حسين بن شواط ، بحث على موقع الألوكة .

١٢١. علوم الحديث أو مقدمة ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، دار الفكر، سوريا، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م.

١٢٢. علوم الحديث وتراجم أعلامه وفُرسانه ، مأمون حمّوش

١٢٣. علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح (١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥م.

١٢٤. علوم القرآن الكريم، د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق ، سوريا، الطبعة السادسة، ١٩٩٦م.

١٢٥. عون المعبود في شرح سنن أبي داود عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته ، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، المعروف بالعظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ

١٢٦. غاية النهاية في طبقات القرّاء، محمد بن محمد بن الجزري (٨٣٣هـ) تح: ج.براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

١٢٧. غريب الحديث، القاسم بن سلّام الهروي المعروف بأبي عبيد (٢٢٤هـ) تح: د. محمد خان ، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى،١٣٩٦هـ.

١٢٨. غريب الحديث، عبد الرحمن بن علي المعروف بأبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ) تح : عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٢٩. الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) تح: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

١٣٠. فتح الباب في الكنى والألقاب، محمد بن إسحاق المعروف بابن منده (٣٩٥هـ) تح: نظر بن محمد الفاريابي ، مكتبة الكوثر، الرياض، السعودية، ١٩٩٦م. د.ط

١٣١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية.

١٣٢. فتح البيان في مقاصد القرآن، صدّيق حسن خان القِنَّوجِي (١٣٠٧هـ) تح: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، ١٩٩٢م، د.ط

١٣٣. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخَاوي (٩٠٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، د.تح

١٣٤. الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين وهو شرح الأربعين العجلونيّة، محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٤هـ)، تح: عاصم بهجة بيطار، دار النفائس، الطبعة الأولى،١٩٨٣م.

١٣٥. فقه الأحوال الشخصية في الميراث والوصية، هاني الطعيمات ، دار الشروق، الأردن ، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م

١٣٦. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني (١٣٨٢هـ) تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

١٣٧. الفهرست ، محمد بن الحسن المعروف بالطوسي (٤٦٠هـ) تح: جواد القيّومي، مؤسسة النشر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٣٨. الفوز الكبير في أصول التفسير، أحمد بن عبد الرحيم المعروف بولي الله الدّهلوي (١١٧٦هـ)، عرّبه سليمان الحسيني النَّدَوي، دار الصحوة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

١٣٩. الفوز الكبير في أصول التفسير، أحمد بن عبد الرحيم"ولي الله الدهلوي" (١١٧٦هـ) عرّبه: سلمان الحسيني الندوي، دار الصحوة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

١٤٠. القاسمي ومنهجه في التفسير ، د. محمد بكر إسماعيل، دار المنار ، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

١٤١. القاسمي ومنهجه في تفسيره محاسن التأويل ، إبراهيم علي صالح الحسن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٨هـ.
١٤٢. قاموس الصناعات الشاميّة، محمد سعيد القاسمي (١٣١٧هـ)، وخليل العظم (١٣١٧هـ) ، محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، تح: ظافر القاسمي ،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
١٤٣. قاموس المحيط، محمد يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ)، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥م.
١٤٤. القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم، يوسف بن عبد الله النمري المعروف بابن عبد البر (٤٦٣هـ) ، حقّقه وقدم له: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ، لبنان بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
١٤٥. قفو الأثر في صفوة علوم الأثر لرضي الدين المعروف بابن الحنبلي(٩٧١هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
١٤٦. القهوة في دمشق ، ورسالة الشيخ جمال الدين القاسمي ، راندي ديغويلهم، ترجمة: محمد وليد حافظ، نشرة الدراسات الشرقية ، إصدار المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٩٣م.
١٤٧. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٤هـ) الطبعة الرابعة، دار النفائس، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.
١٤٨. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)تح: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر ، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
١٤٩. كتاب أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، د. نور الدين عتر، مكتبة اليمامة، دار الفرفور، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م.

١٥٠. كتاب اهتمام المحدّثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، د. محمد لقمان السلفي، دار الراعي للنشر والتوزيع، ومركز العلامة ابن باز للدراسات الإسلامية، السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

١٥١. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ) دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

١٥٢. الكشف والبيان عن تفسير القرآن ،تفسير الثعلبي، أحمد بن محمد الثعلبي (٤٢٧هـ) تح: الإمام أبي محمد بن عاشور ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١٥٣. الكفاية في علوم الحديث والرواية، أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تح : أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ، السعودية، المدينة المنورة. د.ط

١٥٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي بن حسام الدين المتقي الهندي (٩٧٥هـ) تح: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٩٨١م.

١٥٥. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بالتذكرة في الأحاديث المشتهرة، محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

١٥٦. لسان العرب ، ابن منظور محمد بن مكرم (٧١١هـ)، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان،١٤١٤هـ.

١٥٧. لسان المحدّثين، محمد خلف سلامة، بحث على موقع ملتقى أهل الحديث.

١٥٨. لسان الميزان لابن حجر العسقلاني(هـ٨٥٢) اعتنى به: عبد الفتاح ابو غدة، دار البشائر الاسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
١٥٩. المبسوط ، محمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٣هـ) تح: خليل محي الدين الميس، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
١٦٠. المجتبى من السنن أو السنن الصغرى، أحمد بن شعيب النَّسائي (٣٠٣هـ) تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، سوريا، حلب، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
١٦١. مجلة العربي الكويتية، محررها سعيد الأفغاني (١٩٩٧م) صادرة في الكويت.
١٦٢. مجلة المنار، لمنشئها: محمد رشيد رضا الحسيني (١٣٥٤هـ)، الطبعة الثانية.
١٦٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي(٧٣٥هـ) ، دار الفكر، بيروت، لبنان ١٤١٢ هـ. د.ط
١٦٤. المحلّى بالآثار ، علي بن أحمد المعروف بابن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦هـ) دار الفكر، بيروت، لبنان ، د.ط، د.تح
١٦٥. مختصر صحيح مسلم، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ) تح : مصطفى ديب البغا، دار المصطفى، سوريا، دمشق، ٢٠١١م.
١٦٦. مختلف الحديث بين المحدّثين والأصوليين الفقهاء، د. أسامة خيّاط، دار الفضيلة، دار ابن حزم ، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
١٦٧. المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) تح: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤هـ.

١٦٨. المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، محمد بن عبد الله المعروف بأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ) تح: أحمد السّلوم، دار ابن حزم، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

١٦٩. مدى الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الشؤون الطبية والعلاجية للدكتور محمد سليمان الأشقر، موقع ملتقى أهل الحديث.

١٧٠. المراسيل ، سليمان بن الأشعث المعروف بأبي داود السجستياني (٢٧٥هـ) تح: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٧١. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله المعروف بأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ) تح: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٩٩٠م.

١٧٢. المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد المعروف بأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ) طبعه وصححه: محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧٣. المسح على الجوربين، محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ) تح : ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م.

١٧٤. مسند الدّارميّ المعروف بسنن الدّارميّ ، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارميّ (٢٥٥هـ) تح : حسين سليم، أسد الدّاراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٧٥. مسند الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط ، د.تح

١٧٦. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل، مسلم بن حجاج (٢٦١هـ) تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ط.

١٧٧. مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر(٢٤٩هـ) تح : صبحي السامرائي، محمود الصعيدي، مكتبة السنة ، مصر ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

١٧٨. المسند، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة ، مصر، القاهرة د. تح، د.ط.

١٧٩. المسند، أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) تح: أحمد بن محمد شاكر، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

١٨٠. مصطلح الحديث قبل التصنيف للدكتور عدنان الخضر، جامعة دمشق، أطروحة دكتوراة.

١٨١. مصنف عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي ، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٨٢. المصنّف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد المعروف بأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ) تح: كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، السعودية ن الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٨٣. المعجم الأوسط ، سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) تح: طارق بن عوض ، ١٤١٥هـ . د.ط

١٨٤. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد المعروف بأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) تح: طارق بن عوض الله و عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، ١٤١٤هـ. د.ط

١٨٥. المعجم الصغير، سليمان بن أحمد المعروف بأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ) تح: محمد شكور ومحمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي- دار عمار، بيروت، عمان، الطبعة الأولى ،١٩٨٥م.

١٨٦. المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد المعروف بأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ، مصر، ١٩٩٤م. د.ط ، د.تح

١٨٧. معجم المؤلفين، عمر رضا كحّالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣م.

١٨٨. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، تح: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة ، د.ط.

المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.

١٨٩. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، لعمر رضا كحّالة (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت ، ١٩٩٤م.

١٩٠. معرفة الصحابة ، أحمد بن عبد الله المعروف بأبي نُعيم (٤٣٠هـ) ، الطبعة الأولى، دار الوطن، رياض، السعودية، ١٩٩٨م.

١٩١. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ) تح: السيد معظم حسين، بيروت،لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

١٩٢. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير أو تفسير الرازي، محمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

١٩٣. مفهوم "تلقي الأمة الحديث بالقبول" في النقد الحديثي ، محمد مختار ضرار المفتي ، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية .

١٩٤. المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (٩٠٢هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، د.تح

١٩٥. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، (٨٠٨هـ)، تح: عبدالله درويش، دار يعرب، ٢٠٠٤م.

١٩٦. مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن عبد الحليم المعروف بابن تيميّة الدمشقي(٧٢٨هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، د.ط

١٩٧. مكتب عنبر، ظافر القاسمي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، د.ط

١٩٨. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر ابن قيّم الجوزية (٧٥١هـ) تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

١٩٩. منهج القاسمي، عبد الرحمن يوسف الجمل، الجامعة الإسلامية ، غزة.

٢٠٠. منهج النقد عند المحدثين "نشأته وتاريخه" ، محمد مصطفى الأعظمي (٢٠١٧م)، مكتبة الكوثر ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م.

٢٠١. منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة.

٢٠٢. المؤتلف والمختلف ، علي بن عمر المعروف بالدّارقطني (٣٨٥هـ)، تح: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٢٠٣. الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، وليد الزبيري وآخرون، الطبعة الأولى، سلسة اصدارات مجلة الحكمة. سنة النشر: ١٤٢٤ – ٢٠٠٣م.

٢٠٤. الموضوعات ، عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (٥٩٧هـ) تح: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م

٢٠٥. الموطأ، مالك بن أنس (١٧٩هـ) تح : محمد مصطفى الأعظمي ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ، الإمارات، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٠٦. الموقظة في علم مصطلح الحديث، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ) تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا ، حلب، ١٤١٢هـ. د.ط

٢٠٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، محمد بن أحمد المعروف بالذهبي (٧٤٨هـ)تح : علي معوّض، عادل عبد الموجود ، عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

٢٠٨. ميزان الجرح والتعديل، محمد جمال الدين القاسمي(١٣٣٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٢٠٩. النار والنور في مكتب عنبر، مطيع المرابط، دار الفكر، دمشق ، سوريا، ١٩٩١م ،د.ط

٢١٠. نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، يوسف بن عبد الرحمن مرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٢١١. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان، د.ط، د. تح

٢١٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.

٢١٣. نسب قريش، مصعب الزبيري(٢٣٦هـ)، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٢١٤. نظم المتناثر في الحديث المتواتر : محمد بن جعفر الكتّاني (١٣٤٥هـ) ، دار المعارف سورية ، حلب ، د. ط ، د. تح

٢١٥. نقد النصائح الكافية ، محمد جمال الدين القاسمي(١٣٣٤هـ)، تقديم : أميمة الصوّاف، مكتبة الثقافة الدينيّة، بور سعيد ، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٢١٦. النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تح: علي حسن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٢١٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ) تح: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.

٢١٨. نيل الاوطار من أحاديث سيد الاخيار شرح منتقي الاخبار، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار الجيل بيروت ، لبنان، ١٩٧٣م. د.ط

٢١٩. ولاة دمشق في العهد العثماني، صلاح الدين المنجد (١٤٣١هـ)، دمشق ، سوريا، ١٩٤٩م. د.ط

فهرس الموضوعات

العنوان **رقم الصفحة**

الإهداء..... أ

شكر وتقدير..... ب

المقدمة.....١

- سبب اختيار البحث.....٢
- أهداف البحث.....٢
- أهمية البحث.....٣
- مشكلة البحث وأسئلته.....٣
- حدود البحث ٤
- منهج البحث.....٥
- إجراءات البحث.....٥
- الدراسات السابقة.....٧
- خطة البحث ١١

الفصل التمهيدي: التعريف بالشيخ جمال الدين القاسمي وآثاره.....**١٦**

المبحث الأول: التعريف بجمال الدين القاسمي ١٦

المطلب الأول: اسمه ونسبته وأسرته.....١٦

المطلب الثاني: عصر جمال الدين القاسمي.....١٨

أولاً: الحالة السياسية.....١٨

ثانياً: دور القاسمي في نشر الوعي السياسي.....٢٠

ثالثاً: التطور العمراني في عصره.....٢٢

رابعاً: الحياة الاجتماعية في عصره.....٢٢

خامساً: الحياة الثقافيّة والدينيّة ٢٣

سادساً: أثر البيئة السياسيّة والثقافية في القاسمي.....٢٤

المطلب الثالث: نشأته العلمية.....٢٥

المطلب الرابع: شيوخه وتلامذته..... ٢٨

أولاً: العلماء الذين تأثر بهم القاسمي.....٢٨

ثانياً: العلماء الذين أثر القاسمي فيهم.....٣٤

المطلب الخامس: فكره وآثاره.....٣٥

أولاً: آراء جمال الدين القاسمي.....٣٥

ثانياً: آثار القاسمي العلمية.....٣٩

المبحث الثاني: رؤية القاسمي في علوم الحديث.....٤٢

المطلب الأول: علم الحديث في دمشق.....٤٢

المطلب الثاني: علوم الحديث في بعض كتب القاسمي.....٤٤

المطلب الثالث: وصف كتاب قواعد التحديث.....٤٦

- المكانة العلمية لكتاب " قواعد التحديث".....٥٠

المبحث الثالث: التعريف بكتاب" محاسن التأويل" ٥٢
المطلب الأول: منهج القاسمي في تفسيره.....٥٢
المطلب الثاني: أسلوب القاسمي في تفسيره وأمانته العلمية.....٥٥
المطلب الثالث: موقف القاسمي من المأثور في تفسيره.....٥٦
المطلب الرابع: المآخذ العلمية عليه.....٥٨
الفصل الأول: راوي الحديث عند القاسمي.....٦١
المبحث الأول: شخص الراوي.....٦١
المطلب الأول: تحديد اسم الراوي.....٦٢
أولاً: تحديد الراوي والأسماء المهملة في الحديث.....٦٢
المطلب الثاني: ضبط اسم الراوي.....٧٠
المبحث الثاني: جرح الراوي وتعديله..... ٧٥
المطلب الأول: التعريف بمنهج القاسمي في الجرح والتعديل.....٧٥
أولاً: الجرح والتعديل في كتب القاسمي..... ٧٦
أ. موقف القاسمي من رواية المبتدعة.....٧٧
ب. موقف القاسمي من الابتداع بالتشيّع.....٧٩
ج. ضوابط قبول خبر المبتدع عند القاسمي.....٨١
ثانياً: الجرح والتعديل في " قواعد التحديث".....٨١

- منهج القاسمي في الجرح والتعديل ضمن نقاط معيّنة.....٨٣

المطلب الثاني: جرح الرواة.....٨٤

أولاً: التصريح بترك الراوي.....٨٤

ثانياً: الإشارة إلى جرح الراوي عند القاسمي.....٨٩

ثالثاً: جرح الراوي مع ذكر خصوصية فيه.....٩٠

رابعاً: تعارض الجرح والتعديل.....٩١

المطلب الثالث: تعديل الرواة.....٩٣

أولاً: التصريح بعدالة الراوي.....٩٣

ثانياً: التعديل على الإبهام ٩٥

المطلب الرابع: موقف القاسمي من المبتدعة في تفسيره.....٩٧

المبحث الثالث: جهالة الراوي.....١٠٠

المطلب الأول: جهالة الصحابي.....١٠١

المطلب الثاني: جهالة غير الصحابي.....١٠٥

- راوٍ مجهول لكنه تابعي.....١٠٥
- راوٍ مجهول في حديث عن فضائل الأعمال.....١٠٥
- راوٍ مجهول في حديث عن الأحكام.....١٠٦

الفصل الثاني: رواية الحديث عند القاسمي.....١٠٨

المبحث الأول: رواية الحديث من حيث قائله.....١٠٩
المطلب الأول: الحديث المرفوع.....١٠٩
- ماله حكم المرفوع.....١٠٩
المطلب الثاني: الحديث الموقوف.....١١٢
- تصنيف الحديث الموقوف عند القاسمي.....١١٢
- إطلاق الضعف على الحديث الموقوف عند القاسمي.....١١٣
- أقسام الحديث الموقوف.....١١٣
المطلب الثالث: الحديث المقطوع ١١٥
المطلب الرابع: المرفوع والموقوف والمقطوع عند القاسمي في تفسيره.....١١٦
أولاً: الحديث المرفوع.....١١٦
ثانياً: الحديث الموقوف.....١١٩
ثالثاً: الحديث المقطوع.....١٢١
المبحث الثاني: رواية الحديث من حيث تفرّد الرواة ١٢٣
المطلب الأول: زيادة الثقة في الحديث.....١٢٣
المطلب الثاني: الفرد والغريب.....١٢٨
أولاً: الفرد والغريب عند القاسمي في " قواعد التحديث" ١٢٩
ثانياً: الفرد والغريب عند القاسمي في "تفسيره"..... ١٣٠

المطلب الثالث: موقف القاسمي من منكر حديث الآحاد.....١٣٢

المبحث الثالث: رواية الحديث من حيث تعدّد الرواة.....١٣٥

المطلب الأول: تحديد مَخرَج الحديث و مُخَرِّجه.....١٣٥

المطلب الثاني: المتابعات والشواهد.....١٣٨

أولاً: المتابعات والشواهد في محاسن التأويل.....١٤٣

ثانياً: استعمالات المتابعة عند القاسمي.....١٤٣

ثالثاً: استعمالات الشاهد عند القاسمي.....١٥٠

المطلب الثالث: الحديث المتواتر.....١٥٣

- المسائل التي حكم القاسمي بتواترها في تفسيره ١٥٨

المطلب الرابع: الحديث المشهور.....١٥٩

- الحديث المشهور في تفسيره.....١٦١

الفصل الثالث: ردّ الحديث وإعلاله عند القاسمي..... ١٦٤

المبحث الأول: الإسرائيليات والموضوعات.....١٦٥

المطلب الأول: معنى الروايات الإسرائيلية والموضوعة.....١٦٥

المطلب الثاني: أسباب ذكر الإسرائيليات والموضوعات ١٦٩

المطلب الثالث: منهج القاسمي في التعامل مع الروايات الإسرائيلية والموضوعة.....١٧٢

أولاً: منهجه في ذكر الموضوعات في " محاسن التأويل".....١٧٤

ثانياً: منهجه في ذكر الإسرائيليات في "محاسن التأويل".....١٨٠

١. الروايات الإسرائيلية التي تحوي فائدة تفسيرية.....١٨١

٢. الروايات الإسرائيلية التي لا فائدة منها.....١٨٥

- الموقوف على الصحابة الكرام وهو منقول عن أهل الكتاب.....١٨٩

المبحث الثاني: إعلال الحديث عند القاسمي.....١٩١

المطلب الأول: مفهوم العلة ١٩١

-الحديث الضعيف.....١٩٣

المطلب الثاني: أسباب إعلال الحديث.....١٩٤

المطلب الثالث: أنواع العلة.....٢٠٢

أولاً: العلة التي وقعت في الإسناد.....٢٠٣

ثانياً: العلل المشتركة بين السند والمتن.....٢١٢

الفصل الرابع: قبول الحديث عند القاسمي.....٢١٨

المبحث الأول: مفهوم قبول الحديث.....٢١٩

المطلب الأول: الحديث الصحيح.....٢١٩

المطلب الثاني: الحديث الحسن.....٢٢٠

المبحث الثاني: شروط قبول الحديث عند القاسمي.....٢٢٢

المطلب الأول: الحديث الصحيح والحسن وتصحيح الحديث وتحسينه.....٢٢٣

أ- التصريح بدرجة صحة الحديث.....٢٢٤
ب- تعديل رواة الحديث.....٢٢٥
ج- تحسين الحديث.....٢٢٧
د- قبول زيادة الراوي.....٢٢٩
هـ-قبول جهالة بعض الرواة.....٢٣٠
و-قبول بعض الروايات في سندها انقطاع.....٢٣١
المطلب الثاني: تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد.....٢٣٣
أ- تأييد معنى الحديث.....٢٣٣
ب- إزالة الضعف عن الحديث.....٢٣٥
المطلب الثالث: اتفاق الحديث مع السياق القرآني.....٢٣٨
المطلب الرابع : تلقي العلماء الحديث بالقبول.....٢٤٠
أولاً: مفهوم تلقي الحديث بالقبول عند العلماء.....٢٤٠
ثانياً: شروط تلقي الحديث بالقبول عند القاسمي.....٢٤٣
ثالثاً: أنواع تلقي الحديث بالقبول عند العلماء.....٢٤٤
رابعاً: تلقي الحديث بالقبول في " محاسن التأويل".....٢٤٥
الأول: تلقي الحديث بالقبول والعمل به.....٢٤٥
الثاني: تلقي الحديث بالقبول من غير العمل به.....٢٤٦

الثالث: تلقي الحديث بالقبول اعتقاداً.....٢٤٧
المطلب الخامس: قبول أحاديث فضائل الأعمال.....٢٥٠
أولاً: معنى أحاديث فضائل الأعمال.....٢٥٠
ثانياً: مذاهب المحدّثين في الأخذ بالضعيف.....٢٥٠
ثالثاً: شروط قبول الضعيف.....٢٥١
رابعاً: أحاديث فضائل الأعمال الضعيفة في " محاسن التأويل".....٢٥٢
الفصل الخامس: دراية متن الحديث عند القاسمي.....٢٥٤
المبحث الأول: غريب الحديث.....٢٥٦
المطلب الأول: توضيح الألفاظ الغريبة في الحديث.....٢٥٦
المطلب الثاني: مقارنة بين الروايات في لفظ غريب.....٢٦٠
المطلب الثالث: شرح معنى الحديث.....٢٦١
المبحث الثاني: أسباب النزول.....٢٦٢
المطلب الأول: تمهيد لعلم أسباب النزول.....٢٦٢
المطلب الثاني: موقف القاسمي من روايات أسباب النزول ٢٦٣
أولاً: الحفاظ على السياق القرآني.....٢٦٦
ثانياً: عدم ذكر سبب نزول الآية إذا كان النص مفهوماً.....٢٦٩
ثالثاً: تعميم الروايات المتعدّدة على معنى النص القرآني.....٢٧٠

أ- أخرج ما لا يدخل في سبب النزول.....٢٧٠
ب- حلَّ إشكالات في تحديد الآيات المكية والمدنيّة.....٢٧٢
ج- حلَّ إشكالات تتعلق بالحقيقة والمجاز في الآية.....٢٧٣
رابعاً: إمكانية تعدد أسباب النزول إذا كان الفاصل الزمني بين الحوادث قريباً.....٢٧٣
خامساً: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.....٢٧٤
المبحث الثالث: ناسخ الحديث ومنسوخه.....٢٧٦
المطلب الأول: موقف القاسمي من النسخ.....٢٧٦
المطلب الثاني: منهج القاسمي في عرض الناسخ والمنسوخ.....٢٧٩
أولاً: نفي النسخ بترجيحه.....٢٨٠
ثانياً: نفي النسخ بأحاديث موقوفة ومقطوعة.....٢٨٣
ثالثاً: نفي النسخ لأن القول بالنسخ لا برهان عليه.....٢٨٦
رابعاً: القول بالنسخ إذا تعذّر الجمع.....٢٨٧
المبحث الرابع : مُختلِف الحديث ومُشكِله.....٢٨٩
المطلب الأول: مُختلِف الحديث.....٢٩٠
- معنى مختلف الحديث عند القاسمي.....٢٩٠
أولاً: الجمع بين النصوص ورفع الاختلاف والتعارض.....٢٩١
ثانياً: الترجيح بين الروايات المتعارضة ظاهرياً.....٢٩٥

المطلب الثاني: مُشكِل الحديث.....٢٩٨

- موقف القاسمي من مشكل الحديث.....٣٠٠

أولاً: رفع الإشكال بين الآية والحديث.....٣٠٠

ثانياً: رفع الإشكال بالجمع بين حديث وحقيقة تاريخية.....٣٠٢

ثالثاً: يشير إلى إشكال من غير حلٍّ.....٣٠٣

رابعاً: إشكال في الحديث يؤدي إلى ردِّه.....٣٠٤

المبحث الخامس: مُحكَم الحديث.....٣٠٦

المطلب الأول: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل الفقهية.....٣٠٨

المطلب الثاني: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل الحديثية.....٣١٣

المطلب الثالث: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل التفسيريّة.....٣١٥

المطلب الربع: استدلالات القاسمي بالمحكم في المسائل اللغويّة.....٣١٨

الخاتمة: نتائج البحث وتوصياته.....٣٢٠

فهرس الآيات ٣٢٤

فهرس الأحاديث.....٣٣٠

فهرس الأعلام.....٣٤٥

المصادر والمراجع..... ٣٥٣

فهرس الموضوعات.....٣٧٨